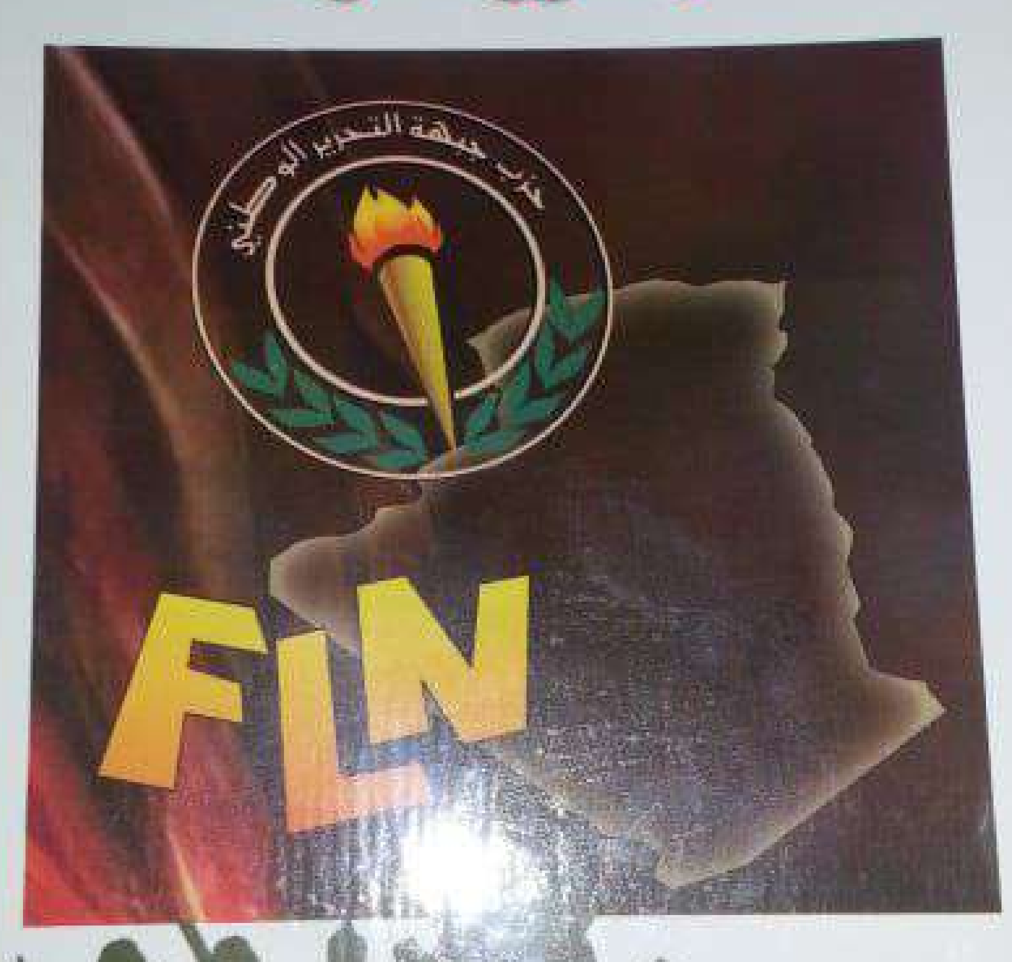
الأستاذ/ زبيحة زيدان المحامي

جبهة التحرير الوطني
جذور الأزمة



دار الهدى
عين مليلة - الجزائر

الأستاذ/ زبيحة زيدان

جبهة التحرير الوطني

جـذور الأزمـة

F. L. N

دار الهدى
عين مليلة - الجزائر

دار الهدى

للطباعة والنشر والتوزيع

المنطقة الصناعية ص ب 193 عين مليلة - الجزائر

الهاتف: 032.44.92.00 / 032.44.95.47

الفاكس: 032.44.94.18

web: www.elhouda.com

e-mail: darelhouda@yahoo.fr

الفروع

مكتبة وراقة شركة دار الهدى: طريق باتنة

عين مليلة

الهاتف: 030.34.46.85 الفاكس: 030.34.46.84

مكتبة وراقة شركة دار الهدى: حي كوحيل لخضر جنان الزيتون

قسنطينة

الهاتف: 031.92.22.08 الفاكس: 031.92.27.08

مكتبة وراقة شركة دار الهدى: 01 شارع أوراس بشير باب الواد

الجزائر

الهاتف: 021.96.62.20 الفاكس: 021.96.61.11

مكتبة وراقة شركة دار الهدى: 02 شارع أحمد محمد الحراش

الجزائر

الفاكس: 021.52.13.07

مكتبة وراقة شركة دار الهدى: 05 شارع زغود يوسف عمارة الحرية

وهران

الهاتف: 041.40.46.89/041.40.46.47

الفاكس: 041.41.46.54

الرقم التسلسلي 147 - 2009 دار الهدى

رقم الإيداع القانوني 5142 - 2009 المكتبة الوطنية

ردمك 1 - 222 - 26 - 9947 - 978

تم السحب بمطبعة دار الهدى

2009

إهــداء

إلى روح والدي، ذلك الفلاح البسيط الذي علمني أن الحياة كفاح.

وإلى روح البطل الذي استدعاه التاريخ لوضع أسس أمة جديدة البطل

الذي عاش زعيما ومات فقيرا "الرئيس الراحل هواري بومدين"

إلى كل المناضلين الواقفين لتبقى الجزائر واقفة شامخة، الثابتين

على المبادىء والموفين لعهد الشهداء رحمهم الله

شكر وتقدير

عندما التقيت المجاهد والمناضل صالح قوجيل بمقر حزب جبهة التحرير الوطني بحيدرة بالعاصمة يوم السبت: 2004/08/14، أبهرني أن وجدت نفسي أمام رجل يلخص لي وبسرعة تلك المعلومات التاريخية التي قضيت فترة في دراستها والبحث عنها وجمعها، ولامست حقيقة وهي أن الرجل يجمع بالفعل بين التاريخ والسياسة فهو يسرد تاريخ جبهة التحرير الوطني ويستحضر بسرعة وقائع الماضي ليمزجها بحاضر هذا الحزب العتيد.

نجزم أن حزب جبهة التحرير الوطني لا تنهيه الأزمات ولا تثنيه المناورات وسوف يخرج منتصرا ويعود إلى سكته.

شعرنا أن الحديث مع السيد صالح قوجيل يغني عما يمكن استغراقه من وقت طويل في البحث واستقراء المنشورات والمؤلفات حول مسيرة حزب جبهة التحرير الوطني وخلصنا معه إلى أن ميلاد جبهة التحرير الوطني هو أعظم وأضخم حدث يشهده تاريخ الجزائر ماضيا وحاضرا فكان من الواجب أن نتوجه له بالشكر والتقدير ولا يفوتنا هنا أن نشكر كذلك الرائد عمّار ملاح الذي استقبلنا بمكتبه بمقر جمعية أول نوفمبر بباتنة يوم: 2004/07/31 وأفادنا كذلك بمعلومات تاريخية قيمة أوردناها في الكتاب وكذلك كل الإخوة المجاهدين والمناضلين الذين أفادونا بمعلومات حول الموضوع.

الأستاذ: زبيحة زيدان

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

لما زارني السيد الأستاذ / زبيحة زيدان في مكتبي في المقر المركزي لحزب جبهة التحرير الوطني بوصفي نائب رئيس اللجنة الوطنية لتحضير المؤتمر الثامن وعضوا قياديا في اللجنة المركزية المنبثقة عن المؤتمر السابع وفي خضم حديثنا عن حزب جبهة التحرير الوطني والصعوبات التي يمر بها حيث قدمت له صورة مفصلة عن الظروف التي مرّ بها الحزب والجبهة قبل ذلك عبر تاريخنا المعاصر والارتباط العضوي بينها وبين الأحداث التي عرفتها البلاد لم أكن حينئذ أعلم أن الرجل محدثي له اهتمام بالموضوع أو يسعى لإنجاز عمل بهذا المضمون، إلى أن عاد مرة أخرى وفي يده عملا يمثل الصفحات كلها عن جبهة التحرير الوطني وقد طلب مني في تواضع العلماء التفضل بتقديم لهذا المؤلف.

فلما اطلعت عليه وتفحصته في عجل استحسنت عن طيب خاطر.

وفي هذا القبول تحية من مناضل مجاهد عايش كل تلك الأحداث بتفاصيلها حلوها ومرّها.

إلى مناضل شاب ترعرع في أحضان الجبهة فألم بتلابيبها وجزئياتها فكتب عنها.

لقد شرّفت كثيرا بأن أتولى التقديم لهذا العمل الرائع الذي جاء مواكبا لمسيرة جبهة التحرير وهي تستعد للاحتفال بذكراها الخمسين، ومن هنا أسهب صاحبي في الدّيباجة في ذكر الأسباب والظروف المحلية والإقليمية والدولية التي ولدت جبهة التحرير من رحمها ولادة تاريخية طبيعية كخلاصة لصراع إيجابي، وثمرة نضال لرجال آلوا على أنفسهم تحرير البلاد والعباد من ربقة الاستعمار البغيض،

ثم عرّج على الأزمات المتتالية على الجبهة في مقارنات رائعة أجراها الأستاذ المؤلف بعبقرية فذّة، ونظرة فاحصة، وثاقبة، ومتمحصة، للأحداث والوقائع التي أنجبت جبهة التحرير الوطني، بأحداث مشابهة نجمت عنها ثورات ومقاومات عبر تاريخ الجزائر والعالم على السواء.

وهنا نشاطر المؤلف في قوله "إن دراسة التاريخ تصبح ضرورة ملحة وحتمية لمعرفة كل شيء في الأمة"

لقد أعجبني في منهج الدراسة تتبع الأحداث وتسلسلها وتفسيرها، والتعليق عليها ووضعها في زمانها وبيئتها.

وموقع جبهة التحرير في كل ذلك صانعة ومؤثرة دون نسيان أو تناسي للشخصيات الفاعلة في تلك الأحداث، والأفكار السائدة التي كانت من حين لآخر تتعارض فتتطاحن لتشكل بوادر أزمة فتراها تشتعل ثم تخبو فتخرج منها الجبهة منتصرة، بصوتها وخطها كونها رمز للتحرير، والبناء والتشييد.

وفكر انتج على الدوام مختلف الثورات الثقافية، الاقتصادية، الزراعية، ومخططات النماء الأخرى.

فلقد كان في الأثناء استشهاد الكاتب بخطب القادة الذين تولوا قيادة الجبهة تباعا مفيدا، فكأنه يعرض شريطا وثائقيا بالصورة والصوت بالجسد والظل.

ومفيدا أكثر تقصيه لمؤتمرات الجبهة وندواتها وأثار ذلك في المسار الحزبي وعلى الحياة السياسية في البلاد، ودور الأفراد من أبنائها وأنصارها وأتباعها في استمرار معترك التطور والنماء والتعمير.

إن هذا الجهد هو نواة لكل باحث ونقاط أساسية في تطور جبهة التحرير الوطني، من مرحلة الكفاح إلى ما بعد الاستقلال، وهي نقاط جديرة بالدراسة لأنها تلقي الضّوء على خلفيات لا تزال إلى الآن موطن تجاذب بين القيادة الثّورية والسّياسية، وفي كل تلك الشّرعيات.

لقد أفلح المؤلف في جمع ورصد أهم الوثائق الصّادرة عن حزب جبهة التحرير، وكذلك مواقف كل الشّخصيات السّياسية والوطنية التي كانت تؤطر تلك الحياة وتؤثر في مجرياتها.

كما سجّل الكتاب تفاصيل تهم الباحثين، وتؤرخ للوقائع التي أدت إلى الأزمة الأخيرة المعروفة باسم "أزمة المؤتمر الثّامن الملغى" وما نجم عنها من الخلافات أفرزت حركية لازالت تتلمّس طريقها نحو إيجاد مخرج يعيد للحزب مشروعيته نصا وقيادة، وتضعه حيث وضعه الشّعب في المؤسسات المنتخبة كقوة أولى في البلاد.

وفي الختام إن هذا الكتاب يعكس جهدا وجدية يستحقّان التنويه ويفتح الباب للبحث والتأريخ في مسيرة جبهة التحرير العظيمة.

نرجو للمؤلف التوفيق والمزيد من مثل هذا العمل.

المجاهد والمناضل

صالح قوجيل

مقدمــة

ما أشبه اليوم بالبارحة فكلما تأزم وضع جبهة التحرير الوطني وألمّ بها خطب عادت بنا الذاكرة إلى ماضي هذا الحزب العتيد، والذي وإن حاول البعض التنكر له فلن يستطيع، ذلك أن حزبا كجبهة التحرير الوطني وحّد الشعب وقاد به ومن أجله كفاحا ضد الاستدمار وكان له الانتصار. لقد عرف الشعب الجزائري آنذاك شتاتا من الأحزاب السياسية بعضها كان نخبويا منطويا على الذات والبعض الآخر لصيقا بأحزاب فرنسية أو يكاد يكون امتداد لها. في خضم وضع كهذا تولد جبهة التحرير وتمهد لثورة نوفمبر 1954 المظفرة بالإعداد النفسي والمعنوي. وإن كان بعض المؤرخين والسياسيين يرجعون بروز فكرة الوطنية أو الشعور الوطني إلى بداية نشأة الحركة الوطنية سنة 1919 ويربطون ذلك ببروز حركة الأمير خالد في حين يرجعها البعض لسنوات الثلاثينات 1933 وظهور الحركة الوطنية وبالذات تأسيس جمعية نجم شمال إفريقيا ويعزونها إلى زعيمها (مصالي الحاج) الذي يعتبره البعض مؤسس ((الوطنية الجزائرية))، في حين يذهب البعض الآخر من المهتمين بتاريخ الحركة الوطنية إلى أبعد من ذلك فيرون بأن للحرب العالمية الأولى تأثيرا ملموسا في الفكر السياسي وفي ذهنية الجزائريين عموما ذلك أن الجزائريين الذين تطوعوا للدفاع عن فرنسا ضد النازية والذين انخرطوا في ذلك إثر الوعود التي تلقوها لتحسين الوضع في الجزائر بعد الحرب كانت لهم فرصة الاحتكاك بالأفكار الليبرالية التي كانت نشيطة خلال تلك الفترة بفرنسا وكذا الاطلاع على أخبار الثورات في المشرق وعند عودتهم كان لهم تأثير ودور بنفس تلك الأفكار داخل الوطن وكان الوضع السائد آنذاك يتسم خارجيا بتحرير بلاد

البلقان وقيام الثورة الشيوعية في روسيا وتأسيس عصبة الأمم وانتصار أتاتورك والحرب الليبية الإيطالية والنهضة السياسية في مصر وثورة الأمير عبد الكريم الخطابي في ريف المغرب ودون هذا وذاك فانه يمكن القول بأن فكرة التحرر والنضال ضد الاستعمار ازدادت وتوسع مدلولها بعد الحرب العالمية الثانية وأن وقوف الجزائريين ضد النازية إلى جانب القوى الديمقراطية كان على أمل نيل الاستقلال والتحرر غير أنه وفيما بعد حدث العكس وتعرض الشعب الجزائري لمجازر رهيبة في خراطة وسطيف وقالمة وعين عبيد وفي كثير من المدن الجزائرية وهكذا أدت مجازر ماي 1945 إلى إحداث صدمة هزت كيان الشعب بأسره وأزاحت الغشاوة عمن كانوا يعتقدون بحق المساواة والإدماج فكانت تلك الأحداث من أهم العوامل التي سارعت في إيقاظ الضمير الوطني وتوجيهه نحو الاختيار الوحيد وهو التحرير الوطني.

تلك هي ملامح بزوغ أشعة الشمس المشرقة والمحرقة للعدو ملامح ميلاد جبهة التحرير الوطني.

لكن وقبل ذلك يتعين أن نعرّف ونتعرف على الوضع السائد قبل ميلاد جبهة التحرير الوطني ونرى من اللازم العودة إلى فكرة الوطنية إذ يلاحظ من خلال الدراسات التاريخية بشأن الحياة السياسية في الجزائر أن هناك من يعتقد بأنه لا وجود لها إلا بعد زوال التواجد التركي ويرجعون ذلك إلى انعدام وجود الدولة الجزائرية أصلا قبل تلك الحقبة، في حين يلصقها البعض بميلاد "حزب نجم شمال إفريقيا" وهذا رأي فريق المؤرخين والسياسيين الذين يمجدون مصالي الحاج منذ سنة 1933 غير أنه وللرد على هؤلاء جميعا يؤكد فريق من المؤرخين والوطنيين الجزائريين وعلى رأسهم الفيلسوف والمفكر الجزائري ((مولود قاسم نايت بلقاسم))[1].

(1) - مولود قاسم نايت قاسم، أصالية أم انفصالية، ص 406.

من أن الوطنية مرتبطة بالدولة الجزائرية والتي كانت موجودة منذ أجداد
ماسينيسا أي منذ العصر القديم قبل الميلاد وتوالت في العصور المتعاقبة من الدولة
النوميدية والتي توقفت بعد قتل يوغرطة سنة 104 ق.م بعد أن أخذ أسيرا إلى روما
بعد خيانة من صهره أب زوجته المسمى: بوخوس الثاني ملك المغرب الأقصى
وكانت الدولة الجزائرية قد ازدهرت في عهد ماسينيسا خلال القرنين الثاني والثالث
قبل الميلاد ثم جاءت الدولة الإسلامية في عهد الخليفة الراشد الرابع ويضيف
الأستاذ/ مولود قاسم بأنه وفي العهدين الأموي والعباسي تأسست الدولة الرستمية
ثم الزيرية ثم جاءت الدولة الحمادية ثم الزيانية ثم الدولة الجزائرية العثمانية (سنة
1516 إلى سنة 1830 ثم دولة الأمير عبد القادر سنة 1832، فالأمير عبد القادر لم
ينشئ الدولة الجزائرية في رأي الأستاذ/ مولود قاسم وإنما بعثها من جديد بعد أن
زالت لمدة سنتين فقط: 1830 و1832، فالدولة الجزائرية الحديثة كانت موجودة
قبل ذلك بكثير ومنذ بداية العصر الحديث الذي يبتدئ سنة: 1453 م[1]، هذا كله
إذا أخذنا بفكرة ربط الوطنية بمفهوم الدولة إذ لا وجود لشعب بدون دولة ونحن
نؤيد المرحوم مولود قاسم المفكر والفيلسوف الجزائري رجل الفكر ورجل الدولة
ونزيد على ذلك بالتأكيد على أن حضارة بلادنا وشعبنا ضاربة في أعماق التاريخ
ورغم محاولات طمس شواهد هذه الحضارة من أبناء الوطن أنفسهم بعد أن عمد
الاستعمار الفرنسي إلى محوها من أصلها، لقد ظل البعض يعتقد أن الرومان هم من
جاءوا بالحضارة والتمدن إلى بلادنا وأن مملكة نوميديا لم تكن شيئا مذكورا
والغريب أن هناك من نرى في إحياء حفلات وسهرات فنية على أنقاض الآثار
الرومانية بتيمقاد (باتنة) وغيرها إحياء لتلك الحضارة وتمجيدا لمآثر الرومان
وأعمالهم وتلك إهانة كبيرة لتاريخنا وحضارتنا إلا إذا كان ذلك إحياء لأمجاد
الانتصار على الرومان وأنه يجب أن لا يتجاهل البعض التضحيات الجسام والحرب

(1) - انظر أحمد بن نعمان مولود قاسم رمز تطلع أمة ص 1955 - 1954

الضروس التي خاضها أجدادنا ضد الرومان الذين سيطروا علينا لمدة ستة قرون، لقد كان على المكلفين بإحياء وتمجيد آثار الرومان بأن يلتفتوا لفتة بسيطة إلى الشواهد الحضارية والتاريخية بالقرب من تيمقاد إلى آثار إمدغاسن وإلى قبر ماسينيسا بالخروب قرب قسنطينة وليست بعيدة عن تمقاد هناك يتعرف أبناؤنا على الشواهد التاريخية لحضارتهم. أليس من الواجب التاريخي والحضاري على هؤلاء بأن يطالبوا باستعادة كل ما سرق من آثار وشواهد التاريخ من المستعمرين ليوضع في متاحفهم. لماذا لا تطالب باستعادة الأحجار المسروقة والموضوعة حاليا في متحف لندن والتي أخذها القنصل البريطاني من قبر ماسينيسا سنة 1842 وهاته الأحجار عليها كتابة بأحرف الأمازيغية لقد كان عليهم أن يمجدوا مآثر جدتنا الكاهنة أو الملكة كيهية[1] التي عاشت 127 سنة وكانت فيها ملكة وقائدة لمدة 35 سنة خاضت خلالها حروبا وقادت جيوشا، وكان لها ملكا مهابا، ثم لماذا لا يعهد المنظمون لمهرجان تمقاد وغيرها إلى عقد ندوات حول تاريخ الأجداد ليتعرف الأبناء والأحفاد وليكن ذلك إن شئنا حتى مما كتبه الرومان أنفسهم عنا. فلنقرأ ما كتبه المؤرخ الروماني ساليسطيوس (Sallustius) الذي كان حاكما على رأس ولاية إفريقيا الرومانية سنة 45 إلى 47 ق.م في مؤلفه.((حرب يوغرطة)) في خمسة أجزاء أو مـــا كتبه مؤرخون في تلك العهود الغابرة أمثال ((ابيليوس)) الذي ولد سنة 125 م بمدينة مداوروش وتوفي بها 180 م المؤرخ والمفكر النوميدي الأصل في كتابه ((الحمار الذهبي)) والمعروف أن هذا المؤرخ وغيره من المفكرين كانوا ملازمين لأكبر جامعة وهي جامعة مداوروش التي كانت تحتل المرتبة الثانية بعد جامعة روما وإلى جانبه كتب الفيلسوف (القديس أوغستان) الأمازيغي الأصل والفصل كتابه المشهور تحت عنوان ((اليمين)) وهو من مدينة مداوروش أيضا ولعله من البديهي القول بأن المجال لا يسع للغوص أكثر في أعماق التاريخ الوطني، فنحن لسنا بصدد

(1) – الاسم الحقيقي للكاهنة هو: الملكة كيهية

التاريخ لمراحل معينة من تاريخ شعبنا ووطننا بقدر ما نهدف إلى الوقوف على جذور الوطنية ومناقب الثورية في الفكر الجزائري قديما وحديثا وفي كل ذلك لا يجب أن ننكر بأن للتاريخ أهميته القصوى في حياة الشعوب وبنائها وكما نحن متأثرون ومعجبون بالفيلسوف والمفكر الوطني مولود قاسم نايت بلقاسم فقد كان هو معجب بفلاسفة العالم في كل عصر ومصر ممن يتشبثون بالوطنية ويعتزون بتاريخ شعوبهم ((فالتاريخ كما يقول مولود قاسم هو ذاكرة الأمم وهو عقل الأمم وهو روح الأمم فهو السلك الذي تندرج فيه جميع حقب الأمة تسجل فيها ذاكرتها وتسلك فيها جميع حلقات عقدها ويضمن ارتباط الأحفاد بالأجداد، ويكفل بذلك استمرارية الأمة)) وهو متأثر في ذلك بالفيلسوف الألماني ((فيخته)) الذي قال بأن التاريخ الألماني ينبغي أن يدرس كالإنجيل للألمان ويحب بنفس التقديس والتقدير والإجلال))[1].

فدراسة التاريخ إذن تصبح ضرورة ملحة وحتمية لمعرفة كل شيء في الأمة، وليس من الغريب القول بأن هناك في الجزائر من الجزائريين من يتنكر للتاريخ بل أنه يشمئز، ويتطير للحديث عن التاريخ لأنه يشعر بأنه بلا تاريخ أو كان ذات يوم قد باع هذا التاريخ ومن أولئك ممن انطلت عليه نظريات المستعمرين وغلاة الفرنسيين ومن ذلك مقولة شارل دوغول ((لم تكن هناك أبدا في أي ظرف من التاريخ، بأي شكل كان دولة جزائرية))[2].

((Il n'y eut à aucun moment de l'histoire، sans aucune forme un état algérien))

وكما قال أيضا في خطابه يوم: 1958/09/16: ((مزيج مزركش من قبائل وشعوب ومداشر وعناصر متعددة وليس هناك أمة وليس هناك شعب وأنه ليس له تاريخ وأنه لم يكن أمة))، وكما قيل مهما حاول البعض منا أن يتنكر للتاريخ، إلا

---

(1) - أحمد بن نعمان، مولود قاسم رمز كفاح أمة ، ص 161.

(2) Charles de gaulle, Déclaration du 16 sept 1959

أنه يظل بدون وعي منه عجينة في كف الماضي يكيفه حسب قوانين محددة من الصراع بين الجمود والتغيير[1].

ونحن بمرورنا بهذا النفق بالحديث عن التاريخ إنما للتأكيد والتأييد بأن فهم التاريخ واستيعاب مجرياته هو الذي يستجلي خبايا الماضي ويكشف مكنوناته ويهيئ لتحسس المستقبل فالملاحظ أن الأزمات والنكبات التي لازمت الحركة الوطنية والفكر السياسي بشكل عام منذ نشأته هو تجاهل التاريخ وعدم الاهتمام به وعدم إيلائه المكانة اللازمة حتى أن بعض الفرنسيين وأحد الصحفيين كتب بتاريخ 7 نوفمبر 1981 (بمجلة: **Le Nouvel Observateur**) يقول: ((أنها (أي الجزائر) تسعى حثيثة لاسترجاع وثائقها من فرنسا لعلها تجد فيها ذكرا لوجودها في الماضي كأمة ولكنها لن تجده، لأنها لم تكن أبدا أمة طوال التاريخ)).

ونحن نكتب عن حزب جبهة التحرير الوطني لا نفي التاريخ حقه لأن التاريخ نفسه لا يفي الحزب حقه مهما أعطاه من صفحاته إن استحضار الماضي لا يعني الوقوف المتحجر عند أحداثه بقدر ما هو استقراء واهتداء بها لمجابهة الحاضر وإقامة المستقبل ومن هنا فإننا نرى بأن البحث في تاريخ جبهة التحرير الوطني يرجع إلى نشأة الحركة الوطنية، وفيها خلاف بين المؤرخين فيها، كل له رأي فيما رافقها من صراعات وأزمات والتي يرى بشأنها بعض ممن كتب عنها بأنها انتهت بميلاد جبهة التحرير الوطني في حين يرى البعض أنها اختفت ثم سرعان ما ظهرت وولدت من جديد من رحم جبهة التحرير نفسها فكلما تلاشت أزمة ولدت أخرى وكل أزمة لها جذورها ومعطياتها ومآلها ومن المؤكد أن هناك من يتساءل هل هناك تعددية سياسية أي وجود أحزاب سياسية بمعنى حقيقي قبل ميلاد جبهة التحرير الوطني؟ وما مصيرها إثر ميلاد جبهة التحرير الوطني؟ لكن قبل ذلك يتبين أنه من الواجب تسليط الضوء على تلك الحقبة من منظور تاريخي ثم إجراء عملية مسح شامل للحركات السياسية؛

(1) – د/عبد الله شريط مع الفكر السياسي الحديث ص 121.

مالها وما عليها، كل ذلك من أجل تفادي الأخطاء التي ما فتئ يوقعنا فيها كل من يطلق على تلك الحركات برمتها تسمية الحركة الوطنية في الوقت الذي كان البعض منها لا يمت بصلة للوطنية، ولا يمثل من الفكر الوطني شيئا بل أنه تنكر لوجود الوطن من أصله كما سنرى إذ من الأمانة القول بأنه كان من واجب المؤرخين للثورة الجزائرية العظيمة أن ينبروا لفضح الفكر الاستعماري وإبراز جذوره التاريخية البعيدة المدى فهذا الفكر يرجع إلى ظهور القومية بعد سقوط شعار: ((يحيا الملك)) إثر الثورة الفرنسية وقيام شعار ((يحيا الوطن))، كان الفرنسيون يقولون بأننا شعبا همجيا إلى أن جاءنا الرومان ثم أتوا هم لاستئناف الإرث الحضاري الروماني)).

وتلك مغالطة كبيرة سرعان ما تلاشت بمجرد أن وطئت أقدامهم أرض الجزائر فتبين أنهم هم الهمج، إذ أنه وبالرغم مما حمله بيان الشعب الفرنسي في: 1789/08/20 حين قال: ((أن ممثلي الشعب الفرنسي يعتبرون أن جهل حقوق الإنسان واحتقارها هي الأسباب الوحيدة للبؤس العام وفساد الحكومات لذلك فقد قرروا أن يعلنوا في إعلان رسمي حقوق الإنسان الطبيعية المقدسة التي لا يمكن التنازل عنها حتى يكون الإعلان حاضرا في ذهن كل أعضاء المجتمع السياسي فيذكّرهم بدون انقطاع بحقوقهم وواجباتهم)). فإن هذا الفكر لم يتخل عن خلفية تاريخية صاحبته قبل ميلاد الثورة الفرنسية وقد كانت الجزائر أول دولة اعترفت بها يوم: 1793/03/21 وأعطتها قروضا))[1] ومنذ نشأة وظهور فكرة القوميات الأوروبية أصبحت فكرة الغزو والتوسع مطلباً وطنياً وأن التضحية تكون للوطن لا للملك وبالرغم من أن أساس الفكر الاستعماري التوسعي منطلقه من الرومان إلا أنه وللتاريخ يتعين القول بأن الفكر الروماني أسس للدولة الدستورية وسيادة القانون وأن العالم المتحضر وإلى حد الآن يدين له بذلك.

(1) – مولود قاسم، أصالية أم انفصالية، ص 412.

ويخطئ من يظن بأن حادثة المروحة هي سبب مبرر لاحتلال الجزائر فهناك من المؤرخين من أثبت بالفعل أن الفكرة راودت نابليون إثر وصوله إلى الحكم سنة 1800 وقبل أن تتوجه الحملة إلى مصر وبذكر حملة نابليون على مصر لا تفوت الإشارة إلى أن الجيش الفرنسي كان منذ حروب نابليون يتغطى بأفكار الحضارة وتحرير الشعوب الأمر الذي أثر على بعض المواطنين من الدول المستعمرة وجعلتهم ينساقون وراء تلك الأباطيل، فبتاريخ: 1895/07/04 يقدم الزعيم المصري مصطفى كامل إلى رئيس مجلس النواب الفرنسي بيانا يشيد فيه بالحملة الفرنسية أو بالأحرى بالغزو الفرنسي ومما ورد فيه الأبيات الشعرية التالية:

أفرنسا من رفعت البلايا	عن شعوب تهزها ذكراك
أبصرى مصر إن مصر بسوء	وأحفظي من مهاوي الهلاك
وانشري في الورى الحقائق حق	تجتني الخير أمة تهواك[1]

ويجب أن نذكر مصر بتلك الفتاوى الأزهرية التي استصدرها محمد علي في مصر تبيح الاحتلال الفرنسي وأرسلها مع رسالة يقول فيها للداي حسين: (استسلم لأنك لا تقدر) وقد أجابه الداي حسين بجملة واحدة[2]: "كل الفول واسكت" وليس هذا الموقف بالغريب إذ لنا في الجزائر ما يشبهه تماما سيما وأن البيان الذي وجه للجزائريين إثر تأهب الاستعمار الفرنسي لغزو الجزائر، كما سيأتي الإشارة إليه أورد العبارة التالية: ((إن الفرنسيين سيعاملونكم كما عاملوا إخوانكم المصريين الذين يفكرون فينا دائما ويأسفون على مغادرتنا لهم منذ ثلاثين عاما وما زالوا يبعثون أبنائهم إلى فرنسا ليتعلموا القراءة والكتابة وغيرها من المهن المفيدة))

(1) - الأستاذ /علي عبد العال العيسلوي المحامي، أسرار مهنة المحاماة، ص 106.
(2) - مولود قاسم، أصالية أم انفصالية، ج 1، ص 181.

وحسب الدكتور أبو القاسم سعد الله فإن هذه العبارة لم ترد في النص العربي للبيان[1] وعلى سبيل الاستدلال إن ما قاله فرحات عباس يكاد يكون متطابقا مع ما قاله مصطفى كامل المصري ففرحات عباس كتب بتاريخ: 1936/02/07 مقالا في جريدة: L'Entente وتحت عنوان: ((فرنسا هي أنا))[2] جاء فيه:

((لن أموت دفاعا عن الوطن الجزائري لأن هذا الوطن غير موجود، ولم أستطع أن اكتشفه وقد سألت التاريخ وسألت الأحياء والأموات، وزرت المقابر فلم يحدثني أحد عن هذا الوطن)) وهو الموقف الذي لقي ردا عنيفا من الوطنيين الجزائريين كما كتب العلامة: عبد الحميد بن باديس ردا بمجلة الشهاب نشر في أفريل 1936 مما ورد فيه: ((نحن فتشنا في صحف التاريخ وفتشنا في الحالة الحاضرة، فوجدنا الأمة الجزائرية المسلمة متكونة وموجودة كما تكونت ووجدت كل أمم الدنيا ولهذه الأمة تاريخها الحافل بجلائل الأعمال، ولها وحدتها الدينية، واللغوية ولها ثقافتها الخاصة، وعاداتها، وأخلاقها بما فيها من حسن وقبيح شأن كل أمة في الدنيا، ثم أن هذه الأمة الجزائرية الإسلامية ليست هي فرنسا، ولا تريد أن تصير فرنسا ولا تستطيع أن تصير فرنسا ولو أرادت بل هي أمة بعيدة عن فرنسا كل البعد ولا تريد أن تندمج فيها)).

ولا ننسى ما ورد من رد صارخ وواضح في نشيد فداء الجزائر للشاعر الكبير مفدي زكرياء:

فلسنا نرضى الامتزاجا ... ولسنا نرضى التجنيسا

ولسنا نرضى الاندماجا ... ولا نرتد فرنسيسا

رضينا بالاسلام تاجا ... كفى الجهال تدليسا

وكل من يبغي اعوجاجا ... رجمناه كإبليسا

---

(1) – د/أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ص 275

(2) – حميد عبد القادر فرحات عباس، رجل الجمهورية، ص 41

لقد أيقن الجزائريون من الوطنيين أن الفرنسيين لم يأتوا لنشر حضارة أو طرد الأتراك كما يزعمون.

وقد انكشف ذلك لأول وهلة عقب خرقهم لما ورد في بيانهم الذي وزعوه على السكان وقد جاء فيه تأكيد بأنهم جاءوا للتحرير الجزائر من الأتراك وبأنهم سيخرجون فور تحقيق مهمتهم[1]، وليس من الغرابة عكان أن يسارع الجيش الفرنسي إلى نقض العهد وخرق هذا البيان فور بسط احتلاله للجزائر والجدير بالذكر أن هناك معارضة شديدة وجهت للقائد الفرنسي العام ((كلوزيل)) بشأن خرق اتفاق 1830 ومن بين من تصدى لذلك حمدان خوجة صاحب كتاب (المرآة) وآنذاك رد عليه الجنرال كلوزيل قائلا: ((فرنسا غير ملزمة باحترام الاتفاق لأنه في نظرها لم يكن سوى لعبة حرب))[2] والاتفاق وقعه باسم الجزائر الداي و"دي بورمونت" باسم فرنسا في: 1830/05/05 وقد نص على احترام جميع الحريات الفردية والمدنية وحرمة المساجد والعباد والأملاك.

لقد حاول بعض المؤرخين الفرنسيين خاصة بأن يشيعوا فكرة مضللة حاقدة مفادها أن الجزائر بلد مخلوق للاستعمار، لكن سرعان ما أبطلت هذه النظرية بفعل المقاومات المتتالية قبل الأمير عبد القادر وبعده، سواء كانت مقاومة مسلحة أو في المجال السياسي لكنه مع ذلك كله فإنه يجب أن نعرف أن تلك المرحلة لم تخلُ من الأزمات والإضرابات بفعل الصراعات الداخلية والأهواء الشخصية فلو تمكنا من الاطلاع على خبايا تاريخنا وغصنا في ثناياه لوجدنا أشياء تصدمنا ولكن سرعان ما تخبو آثارها النفسية فينا عندما نستمر في قراءة التاريخ وسرد حوادثه ووقائعه لنتأكد فيما بعد أن الرجال الوطنيين سرعان ما تطغى على نفوسهم الوطنية وتشدهم المواطنة وتندرج حينئذ المواقف السلبية بين أخطاء عفا عنها التاريخ ومحتها بطولات هؤلاء الرجال.

---

(1) - أنظر كتاب أبحاث وراء تاريخ الجزائر لـ: د/أبو القاسم سعد الله، ص من 266 إلى 277.

(2) - مذكرات حمدان خوجة.

وللتاريخ نذكر أن فرحات عباس ليس وحده من أخطأ في حق نفسه ووطنه بل هناك من يؤاخذ ابن باديس عن خطئه التاريخي حين قال: ((دولتنا فرنسا))، وذلك في مقال كتبه بخط يده بمجلة الشهاب سنة 1936.

لكن عبد الحميد بن باديس سرعان ما تراجع عن خطئه واكتشف أنه انساق وراء الاندماجيين أو ما يطلق عليهم في الوقت الحاضر: التغريبيين ولو ذهبنا إلى أبعد من ذلك لتأكدت في أذهاننا بوضوح مقولة:

((ما أشبه اليوم بالبارحة)) خلافات وتوجيهات حزبية وسياسوية كما بالأمس أمواج تركبها شخصيات متقلبة الأمزجة في سنة 1947، حين اشتد عود حزب الشعب الجزائري وتجذرت إيديولوجيته برز تيار جديد رفع راية الحركة المسماة البربرية يقودها مجموعة من الأشخاص من بينهم: الزعيم آيت أحمد ممن تشبعوا بأفكار الماركسية وحاولوا إدراجها كأرضية للحزب الشيوعي الجزائري وقد اتضح بأن هدف زعماء تلك الحركة هو إنشاء ما يسمى بحزب الشعب القبائلي[1].

كما اتضح وتبين فيما بعد أن منطلق تلك الأفكار مرده أساسا معارضة التوجه العربي الإسلامي لحزب الشعب ومن المعلوم أن تلك الحركة بدأت نشاطها بفرنسا وأخذت دعما كبيرا من هناك لتمتد إلى داخل الجزائر سيما في مناطق العاصمة ومنطقة القبائل غير أن هذه التوجيهات فشلت في النهاية بفضل تخلي البعض من مناصري هذه الحركة عن فكرة الانفصال واقتناعهم بأن الشعب الجزائري هو شعب واحد ولقد كانت الفكرة المبدأ محل جدال وصراع كبير وظل آنذاك معارضي فكرة الاستقلال من مؤيدي ومناصري الاندماج يؤكدون بأن لا وجود لفكرة الوطن الجزائري بل ذهب الأمر بالحزب الشيوعي الجزائري إلى المطالبة بمحاكمة الوطنيين ممن دعوا ونظموا أحداث 08 ماي 1945.

(1) د/عبد الله شريط، مع الفكر السياسي الحديث، ص 129.

واعتبر بأن ما فعلوه هو تدليس لانتصار الديمقراطية والواضح أن فكرة فصل الجزائر عن التوجه العربي الإسلامي، والرغبة في استقصائها لحاليا من هذه الرابطة كان وراءه حماس الحزب الشيوعي الجزائري ودعاة الاندماج إلى محاولة ترسيخ فكرة الجزائر جزء من الاتحاد الفرنسي والحقيقة أن هذه الأفكار لا تزال قائمة إلى حد الآن وهي من العوامل المهمة في الأزمة الجزائرية وإن كانت بالأمس تلبس ثوبا سياسيا، فهي تكون اليوم قد تقمصت لونا ثقافيا.

إنه ليس بالإمكان الوقوف على الصورة الحقيقية لما كانت عليه الأحزاب السياسية قبل ميلاد جبهة التحرير الوطني في عجالة فذلك يحتاج إلى بحث متخصص ومركز على هذه الحقيقة وحدها ونحن هنا بصدد المرور مر الكرام على هاته الحقبة من التاريخ لنصل إلى ساعة ميلاد جبهة التحرير الوطني ومن المؤكد أنه لا يختلف إثنان على أنه وبالرغم من الرصيد الفكري والسياسي لتلك الأحزاب بمختلف توجهاتها إلاّ أن واقع الحال يفرض القول بأنها ظلت تدور في حلقة مفرغة تعيش على تناقضاتها وتأكل من نفسها وتلك صور أشبه ما تكون بحالة الأحزاب التي أوجدتها التعددية اليوم.

فالصراع على السلطة يعد السمة الرئيسية وضحالة الفكر بارزة للعيان حتى أن بعض الجمعيات السياسية ولا نقول الأحزاب أشبه ما تكون بجمعيات كرة القدم، حتى أن هذه الأخيرة كرست تماما الروح العشائرية وبثت روح الغوغائية بدل إشاعة ثقافة الإخاء والوطنية فإذن هذه الرسالة مشتركة بين كل الجمعيات سياسية أو غيرها بل أن رسالة الأحزاب أكبر من ذلك بكثير فهي مدارس لتهذيب الأفكار وغرس الوطنية والمواطنة كحق دستوري ففي الوقت الذي عمد بعض المشرفين إلى إطلاق بعض التسميات التي هي مدعاة لتكريس الجهوية الضيقة.

فنحن لا نستغرب ذلك أبدا إذا ما تبين لنا بأن ما آل ذلك إلى فئة المتحكمين في تلك الجمعيات وهم في الغالب أناس أمّيّون لا يحملون قيما حضارية معينة وفي كثير من الأحيان يقترن وجودهم بمصالح ذاتية ضيقة وذلك ما يقاس على بعض الجمعيات السياسية إذ من المفروض أن هذه الأخيرة تحمل مشروع مجتمع وهي نتاج أفكار وخلاصة فلسفة وقيم يسعون إلى وضعها في المجتمع أو بالأحرى إقامة مجتمع في قالبها لكن ما يلاحظ أنها تبرز فقط لخوض معارك الانتخابات فتقوم بتحيين مواقفها وتراها تركض من هنا وهناك للبحث عن أشخاص يمثلونها دون ولاء ودون معرفة أو اقتناع ببرامجها وقد روى لي أحد الأصدقاء أن حزبا معينا كلف شخصا معروفا في الأوساط الشعبية ومهنته بيع السواك في السوق الأسبوعية تولى هذا الشخص فتح مكتب باسم ذلك الحزب ثم تنشيط ندوات فكرية سياسية باسم ذلك الحزب وكانت بمثابة حلقات بهلوانية يندى لها الجبين، والحقيقة التي يجب أن لا يتجاهلها الجميع هو أنه وفي التاريخ العالمي للأحزاب لا وجود لحزب بدون فكر وأيديولوجية بل الأدهى والأمر وهذا ما ينصرف على الجميع أننا في الجزائر استمر بنا المسار تحت شعار الثورية ولم ندرك أننا انتهينا إلى الشرعية الدستورية ومبدأ سيادة القانون وتجاهلنا المقولة المعروفة:

((بأن جميع ثورات عبر التاريخ صنعها المقاتلون لكن جميع الحضارات صنعها المثقفون)). إن الصورة التي عليها الأحزاب السياسية اليوم من ضحالة الفكر والعوز للقيم جعل البعض منها ضيّق الأفق متشبث بأهواء شخصية وميولات ذاتية حتى حزب جبهة التحرير الوطني العتيد ولما زحفت عليه تلك الأفكار غاصت قواعده في متاهات لا حدود لها سيّما منذ المؤتمر السابع وبعده وقد نبهت قياداته إلى خطورة ما يترتب عن تلك الأوضاع فقد جاء في تقرير الأمين العام للحزب المقدم للمؤتمر الخامس المنعقد بالجزائر من: 19 إلى 22 ديسمبر 1983 ما يلي:

((يجب أن ننبذ ما عرف بالتمثيل الجهوي الذي أصبح مطية عند البعض يستغلوه لتغطية عجز أو إخفاء تقصير أن المرشح إلى مناصب قيادية يختار لقيمته أولا وليس بسبب انتمائه الجهوي أو علاقاته العشائرية، لقد عانت بلادنا كثيرا من هذه الظاهرة التي تعكس جانبا من جوانب التخلف الذي تسبب في عجزنا خلال القرن الماضي عن مواجهة الاستعمار مواجهة مظفرة، أن الجزائر واحدة وأبناؤها الذين تتوفر فيهم المقاييس والشروط يمثلون كل أنحائها))[1].

إن ما يجب أن يقال اليوم هو أن أولئك الذين تسللوا إلى مواقع هامة في السياسة والإدارة والذين هم في الغالب ليسوا من رجال الفكر وبل منهم من تموقع تحت تسميات مختلفة لتنظيمات أوجدها لنفسه وعلى مقاسه، هؤلاء هم من تبنى أفكار الاستعمار وسياسته وظل يباشرها تماما كما في عهد الاستعمار فنلاحظ أن بعض المواطنين البسطاء يشعرون بالريبة ويتوجسون خيفة حين يضطرون للذهاب إلى بعض الإدارات لتيجة المعاملات التي يتلقونها لقد تغلغلت تلك الأفكار حتى أن البعض الآن ممن يزعمون أنهم تشبعوا بقيم الحضارة الغربية لا يفرقون بين مفهوم المواطنة والعروشية ويخلطون بين عبارة المجتمع المدني ومنطق العرش والقبيلة والحقيقة أن المجتمع المدني كما عرفه ابن خلدون هو آخر مرحلة من التطور تصلها الدولة يسود فيها مبدأ سيادة القانون وحده، فلا نتصور قيام دولة واستمرارها إذا لم يسد القانون، فسيادة القانون تعني سيادة النظام وفي غياب النظام تسود الفوضى ويحل الإحساس بالظلم والشعور بفقدان الثقة بمؤسسات الدولة ولعل أحسن تعبير على ذلك ما قاله صاحب كتاب سيكولوجيا الإنسان المقهور ((في المجتمعات المتخلفة والاستبدادية التي لا تراعي حرمة القانون تسود فيها روح الاعتباط وتأتي قرارات السلطة من وحي الارتجال وغير مبنية على البحث العلمي وفي ظل هذا الواقع تشيع

---

(1) – من خطاب الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني المقدم للمؤتمر الخامس للحزب 1983/22/19 بالجزائر العاصمة.

روح الاستزلام والتزلف والمحسوبية ويركن المواطن إلى التبلّد واللامبالاة وعدم الاهتمام بالشؤون العامة ويركن إلى الإيمان بالغيبيات والخرافات، وتسود المجتمع علاقات اضطهادية حيث الحق مع القوة والثروة وينعدم الإيمان بالقانون... وهذا الوضع يؤدي إلى النكوص إلى حمى العشيرة والطائفة وسيادة التفكير الخرافي وغياب العقل النقدي والتنظيم في المجتمع مما يؤدي بالفرد إلى حالة من الاستلاب والخصاء الذهني والصد المعرفي فيغدو المواطن أكثر ميلا للانفعال منه إلى التفكير والتعبير وأكثر ميلا إلى العنف منه إلى التسامح))[1].

تلك هي الصورة الحقيقية تكاد تنجلي أمامنا اليوم في واقعنا المعيش فقد غدا الكثير من المواطنين يتصورون بأن لهم كل الحقوق على الدولة في حين أنهم ليسوا مطالبين بأي شيء تجاهها لا تحضر ولا تطور إلا في ظل سيادة القانون وقيام الدولة القانونية، إن من يحاول اليوم احتكار الوطنية ومن يلوح بالمواطنة إنما كمن يحفر في الماء ذلك أن التاريخ لا يتوقف ولا يرحم سوف يدرك هؤلاء وأولئك أن المواطنة حق أريد به باطل وهو حق وواقع جسده أبطال مجاهدون ومجاهدات وهي إرثا ثقيلا لا يقدر الرعاع والحثالات على حمله فشتان بينهم وبين أسماء مثل: لالا فاطمة النسومر[2].

والتي قال عنها مولود قاسم طيب الله ثراه ((فاطمة نسومر رجل وكم من رجل امرأة))[3] لأنها كما قال قادت جيشا سنة 1856 في جبال جرجرة ضد الجنرال الفرنسي ((روندون)) الحاكم العام في الجزائر.

---

(1) – سيكولوجيا الإنسان المقهور، د. مصطفى حجازي، ص [illegible]

(2) – لالا فاطمة النسومر ابنة سيدي محمد بن عيسى شيخ الطريقة الرحمانية، والدتها لالا خديجة التي سميت قمة جرجرة باسمها، قتلت الباشا. قاسي الجودي عميل فرنسا ثم حاربت ستة جنرالات فرنسيين كانوا تحت قيادة المارشال راندون في معركة "إشريضن".

(3) – مولود قاسم، أصالية أم انفصالية، ج 1، ص 187.

إنه ليس من المنطق أن يحاول البعض إعادة صياغة الأحداث التي أشرنا لها إبان 1947 التي أثيرت ضد حزب الشعب ومحاولة إنشاء ما سمي آنذاك: بحزب الشعب القبائلي لأن التاريخ أثبت بأن الشعب الجزائري شعب واحد لا عدة شعوب وأنه يجب تأصيل الهوية التاريخية للشعب الجزائري بما يضمن التحام الشعب كما كان أيام الثورة وإعادة الدعم للوحدة الوطنية وعلى المثقفين الوطنيين الأخذ بزمام الأمور وإبعاد الحثالات عن الواجهة أننا عندما ننظر إلى واقعنا اليوم تتجلى أمامنا صورة واضحة لتلك الحقبة من الزمن قبيل ميلاد جبهة التحرير الوطني باندلاع ثورة نوفمبر العظمى 1954 فقد كان الصراع على السلطة مثارا للأزمات داخل تلك الأحزاب كما هو الشأن بالنسبة لحزب الشعب حركة انتصار الحريات الديمقراطية وهي الأزمة التي عصفت بالحزب وأدت إلى انشقاقه فقد عقد الحزب (حركة الانتصار مؤتمره الثاني في 1953) دون حضور مصالي الحاج الزعيم وآنذاك قدمت اللجنة المركزية تقريرا انتقدت فيه بشدة أسلوب التسلط والزعامة وظاهرة عبادة الشخصية والتي تميز بها مصالي الحاج وجاء في التقرير: ((إننا نريد إنشاء دولة من الشعب وإلى الشعب يكون فيها كل الجزائريين متساوين أحرارا دون تمييز في العرق والدين)).

وهنا وقع الانشقاق بين مصالي والمركزيين سوف يأتي توضيحه وإلى جانب ذلك كان رجال الدين (جمعية العلماء) والذين ينحدر أغلبهم من عائلات بورجوازية حبيسي أفكارهم السلفية التقليدية ينكرون كل الأفكار الاشتراكية ويطلقون العنان للملكية الفردية دون قيد أو شرط وينكرون حتى لاشتراكية عمر بن الخطاب وكان هؤلاء ينظرون نظرة احتقار وازدراء للأحزاب التي لا تسير في فلكهم. أمّا الشيوعيون فلا محل لهم من الإعراب.

في خضم ذلك تولد جبهة التحرير الوطني في طلقة بارود أطلقها ثلة من الرجال تشبعوا بفكرة الوطنية والاستقلال لينبروا لخوض حرب العصر التي لا مثل لها في

التاريخ المعاصر هذا التاريخ الذي ما فتئ يجهد البعض نفسه لطمسه وتقزيمه لقد ولدت جبهة التحرير وشبت في أحضان الشعب.

لقد فجرت جبهة التحرير الوطني الثورة وأعلنت ميلادها في الوقت الذي كان البعض بعيدين عن الحدث ولم يصل أسماعهم إلا بعد حين فرحات عباس كان يلتقي أصدقاءه الفرنسيين ويجري مقابلات مع وزير الداخلية ((فرنسوا متيران)) قبل اندلاع الثورة وكان معه كل من الدكتور: أحمد فرنسيس وبومنجل ويخبر وزير الداخلية بالخطر المحدق ويقول له: ((نحن جالسون على فوهة بركان))، السيد مصالي الحاج لم يتخذ موقفه إلى غاية 8 نوفمبر 1954 ثم سارع إلى إنشاء منظمة جديدة (الحركة الوطنية الجزائرية) ويحاول احتواء مفجري الثورة تحت لوائه ورفضه فيما بعد أن ينصب رئيسا شرفيا للحركة الثورية وهنا تقع الأحداث الدموية مع أنصار مصالي الحاج وأكثر من ذلك كله كان الحزب الشيوعي الجزائري قد أدان الثورة، إنه وبالرغم من أن جبهة التحرير أصبحت تجسد مظهرا للوحدة الوطنية انضوت تحتها الشخصيات والمناضلين في الأحزاب السابقة لكنه اتضح بأنهم لم يمارسوا عملية كبت لأفكارهم السياسية وميولاتهم الإيديولوجيا فسرعان ما تطفو إلى السطح لتذكي الخلافات باستمرار وهكذا هي جبهة التحرير الوطني من أزمة 1956 إلى أزمة 1962 هنا تظهر الأفكار والتوجهات من جديد وينتعش الصراع على السلطة ويصل إلى أوجّه ويتأهب الآخـــرون إلى الانفصال عن جبهة التحرير الوطني وإنشاء أحزاب مستقلة فيعلن آيت أحمد بتاريخ:1963/06/09 عن تأسيس جبهة القوى الاشتراكية ويستقيل فرحات عباس من المجلس التأسيسي ويثور ضد التوجه الاشتراكي ويقول: **((إن الجمهورية الجزائرية تتصرف مثل امرأة خائنة، فهي متزوجة علنا بالإسلام لكنها تنام خفية على سرير ستالين)).**

كان الصراع مختلفا ومتعدد الأوجه صراعا سياسيا بين التوجه الاشتراكي والليبرالي وذو وجه حضاري، فقد أوجس الزعماء خاصة: محمد بوضياف، آيت أحمد، كريم بلقاسم خيفة من أن يؤدي تقرب الرئيس أحمد بن بلة من جمال عبد الناصر تعزيز ميوله القومية العربية وهذا الصراع ليس جديد ونشير إليه لاحقا. ظهر إثر الأزمة القبائلية في: 1947 وفي نفس الوقت برزت أزمة الحكومة المؤقتة وفي هذه الفترة بالذات لعب عبد العزيز بوتفليقة دورا هاما لصالح هواري بومدين ((كان بومدين قد تخلى عن فرحات عباس وأرسل شابا ذكيا وحاذقا يدعى: عبد العزيز بوتفليقة إلى فرنسا لملاقاة محمد بوضياف وطلب منه مساندة قيادة الأركان في خلافاتها مع الحكومة المؤقتة، غير أن بوضياف المعروف بطبعه الصارم رفض طلب بومدين ولما عاد بوتفليقة إلى تونس أخبر بومدين استحالة استمالة بوضياف إلى جانبه في حين أكد موقف بن بلة المتقارب من طروحات بومدين ذات التوجه الاشتراكي العربي والإسلامي))[1].

العقيد هواري بومدين تحدى بكل قوة معارضيه وفرض وأدرج ضمن الوفد المفاوض في مفاوضات "ايفيان" في: 20 ماي 1961 من يثق بهم منهم الرائد: منجلي وقائد أحمد هذا الأخير يصبح فيما بعد على رأس حزب جبهة التحرير لكنه وبحكم انتمائه إلى عائلة لها ممتلكات فلاحية شبه إقطاعية لم يساير صديقه بومدين في توجهه الاشتراكي مما أدى ببومدين إلى عزله عن قيادة الحزب، كانت تلك المرحلة عصيبة جدا تمر بها الجزائر ويكاد المتتبع لها يجزم بأنها أصعب من مرحلة الكفاح المسلح إذ أن الصراع هنا متعدد الرؤوس والأوجه ولأي كان أن يتساءل هل كان بالإمكان السماح بالتعددية الحزبية طالما أن الخلاف في جزء منه منصبا على عدم قبول فكرة الحزب الواحد وهل كان ذلك ممكنا؟.

(1)- حميد عبد القادر فرحات عباس، رجل الجمهورية، ص: 206.

في الوقت الذي يتأكد فيه بوضوح أن بعض ممن ينادي بالتعددية هم من الموالين للاستعمار ومن يطالب بضرورة التعايش السلمي مع المعمرين ويلح على ضرورة بقائهم ويصور ذلك في صورة مجتمع متشكل من الأقليات. هل كان من الممكن ترك المجال للبرجوازية ودعاة الليبرالية ليعيثوا فسادا في الأرض؟ والشعب في حالة مزرية من الفقر والحرمان تركه فيها الاستعمار الخبيث المدمر الذي لم يشهد العالم استدمارا مثله أبدا سيما وأن هناك ظاهرة بدت للعيان وهي استفادة أعوان الاستعمار ومن قدموا خدماتهم له بأراضي فلاحية بعضهم آلت إليه في شكل عقود بيع، والغريب أن المعمرين "الكولون" أصبحوا يعيشون بين شك ويقين في مغادرة أرض الجزائر فحرروا عقود البيع تحت عنوان وعد بالبيع علّهم يتراجعون فيما بعد حالما تتضح الرؤية ولعل المتبعون للنزاعات العقارية في رحاب العدالة يلاحظون شكل تلك العقود.

في خضم هذه الأحداث الخطيرة جدا يظهر رجل عظيم عظمة تاريخ الجزائر رجل حمل في مخيلته تلك المآسي التي عاشها الشعب الجزائري سيما في الأرياف وكما قال الروائي المرحوم: طاهر حاووت ((رجل استدعاه التاريخ لوضع أسس أمة جديدة)) وقال عنه اللواء: خالد نزار ((رجل لا تلد الأمة مثله إلا مرة واحدة كل مائة سنة))[1].

وهكذا يوضع القطار على سكة ليتحرك في مساره غير آبه متيقن بأن الحل الاشتراكي هو الحتمي سيما وأن المشكلة في البداية هي مشكلة الملكية الزراعية ووضع الفلاح عموما. وشيئا فشيئا يتجذر الرجل والبرنامج في قلوب الشعب صغيرا وكبيرا ويستسلم المعارضون ويركن أغلبهم إلى بيت الطاعة بعد أن أيقن الجميع بأن الشعب حسم في خياراته. كان بومدين يقول: ((**يجب أن يعود الحكم إلى الذين يعرفون كيف يقودون الرجال في المعركة**))، ثم يقول: ((**كان يجب فرض سلطة الدولة وإيقاف الفوضى وإعادة النظام وتطهير التسيير، وإصلاح الاقتصاد، والتخلص نهائيا من مناهج الماضي؛**

(1) – اللواء: خالد نزار عسكري متقاعد في حوار مع قناة الجزيرة يوم: 2004/05/20

حيث لم تكن السياسة الخارجية مطابقة للسياسة الداخلية نريد قبل كل شيء أن نهتم بمشاكلنا وبالجزائر التي لا يجب أن تكون أبدا جزائر الرجل الواحد.

لا يجب أن تعتمد إلا على نفسها ولا يمكن أن تكون جزائر(ماو) (كاسترو) أو جمال عبد الناصر لكن الجزائر جزائرية فقط))[1].

وهكذا يتضح الموقف ويستطيع الرجل بذكائه وحنكته أن يسقط الأقنعة فهو رجل صعب المراس صقلته التجارب فقد كان وعمره 25 سنة فقط سنة 1957 برتبة عقيد يتولى مسؤولية الولاية الخامسة فاقتنع واتضح له بأن قيادة حزب جبهة التحرير تبدو غير مؤهلة كثيرا للتكفل بمهام ثورة البناء في بدايتها نظرا لعدة عوامل يأتي توضيحها فيما بعد الأمر الذي أدى بالرئيس: بومدين إلى إقالة قائد: أحمد من مسؤولية الحزب بتاريخ 1972/12/20 ساير ذلك أيضا تخلي بعض أصدقاء بومدين من تلقاء أنفسهم عنه بعد أن اقتنعوا بأن الرجل ماض في تنفيذ برنامجه وتجسيده ميدانيا، فالصراع إذن لم يكن فقط صراعا من أجل السلطة بل صراعا إيديولوجيا في جانب منه بين التوجه الاشتراكي المعتدل وبين الليبرالية.

هذا فضلا على أنه بدا في كثير من الأحيان صراعا حضاريا على المسار القومي العربي الإسلامي.

وفي خضم ذلك كله استطاع بومدين الضرب بقوة على رأس القوة الثالثة كلما أجرحته، وهي القوة التي ندد بها ميثاق طرابلس، كانت وضعية حزب جبهة التحرير الوطني في تلك الفترة يرثى لها فالتشكيلة البشرية المشرفة على هياكله تكون في أغلبها من بعض أعضاء جيش وجبهة التحرير الوطني من المسرحين والمسبلين أغلبهم من ذوي مستويات تعليمية بسيطة يعوزهم التكوين السياسي تماما

(1) - رشيد مصالي هواري بومدين، الرجل اللغز، ص 16.

والواقع أن أغلبهم من أعضاء جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني الداخل
أي ممن كانوا يعيشون في الداخل فقط، إذ أنه يمكن تقسيم فئة المجاهدين إلى ثلاثة:

1- مجاهدون في الداخل وهم ممن تحمّلوا أعباء الثورة بشكل مطلق لم يسبق لهم
مغادرة أرض الجزائر وأرض المعركة أغلبهم تلقى تعليما في الكتاتيب.

2- مجاهدون وسياسيون مدنيون ذهبوا إلى المشرق العربي ودرسوا بالزيتونة
وبالقاهرة والعراق بعضهم التحقوا بالثورة وأغلبهم تشبعوا بأفكار سياسية معي
منها: بعثية ومنها: ذات توجه إسلامي أو قومي وقد كانت لهم مساهمة فعا
جدا في تأطير الثورة وهيكلتها فكرا وتنظيما وكان لهم الفضل في انتصار فكرة
الوطنية كأساس للوصول إلى الاستقلال.

3- والصنف الثالث يتشكل في الغالب ممن تواجدوا بالدول الأوروبية سيما أوروبا الغربية
آنذاك وممدرسوا بالمدارس الفرنسية أصلا وأغلبهم من أبناء الطبقة البرجوازية وأبناء
الذوات والبعض منهم ممن كانوا عسكريين في الجيش الفرنسي لسبب أو لآخر ثم
التحقوا بالثورة مما سمي(بالفارين) الذين أصبح لهم نفوذا كبيرا بحكم الخبرة العسكرية
التي يتمتعون بها غير أن بعض قادة الثورة لم يستصيغوا ذلك بسهولة ونذكر على
سبيل المثال الخلاف الذي قام بين بومدين وكريم بلقاسم، فهذا الأخير كان قد أحاط
نفسه بالضباط الفارين من الجيش الفرنسي وكان بعضهم محل ريبة نظرا لماضيه السيء
اتجاه الشعب ومما يذكر أن لمجاهدي الداخل فضلا ودورا هاما في الثورة كما أشرنا في
حين لم يرق دور المشرفين على الأجهزة في الخارج إلى مستوى تضحيات المجاهدين
في الجبال بل هؤلاء تكاد تنقطع بهم السبل ويعانون من الحصار سيّما حال تقاعس
من هم في الخارج عن الإمداد كما حدث مع العقيد: عميروش سنة: 1958.
نحن نرى وأن القاعدة الشرقية ولما سمي فيما بعد ذلك بجماعة وجدة دور مهم
في حسم المعركة لصالح الوطن والشعب فلا يتجاهل أحد أن الحكومة المؤقتة كانت

قد بلغت إلى أفق محدود وأصبحت تدور في حلقة مفرغة وكان بالإمكان أن تصل إلى كارثة إثر عزلها لقيادة الأركان ولحسن الحظ فإن هذه الأخيرة (قيادة الأركان) تحولت إلى قيادة موازية وفاعلة أمسكت بزمام الأمور، إنه من الأمانة القول بأن بومدين كان قد طوق تلك التناقضات التي كانت مكبوتة أيام الثورة وظهرت من جديد وتأججت بأطماع السلطة ومنذ توليه قيادة الأركان وبعد التصحيح الثوري في: 19 جوان 1965 فمن دواعي التصحيح ما آل إليه الوضع في البلاد ذكر بها الرئيس في خطاب في: 1968/01/05 قائلا: ((لقد سادت قبلها وضعية امتازت بعدم استقرار وبأنواع متعددة من التمرد والفوضى وكلكم يذكر التمرد الذي وقع في عمالة تيزي وزو والتمرد الذي كانت ناحية القل مسرحا له والتمرد الذي عرفته الناحية الجنوبية)) ثم يضيف: ((الثقة آنذاك كانت مفقودة في حين كانت فيه سجون الجزائر المستقلة تغوص بأكثر من 1500 مناضل، زد على ذلك التدخلات الأجنبية في شؤون البلاد الداخلية، كتسرب عناصر أجنبية في أوساط المسؤولين، إلى درجة أنهم أصبحوا مستشارين للقيادة السياسية في البلاد، ولا حاجة بنا للاسترسال في ذكر المحاولات الأخرى التي كانت ترمي إلى تفكيك وتفرقة صفوف الثورة، مع العلم أنه كان يوجد في ذلك الوقت رئيس جمهورية ودستور منتخب عليهما من طرف الشعب، بل كان ثمة مكتب سياسي ولجنة مركزية ولكن بالرغم من ذلك، وبالرغم من وجود هذه المؤسسات، فقد قامت التمردات، وانتشر جو عدم الاستقرار، وبدأت تبدو بوادر الحرب في نواح معينة، وظهر تدهور خطير في الميدان الاقتصادي الذي كان يسير من سيء إلى أسوأ)).

وإنه وأمام الضعف الذي يعتري هياكل جبهة التحرير الوطني كما سبقت الإشارة إليها لم يجد الرجل سبيلا سوى اللجوء إلى الجامعة فقد وجد في الطبقة المثقفة من الطلبة والطالبات،

وهم الذين يمثلون في رأيه المثقفون الثوريون سندا كفئا لنشر الأفكار الثورية والتغلغل في وسط الجماهير الشعبية لبث التوعية ونشر الوعي السياسي وكان للطلبة دور فعال في تنفيذ وتجسيد الثورة الزراعية أذكر أنه لم يكن أي مسؤول يجرؤ على إعاقة عمل الطلبة المتطوعين والذين كانت تصل تقاريرهم الثورية إلى الرئيس بومدين، فقد كان يقول: ((إلى غاية الاستقلال كنا نشكل جبهة تحرير حقيقية أما اليوم ونحن بصدد مرحلة جديدة نجد أنفسنا بحاجة لحزب اشتراكي طلائعي يتكون أعضاؤه من إطارات تؤمن بالخيار الاشتراكي))، في تلك الأثناء كان مجاهدي الداخل لا حول لهم ولا قوة أدمج أغلبهم كعمال بسطاء حراس وموظفين وأعوان شرطة محلية (شانبيط) في الوقت الذي عين المستفيدون من التعليم في المدارس الفرنسية والذين يتقنون اللغة الفرنسية في المناصب الإدارية الهامة وحشرت الفئة المثقفة باللغة العربية في هياكل الحزب على الأخص من هنا برزت صراعات أخرى بين تلك الفئات (مشكلة التعريب مثلا).

لكن بومدين لم يعر اهتماما لها في البداية فقد كان هدفه الأول هو تحقيق برنامجه الاقتصادي أولا، لكنه سرعان ما تفطن إلى حقيقة وهي أن كل ذلك يحتاج إلى تأطير سياسي ولا يكون ذلك إلا بحزب طلائعي لتسييس الجماهير وتعبئتها والقيام بتوعيتها، لم يكن بومدين قد أقصى الحزب وجمده كما ذهب إليه الدكتور العربي زبيري في كتابه المؤامرة الكبرى وكثير من الكتابات بل أنه كان يهيئ لحزب طلائعي، لقد أولى مجلس الثورة اهتماما بالحزب واعتباره الحزب الطلائعي الذي يهدف إلى بناء مجتمع اشتراكي حقيقي وانطلاقا من هذا المفهوم اعتبر مجلس الثورة بأن الحزب الطلائعي مسؤولا رئيسا عن تسيير شؤون البلاد وهذه هي العبارة التي أوردها مجلس الثورة ضمن مقدمة قانون تسيير الخلايا والقسمات الذي صادق عليه في جلساته المنعقدة بتاريخ: 11-12-13 فيفري 1970 ((إن حزب جبهة التحرير

الوطني الواحد الطلائعي الذي يهدف إلى بناء مجتمع اشتراكي حقيقي لهو مسؤول رئيسا عن تسيير شؤون البلاد العامة وعن رفع مستوى الوعي السياسي للجماهير التي يعبر عن تطلعاتها العميقة وبهذه الصفة يتعين عليه رسم.

التوجيه العام والاختيارات الأساسية للبلاد، وعليه أيضا أن يقوم بتأطير الشعب وتنشيطه وإعلامه وتكوينه وهو مسؤول أيضا عن رقابة تطبيق السياسة العامة المقررة))[1]. ومما يتعين ملاحظته أن الاهتمام بالحزب في عهدة مجلس الثورة حسب المفهوم الذي أعطاه للخلية والقسمة من حيث تحديد الدور المنوط بها كان من الأهمية بمكان فقد عرّف القانون المذكور الخلية بكونها **"تجمع المناضلين الطلائعيين المنبثقين عن الجماهير الشعبية والعائشين في وسطها، فهي الوصل الموضوعي الملتزم بين الهيئات الحزبية والجماهير الشعبية التي تعبر عن تطلعاتها وحاجياتها قصد تمكين القسمة من معرفة الظروف العامة التي يعيش فيها سكان بلدية معينة"**، فالخلية إذن هي مركز اللقاءات بين جميع المناضلين مهما كانت رتبهم وهي بالتالي الأساس الذي يعتمد عليه الصراع الحزبي باعتبارها مكونة للقسمة.

كما أن نفس القانون يعرّف القسمة من حيث أهميتها من خلال مهامها "فهي الأداة التي تزود هيئات التفكير والتخطيط الحزبية بالأفكار الجديدة التي تبرز في جميع المستويات وتكون على اتصال مباشر بالجماهير الشعبية بواسطة الخلايا ومن ثمة عليها أن تنشط وتوجه وتراقب أعمال النواب المحليين الذين تجمع بهم دوريا لإنجاز المهام المعينة والحفاظ على التعبئة الدائمة".

إذن يستخلص بأن الدور المنوط بالحزب حسب المهام المسندة للقسمة وفقا لمحتوى القانون الذي صادق عليه مجلس الثورة سنة 1970 ليجسد فعليا مبدأ الحزب الواحد الطلائعي كما رسمه ميثاق الجزائر 1964 ودستور 1964، ذلك ما

---

(1) - جبهة التحرير قسم التنظيم كتيب قانون تسيير الخلايا والقسمات فيفري 1970

ويؤكده استمرار مجلس الثورة في تجسيد هذه النصوص ميدانيا وإبرازها في قوانين الحزب ومن الأهمية أن القانون ركز على أهمية القسمة حين أشار بالقول: ((إنه **يجب أن تتفادى القسمة أن تكون هيكلا بلا روح عاجزة عن استقبال ونشر العواطف والمطامح الشعبية بصورة ديموقراطية ووفقا للأمانة التي يقتضيها النضال ومبدأ المركزية الديموقراطية)).**

لقد شهد الحزب انخراط الأفواج الأولى من الطلبة أغلبهم فور التخرج من الجامعة طوعا، وحين شعر بومدين بقوة الحزب بمن فيه ألقى خطابه المشهور في 1974/07/03 بتلمسان قال فيه: ((إن الوقت قد حان كي نهتم بالحزب لأن مصير الثورة وضمان مكاسبها مرتبط بتنظيم الحزب وتقويته وفي نفس الوقت يحث الرئيس على الانخراط في الحزب قائلا:

((إني أقول اليوم بأن كل من تتوفر فيه الشروط والمقاييس وأهمها النزاهة والالتزام والمقدرة عليه أن ينخرط في الحزب بدون انتظار لدعوى أو طلب)).

وهكذا تفتح أبواب الحزب للإطارات الشابة فتبدو عليه مظاهر الفتوة وقوة الأفكار وهنا يطرح بومدين الميثاق الوطني للنقاش المؤطر من طرف الحزب ويحضر لإقامة أسس الدولة الدستورية ذات مؤسسات قوية لا تزول بزوال الرجال في المقابل كانت القوة الثالثة قد تشكلت وتغلغلت في الأوساط وتسلل بعضها إلى أمكنة هامة بالمؤسسات ففي الوقت الذي كان فيه بومدين يمكّن للاقتصاد الوطني الاجتماعي بالمفهوم الاشتراكي كان أولئك قد وضعوا أيديهم وبسطوا نفوذهم على الأجهزة الثقافية والفكرية وجانب هام من الإعلام كانوا يبثون أفكارا مسمومة ويدسون السم في العسل على سبيل الاستدلال يلاحظ أنه وحين يتم إبراز وبشكل واضح وملفت للانتباه على شاشة التلفزيون حفلا رمزيا لتقليد وسام لمجاهد فبخلفية أخرى يتم إظهار ذلك على أنه حظوة ومكسب مادي كبير لفائدة ذلك المجاهد وكما

تكرر المشهد بمرور الوقت تولد لدى البعض من الفئة الشابة خاصة في المدن الكبرى بذور ثقافة ازدراء للمجاهدين وفي نفس الإطار يتم حلف ومحاصرة كل ما يشيد بالثورة وبطولات المجاهدين فلم يعد الناس يشاهدون أفلاما ثورية وحتى في ليلة أول نوفمبر تبث أفلام أجنبية وينتهي الحديث عن ثورة نوفمبر العظيمة في معرض نشرة الأخبار، صاحب ذلك بث أفكار خاطئة في صفوف المجاهدين وأبناء الشهداء وإقناعهم من أن يتزووا بأنفسهم وينفردوا بالتسمية (الأسرة الثورية) وذلك كان بقصد تمييزهم عن أفراد الشعب وجمعهم في زاوية منفردة حتى يسهل التشهير بهم ومسخهم بشتى النعوت ولم يتفطن هؤلاء إلى مقولة الشهيد البطل: العربي بن مهيدي: ((ارموا بالثورة إلى الشارع وسوف يحتضنها الشعب)) بعد ذلك تبري بعض الجرائد إلى الإشارة بعناوين غريبة ومشككة في نضال المجاهدين وتكتب بالبنط العريض عن قضايا ((المجاهدين المزيفين))... وغيرها ....

وهكذا تسير الأمور إلى أن أصبحنا نلاحظ ونلمس تخلي الشعب عن ذاكرته ففي مناسبات إحياء الذكريات الوطنية بما فيها ذكرى الفاتح نوفمبر نلاحظ عزوف الناس عن الذهاب إلى مقابر الشهداء ويقتصر الحضور على بعض فئات المجاهدين وأبناء الشهداء وحدهم ليس كلهم مع الأسف، أليس ذلك مدعاة للبكاء أن تقزّم ثورة نوفمبر العالمية العظيمة وصانعوها لا يزالون على قيد الحياة؟!.

في: 28 ديسمبر 1978 ينتقل الرئيس بومدين عليه رحمة الله إلى جوار ربه وهناك تبرز الخلافات المدفونة من جديد لكن حزب جبهة التحرير الوطني كان قد سارع من جديد إلى احتواء الخلافات وإن كان ذلك بواسطة جناحه من العسكريين ويتم إبعاد من كانوا الأقرب لتولي السلطة ومن وزير الخارجية آنذاك السيد: عبد العزيز بوتفليقة ومنسق الحزب محمد الصالح يحياوي وهناك يتم الشروع في إقامة الجدار أمام ما يسمى: بجماعة وجدة ولم يكد الوضع يستقر إلاّ بعد مجيء: محمد الشريف

مساعدية إلى قمة جهاز الحزب، كان العسكريون قد وجدوا في الشاذلي بن جديد أخف الضررين وتصور كل فريق منهم بأنه سوف يجد فيه لقمة صائغة، من خلاله يحقق مبتغاه لكن ابن جديد كان أذكى من الجميع[1] وبالرغم من ذلك فإن أحد الأجنحة تمكن من السيطرة من حين لآخر وفتح المجال للانتقامات وهكذا نجد مثلا اللجنة المركزية تصدر في دورتها السادسة يوم: 22، 23 و24 ديسمبر 1981 قرارات إقصاء إطارات كبيرة من الحزب دون مبرر مشروع، إذ صدرت قرارات بالتاريخ المذكور بتوقيف كل السادة: عبد العزيز بوتفليقة، بلعيد عبد السلام، سيد أحمد غزالي وغالي عبد القادر بناءا على تقرير لجنة الانضباط ريثما يتم إقصاؤهم من طرف المؤتمر ويلاحظ في حيثيات القرارات المذكورة بأنه وبالنسبة للسيد عبد العزيز بوتفليقة جاء فيه وطبقا لأحكام المادة: 124 من النظام الداخلي تحال القضية على العدالة.

وكانت دورة اللجنة المركزية السادسة هذه قد أشادت بالعمل الذي أنجزته لجنة الانضباط المركزية وصادقت على حصيلة أعمالها وكان مكتب الدورة يتكون من السادة: صالح الونشي، علي بوحجة، أحمد زمرلين، ومحمد بجاوي.

مظاهر الإقصاء والتهميش أخذت تستشري وتمتد داخل هياكل الحزب والدولة أيضا وبدأ أنصار ودعاة التوجه الليبرالي ينتشرون بقوة ويصعدون شيئا فشيئا إلى هرم السلطة ليس من المهم الاقتناع ببرنامج الحزب لهذه المرحلة بل أن إيديولوجية جبهة التحرير الوطني تكاد تختفي وتمحي أمام تجاذب التيارات في قمة هرمه كان الرئيس الشاذلي وفي آخر أيامه أشبه بعجوز في بيت تقليدي يحاول التوفيق بين (عرائسها) زوجات أبنائها، ففي الوقت الذي رفع فيه شعار "من أجل حياة أفضل" ترفع شعارات الإصلاح القطيعة، في ظل ذلك كله تذوب شعارات الحزب الأخرى، فيتحول شعار الكفاءة إلى مكافأة والالتزام بالمبادئ إلى ولاء للسلطة ومراكز القرار، كان الصراع محموما جدا ولم يقتصر

---

(1)- حسب مذكرات: خالد نزار وما يشتق من حواره مع قناة الجزيرة يوم: 2004/09/20

على فرض التوجيه الاقتصادي بل ظهر وبقوة التوجه الحضاري المكبوت منذ الأربعينات، أصحاب التوجه التغريبي ودعاة الإدماج وحاملي لواء الأمازيغية من منطقة القبائل والتاريخ تقول أن هؤلاء جميعا كان بالإمكان أن يشعلوا حربا أهلية.

في الفترة التي تلت وفاة الرئيس بومدين لولا حنكة مسؤول الحزب السيد محمد الصالح يحياوي ويأتي بعده المرحوم: محمد الشريف مساعدية رحمه الله والذي واجه الجميع في الحين وجمع التناقضات في إناء واحد ورفع شعار ((نحن حزب يقود ولا يحكم))[1].

ولم يفهم المناضلون والمسؤولون في البداية مغزى هذه العبارة لكن سرعان ما فسرها الواقع من خلال علاقة الحزب بالجماهير الشعبية واعتبار مؤسسات الدولة بمثابة أدوات قيادة لا أدوات حكم بإضفاء المرونة عليها وتكييفها وفق مصلحة الشعب وقد ربط ذلك بمبدأ عمل جديد تحت عنوان: ((تراجع ولا تراجع)).

كانت تلك المرحلة مشحونة فالطبقة البرجوازية نمت وتغلغلت داخل الدواليب وأصبح نفوذها يمتد فأصبح الحديث عن القطاع الخاص يأخذ مفهوما جديدا وبقوة فمنذ أن وضع الرئيس: بومدين حدا فاصلا بين الثورة والثروة وحاول بذلك قطع الطريق على البرجوازية الكبيرة لكي لا يتسنى لها الجمع بين سلطة القرار والمال إلا أن هذه الطبقة عرفت كيف تهيكل نفسها فبالرغم من أن الميثاق الوطني فصّل الأمور بدقة وحدد الأهداف التي تسعى الثورة إلى بلوغها إلا أن الأقدار تشاء أن يلتحق بومدين بالرفيق الأعلى وبالرغم من مجيء السيد: محمد الصالح يحياوي إلى الحزب إلا أنه لم يعد بالإمكان السيطرة على الوضع أو فعل أي شيء ذلك أن مراكز القرار لم تعد بيد الحزب سيما فيما يتعلق بتسيير الاقتصاد فلم يعد بمحافظ الحزب يملك إلا الحديث عن بعض الأمور المتعلق بالجوانب السياسية وعن قصص

---

(1) – من تصريح المرحوم: محمد الشريف مساعدية مسؤول الأمانة الدائمة لمجلة روز اليوسف المصرية

وما أشبه ذلك هكذا سارت الأمور، كان وضع حزب جبهة الثورة والتعريب التحرير الوطني مهلهلا يعوزه التنظيم الدقيق فالأغلبية من الشباب والمثقفين الذين كان بومدين يهيئهم لبعث نشاط حزب قوي كما أسلفنا صدموا ببروز الصراع بين المناضلين القدامى الذين تولدت لدى بعضهما الحساسية والرغبة في الرجوع إلى قواعدهم الحزبية المتعددة أيام الحركة الوطنية ولولا تدخل الجيش لتأطير المؤتمر الرابع لحدث ما لا يحمد عقباه، لكن جبهة التحرير الوطني ذات جذور متأصلة ويصعب إلغاؤها من الذاكرة الوطنية فسرعان ما تبرز من حين لآخر كقوة ضاربة في الوقت المناسب لكنه مع مرور الوقت تولدت لدى الطبقة المعادية لجبهة التحرير الوطني نظرة عدائية كبيرة تجاه جبهة التحرير الوطني وشيئا فشيئا أصبحت شبه معزولة عن مصادر القرار فبالرغم من تشكيل ما يسمى آنذاك بمجالس التنسيق من البلدية تحت رئاسة أمين القسمة إلى المحافظة تحت رئاسة المحافظ إلا أن ذلك لم يجد نفعا إذ من الناحية القانونية والدستورية لا وجود لمجالس التنسيق ولا تكتسي قراراتها أي طابع قانوني وبذلك أصبح الحزب بمنظماته الجماهيرية شبه معارضة ضد الحزب الحاكم وهو في جسم الإدارة وكانت مدعمة بقوة والضم في دواليبها دعاة البرجوازية والاتجاه التغريبي أو قل دعاة الاندماج فأضحت الروابط معززة مع المستعمر السابق ومعلوم أن هذا التوجه قديم وقد كان محل خلاف كبير بل هو السبب الرئيسي في انتفاضة بومدين ضد العناصر البارزة آنذاك، وحتى ضد الحكومة المؤقتة فلنقرأ ما جاء في تصريح وزير خارجيتها آنذاك السيد: سعد دحلب إلى مجلة: ((أفريك أكسيون)) (Afrique Action) ((إفريقيا العمل)).

بتاريخ: نوفمبر 1961 ((هناك مجال لا يحتاج التعاون فيه إلى محادثات، إنه مجال الثقافة إننا نريد الاحتفاظ بالثقافة الفرنسية بل وتطويرها، وعلى هذا

الصعيد أنتم موهلون لمعرفة أن فرنسا في هذا المجال يمكنها أن تربح كل شيء دون أن تخسر أي شيء، وستحتفظ رغم أنفنا وأنفها هي ببعض النفوذ الثقافي الذي سيكون لصالحها))[1].

لقد كان الصراع ذو التوجه الاقتصادي بين الاشتراكية والليبرالية يزداد يوما بعد يوم وفي ذات الوقت نما الصراع الحضاري والثقافي بشكل مخيف فبالرغم من ظهور قوة متينة قادت الصراع من معقل جبهة التحرير من رجال أكفاء سجل التاريخ مواقفهم أمثال مولود قاسم نايت بلقاسم ومحمد حجار والذي كان سندا للطلبة في الجامعات أيام الصراع حول التعريب ومنهم أيضا:

عبد الحميد مهري ومحمد الصالح يحياوي والذي أرسل تعليمة فور توليه منصب قيادة الحزب إلى هياكله القاعدية يحثهم إلى توظيف الطلبة المتخرجين من الجامعات باللغة الوطنية.

إذ أنه في ذات الوقت كانت الإدارة ترفض توظيفهم وكانت الأنظار متجهة على الأرجح وفي كثير من الوقت إلى الصراع المحتدم في الجانب الثقافي وفي هذه الأثناء كان دعاة البربرية يثورون من حين لآخر وقد اكتشف الوطنيون بما في ذلك من أبناء منطقة القبائل ولا أقول بلاد القبائل كما يتلفظها بعض السياسيين لأن هذه الكلمة أطلقها المستعمر والجزائر بلاد واحدة.

عرف هؤلاء الوطنيون أن القضية ومنذ طرحها أول مرة سنة: 1947 في صراع الأجنحة تجاه حزب الشعب لا يعني الأمازيغية ولا الهوية في شيء، ذلك أن أي كان يكتشف لأول وهلة أن مترعمي الحركة لم يدرجوا الحديث عن الهوية الوطنية مما

(1) – مجلة أفريك أكسيون تصدر آنذاك بباريس عدد 57 نوفمبر 1961

تحمله الكلمة من معنى فهم لم يسبق أن بحثوا عن التاريخ المؤرخ للهوية فلم يدرجوا في أدبياتهم أي من الشواهد التاريخية عن الكاهنة ((الملكة كيهية)) وماسيسا ويوغرطة ولم يلاحظ لهم أي مجهود في تعريف حتى أبنائهم بهذا التاريخ.

كانت أوضاع البلاد تتمخض وجبهة التحرير برجالها أصبح همهم الوحيد هو الحفاظ على الوحدة الوطنية وعلى الاستقرار فأصبحت بذلك مثل شيخ القبيلة الذي يكلف بالإشراف على تنظيم العرس في الدوار أي: ((الشاوش)) كما يسمى في بعض المناطق يهش بعصاه على الأطفال ويحول دون اختلاط النساء بالرجال. لقد أيقن الجميع ممن يتربصون ويتحينون الفرصة للانقضاض على جبهة التحرير الوطني في الداخل وفي الخارج أنها وبرغم الضربات المتتالية والتهميش المدروس؛ لا تزال خزانا كبيرا لرجال متمرسين في النضال متجذرة في الجماهير الشعبية ولم يكن هؤلاء نخبة متميزة ومنفصلة عنه وقد ثبت ذلك في أكثر من موقف سيّما أيام مناقشات الميثاق الوطني، يضاف إلى ذلك كله أن الحقيقة التي تم إدراكها فيما بعد هو أن الجناح العسكري لجبهة التحرير استمر مفعوله في الجيش الوطني الشعبي وكان له الفضل الكبير في الإمساك بزمام الأمور فكلما خارت القوى السياسية ولاح ضعفها برز في الحين كقوة ضاربة لحزب جبهة التحرير الوطني، لقد كان له القول الفصل في إخماد الأزمات التي عرفتها جبهة التحرير منذ مؤتمرها الأول إلى الرابع والتي تكاد تفقد تماسكها في تلك الأثناء، وكان مفعولا زاد قوة للحزب لتجاوز مشكلة الاستخلاف بالاحتكام للشرعية الدستورية. لم تيأس اليد الخفية التي أيقنت أن مبادئ الميثاق الوطني مستمرة والحزب الواحد جاثم على الصدور ولم تهضم بسهولة فكرة استبدال عبارة الحزب بالجبهة وما تحمله العبارة من معنى اتساع الجبهة لاستيعاب الحساسيات باختلاف اتجاهاتها السياسية. بلغ الغضب أوجه لدى الجبهة الأخرى بعد أن باءت جميع محاولاتها بالفشل بعد أن ظل الحزب شامخا رغم الضعف الذي يعتريه ولم يرض

هؤلاء به وهو مجرد هيكل بلا روح لا يحكم ولا يقود كان أولئك يملكون أكبر قوة وهي وسائل الإعلام سيئما في وسط تكتنفه الأمية السياسية وينساق فيها الرأي العام وراء الإشاعة والتي أصبحت تشكل مؤسسة بذاتها تروّج ما تشاء من الآراء والأفكار وتتكفل بنشرها بأقصى سرعة، لقد تم عقد العزم على ضرب جبهة التحرير الوطني وتفكيكها فبدأت شعارات غريبة تنتشر مثل: ((القطيعة))، ((جبهة التحرير إلى المتحف)) ...الخ. وجاءت أحداث أكتوبر 1988 اللعينة ومن رمادها ولد البعبع: جبهة الإنقاذ الإسلامية ولم يجد أعداء جبهة التحرير سوى هذه الفرصة لمحاولة الانقضاض وبالرغم من أنهم في الواقع لا يتبنون هذه الجبهة (جبهة الإنقاذ) شكلا أو موضوعا إلا أنهم وجدوا فيها الوسيلة المثلى لمجابهة جبهة التحرير وقد نجحوا نسبيا بسبب ضعف التكوين السياسي وقصر نظر الإسلاميين في مستهل مشوارهم السياسي، لكن رجال الجبهة الصناديد يظهرون في الأوقات الحرجة فبعد مساعدية ومهري وبوعلام بن حمودة يستمر الحزب واقفا رغم أزماته الداخلية التي كانت وليدة صراعات متعددة الأوجه وليست كلها حول السلطة كما اتضح فيما بعد ولـم تعد تقتصر على الزعامة وحدها والتي نشأت وترعرعت منذ الحاج مصالي لتمتد إلى غيره إن مشكل الزعامة كان وراء التفكير في هيكلة الثورة من الوجهة التنظيمية بغية تجاوز النزعة الفردية التي بلغت أوجها في الخارج بين أحمد بن بلة ومحمد بوضياف ومجموعة المركزيين، وفي الداخل بلغت درجة خطيرة حتا حتا إلى درجة التصفية الجسدية في بعض المناطق كل ذلك دفع إلى التسريع بعقد مؤتمر الثورة الأول بتاريخ: 20 أوت 1956 بمنطقة إيفري الصّومام وبالرغم من إرسائه لتنظيم هيكلي للثورة دون ضبط تصور لمستقبلها ودون الفصل في الجانب الإيديولوجي بشكل واضح فقد تولد عنه أزمة أخرى نتيجة عدم اعتراف بعض القادة التاريخيين تلك النتائج كما سنرى، الأمر الذي أدى إلى نتيجة تكاد تكون عكسية مما كان متوقعا إذ كان الهدف في البداية هو توحيد المواقف والرجال وإلغاء الزعامة لكن تولد

أما نظريا فإنه يمكن القول عن المؤتمر زعامات بعدة رؤوس هذا من الجانب الواقعي بأن مؤتمر الصومام أرسى قواعد تنظيمية بالمفهوم الموسساتي بإنشائه للمجلس الوطني للثورة كهيئة تشريعية ولجنة والتنسيق والتنفيذ بمثابة السلطة التنفيذية وهيكل ونظّم جيش التحرير وأرسى التنظيم الإقليمي للبلاد.

كانت فكرة الصراع من أساسها تتمحور حول مبادئ منها: **أولوية السياسي على العسكري ومبدأ أولوية الداخل على الخارج** غير أن النصوص المنبثقة عن الصومام لم تضع حدا لهذه الأمور بل أن ظهور الخلط والدمج بشكل أكثر من ذي قبل أعاد الصراع إلى الواجهة ولم تستتب الأوضاع إلا عقب اغتيال عبان رمضان يوم: 27 ديسمبر 1957 بالمغرب كان يمثل التيار المضاد لأحمد بن بلة الذي يمثل التوجه العربي الإسلامي للثورة ومركزه القاهرة آنذاك، إن القراءات تؤكد كلها بأن عبان رمضان لعب دورا حاسما في قطع الطريق أمام الفرنسيين وعلى رأسهم الحاكم العام: جاك سوستيل في محاولته عزل جبهة التحرير الوطني ووقف السيل الجارف الذي أخذ في التوسع بقيادة جيش التحرير الوطني وذلك عن طريق مناورات استعمل فيها مصالي الحاج وفرحات عباس، سوف نتطرق للموضوع بإسهاب في حينه ونعود إلى القول بأن مؤتمر طرابلس جاء بعد ذلك للفصل وبشكل حاسم في إيديولوجية جبهة التحرير الوطني، وفي الطابع التنظيمي والسياسي للحزب فقد برزت قيادة صلبة بيدها **سيف الحجاج** كانت بالمرصاد فقضت على أحلام الطامعين وأقبرت أماني البرجوازيين وأيقضت الاندماجيين من أحلامهم وكانت إرادة الله قد استجابت لصرخة الشهداء فلم يكتب الاستمرار للحالمين بإقرار التعددية السياسية الأفقية ذات رؤوس من غير أجسام وإرساء أسس الاقتصاد الليبرالي المتوحش ولننظر كيف سيكون الوضع حينها لو سمح بذلك.

صراع أفقي بلغ حد التصفية الجسدية وهو منعزل عن الشعب والذي انهار بمرور الزمن إلى جبهة التحرير الوطني والضوى تحت لوائها وفي الجانب الاقتصادي شعب بدون دخل وبدون أرض زراعية ولا قاعدة صناعية ما عدا مجموعات إقطاعية، بعضها استحوذ على أراضي المعمرين بتواطؤ من هؤلاء أنفسهم وقد خص ذلك ميثاق طرابلس بالقول: ((**كما كانت هناك إقطاعية في الأرض كذلك كانت إقطاعية سياسية وزعامات لها أتباع محترفون...**)). ويضيف بأن هناك ظاهرة خطيرة توشك أن تضر بالثورة وهي ظاهرة البورجوازية الصغيرة والمهم أن ميثاق طرابلس استطاع أن يحوصل المفاهيم التي جاءت بها أرضية بيان أول نوفمبر وأن يكرس بذلك مفهوم الثورة في التوجه الاشتراكي وفي بناء حزب قوي يؤطر هذا التوجه ويسهر على تجسيده ميدانيا وفي ذلك يؤكد الميثاق على ما يلي:

((**ولكي تتحقق أهداف الثورة لابد من حزب قوي وواع**)) ويضيف: ((**والحزب بوصفه هو طليعة القوى الثورية في البلاد يجب أن لا يسمح بأن توجد في داخله تعدد الإديولوجيات**)).

فميثاق: طرابلس فصل في فكرة تعايش الإديولوجيات داخل حزب واحد وهو جبهة التحرير عندما قال: ((**إن الحزب ليس تجمعا وإنما منظمة تجمع كل الجزائريين الواعين الذين يناضلون من أجل ثورة ديمقراطية شعبية**))، فالحسم في تعدد الإيديولوجيات داخل الحزب اتخذ طابع الصرامة فقد أكد الميثاق على أن لا يقبل في صفوف الحزب كل من هب ودب وأخضع القبول في صفوف الحزب إلى مواصفات ومقاييس صارمة ودقيقة فهو يرى بأن قيمة الحزب وقوته لا تقاس بحجمه في الأعداد بل بنوعية أعضائه وبذلك يمكن القول بأن إقرار مبدأ وحداوية الحزب وطرد الحساسيات ولد في مؤتمر طرابلس هذا في الجانب النظري أما واقعيا

فالأمور مختلفة. لقد أدت نتائج الصومام إلى خلافات حادة بين قيادات عديدة، أخذت الأحداث في تسارع كبير جدا، فرحات عباس عارض بقوة التوجه الاشتراكي ووجه رسالة شديدة اللهجة إلى أحمد بن بلة جاء فيها:

((علينا أن نكون أقل اندفاعا في توجهنا نحو الاشتراكية، فالجزائر لا توجد بها طبقات بل فئات اجتماعية فقط))، وفي جوان 1963 في نفس السنة تمرد آيت أحمد وأعلن عن تأسيس حزبه جبهة القوى الاشتراكية ويقود تمرد مسلح بقيادة محند أولحاج وتعتبر تلك المرحلة بالذات مرحلة المخاض العسير بلغت أوجها في عمق أزمة صيف 1962، بتاريخ: 17 إلى 21 أفريل 1964 ينعقد أول مؤتمر لحزب جبهة التحرير الوطني داخل أرض الوطن فتقرير الأمين العام للحزب المقدم للمؤتمر اعتبر أن مؤتمر طرابلس هو مؤتمر خاص بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية أما المؤتمر الحالي فهو مؤتمر تأسيسي موضوعه الأساسي هو تصحيح وضعية قائمة وهدفه هو وضع أسس للسير الدائم والمنظم والمبرمج نحو الاشتراكية وفيما يخص تنظيم الحزب أقر المؤتمر مبدأ المركزية الديمقراطية وحدد مفهومها في جملة مبادىء هي:

1- تنتخب جميع الهيئات القيادية للحزب في جميع المستويات.

2- تتلقى الهيئات القيادية للحزب في مختلف المستويات رأي المنظمات السفلى.

3- تقدم المنظمات السفلى عرضا عن نشاطاتها إلى المنظمات العليا.

4- مبدأ القيادة الجماعية يسود الهيئات القيادية لكن هذا المبدأ يبقي على المسؤولية الفردية يمكن وللوهلة أن نستخلص ما آل إليه الحزب إثر ما سمي بالمؤتمر الثامن الملغى بقرار قضائي وكيف تم قلب الموازين بالتقليص من هذه الأسس التي تم إقرارها لتسيير الحزب والتضييق منها.

فقد أقر المؤتمر الثامن الملغى المنعقد بالجزائر في: 18-19-20 مارس 2003 مبادئ تسيير جديدة، لا تتماشى وروح العصر كان بالإمكان استصاغتها أو تم وضعها في

مؤتمرات سابقة فطبيعة الأشياء يحكمها منطق التطور والتغير لا التحجر والتقهقر فلو قارنا المادة 50 من القانون الأساسي المنبثق عن المؤتمر الثامن الملغى بمواد من القوانين الأساسية لمختلف مؤتمرات الحزب بدءا بالمؤتمر العادي الأول أو التأسيسي كما يسمى المنعقد في: 16-21 أفريل 1964 نجد أن المادة 9 منه تنص على ما يلي:

((طبقا للمبادئ الديمقراطية الداخلية التي تسير عليها جبهة التحرير الوطني فإن لكل مناضل الحق في: عرض آرائه ووجهة نظره والدفاع عنها في اجتماع المنظمات التي ينتمي إليها)) ويتضح أن القانون الأساسي لهذا المؤتمر نفسه ينبئ بعودة الزعامة وعبادة الشخصية يوما ما لذلك نص في المادة 12 منه على ما يلي:

((بما أن السلطة الفردية وعبادة الشخصية تتعارض مع مبادئ الثورة فإن القيادة الجماعية مبدأ أساسي للعمل داخل جبهة التحرير الوطني))، في حين لا نجد أثرا لذلك لو قارناه مع نص المادة 50 من القانون الأساسي للمؤتمر الثامن الملغى.

لم يقتصر تعديل مبادئ تسيير الحزب كما أشرنا في مدخل هذا التمهيد على المادة: 50 وحدها بل امتد وبشكل واضح إلى أمور كثيرة فحتى تعديل القانون الأساسي والذي نصت جميع القوانين الأساسية للحزب والمتمخضة عن جميع المؤتمرات على أنها من صلاحيات هذه الأخيرة، أضاف المؤتمر الثامن الملغى فقرة أخرى إلى هذه الصلاحية بما نصت عليه المادة: 68 بالقول: **((تعديل القانون الأساسي من اختصاص المؤتمر في دورته العادية إلا أنه وبمبادرة من الأمين العام دون سواه)).**

كانت هذه الصلاحية مخولة للمؤتمر وحده منذ مؤتمر 1964 والذي نص في المادة [illegible] من قانونه الأساسي على ما يلي:

((للمؤتمر وحده صلاحية مراجعة أو تعديل القانون الأساسي للحزب)) انطلاقا من هذه المقارنات والمقاربات فإنه لا مناص من العودة بالحزب إلى وضعه الطبيعي لإعادة التسيير الديمقراطي ومبادئ المركزية الديمقراطية كمناهج تسيير له.

وبات على جميع المناضلين المقتدرين المؤمنين بمستقبل الحزب العودة به إلى الوضع الصحيح والوقوف في وجه السلطة الخفية التي تسعى باستمرار إلى تحطيم الحزب أو على الأقل تقزيمه مستغلين في ذلك أية فرصة مهما كانت ضئيلة، فربما يكون التعديل المشار له في المؤتمر الثامن ناتج عن قلة خبرة أو سرعة فإنه من الأكيد أن هناك قوى خارجية عملت على تغليط قيادة الحزب ودفعها إلى الأمام دون تروي، فهم تارة يلوحون بضرورة نقل الجبهة إلى المتحف وتارة أخرى يعملون على إظهار الأمين العام للحزب في صورة "أبي الهول" يخيفون به الآخرين **((إن علي بن فليس الذي استخلف بن بيتور أدهشهم في أول وهلة ثم أقلقهم وأخيرا أخافهم))**[1].

كانت بوادر الإخفاق بادية خلال مرحلة التحضير لهذا المؤتمر الثامن الملغى.

فالقواعد الحزبية يعتريها ضعف كبير ويعوزها التكوين والتثقيف السياسي فالهياكل استكانت وانطوت بداخلها الهيئات البشرية التي لم تعد تنتج أفكارا أو تسوّق آراء من شأنها نشر برنامج الحزب واستقطاب والهدين جدد من الراغبين في الانضمام إلى صفوف الحزب عن قناعة به، كما أن عوامل أخرى كان لها تأثير هي الأخرى في الوضع الذي آل إليه الحزب وهي تدهور القيم وغياب ما نسميه بأخلاق السياسة وانهيار أدبيات الحزب فالكل يرى نفسه مؤهلا ليكون مندوبا للمؤتمر وعضوا باللجنة المركزية وأحق من غيره برأس قائمة الحزب في أي ترشيح مهما كان نوعه لا مجال للمفاضلة بين المناضلين في حزب واحد له برنامج وهدف واحد يفترض أن يسعى الجميع لتحقيقه وتلك هي الطامة الكبرى.

لقد أدرك الكثير من المناضلين وحتى المناصرين لبرنامج حزب جبهة التحرير الوطني أن النتائج المترتبة عن المؤتمر الثامن الملغى تكتسي طابعا خاصا سوف تكون له انعكاسات على سير الحزب ومستقبله وقد تؤدي إلى انفجاره من الداخل وذلك ما

---

(1)- من كلام الجنرال المتقاعد خالد نزار بوثليقة الرجل والحصيلة صفحة 87.

يتعيه الآخرون فتلقف هؤلاء المناضلون فكرة تصحيح المسار وانضموا إلى هذا المسعى
وبالرغم من قصر الفترة الزمنية فقد توسعت الفكرة وأخذت في الانتشار واستقطبت
العدد الهائل من الإطارات والمناضلين وكان لوجود الإطارات القديمة المعروفة من
أقطاب جبهة التحرير الوطني أمثال: عبد القادر حجار دفعا لها إلى الأمام واستطاعت
أن تسعى في شكل متوازن بفضل تواجد رجل متزن يشهد له بالوسطية والاعتدال
وهو: السيد عبد العزيز بلخادم الذي عمل على كبح جماح بعض المتسارعين إلى قلب
الأوضاع والبروز على السطح بأي شكل إذ أن هناك ممن تصدق فيهم مقولة "مناضلي
آخر ساعة" ممن لديهم القدرة في ركوب الأمواج لإرضاء نزوات شخصية وذلك
يحدث دائما عبر تاريخ جبهة التحرير الوطني فهؤلاء غير ملمين ببرنامج الحزب بل
يجهلون عنه كل تفاصيله والغاية عندهم تبرر الوسيلة فمنهم من عرف عليه التنقل من
حزب إلى آخر بعد التعددية ((وقلب الفستة))، كما يقال من أجل الوصول إلى
منصب المسؤولية وهؤلاء مواصفات خاصة كالتملق والتسلق والميوعة في الموقف.

لقد تمكن التيار التصحيحي في ظرف قصير من تجنيد قاعدة هامة وصلت به إلى
عقد مؤتمره الذي سماه بالمؤتمر المرحلي المنعقد بتاريخ 22 و23 جانفي 2004 وقد كنت
شخصيا مدركا أنه كان وراء هذه التسمية فكرة نابعة عن تصور بعيد النظر وكنت
متيقنا أنها لم تكن صادرة سوى عن مناضل كفء ومقتدر ومتشبع ببرنامج وأفكار
الحزب كان عنوان المؤتمر الذي لم يكن معروفا سوى قبل لحظات من انعقاده ((أي
المؤتمر المرحلي للمؤتمر الجامع)) قد نزل بردا وسلاما على نفوس المؤتمرين وهدّأ من
الحماس الفياض لبعض المهيّئين الذين هيئوا أنفسهم لمنصب الريادة والقيادة.

كان لنا شرف العمل في المؤتمر كمقرر للجنة القانونية وكان ذلك لنا فرصة للوقوف
على ما مس أسس ومبادئ تسيير الحزب وقد أشرنا إليها في بداية هذا التمهيد وفي المؤتمر
ومن خلال كلمة قيّمة ومطوّلة للسيد: عبد العزيز بلخادم أدرك المندوبون من القواعد
الحزبية أن تأييدهم لترشيح عبد العزيز بوتفليقة للانتخابات الرئاسية "إنما يعد من الواجب

الذي يفرضه عليهم القانون الأساسي للحزب فهو من المناضلين الأوائل وهو صاحب الفضل في عودة حزب جبهة التحرير الوطني إلى الساحة بقوة وتأكد بما لا يدع مجالا للشك بأن هذه العودة والقوة للحزب هي أحد العوامل التي أدت بأطراف معينة بأن تحرر ضد مساندة ترشيح بوتفليقة، نفس الجهة كانت تحلم دائما بإنهاء الوجود الفعلي لهذا الحزب: "**جبهة التحرير الوطني**" لكونهم يحملون عقدة تجاهه عقدة التاريخ فهم من ساهم وخطط لأحداث أكتوبر المشؤومة 1988 ومن كان وراء محاولة تحريض (جبهة الإنقاذ) في البداية ضد جبهة التحرير الوطني، لتكسّر (بخفض السين) ثم تكسَّر (بفتح السين) المؤتمر المرحلي عدل القانون الأساسي وصادق على لائحة السياسة العامة لحزب جبهة التحرير الوطني، غير أنه وأثناء ذلك أثيرت إشكالية مهمة، تستحق التكييف القانوني لما تحق، وقد جاءت في تدخل السيد عبد الرزاق بوحارة مفادها: هل أن لوائح المؤتمر وقانونه الأساسي تأخذ الصبغة القانونية أم أنها تقدم لمجرد إحالة على المؤتمر الجامع؟

وهو التساؤل الذي يترك للتحليل:

السيد عبد الرزاق بوحارة صاحب الحل الثالث لأزمة جبهة التحرير الوطني كان يرى بأن الأزمات المتتالية على جبهة التحرير كانت دائما تعطيها دفعا قويا ونتائج مفيدة:

((ما من أحد يشك أن جبهة التحرير الوطني شأنها شأن أية حركة ثورية، قد عرفت حياة مضطربة، فقد عاشت هزات سياسية جديدة غداة مؤتمر الصومام عام 1956 وأثناء انعقاد جلسات المجلس الوطني للثورة الجزائرية وعشية وغداة وقف إطلاق النار وقد ترافقت هذه الهزات بالطبع مع ضعف في المنظمة والانشقاقات بين الزعماء، غير أن هذه الهزات قد أعطت غالبا بشكل أو بآخر، نتائج مفيدة وطورت من كفاح الجبهة دون المساس بالوحدة السياسية والتنظيمية))[1].

(1) – من مقال نشر بمجلة المجاهد، العدد 1298، 21 جوان 1985 بقلم السيد عبد الرزاق بوحارة عضو الأمانة الدائمة للجنة المركزية للحزب مكلف بالعلاقات الخارجية آنذاك.

كان السيد /عبد العزيز بلخادم وكما يبدو مقتنعا بضرورة جمع شمل المناضلين في جبهة التحرير الوطني بغض النظر عن الخلفيات وبالرغم مما يلقاه من معارضة وكان كما يستشف من تصريحاته أن المنتصر في نهاية المطاف إثر الانتخابات الرئاسية التاريخية النموذج في بلدان العالم الثالث والبلاد العربية هو: الشعب الجزائري. كان السيد عبد العزيز بلخادم في الكلمة الختامية للمؤتمر المرحلي يطالب ويطالب المساندين بعد تلاوة لائحة المساندة لترشيح الرئيس: **عبد العزيز بوتفليقة** بأن يوفوا بعهدهم وبأن يتبروا إلى العمل في الميدان في الضفة الأخرى. وجد أشخاص ركبوا رؤوسهم كما يقال، راحوا يتموقعون من حيث لا يصلح التموقع ولا يجدي العناد وقد كان من المنطق الانخراط دون قيد أو شرط في مسعى لم الشمل ورأب الصدع والذي يجب أن يفهم ويهضم هو أن التموقع في ظل وحداوية الحزب تشبه تمركز العسكري في حصنه المنيع وشكله البديع لكنه ليس كذلك في عهد التعددية الحزبية فمن لم يحصن موقعه يداهمه الخطر وينهار عليه موقعه ويفقد حصنه.

التعددية الحزبية قبل ميلاد جبهة التحرير الوطني:

إننا عندما نكتب للتاريخ تكون مواقفنا مجردة من العاطفة وعلى خلاف ذلك عندما نكتب للذاكرة فهنا تأخذنا العاطفة الجياشة ونزهو بأنفسنا ونحن نكتب، دون مراعاة للعوامل المحيطة والمنيطة بنا ذلك ما يلاحظ على الكتابات المتحرة حول تاريخ ثورتنا العظيمة لم يجرؤ أحد على تحديد موقف واضح تجاه مسيرة، زعمائنا وما اكتنفها من غموض وما اعتراها من شذوذ في المواقف لم يكد أحد يستقرأ هذا التاريخ ليقف على حقيقة ما إذا كان مصالي الحاج زعيم الحركة الوطنية حقيقة، أم أنه خائن للثورة، وهل أن لعنة الخيانة لحقت الأمير عبد القادر قبله؟.

وثم بعده فرحات عباس، وعبان رمضان، والكولونيل شعباني وغيرهم، هل نسفه تاريخنا ونشوّه أبطالنا؟ إننا لم نعثر وإلى حد الآن على قراءة تاريخية فاصلة وقاطعة

في حقيقة الزعيم مصالي الحاج مثلا، ثم لماذا نشب الخلاف وظل قائما بين جماعة أحمد بن بلة وقيادة مؤتمر الصومام وما ترتب عنه؟.

وما هي أسباب الاختلاف بين: عبان رمضان وبلقاسم كريم وجماعة العسكريين العقداء وما حقيقة أزمة هؤلاء؟.

هل حقيقة، أن عبان رمضان كان يسعى ليتزعم ويحل محل لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر الصومام؟ وهل أن خلافه مع العسكريين العقداء وعلى رأسهم: كريم بلقاسم كان سببا في القضاء عليه؟.

هل أنه من الواضح أن مواقف عبان رمضان وتصريحاته قد تعطي جوابا وتبين مسبقا مصيره؟ فقد قال وهو في حالة غضب لأولئك العسكريين ((إنكم بصدد إنشاء سلطة قاعدتها الجيش إن الجبال شيء والسياسة شيء آخر ولا يمكن تسيير الشأن السياسي بواسطة أميين))[1]، إنه من الواجب أن ينبري المثقفون والأحياء ممن عايشوا الثورة بمختلف مراحلها لكشف الحقائق وبالكتابة للتاريخ وحده مجردا من العاطفة ومن هواجس الخوف وعقدة التردد إنه ليس بوسعنا أن نغوص في أعماق التاريخ لنستقرئ ونستجلي ما يلزم معرفته عن الحركة الوطنية أو ما يمكن أن نسميه بالتعددية الحزبية أو السياسية قبل ميلاد جبهة التحرير الوطني من جوانبه السلبية والإيجابية في عجالة فالموضوع يتطلب بحثا خاصا ومتخصصا ومن غير الممكن أن نتصدى لذلك الآن ونوجز فقط الموضوع في ومضات فيما يلي:

من الثابت أن ما وقف عليه الباحثون في تاريخ الجزائر يؤكد بأن الحركات السياسية كانت في بداياتها ذات طابع ديني بالنظر إلى التكوين الذي عليه المجتمع آنذاك غير أن هذه النظرة لا يمكن تعميمها ببساطة، إذ أنه يمكن القول بأن الفكر الديني هذا انقسم منذ البداية إلى عدة اتجاهات منها:

(1) - حميد عبد القادر عبان رمضان (مرافعة من أجل الحقيقة) ص 144.

الاتجاه التقليدي والذي انقسم بدوره إلى:

1- أصحاب المواقف السلبية المستكينة أو ما أطلق عليهم قادة الإسلام السكوني من الذين انزووا وانطووا على أنفسهم وغاصوا في الخرافات والخزعبلات في حين كان:

2- الاتجاه الإيجابي ثوري انتفاضي برز منه مجاهدون أمثال الشيخ بوعمامة والشيخ الحداد ولالا فاطمة نسومر.

والملاحظ أن تلك انتفاضات ومقاومات كانت تحمل فكرة الجهاد ضد العدو المغتصب للأرض والمعتدي على الحرمات وهي محدودة في الزمان والمكان مما يؤكد بأن فكرة الوطنية لم تتضح غير أن تلك الثورات كانت دون شك مصدر إشاعة التضامن والتعاطف بين الجزائريين لتمهد الطريق لبروز شعور وطني مهّد لقيام الحركة الوطنية وبما أن الموضوع الذي نخوض فيه يخص جبهة التحرير الوطني بالذات فإنه يتعين أن نستجلي صوره من الأحزاب السياسية ومن خلال بعض المواقف التي من خلالها نقف على حقيقة توجهاتها وعلاقاتها ببعضها وما ترتب عن ذلك من صراعات كبيرة وعقيمة جعلها تدور حول نفسها إلى أن جاءت جبهة التحرير لتجاوز تلك الخلافات وتوّحد الهدف وتوجه الشعب نحو تحقيقه ، ولنقف بعد ذلك على امتداد الصراع واندلاعه من جديد في صفوف جبهة التحرير الوطني خاصة بعد مؤتمر الصومام 1956. كيف تجاوزت جبهة التحرير الأزمة الأولى بتأسيس حزب جبهة التحرير الوطني وطرد الحساسيات المنضوية تحتها؟ وهل تم تكريس ذلك فعليا أم نظريا فحسب؟ وهل الصراع توقف أم استمر داخل جبهة التحرير الوطني؟ والتي تظهر أحيانا بهذا الاسم وأخرى باسم الحزب وليس الجبهة؟ وهل أن الصراع صراع مصالح أم مبادئ؟ ذلك ما سوف نحاول إبرازه وإلى غاية طرق باب المؤتمر الثامن لنلقى بقرار قضائي وإلى أن نلتقي في المؤتمر الجامع والشامل.

1- عن المحافظين حركة النخبة وجمعية العلماء المسلمين ثم الشيوعيين:

بالرغم من التقارب في الأفكار بين الحركتين إلا أن الاختلاف واضح في المواقف فقد كان المحافظون وهم من رجال الدين والمهادنين يطالبون بالمساواة في التمثيل النيابي وفي بعض الحقوق مع الفرنسيين في حين عارضوا فكرة التجنيس وتمسكوا باحترام التقاليد الخاصة بالشعب الجزائري وإلى جانب ذلك كان رواد النخبة يطالبون بالاندماج الكلي للجزائريين ولم تكن هذه أحزابا بالشكل الطبيعي أو السياسي للأحزاب فيما عدا ما ميّز نشاط الأمير خالد في حركة النخبة والذي تأثر بحكم نشأته بدمشق إذ أنه ولد هناك بتاريخ: 20 فيفري 1875 وانتقل إلى الجزائر سنة: 1892 ولم يتمم دراسته بفرنسا ليعود إلى الجزائر وقد كان له نشاط هام منه تأسيسه لجريدة "الإقدام" والتي أسسها بتاريخ: 1920/09/10 باللغتين العربية والفرنسية وكان من خلال هذه الجريدة يدافع عن أفكاره وعن مصالح الفلاحين البسطاء الذين كانوا شبه عبيد لدى أعوان الاستعمار والباشاغوات ممن استولوا على أراضي الفلاحين البسطاء وحولوهم إلى خماسين والبعض من هؤلاء الإقطاعيين كانوا قد استفادوا من هذه الأراضي في شكل تبرعات قدمتها لهم الإدارة الاستعمارية وهي نفس العملية التي تكررت قبل الاستقلال وتلك هي الحالة التي دفعت إلى قيام الثورة الزراعية بفكرة وزعامة الرئيس الراحل هواري بومدين وسيأتي الحديث عن الموضوع فيما بعد. الأمير خالد. آنذاك أعتبر أن المجاعة التي أصابت البلاد خلال عام 1921 سببها استيلاء الإقطاعيين والمستعمرين على أراضي الفلاحين وذلك ما كتبه بجريدة الإقدام المشار لها بتاريخ: 1921/04/08 ولمع نجم الأمير خالد حين عودته من المشاركة في الحرب العالمية الأولى مع الجيش الفرنسي الذي كان ضمن صفوفه برتبة ملازم بعد تخرجه من مدرسة (سانسير) التي غادرها رافضا الاستمرار فيها وذلك عام 1895 ولعلنا نجد الفرصة سانحة هنا للعودة للإشارة إلى تلك المقولات التي أثيرت حول جد الأمير خالد الأمير عبد القادر والتي

تواجده على العلاقات التي كانت تربطه ببعض الفرنسيين أمثال (اليون روش) والذي ساعد على التأليب ضده وانهزامه ولسنا ندري إن كانت حقيقة أم مجرد افتراء؟. فضلا عن اتهامه بأمور أخرى كالموالاة والتعهد بعدم رفع السلاح ضد فرنسا وطلبه إلى مقراني بإلقاء السلاح[1] وأنه وبالرغم ما قيل في شخصية الأمير خالد فإنه يتضح لنا من خلال اطلاعنا أن الفترة التي عاشها في سوريا (دمشق) والتي تقارب الثمانية عشر عاما كان لها تأثيرا في تشكيل شخصيته وأفكاره فهو بالرغم من دخوله إلى مدرسة فرنسية مشهورة (سانسير ليكول) عام 1893 ومشاركته في الجيش الفرنسي وتكوينه فيه عسكريا ولم يتأثر كثيرا كما هو الشأن بالنسبة للاندماجيين ممن كانوا ضمن ما سمي بحزب الشباب الجزائري الذي تولى رئاسته الأمير خالد فيما بعد إذ أن هذه الجماعة التي تشكل حزب الشباب كانت مختلفة التوجه الحضاري وقد بلغ الأمر ببعضهم إلى المطالبة بإلغاء فكرة الانتماء إلى الإسلام بشكل مطلق وإحياء المسيحية وهو ما برز بقوة بمنطقة القبائل[2]، كان الأمير خالد معارضا لفكرة الاندماج الكلي للجزائريين.

وأصر على أن يكون ذلك باحتفاظهم بالأحوال الشخصية الإسلامية كان للقانون الصادر في 4 فيفري 1919 والذي يعتبر في خانة الإصلاحات التي جاءت للتخفيف من قانون الأهالي القمعي: Code d'indigénat الصادر في: 1881/06/26 أثرا كبيرا في إعطاء هامش للتحرك بالنسبة للأمير خالد فسعى فيما بعد إلى تأسيس حزب الإخاء الجزائري سنة 1922 كان الصراع السياسي قائما منذ بداية تكوين الأحزاب السياسية في الوهلة الأولى، فالأمير خالد وجد معارضة شديدة من المحافظين أو ما سمي بأصحاب العمامات والذي أطلق عليهم هو نفسه: (بني وي

(1) - ذلك جزء مما كتبه المؤرخ الفرنسي ((أندري جوليان)) عن الأمير عبد القادر وردت الإشارة له في ص 71 أبحاث وآراء تاريخ الجزائر للدكتور أبو القاسم سعد الله.

(2) - أحمد الخطيب – حزب الشعب الجزائري ص 57.

وي) بسبب موافقتهم المبدئية والمستمرة لما يصدر عن الإدارة الاستعمارية كان هؤلاء في الغالب منضوون تحت لواء ما سمي آنذاك بالجامعة الإسلامية أو الرابطة الإسلامية التي أنشأها السلطان العثماني: عبد الحميد الثاني.

أما النخبة فقد انشقت هي الأخرى فالمتعصبين للاندماج في المجتمع الأوروبي قلبا وقالبا ظلّوا على هذه الفكرة مطالبين بالمساواة وإلغاء قانون الانديجانا وضرورة التمثيل النيابي للجزائريين وكانت نقطة الخلاف بين هؤلاء وبين الأمير خالد تنحصر في جوانب عدة منها ما يتعلق بالتوجه الحضاري فالأمير لا يزال على قناعاته الأولى بتأثير المجتمع العربي الإسلامي الذي نشأ فيه بالمشرق العربي فضلا عن تسرب فكرة المواطنة وحب الوطن إليه، قد بدا اختلافه عن هؤلاء في عزوفه عن السلوك الغربي بالابتعاد عن مظاهر التطابق الحياتي والمعيشي مع الأوروبيين كما ظهر به جماعة النخبة الآخرين ((والغريب أن هذه الظاهرة استمرت مع دعاة الاندماج فيما بعد والذين أنشؤوا ما سمي باتحاد المنتخبين المسلمين الجزائريين سنة 1934)) واستمرت الظاهرة لدى طبقة معينة حتى الآن لقد كان الفضل للأمير خالد بأن أرسى قواعد العمل السياسي فهو أول من طالب بمبدأ تقرير المصير للشعب الجزائري إثر عرضه في مؤتمر ((فرساي)) سنة 1919 هذا فضلا على أنه ناضل بقوة من أجل تحسين الوضعية الاجتماعية للجزائريين وطالب بذلك في مذكرة أرسلها إلى الرئيس الفرنسي سنة 1924 وهناك بفرنسا خلال هذه الفترة كثّف الأمير من نشاطه وأبرز أفكاره بوضوح والتي أساسها رفض الاندماج والتجنّس واعتبار الكفاح الثوري طريقا وحيدا للتخلص من الاستعمار الفرنسي وتلك هي الأفكار التي كانت أرضية لميلاد حزب نجم شمال إفريقيا كما سيأتي توضيحه وعلى خلاف هذا التوجه الذي سلكه الأمير خالد كان الاندماجيون كما هم معروفون منذ ذلك التاريخ وفي جميع مراحل الكفاح المسلح معترين بالأفكار الفلسفية للثورة الفرنسية والتي صاغ أصحابها حين اجتمعوا يوم: 1789/08/20 بما يلي:

((إن ممثلي الشعب الفرنسي يعتبرون أن جهل حقوق الإنسان ونسيانها واحتقارها هي الأسباب الوحيدة للبؤس العام وفساد الحكومات لذلك فقد قرروا أن يعلنوا في إعلان رسمي حقوق الإنسان الطبيعية المقدسة التي لا يمكن التنازل عنها حتى يكون هذا الإعلان حاضرا في ذهن كل أعضاء المجتمع السياسي فيذكرهم بدون انقطاع بحقوقهم وواجباتهم...)).

فبالرغم من إيمانهم بالاندماج إلا أن القوانين الفرنسية الاستعمارية ظلت تضع العراقيل المميزة فقد اشترط القانون الصادر في: فيفري 1919 والذي يعتبر إصلاحيا وجاء مخففا لإجراء قانون الأهالي إلا أنه اشترط شروط يجب أن تتوفر عند التمثيل النيابي منها ما يلي[1]:

1- الخدمة في الجيش أو البحرية الفرنسية.

2- حيازة الملكية.

3- أن يكون موظفا في الدولة أو العمالة أو البلدية أو يتقاضى راتبا تقاعديا من السلطات الفرنسية.

4- يحمل شهادة تعليمية من أحد المعاهد الفرنسية.

5- يحمل وساما فرنسيا.

6- أن يكون قد نال جائزة من الفرنسيين.

هذه الشروط تبيّن بالضرورة أنها تتلخص في مجملها في شرط واحد: يجب أن تتوفر في المنتخب للمجالس النيابية ألا وهو العمالة والخيانة. ويبدو أيضا أن طبقة الشعب العامة لن تحوز هذه المواصفات مطلقا كان التمثيل النيابي قد مر بمراحل منذ إقراره بالقانون الصادر في: 1863 والمسمى (سيناتوكونسلت) ((Senatus consulte)) والذي ألغي في عهد الجمهورية الثالثة.

(1) - أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري، ص 72.

وبمقتضاه كان يجري تمثيل المداشر في مجالس الجماعة والتي يشرف عليها موظف إداري فرنسي وقد شهد بعد ذلك إصلاحا بموجب القانون الصادر في: 1919 وظهور البلديات المختلطة وما يهمنا على هامش هذا كله هو أن العمل السياسي الذي برع فيه الأمير خالد كان قد بلغ أوجه عقب صدور هذا القانون مما منح هامش التحرك أكثر للأمير إذ أنه ورغم المضايقات وتزوير الانتخابات فقد كانت مشاركته فعالة في الانتخاب وتحصّل على خمس مندوبين يتمتعون باستقلالية عن الإدارة الاستعمارية.

وكما كان لتأسيس جمعية الإخوة الجزائرية بإشراف الأمير خالد بمثابة اللبنة الأولى لإقامة تنظيم سياسي بمعنى الكلمة ولم يجد الأمير الطريق معبدا أو سهلا بل إن خصومه ومعارضيه أبدوا مقاومة شديدة له والتي لم تقتصر على مضايقته من طرف السلطة الاستعمارية بل أيضا من المنتخبين الجزائريين الموالين للإدارة الفرنسية، هؤلاء تصدوا للأمير. عندما انتقل إلى باريس عام 1920 في إطار نضاله ومسعاه الرامي إلى الحيلولة دون تحديد العمل بقانون الأهالي ((الاندماج)) هؤلاء الاندماجيين كانوا عونا للإدارة الاستعمارية ضد الأمير فحصر بشدة وتم تزوير الانتخابات ضده في أفريل 1924 ثم فرض عليه المنفى نحو الإسكندرية بعد أن خيّره الحاكم العام بين التقاعد الذهبي أو العقوبة القاسية وحينها هدد الأمير باللجوء إلى الشعب بعد فوز اليسار في انتخابات 1924 انتقل إلى فرنسا وهناك وجد في العمال المهاجرين وسطا مناسبا لبث أفكاره وبناء أرضية للمواطنة لتنمو وترقى فيما بعد وتصبح أرضية صلبة لميلاد نجم شمال إفريقيا كما سنرى وكان الأمير قد وجه بتاريخ: 1924/07/03 بعد نفيه إلى رئيس الوزراء الفرنسي المنتخب عن تجمع اليسار رسالة جاء فيها:

سيدي الرئيس:

يرى مسلمو الجزائر في وصولكم إلى الحكم بشير خير وعهدا جديدا لسلوكهم طريق التحرر. بصفتي واحدا من أبسط المدافعين عن قضية السكان الجزائريين

الأصليين وقد نفيت لأنني اضطلعت بالدفاع عن مصالحهم الحيوية بشكل مكشوف، تشرف بعرض برنامج مطالبنا الأولية على رئيس الحكومة الفرنسية الجديد:

1- التمثيل في البرلمان بنسبة متساوية مع الأوروبيين الجزائريين.

2- الإلغاء الكامل والتام للقوانين والإجراءات الاستثنائية والمحاكم القمعية الجنائية والرقابة الإدارية مع العودة إلى القانون العام بكل بساطة.

3- نفس الحقوق ونفس الواجبات كالفرنسيين فيما يخص الخدمة العسكرية.

4- وصول السكان الجزائريين الأصليين إلى كل الدرجات المدنية والعسكرية دون أي تمييز آخر سوى الجدارة والقدرات الشخصية.

5- التطبيق التام على السكان الأصليين لقانون التعليم الإجباري مع حرية التعليم.

6- تطبيق قانون فصل الكنائس عن الدولة على العبادة الإسلامية.

7- حرية الصحافة والجمعيات.

8- عفو عام.

9- تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية على السكان الأصليين.

10- الحرية المطلقة للعمال الأصليين من جميع الفئات في الذهاب إلى فرنسا.

بما أننا لسنا على تناقض مع البرنامج الليبرالي لوزارتكم وحزبكم، لذلك لدينا الأمل الراسخ أن مطالبنا المشروعة المذكورة آنفا سوف تؤخذ بعين الاعتبار الكامل.

تفضلوا، سيدي الرئيس، بقبول الإعراب عن تقديري المميز. ((الأمير خالد في المنفى)).

لكن الأمير أعيد عنوة إلى منفاه وحكم عليه بالحبس أمام محكمة بالقنصلية الفرنسية بالإسكندرية في شهر أوت 1925 ووافته المنية بدمشق سنة 1936 لينقسم أنصاره فيما بعد، فمنهم من انضم إلى غريمه "بن التوهامي" بينما واصل أغلبهم العمل السياسي.

ليصبحوا بمثابة قاعدة لنجم شمال إفريقيا في الوقت الذي شكّل المنضوون تحت لواء "بن التوهامي" حزبا جديدا وهو المسمى ((فيدرالية نواب مسلمي الجزائر)) وذلك خلال سنة 1927 وكان من بين هؤلاء المؤسسين "الدكتور بن جلول" و"فرحات عباس" والذي كان قد تأثر بأفكار "الأمير خالد" بشكل كبير فقد أعاد صياغة الفكرة التي كان يرددها "الأمير خالد" أثناء المحاضرات التي كان يلقيها في فرنسا سنة 1913 بالقول: ((نحن أبناء عرق كان له ماضيه وعظمته وليس عرقا متدنيا)).

رغم كل ذلك فإن الفرنسيين ونظرا لمعرفتهم لحقيقة مواقف الأمير وصدق وطنيته اتهموه بمعاداة فرنسا وروجت الصحف الفرنسية لذلك، فالسيد"فرحات عباس" وهو يحيي تلك الأفكار بقوله: ((لا يوجد في القرآن الكريم ما يمنع الشاب الجزائري أن يصبح فرنسي الجنسية، فهو يملك أذرعا قوية، وذكاء متفطنا وقلبا رحيما ووعيا بالتضامن))[1] كان للأمير "خالد" دورا هاما جدا في زرع بذور الوطنية وتهيئة الظروف لميلاد حزب سياسي مهم وهو نجم شمال إفريقيا ومن هذا يمكننا القول بأن الأمير "خالد" هو زعيم الحركة الوطنية وبعده "مصالي الحاج".

لنتمعن فيما كان يقوله الأمير في محاضراته التي كان يلقيها على الجزائريين المغتربين وكذا الفرنسيين الذين كانوا يتابعون محاضراته ((بما أننا لا نملك ممثلين داخل البرلمان الفرنسي على الأقل أسوة بزنوج السنغال والهنود الصفر، لم نتمكن من إسماع صوتنا المترجي والمخنوق عندما كانوا يفترون علينا، رغم هذا النقص الفاضح، يأخذون علينا فوق ذلك أن المدافعين عنا في البرلمان هم اشتراكيون وشيوعيون! هل يمكن أن لا نكون ممتنين لمحامين متطوعين يتجرؤون على فضح المظالم التي يقع ضحيتها المسلمون الجزائريون على أيدي إدارتهم؟)).

(1) - حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 37.

كان اليسار الفرنسي وعلى مر الزمن محل إعجاب بعض السياسيين الجزائريين يرون فيه الوجه اللطيف لفرنسا لذلك فهم كثيرا ما يسارعون إلى الاستنجاد به أيام الحرب ومؤازرته أيام السلم ((**لما أقدم مجلس الثورة على تقديم مساعدات سخية اموالا كثيرة للحزب الاشتراكي الفرنسي في صراعه من أجل الحكم الذي وصل إليه سنة 1981**))[1] كان الأمير "خالد" قد لجأ إثر فوز اليسار بالانتخابات في فرنسا إلى توجيه رسالة إلى رئيس الوزراء الفرنسي (سبقت الإشارة إليها كما هي).

إن أفكار الأمير "خالد" امتدت إلى الشباب الجزائريين الذين تلقفوها بقوة وتأثروا بها أيما تأثر أمثال "الدكتور محمد بن جلول" و"فرحات عباس" و"مصالي الحاج" ذلك بغض النظر عن اختلاف وجهات النظر في توجهات كل منهم وما يهمنا في سرد هذه الوقائع كلها سوى التأكيد بأن جذور الوطنية تأصلت منذ الأمير "خالد" وأن جزءا من أفكاره تعد أرضية حقيقية لإيديولوجية الأحزاب الوطنية التي ظهرت فيما بعد منذ نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب إلى ظهور "جبهة التحرير الوطني" فملامح البرنامج السياسي لحركة الأمير "خالد" سيما بعد انفصاله عن النخبة عقب الصراعات التي خاضها معهم وعلى رأسهم "بن التوهامي" ثم ليمتد ويشتد ساعد المعارضين للأمير وخلا لهم الجو بعد نفيه وهؤلاء هم أصحاب التيار الليبرالي وتبرز تلك الملامح في المطالب التي كانت تنادي حركته بتجسيدها ومنها ما جاء في رسالته التي وجهها إلى رئيس الحكومة الفرنسي بتاريخ: 1924/07/03 والمشار إلى محتواها سابقا وإذا كان الأمير "خالد" يوصف من وجهة نظر السياسيين بـ"زعيم الاتجاه الوطني الإسلامي" فقد فتح الباب لظهور الاتجاهات السياسية الأخرى والتي يمكن احترالها في بداية عهدها إلى

(1) – د/العربي الزبيري جبهة التحرير المعتدى عليها جريدة الشروق عدد 939.

الاتجاه الثوري والذي تبناه نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب فالنخبة الثورية للوحدة والعمل ثم جبهة التحرير الوطني ثم الاتجاه الليبرالي الذي تجسده حركة النخبة الجناح المعارض للأمير "خالد" والتي تشكلت خاصة من البرجوازية الصغيرة وبعض الشباب المتشبعين بالثقافة والفكر الغربي وكانت تنادي بالاندماج الكلي والتخلي نهائيا عن الأحوال الشخصية للمسلمين خلافا لما ينادي به الأمير "خالد"، ثم الاتجاه العالمي الذي كان ينظر إلى مصير الشعب الجزائري من منظور عالمي ويربط تحريره بتحرير الإنسان في شتى بقاع العالم. كان أنصار هذا الاتجاه في البداية مرتبطين بأفكار الأمير"خالد" ثم نجم شمال إفريقيا ثم سرعان ما انفصلوا بأفكارهم وأبدوا معاداة للحركة الوطنية بشكل عام والملاحظ أن مصالي الحاج لم يقتنع بفكرة الدولية الشيوعية التي تتزعم حركة تحرير المستعمرات فانسحب إيمانا منه بفكرة الوطنية فضلا على أن تلك الحركة تعد مناهضة للحركة الإسلامية في الوقت الذي انحاز الشيوعيون إلى فكرة الشيوعية الدولية وربط التحرير بالمستعمرات الفرنسية، ويبدو أن الفيدرالية الشيوعية الجزائرية التي أنشئت سنة 1924 كفرع للحزب الشيوعي الفرنسي أدركت عدم جدواها إذا استمر وضعها مرتبطا بالحزب الشيوعي الفرنسي فسارعت إلى الانفصال لتشكل الحزب الشيوعي الجزائري خلال سنة 1935 في مؤتمره التأسيسي الذي عقده بتاريخ: 1936/10/24 ويبدو أن برنامجه الذي خرج به أغرقه من جديد في عمق الإستراتيجية الشيوعية العالمية وإبقائه في رابطة الحزب الشيوعي الفرنسي فلم يتم استقلاله إلا شكليا فقط ذلك أن فكرة استقلال الجزائر لم تكن واردة عنده إلا في إطار الاتحاد مع فرنسا وبدون هذه الوحدة مع الشعب الفرنسي فإن الجزائر ستقع تحت الإمبريالية الأجنبية ويرى الشيوعيون الجزائريون في مفهوم الجزائر العربية خطرا كبيرا فهم يرون بأن الجزائر المستقلة عن فرنسا تعني الجزائر العربية

والشيوعيون الجزائريون يرددون وهم مقتنعون بأفكار ملهم الأعلى زعيم الحزب الشيوعي الفرنسي "موريس طوريز" بأن الوحدة العربية والوحدة الإسلامية مفاهيم رجعية فهذا الأخير يرى متيقنا بأنه لا وجود لأمة جزائرية بل وجود أجناسا من أصل بربري وعربي واسباني وتركي فضلا عن شريحة العمال الفرنسيين الذين يتواجدون في الجزائر والذين نقلوا خبرتهم التقنية ثم هم تأقلموا وأصبحوا جزء من الأرض الجزائرية وفقدوا صفات الفرنسيين بفرنسا والملاحظ أن موقف الاشتراكيين الفرنسيين ليس بعيدا عن الشيوعيين فيما يتعلق باستقلال الجزائر لذلك كان موقف دعاة الاندماج في الجزائر موحدا تجاه مشروع "بلوم فيوليت" وهو مكملا لمشروع "فيوليت موريس" الوالي العام في الجزائر والنائب في البرلمان الفرنسي والذي قدمه في مشروع قانون للبرلمان سنة 1933 ويعتبر مشروعا إصلاحيا غايته منح بعض الحريات لفئات من الجزائريين وتمكينهم من الجنسية الفرنسية والفئات المحددة في مشروع "بلوم" هي: الموظفين وبعض حاملي الشهادات وحملة أوسمة الشرف الفرنسية والمتزوجين من الفرنسيات ومما هو ثابت مما كتب في الموضوع أن التيار الإصلاحي والذي تجسده جمعية العلماء المسلمين والعلمانيين أو اللائكيين بما فيهم النواب كانوا من المؤيدين للمشروع من خلال مطالبهم في المؤتمر الإسلامي الجزائري الذي انعقد في العاصمة صيف 1936 دعا إليه "ابن باديس" و"الدكتور بن جلول" رئيس كتلة منتخبي قسنطينة وحضره جمعية العلماء والمنتخبون الجزائريون والاشتراكيون والشيوعيون الجزائريون وعارضه نجم شمال إفريقيا وما يجب تأكيده هو أن الحزب الشيوعي الجزائري كانت له مواقف غريبة جدا وخارجة عن المألوف فهو يرى بأن انفصال الجزائر عن فرنسا معناه أن تصبح عربية ومن يؤمن بهذه الفكرة فإنه يجب حسب رأيه أن

يتم التعامل معه ((بالبطش بسرعة و بدون رحمة))[1] و هذا ما طالبوا به السلطات الاستعمارية بأن تفعله تجاه الشعب الجزائري إثر مظاهرات 08 ماي 1945 ومع كل ذلك من اللازم القول وحسبما جاء في النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني ((أن انتشار الشعور الوطني مع ارتفاع مستواه إلى مرتبة أرقى لم يلبث أن قوض الأساس العمالي للحزب الشيوعي الجزائري كما يقوض المبنى على الرمل وكان ذلك الأساس نفسه قد ضعف بعد ضياع عناصره الأوروبية المترددة المذبذبة على أننا نسجل بعض الأعمال الفردية الصادرة عن بعض الشيوعيين الذين انضموا إلى صفوف جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير ومن الممكن إيقاظ بعض الأفراد والانتباه إلى تصحيح رأيهم في التحرير الوطني))[2].

جمعية العلماء المسلمين:

كما سبق التطرق لبعض الحركات السياسية وكما سوف يأتي عن أخرى نشير إلى أننا لا نهدف إلى التعريف الأكاديمي أو الجرد التاريخي لهذه الحركات بقدر ما نريد ببساطة محاولة إبراز شخصية ومواقف هذه الأحزاب إن صحت التسمية حتى نصل إلى غايتنا وهي ميلاد جبهة التحرير والوقوف عندها ومن خلال ذلك نرجع البصر كرة إلى الوراء لنطابق المواقف ونقارن الأهداف فلنقل بصراحة أن ما كتب عن جمعية العلماء وما أشير له جملة وتفصيلا كان ولا يزال يتحاشى قول الحقيقة وهي أن "ابن باديس عبد الحميد" مثله مثل النخب الجزائرية التي تأثرت بأفكار الثورة الفرنسية ومبادئ الإخاء والمساواة شعار الجمهورية الفرنسية بل أن هذه النخب كما قال: "محفوظ قداش" كانت خلال فترة العشرينيات تفكر داخل الإطار

---

(1) – الفكر السياسي الحديث والجمود الإيديولوجي في الجزائر: د/عبد الله شريط ص 144.

(2) – كتيب: النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني 1954-1962 قسم الإعلام والثقافة ص 21.

الفرنسي بل أنه والأكثر من ذلك فإن "ابن باديس" كان في البداية مواليا لفرنسا تماما فقد كتب في العدد الأول من مجلة الشهاب 12 نوفمبر 1925 ((ينصح الجزائري المسلم بما يلي: "**كن وفيا لمبادئك السياسية لأنه لا سياسة لك سوى سياسة الالتحاق بفرنسا والقيام بالواجبات الملقاة على عاتق كل أبنائها والعمل من أجل الحصول على حقوقهم... كن وفيا لفرنسا الحرية والمساواة والأخوة**"))[1].

قد يكون للانتماء العائلي لابن باديس تأثير في توجهه هذا فهو من عائلة برجوازية مقربة من الفرنسيين فوالده كان نائب رئيس كونفدرالية النواب إلى إنشائها سنة 1927 ويضاف إلى ما نشر في مجلة الشهاب المذكورة مواقف أخرى، فقد ذهب إلى باريس سنة 1936 في إطار تأييده لمشروع "بلوم فيوليت" وهناك أكد موقفه الداعي للاندماج وهو الموقف الذي تصدى له فيه الزعيم الوطني "مصالي الحاج" والذي قال فيه شخصيا ما يلي: ((ابن باديس جاء هنا إلى باريس في سنة 1936 إلى ساحة الأوبرا اجتمعوا في فندق وذهبنا في وفد باسم النجم وقلنا لهم أننا قرأنا برنامجكم هناك قسم نقبله، لأنكم طلبتم تحسين الحالة، وهذا شيء طبيعي، لكنكم تركتم الجزائر لفرنسا وهذا شيء لن نقبله... وصارت معركة بيني وبين ابن باديس والشيخ العقبي وأفهمناه، وقلنا لهم: ((يا للعار يا للعار، كيفاش انتم تعرفوا بينكم وبين ربي وتأمرون الناس بالصلاة وتذهبون إلى فرنسا وتربطون بلادنا، هي لم تستطع ربطها، وانتم أردتم ربطها بها، هذا عيب عليكم يا ناس))[2].

وإضافة إلى ما جاء في الفقرة السابقة من العدد الأول من مجلة الشهاب حسب المصدر السابق فإن الفقرة التالية جاءت في افتتاحية العدد الأول من جريدة البصائر الصادرة بتاريخ: 1935/12/27 ((فماذا ينقم علينا الناقمون؟ أينقمون علينا تأسيس

---

(1)- د/الأمين شريط التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية ص 27.

(2)- مصالي الحاج، الزعيم المفترى عليه عمار نجار، ص 69.

جمعية دينية إسلامية تعين فرنسا على تهذيب الشعب، وترقيته، ورفع مستواه إلى الدرجة اللائقة بسمعة فرنسا، ومدنيتها، وتربيتها للشعوب، وتثقيفها. فإذا كان هؤلاء ما ينقمون علينا، فقد أساءوا إلى فرنسا، قبل أن يسيئوا إلينا، أو استكثرتم على الجزائر، أن تكون لها جمعية، لها منزلتها العظيمة في قلبها، وجريدة لها قيمتها الكبيرة في نظرها... فبشركم أنه سيكون للجزائر الفرنسية جمعيات وصحف...

أفظننتم أن الأمة الجزائرية ذات التاريخ العظيم، تقضي قرنا كاملا في حجر فرنسا المتمدنة، ثم لا تنهض بجنب فرنسا، وتحت كنفها، يدها في يدها، فتاة لها من الجمال والحيوية، ما لكل فتاة أنجبتها فرنسا، أو ربتها تلك الأم))[1] ويبدو أن "ابن باديس" سرعان ما تراجع عن هذه الأفكار عقب عودته من فرنسا وعلى الفور ويعتبر الأستاذ "مولود قاسم" أن ابن باديس ارتكب خطأ تاريخيا جره إليه التغريبيون كما يسمون اليوم وما لبث أن تراجع عليه لذلك نجده وفي نفس السنة 1936 حين حضر واستمع إلى خطاب الزعيم مصالي الحاج الذي ألقاه بالملعب البلدي بالعاصمة يوم: 02 أوت 1936 أمام عشرين ألف جزائري والذي قال فيه: ((إن هذه الأرض ليست للبيع، فالشعب هو صاحبها ووارثها وأضاف: ((نحن جزائريون، نطالب بمجلس تأسيسي جزائري، نطالب بدولة مستقلة ذات سيادة!)) حينها قام ابن باديس وأيده[2] لكنه ومع ذلك كله فنحن نرى بأن تراجع ابن باديس كان تحت تأثير زملائه من أعضاء الجمعية وروادها والذين ينتمون في غالبيتهم إلى أسر ريفية فقيرة وزاول أغلبهم دراسته في الزوايا ثم انتهى البعض منهم إلى الزيتونة والأزهر[3] وهكذا كان لجمعية العلماء بعد ذلك دورا حاسما في الوقوف في وجه

---

(1) – عمار نجار، المرجع السابق، ص 15 – 16.

(2) – مولود قاسم نايت بلقاسم أصالية أم انفصالية، ص 135.

(3) – د/الأمين شريط المرجع السابق، ص 27.

حملات المسخ الثقافي والفكري وضد قانون التجنيس وواكبه في ذلك العلماء والمثقفين الوطنيين فقد كتب "أحمد توفيق المدني" يقول: ((وهل يمكن لشعب الجزائر العربي المسلم أن يصبح شعبا فرنسيا خالصا في آدابه ولغته، وتقاليده وعوائده، ويتخلص ولو لعدة قرون من دمه الخالص ومن لغته ومن كل مميزاته ومزاياه؟...إن ذلك عين المستحيل))[1].

كما تصدى العلماء لمظاهر الطرقية والخرافة التي كانت بعض الزوايا مسرحا لها وابن باديس يرى بأن: ((الإصلاح الديني والاجتماعي لا يكتب له النجاح في القطر الجزائري ما لم يبادر العلماء إلى الجبهة الداخلية لرأب ما بها من تصدع عقائدي وأن المصلحين لن يكون لهم على العامة نفوذ ما لم ينقذوها من سيطرة الطرقية)).

وفي الخلاصة فإن فكرة تنظيم الدولة عند "ابن باديس" تقوم على مبادئ دستورية منها مبدأ الفصل بين السلطات وتسمى تلك المبادئ بأصول الحكم وهي:

أولا: أن لاحق لأحد في ولاية أمر من أمور الأمة إلا بتولية الأمة.

ثانيا: أن لا يكون أحد بمجرد ولايته أمرا من أمور الأمة خيرا من الأمة.

ثالثا: ضمان حق الأمة في مراقبة أولي الأمر لأنها هي مصدر سلطتهم وصاحبة النظر في ولايتهم وعزلهم.

رابعا: حق الأمة في مناقشة رجال الدولة ومحاسبتهم على أعمالهم وحملهم على ما تراه هي لا ما يرونه هم.

خامسا: من واجبات الدولة أن تطلع الأمة على خطتها في الحكم وسياستها التي ستسير عليها حتى إذا صادقت الأمة على تلك السياسة لم يعد من حق الدولة أن تحيد عنها.

---

(1)- د/محمد ناصر المقالة الصحفية الجزائرية (المجلد الأول ص 376).

سادسا: أن لا تحكم الدولة إلا بالقانون الذي رضيته الأمة لنفسها. إذ الدولة ليست إلا أداة تنفيذ لإرادة الأمة التي تطيع القانون لأنه قانونها لا لأن سلطة الدولة هي التي فرضته على الأمة كائنا ما كانت تلك الأمة إن خضوع الأمة للقانون الذي رضيته لنفسها يجعلها تشعر بأنها حرة في تصرفاتها وأنها تسير نفسها وأنها ليست ملكا لغيرها من الناس لا الأفراد ولا الجماعة ولا الأمم.

سابعا: الناس أمام القانون سواء يطبق على القوي دون رهبة لقوته، وعلى الضعيف دون رقة لضعفه.

ثامنا: حفظ التوازن بين طبقات الأمة عند صون الحقوق فيؤخذ الحق من القوي دون أن يقصد كسره ويعطي للضعيف حقه دون أن يقصد تذليله.

تاسعا: تعويد الحاكم والمحكوم معا على الشعور بأنهما مشتركان في الحكم، وأن كل واحد منهما له دور يمثله في مسرح الحكم.

إن ما يهمنا في المرور بجمعية العلماء ليس التعريف بها كجمعية خيرية وإصلاحية كما هي عليه بل بغيتنا التعرف على مواقفها السياسية وموقفها من حركة الاستقلال ومدى تأثرها بالفعل الثوري والواقع أن هذه الأفكار ليس لها مجال في فكر جمعية العلماء ((فيما عدا ما قيل عن "العربي التبسي" الذي كان فكره ثوريا ومشرقا))[1] ويرى البعض بأن للزوايا دورا هاما أحسن بكثير من دور "ابن باديس" بحيث كانت ملجأ لتقرب للثوار المجاهدين وملاذا لوحدات جيش التحرير ويعطي الأستاذ/ عمار نجار[2] مثلا على ذلك "زاوية بلحملاوي بالتلاغمة" وفضلا عن ذلك فإن الطلبة التابعين لحزب الشعب كانوا يضطرون الى التوجه إلى مدرسة الكتانية ويعزفون عن

(1) – د/العربي الزبيري الثورة الجزائرية في عامها الأول.

(2) – عمار نجار مصالي الحاج الزعيم المفترى عليه.

...يتحول إلى معهد "عبد الحميد بن باديس" الذي هو قريب منها وأن الفكر الثوري ...وتطور الوطنية لم يولدا ولم يريا النور إلا مع "مصالي الحاج" بتأسيس أول حزب ...سياسي حديث وهو "نجم شمال إفريقيا" كما سنرى ثم امتدت أفكار متواصلة إلى ...حزب الشعب ولم تنقطع لتكتمل في رحم جبهة التحرير الوطني.

...نجم شمال إفريقيا:

...هناك خلاف حول تاريخ إنشاء هذا الحزب وحول مؤسسه، فهناك من يرجع ...بداية نشأته إلى سنة 1924 إثر اقتراح من الأمير "خالد" في شكل جمعية سياسية تحمل ...اسم "النجم الشمال الإفريقي الإسلامي" ودون الخوض في الآراء المختلفة في هذا ...الموضوع تجدر الإشارة إلى "نجم شمال إفريقيا" ظهر في شكله الرسمي سنة 1926 ...وعادت رآسته إلى "مصالي الحاج" بينما كانت شرفيا للأمير خالد وخلال تأسيسه ...سنة 1924 وهو التاريخ الذي يؤكده ميثاق الجزائر (صفحة 15) وهذه هي ((الحركة ...التي تكفلت بمهمة طرح فكرة استرجاع الاستقلال على مستوى المغرب العربي في ...أول نشاطها ثم أصبحت حركة جزائرية صرفة))[1] ولعله من البديهي القول أن ...الخلاف القائم حول تاريخ نشأة هذا الحزب مرده خلفيات سياسية فالشيوعيون ...يرجعون إنشاءه إلى سنة 1924 مبررين ذلك بظروف الإنشاء وربطها ((بمؤتمر عمال ...شمال إفريقيا الذي انعقد في: 1924/12/07 تحت إشراف الحزب الشيوعي ...الفرنسي))[2] ويقحمون بعض الجزائريين الشيوعيين كمؤسسين منذ البداية أمثال ..."عبد القادر الحاج علي" الذي كان يحمل الجنسية الفرنسية و"أحمد بورحلة" و"عبد ...مومن منور" كل ذلك من أجل إضفاء الأبوية الشيوعية على الحزب لكن القول

---

(1) - الميثاق الوطني ص 86.

(2) - أحمد الخطيب المرجع السابق، ص 102.

الفصل في ذلك يستخلص من أن الشيوعيين كانوا يعارضون فكرة الاستقلال بشدة عكس فكرة "مصالي الحاج" لذلك فإن محاولتهم احتواء الحزب باءت بالفشل فمصالي الحاج لم يلبث أن استقل بأفكاره عن الشيوعية سيما بعد أن احتك بالأمير "شكيب أرسلان" الذي التقاه بسويسرا خلال سنة 1936. خلال صيف 1936 يزداد نشاط النجم بالجزائر، خريف 1936 يعود "مصالي الحاج" إلى فرنسا ويستدعى من طرف قاضي التحقيق ويتهم بالمساس بسيادة الدولة الفرنسية وبتاريخ: 1937/01/25 يتم حل "نجم شمال إفريقيا". كان برنامج حزب شمال إفريقيا واضحا بالرغم من أنه ظل يحتوي عدة إيديولوجيات مجتمعة في صلبه والغريب أن هذه الصورة استمرت مع جبهة التحرير الوطني منذ إنشائها كما سوف نرى... فالشيوعيون ورغم الخلاف الحاد مع مصالي الحاج ظلوا مندسين في الحزب هذا فضلا عن طابع الوطنية المميز للحزب يضاف له صبغة التوجه الإسلامي القومي.

البرنامج السياسي لحزب النجم:

كان البرنامج الأولي الذي عرض في المرحلة الأولى سنة 1927 مستمدا بشكل يكاد يكون مطابقا لبرنامج "الأمير خالد". ومما يشد الانتباه إليه هو البعد المغاربي في هذا البرنامج والذي صادقت عليه الجمعية العامة للنجم بتاريخ: 1926/06/20، ومن أهم أهدافه: الدفاع عن مصالح مسلمي "شمال إفريقيا" والعمل على تكثيف النشاط من أجل الوصول إلى التحرر الكامل لهم وعلى وجه التحديد يمكن اختصار برنامج النجم وفق مطالبه التالية:

1- إلغاء قانون الأهالي ((الأنديجانا)) مع كافة لواحقه.

2- منح مسلمي شمال إفريقيا حق الاقتراع وحق أهلية الانتخاب لكافة المجالس بما فيها البرلمان (الفرنسي) ومساواتهم في ذلك مع بقية المواطنين الفرنسيين.

3- إلغاء كافة القوانين والإجراءات الاستثنائية للمحاكم القمعية، والمحاكم الجنائية، والعودة إلى القانون العام بشكل واضح وعادي.

4- فيما يتعلق بالخدمة العسكرية، يمنح مسلمو شمال إفريقيا نفس الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الفرنسيون.

5- حق الأهالي الجزائريين في الترقي إلى كافة الدرجات المدنية والعسكرية دون أي اعتبار لغير الجدارة والكفاءة الشخصية.

6- تطبيق قانون التعليم الإجباري دون تمييز، على الجزائريين، ومنحهم حرية التعليم.

7- حرية الصحافة وتكوين الجمعيات.

8- تطبيق فصل الكنيسة عن الدولة، على الدين الإسلامي.

9- تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية على الأهالي.

10- منح عمال شمال إفريقيا، بكافة فئاتهم، الحرية المطلقة بالسفر إلى فرنسا وإلى الخارج دون أية معاملات أخرى غير تلك المفروضة على بقية المواطنين (الفرنسيين).

11- تطبيق كافة قوانين العفو العام الصادرة في الماضي والتي ستصدر في المستقبل على الأهالي بدون أي تمييز أسوة بغيرهم من المواطنين (الفرنسيين).

والملاحظ أن برنامج النجم وضع أسس للعمل المغاربي المشترك بين تونس والمغرب والجزائر وسرعان ما تطور هذا البرنامج من خلال الأهداف التي عرضت خلال سنة 1927 ذلك أن "مصالي الحاج" تمكن ولأول مرة من طرح فكرة استقلال الجزائر خلال مؤتمر بروكسل المنعقد في: 10 فيفري 1927 والذي دعت إليه الجبهة المناهضة للاضطهاد الاستعماري والملاحظ وحسب ما أورده "محفوظ قداش" أن النجم لم يأخذ شكل حزب سياسي جزائري إلا بعد أن التحق التونسيون والمغاربة بأحزابهم الوطنية

منذ سنة 1930 ومن ثم ظهر برنامج جديد تتلخص أفكاره فيما يلي: انتخاب مجلس تأسيسي عن طريق الاقتراع العام. تطبيق مبدأ الاقتراع العام على كل المستويات وقابلية كل سكان الجزائر للترشح لكل المجالس وممارسة حق الانتخاب.

- تكوين جيش وطني وحكومة وطنية ثورية.
- اللغة العربية هي اللغة الرسمية.
- تملك الدولة الجزائرية بشكل تام للبنوك والموانئ والسكك الحديدية والمرافق العمومية.
- مصادرة الأملاك الفلاحية الكبرى التي استحوذ عليها الإقطاعيون أعوان المحتل والمعمرون والشركات الكبرى، وإعادة توزيعها على الفلاحين مع ضرورة احترام الملكية الصغيرة والمتوسطة وعودة الأراضي والغابات وكل ما هو بيد الدولة الاستعمارية إلى الدولة الجزائرية.
- اعتراف الدولة الجزائرية بالحق النقابي وحق الجمعيات بما في ذلك الأحزاب وحق الإضراب.
- التزام الدولة الجزائرية بوضع القوانين الاجتماعية ومساعدة الفلاحين بأشكال مختلفة.

ومن الأهمية بمكان أن المؤتمر الذي أشير إليه والذي انعقد ببروكسل كان بمثابة حدث هام في حياة نجم شمال إفريقيا وفرصة ثمينة للزعيم مصالي الحاج للاحتكاك بالشخصيات السياسية المهمة في ذلك الوقت، ومنهم: نهرو، سوكارنو وهوشي منه وكان التقرير الذي قدمه مصالي الحاج تحت عنوان "يقظة العبيد"(1) ومما جاء فيه ما يلي:

(1) – عمار نجار مصالي الحاج الزعيم المفترى عليه، ص 52.

((تمركزت الإمبريالية الفرنسية، على أرض الجزائر بقوة السلاح والتهديد والوعود الخلابة، فاستولت على الثروات الطبيعية وعلى الأرض، وذلك بواسطة اغتصاب عشرات الآلاف من العائلات، الذين كانوا يعيشون من إنتاج أعمالهم، وأراضيهم المغتصبة وقد سلمت للمعمرين الأوروبيين، والي الأهالي عملاء الإمبريالية، والي الجمعيات الرأسمالية والذين اغتصبت أراضيهم قد أجبروا على بيع قوة سواعدهم للملاكين الجدد، إن أرادوا أن يعيشوا، والسكان الذين كانوا يعيشون في نعمة لم يبق لهم شيء، وقد جعلت منهم الإمبريالية جياعا وعبيدا، والاغتصاب قد نفذ كما هي العادة، تحت شعار المدنية وباسم هذه المدنية المزعوم... فالإمبريالية الفرنسية زادت على الاغتصاب وعن الاستغلال، التسلط السياسي الأكبر رجعية وذلك بحرمان الأهالي من كل حرية...

ولا تسمح بالحقوق إلا لقلة من الأهالي الخواص، وزيادة على هذا إفساد العقول المنظم، وبنشر الخمور وإدخال دين جديد وغلق المدارس العربية التي كانت موجودة قبل الاحتلال...)) والملاحظ أن فساد الأخلاق وزعزعة قيم المجتمع كانت السمة المميزة على مر الزمن منذ وطئت رجل المستعمرين أرض الجزائر فهم يعتبرون ذلك من الوسائل المساعدة على الاندماج في السلوك الغربي فقد سبق أن وقف الأمير "خالد" ضد هذه المظاهر فقد جاء في محاضرة ألقاها في باريس في جويلية 1924 يصف حالة المجتمع وما آل إليه وضع الجزائريين ((الأخلاق منحلة تماما بحجة خادعة هي عدم المس بالحرية الفردية، بنات الهوى (ومنهن بعمر العاشرة) يتجولن بحرية في الشوارع تحت نظر رجال شرطة الأخلاق اللامبالي، وقد اجتاحت البيوت المسماة (المفروشة) كل الأحياء، رغم الاعتراضات الحادة من الناس الشرفاء، وتقدم المشروبات الكحولية بكثرة للسكان الأصليين في جميع المقاهي والبارات والحانة الريفية رغم قانون السكر

العام، هذا ما يفعلونه بالاتفاقات السابقة والتصريحات التي ألقاها نابليون الثالث ولوبيه رئيس الجمهورية))[1].

إن هذه الصورة القاتمة التي أصبح عليها الجزائريون كما صورها الزعيم مصالي الحاج تؤكد أن مبادئ الحرية والمساواة التي لم تعد تلمّع صورة الفرنسيين فالوجه البشع لهم أصبح حقيقة لا رجعة فيها وربما يذهب البعض إلى الشك فيما قاله مصالي الحاج، فلنورد أمثلة أخرى تحسم الموقف على لسان أحد مواطنيهم الفرنسيين من بني جلدتهم ((وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا))[2] وهو المستشرق "روجي قارودي" في كتابه "حوار الحضارات": ((لقد كانت الجزائر قبل وصول الفرنسيين 1830 بلدا يصدر القمح وقد استطاعت جيوش الثورة والإمبراطورية أن تتغذى بالقمح الجزائري الذي أرسله (الداي)....، وعندئذ فرضوا على بلد إسلامي تحرم ديانته الخمر وحتى زراعة الكرمة وبذلك قضى على الاقتصاد الغذائي الذي كان سائدا من قبل وأصبحت الجزائر تستورد القمح بعد أن كانت تصدره)) وعن اغتصاب الأرض من أصحابها كان المارشال (بوجو) يقول سنة 1840 ((حيثما ستوجد مياه صالحة وأرض خصبة ينبغي أن نكون المستعمرين دون أن نبالي بمن يملك تلك الأرض، وينبغي أن نوزع ملكيتها التامة بيننا))[3] وتضيف التقارير منها تقرير لجنة التقصي الحكومية سنة 1883 ((لقد استولينا على أملاك المؤسسات الدينية، وأقمنا حارسا قضائيا على أملاك طبقة من السكان هم الذين وعدنا باحترامهم واستولينا على ملكيات خاصة دون تقديم أي تعويض))[4].

(1) – د/عبد القادر جغلول المصدر السابق، ص 216 – 217.

(2) – سورة يوسف، الآية: 26.

(3) – روجي قارودي، حوار الحضارات، ص 70، ترجمة: د/عادل العوا.

(4) – روجي قارودي، نفس المرجع.

إن صورة اغتصاب الأراضي واستعباد أصحابها ظلت قائمة ومائلة في أذهان الثوار الجزائريين وكان لهؤلاء أن يعيدوا الحق إلى أصحابه ويصححوا تلك الصورة وإلا ما الفائدة من التضحيات التي قدمت قربانا للاستقلال والحرية إذا كانت تلك أمنية زعماء الحركة الوطنية وهاجسهم من الأمير خالد إلى مصالي الحاج فإن إرادة الله جعلت الحلم يتحقق في ظل الاستقلال على يد الزعيم الراحل هواري بومدين وإذا كان البرنامج الشامل للنجم قد شهد تطورا واسعا من خلال عودته إلى النشاط حلول سنة 1935 إثر دخوله إلى الجزائر واحتكاكه بالواقع الجزائري سيما بعد مجيء مصالي الحاج للجزائر وحضوره لمهرجان المؤتمر الإسلامي بتاريخ: 1936/08/02.

ويبدو أن مصالي رفض ما جاء فيه لأنه يتعارض مع فكرة الاستقلال التي هي أحد أهم مطالبه وهو نفس الموقف الذي أبداه النجم من جميع المشاريع الإصلاحية كمشروع "بلوم فيوليت" وعلى هامش حضور مهرجان المؤتمر الإسلامي قام "مصالي الحاج" بجولة عبر الجزائر وشرع خلالها في إقامة الهياكل النظامية للحزب فأنشأ في نفس السنة 1936 ما يفوق ثلاثين قسمة منها:

في الجزائر: روبية، الحراش، شرشال، تيزي وزو.

في وهران: عين تموشنت، معسكر، غيليزان.

وفي عمالة قسنطينة: كاروبير (أم البواقي حاليا)، قصر الصبيحي، قالمة سكيكدة، وعنابة. كما ازداد في نفس الفترة عدد منخرطيه.

بتاريخ: 26 جانفي 1937 صدر مرسوم يحل النجم وهنا اتهم مصالي معارضيه أمثال: "بن جلول" من المنتخبين الجزائريين وكذا الشيوعيين على تحريض السلطة الفرنسية ضده وانتقد بشدة موقف الحزب الشيوعي الفرنسي في هذا المجال ورد مصالي على ذلك بالقول: ((إن الشيوعيين اتهمونا بأننا نتعاون مع فرنكو

وموسوليني وبأكاذيب أخرى كان الحزب الشيوعي الفرنسي يستعملها كسلاح للتخلص من الرجال الذين يصمدون في وجهه... وأخذ علينا الحزب الشيوعي أيضا تعاوننا مع "شكيب أرسلان" وعلاقاتنا بالعالم العربي، وأخيرا موقفنا من مشروع فيوليت))(1) وعلى الفور سارع مصالي الحاج إلى تأسيس جمعية "أحباب الأمة" انضوى تحت لوائها مناضلي النجم المنحل وكان الهدف هو التأسيس لحزب كبير وقوي هو حزب "الشعب".

حزب الشعب الجزائري:

تأسس بتاريخ: 11 مارس 1937 ويعتبر ذلك تأسيسا فعليا غير مقنن جاء عقب إيداع الوثائق والذي أعقبه "مصالي الحاج" بإلقاء خطاب في مهرجان تم فيه الإعلان عن تأسيس الحزب وفي الخطاب شبّه مصالي الحزب بمولود جديد قائلا: ((إن هذا المولود وصل إلى هذا العالم فهو يرث ماضيا عظيما عليه أن يغذيه وينعشه)) والملاحظ أن حزب الشعب لم يرخص له رسميا إلا بتاريخ: 14 أفريل 1937 وقد تبنى حزب الشعب نفس البرنامج الذي كان عليه النجم ويمكن تلخيصه في النقاط التالية:

1- معارضة سياسة الاندماج.

2- معارضة مشروع "بلوم فيوليت".

3- النضال من أجل تحقيق سيادة واستقلال الدولة الجزائرية.

4- محاربة الاستعمار المحلي والعالمي بكل أشكاله وصوره.

ومما يجب التأكيد عليه هو أن حزب الشعب يعتبر من أهم الأحزاب السياسية التي عرفتها الساحة السياسية من حيث التنظيم الهيكلي والتوجه السياسي فقد أسس

(1)- ارجع إلى مذكرات مصالي الحاج.

تنظيمه بدءا من القاعدة بالخلية إلى القسمة والفدرالية ثم على مستوى القمة باللجنة المركزية والمكتب السياسي والمؤتمر السنوي أو الجمعية العامة ويلاحظ من خلال تمعنا في القوانين الأساسية المنبثقة عن مختلف مؤتمرات جبهة التحرير الوطني تبنيه لهذا التنظيم مع تغيير طفيف.

ويمكن إجراء مقارنة لمن أراد ذلك وما يمكن تلخيصه هو أن حزب الشعب لم ينته ورغم حله من طرف السلطات الاستعمارية بتاريخ: 1939/09/26 بل واصل تعميق العمل في أوساط الجماهير وكان له الدور الرائد في تجنيدها ودفعها إلى انتفاضة 08 ماي 1945، عقب ذلك اضطر مصالي إلى تأسيس حزب جديد هو "حركة الانتصار للحريات الديموقراطية" في: 10 نوفمبر لسنة 1946 وكان مصالي الحاج قد شارك من خلال هذه الحركة في الانتخابات وعاد إلى الشرعية باسمها لكن ومع ذلك فإن قوة ومتانة حزب الشعب ظلت ماثلة في الوقائع فأفكاره برزت بوضوح في بيان الشعب الجزائري الذي اجتمع حوله وأعدته شخصيات وعدد من النواب إثر اجتماع سطيف وقع بتاريخ: 1943/02/07 حضره: فرحات عباس، لمين دباغين، العربي التبسي، أحمد توفيق المدني، وهم الممثلون للجمعيات والأحزاب وهذا البيان حرره فرحات عباس وقد سلمه بتاريخ: 1943/03/31 إلى السلطات الفرنسية وقوات الحلفاء التي نزلت يوم 08 نوفمبر بمدينة وهران وتضمن البيان المطالبة بتطبيق نظام جديد على الجزائريين مستوحى من ميثاق الأطلنطي الذي نص على حق الشعوب في تقرير المصير غير أنه وإثر خروج مصالي من السجن التقى بفرحات عباس بتاريخ: 26 أفريل 1943 وتم الاتفاق على إضافة ثلاث نقاط للبيان أهمها:

المطالبة بالاستقلال وقيام دولة جزائرية بعد الحرب وإنشاء جمعية تأسيسية منتخبة بالاقتراع العام وقد سلم البيان من جديد بتاريخ: 10 جوان 1943 إثر زيارته إلى الجزائر.

أعلن فرحات عباس من سطيف عن تأسيس حزب جديد أسماه "أحباب البيان والحرية" وكان عبارة عن تجمع يجسد فكرة فرحات عباس في إقامة جمهورية مستقلة مرتبطة فدراليا بفرنسا وإذا كان مصالي الحاج قد انضم إلى فرحات عباس كباقي الموقعين على البيان بهدف تعزيز هذه الجبهة الوطنية وتفادي الشقاق فهو لم يؤمن أبدا بفكرة الارتباط بفرنسا وقال آنذاك لفرحات عباس: ((إنني واثق في قدرتك على إقامة جمهورية جزائرية مشتركة مع فرنسا، لكنني لا أثق في المقابل في فرنسا، فهي لن تعطيك شيئا ولن تتنازل إلا بالقوة ولن تعطي إلا ما ينتزع منها))[1].

لم تعد قضية الانتخابات تجدي نفعا ولا سياسة التقرب من فرنسا بالرغم من التحالفات التي ظهرت بين مختلف التيارات السياسية كما هو الشأن إثر تكوين الجبهة الجزائرية من أجل الدفاع عن الحريات بتاريخ: 1951/08/05 إثر اجتماع الأحزاب منها: جمعية العلماء، الحزب الشيوعي الجزائري، حركة انتصار الحريات الديموقراطية والاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري والذي جاء إثر إلغاء الانتخابات التشريعية من قبل السلطة الاستعمارية في جوان 1951 لكنه ونظرا للخلافات القائمة بين هذه التيارات لم يدم هذا التحالف طويلا كان مصالي الحاج وخلال لقائه مع هذه الأحزاب يبدي في كل مرة تنازلا ولو ضمنيا عن مواقفه لعله يجرها إلى اتخاذ موقف صريح وقوي من فكرة الاستقلال لكن دون جدوى ليشتد الخلاف وتبادل التهم بين الأحزاب وخاصة بين فرحات عباس ومصالي الحاج ويتهم فرحات عباس مصالي الحاج وأتباعه ويصفهم بالوطنيين المزيفين لكن مواقف مصالي الحاج لم تتغير فالصراع بالنسبة إليه له جذور قديمة وقد سبق له أن تصدى لخصومه أكثر من مرة ولعل الرجوع إلى نص البلاغ أو البيان الذي وجهه مصالي الحاج إلى الأمة الجزائرية بتاريخ: 13 نوفمبر 1936 فيه شمولية ووضوح لتلك المواقف فهو يرد

---

(1) - حميد عبد القادر مصالي الحاج رجل الجمهورية ص 94.

على خصومه السياسيين ويقول: ((أيها الخصوم السياسيون طالما قاومتمونا بطرق شريفة وغير شريفة، وطالما أقمتم الدعايات ضد حزبنا الوطني، وضد برامجنا المثلية، أما نحن نحييكم بالمثل لأننا قوم أشراف ومصلحة الجزائر فوق الجميع، بل نشفق لحالتكم التي تستدعي الشفقة، ونحييكم بإخلاصنا وأعمالنا وثباتنا فهرولوا أو عرقلوا أو عولوا فلن يزيدنا ذلك إلا ثباتا ورسوخا وانتشارا لدعوتنا، ولن يزيدكم ذلك إلا ذبذبة وافتراقا وفشلا. وها هي الحوادث شاهدة. فأنتم لم تبرهنوا حتى على قدرتكم على الاحتفاظ بوحدتكم ولو شهرا واحدا، فكيف تحتفظون بالأمة سنوات؟ فها هي لكم في كل ناحية، وها هي طلائعكم تنصب لكم الحبائل وتدس لكم الدسائس يوما بعد يوم. وها قد أصبحتم متناقضين شيعا يكفر بعضكم ببعض ويلعن بعضكم بعضا! أما نحن فقد ثبتنا مدة خمسة عشر سنة كاملة على برنامج واحد وعلى سيرة واحدة ولن نتفرق أو نتزحزح بإذن الله.

مادام فينا قلب يخفق وعرق ينبض بحب هذا الوطن العزيز المفدّى، ولم يطعن أحد منا قط في لغة آبائه وتاريخ أجداده، وليس بيننا متجنسون، أما أنتم فها هو أحد متجنسيكم يخطب باسمكم في "تيزي وزو" ويسب اللغة العربية، ويتهكم على من طلب أن تكون لغة رسمية للبلاد. وها هو بوهران يطعن التاريخ الجزائري في الصميم، وأنتم ساكتون تصفقون! وها هو نفسه عينه بعد ذلك بيومين يطعن سمعتكم وسمعة الإسلام والجزائر أكبر هيئاتها بتناوله الخمور نهارا جهارا أمام نخبة الشعب في مأدبة الشعب. وها هو اليوم ينصب الحبائل للوقيعة بكم وإسقاط جامعتكم مع عدوكم اللدود الذي كان بالأمس رئيسا عليكم، وكان يطعنكم سرا وعلانية وأنتم صامتون من أعان ظالما ابتلى به وها هو الآخر، والآخر، والآخر. كل ذلك مسجل في كتاب معلوم ليوم لا ريب فيه. ومادام صنائع الاستعمار يلعبون بكم فلن تأمنوا على كرامتكم وكرامة هذا الوطن المنكود...)).

لم يكن الخلاف مقتصرا على الأحزاب قبيل اندلاع الثورة بل كان على أشده بالنسبة لحزب مصالي الحاج نفسه فحركة انتصار الحريات تكاد تنقسم على نفسها سيّما إثر انعقاد مؤتمرها الثاني بالجزائر من 04 إلى 06 أفريل 1953 أين برزت كتلتان إحداهما تحت زعامة مصالي الحاج وكتلة اللجنة المركزية بالرغم من انعقاده في غياب الزعيم مصالي الحاج وفي هذا المؤتمر اتضحت الرؤية وأصبح البرنامج الوطني: لحزب الشعب، انتصار الحريات الديموقراطية واضحا تماما وقائما كما هو عليه في حياة جبهة التحرير الوطني فيما بعد وفي هذا المؤتمر تم تكريس أسلوب أكثر ديمقراطي في سير الحزب فقد تم انتخاب اللجنة المركزية بديمقراطية وشفافية وتم تكريس مبادئ الحزب وأهدافه والتي أشير لها منذ نشأة النجم وفي هذه المرحلة بلغ الخلاف والصراع داخل حزب مصالي الحاج أوجّه وأدى به الأمر إلى عقد مؤتمر بلجيكا في جويلية 1954 أدى إلى حل اللجنة المركزية وانتخاب مصالي مدى الحياة والخروج بلجنة مركزية جديدة، وبالمقابل نظمت اللجنة المركزية مؤتمرا استثنائيا بالجزائر خلال شهر أوت 1954 تم فيه عزل مصالي ومساعديه وأصبحت اللجنة المركزية مستقلة وأخذت تسمية المركزيين ومن أجل التوفيق بين الجناحين أنشئت بتاريخ: 23 مارس 1954 اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

وبتاريخ: 05 نوفمبر 1954 تم حل حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية من طرف السلطات الفرنسية كانت من أسباب تلك الأزمة في حزب مصالي الحاج عوامل عديدة يرجعها البعض إلى الصراع بين المناضلين القدامى والجدد كما يرى فرحات عباس في حين يرجعه البعض إلى أزمة الشرعية فالمركزيون يستندون إلى شرعيتهم المستمدة من المؤتمر ويراها مصالي في شرعيته التاريخية وقد كان إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل بمثابة لبنة أساسية كان لها الفضل في تجاوز الخلاف والتكفل بالثورة ذلك الوضع الذي بلغته الأحزاب السياسية من تعفن والغرق في

الصراعات الداخلية أدى إلى فصلها عن الجماهير الشعبية التي كانت تواقة إلى الانتفاضة ضد الاستعمار وهو الذي أدركته جماعة من المناضلين ممن لم يتورطوا في الصراع ومنهم: مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، محمد بوضياف، ديدوش مراد، ورابح بيطاط، والذين شرعوا في التنظيم الجديد واستدعاء الإطارات القديمة في المنظمة السرية ولعله يتعين العودة هنا إلى نقطة نراها مهمة جدا هي موقف مصالي الحاج من تفجير الثورة وهل كانت لديه هذه الفكرة؟ يجيب عن هذا التساؤل المرحوم رابح بيطاط في حديث له مع مجلة "روز اليوسف" المصرية قائلا: ((كان مصالي الحاج قد وافق على فكرة إشعال نار الثورة التي عرضها عليه كل من "حسين عسلة" وهو أحد المناضلين في صفوف الحركة الوطنية والدكتور "لمين دباغين" والذي أصبح فيما بعد ممثلا لجبهة التحرير في القاهرة وحسب ما ورد عن "ديدوش مراد" قوله: (إن مصالي الحاج يصرح بأنه آن الأوان للانتقال إلى مرحلة العمل الثوري المسلح في حين أن اللجنة المركزية تعلن بأن أوان مرحلة العمل المسلح لم يحن بعد ولا شك أن ما يهم مصالي الحاج هو المحافظة على زعامته السياسية وبما أن الثورة في حاجة إلى غطاء سياسي فلم نجد أحسن من زعامة اتفقنا عليها زهاء 25 سنة))[1] ويشير الأستاذ "عمار نجار" في نفس المرجع المشار له أن "بن الميلي" أبلغ هذه النظرية إلى "بوضياف" فأجابه بأن مصالي يقول حقيقة بأنه آن الأوان للدخول في مرحلة العمل المسلح، وصحيح أن اللجنة المركزية تقول بأنه لم يحن الأوان بعد لكننا سنسبق مصالي في الزمن)) ونحن لا نريد هنا أن نقرر أو نحدد موقف مصالي من اندلاع الثورة فذلك متروك لذوي الشأن ممن عاشوا الأحداث لكن ما يجب قوله فقط أنه يجب على هؤلاء أن يقولوا شيئا قبل أن يدركهم الموت. لقد لاحظنا من خلال دراسة الكثير مما كتب في الموضوع بأن الجميع يتطرق إلى

---

(1) - عمار نجار المرجع السابق، ص 36.

هذه النقطة بشيء من الريبة والغموض ومهما يكن فإنه وكما قال مصالي الحاج نفسه: ((إن التاريخ سوف يبرز ولو دفن تحت الأرض)).

إن ما يرجح مقولة بوضياف المشار لها هو ما ذكر في كتاب ((بنجمان سطورة "مصالي الحاج")) (Benjamin Stora "Massali El Hadj") إن مصالي الحاج قرر أن تبدأ الثورة على أكثر تقدير يوم 15 نوفمبر 1954 لكن قرار وزير الداخلية الفرنسي "ميتران" بإبعاده من "نيورت" إلى "صابل دو لون" يوم: 1954/09/20 بغرض عزله نظرا لما لاحظه من تحركات وحركة كبيرة من المترددين عليه الأمر الذي جعل مصالي يقرر تأخير الثورة إلى جانفي 1955 حسب نفس المؤلف.

لقد كان لمجازر 08 ماي 1945 دورا هاما كما سبق أن أشرنا في ترسيخ فكرة الكفاح المسلح خاصة لدى العديد من مناضلي حزب الشعب والذين كانوا وراء تنظيم مظاهرات 08 ماي 1945 والتي أدت بالسلطة الاستعمارية إلى حل جمعية "احباب البيان" واعتقال كل من فرحات عباس والبشير الإبراهيمي في الوقت الذي كان فيه مصالي منفيا "ببرزفيل" بالكونغو قبل أسبوعين من وقوع تلك المظاهرات وإثر صدور قانون العفو الشامل سنة 1946 أطلق سراح فرحات والبشير الإبراهيمي وعاد في نفس السنة مصالي إلى الجزائر وكان لقراره المتعلق بالمشاركة في الانتخابات أثر سلبي لدى مناضلي الحزب الذين عارضوه بشدة وطالبوا بعقد مؤتمر استثنائي والذي تم في: 1947/02/15 وفيه برزت تلك الاتجاهات الثلاث المشار لها.

بوادر ميلاد جبهة التحرير الوطني: اجتماع مجموعة (22):

والمتكونة من السادة:

((العربي بن مهيدي، عبد الحفيظ بوصوف، رمضان بن عبد المالك، رابح بيطاط، سويداني بوجمعة، أحمد بو شعايب، الزوبير بو عجاج، مصطفى بن بولعيد، باجي مختار، محمد بوضياف، الأخضر بن طوبال، مصطفى بن عودة، زيغود

يوسف، حبشي عبد السلام، مشاطي محمد، ملاح رشيد، سعيد بوعلي، العمودي عبد القادر، ديدوش مراد، مرزوقي محمد، بلوزداد عثمان، ولم يحضر الاجتماع بلقي عبد القادر)).

وكان جدول الأعمال:

1- اتخاذ قرار إعلان الثورة.

2- كيفية إعلان الثورة.

3- الأحداث التي ترمي إليها.

وقد ترأس هذا الاجتماع بالفعل الشهيد "مصطفى بن بولعيد" العضو الأكبر سنا كان عمره 32 سنة وقد اختارت المجموعة "مصطفى بن بولعيد" نفسه لتشكيل لجنة التحضير للثورة وكونها من خمسة أفراد وهم:

مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد، العربي بن مهيدي، رابح بيطاط، محمد بوضياف، ثم انضم إليهم: كريم بلقاسم ليصبحوا 06 أعضاء ثم أضيف لها أعضاء الوفد الخارجي لحركة انتصار الحريات في مصر وهم: أحمد بن بلة، محمد خيضر، وآيت أحمد[1].

بينما ورد عن السيد بن يوسف بن خدة أن لجنة الستة كانت تتشاور فقط مع البعثة الخارجية المتكونة من هؤلاء الثلاثة المذكورين، كما يرى من جانب آخر أن اللجنة المركزية كانت تؤكد الكفاح المسلح غير أنها ترى تأجيله من أجل تحضير أفضل[2].

ويقول المرحوم "رابح بيطاط": ((عند الانتقال إلى الأوراس وجدنا الشعب قد سبقنا بخطوات أي سبق الحزب لأن الانفصال وقع بين القيادة والشعب، وكنا نعيش في المدن لا نعرف حقيقة البوادي)).

---

(1) - د/الأمين شريط التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية ص 84.

(2) - بن يوسف بن خدة اتفاقيات إيفيان (مترجم).



ويضيف رابح بيطاط: ((كانت الأوراس بالنسبة لنا مدرسة فهناك عرفنا الشعب على حقيقته... وتمكن للإخوة "بن طوبال" و"مصطفى بن عودة" أن يشهدوا أن الشعب قد سبقنا بخطوات لأن الانفصال وقع بين القيادة والشعب كنا نعيش في المدن لا نعرف الأرياف))[1]، ويضيف السيد بيطاط: ((بأنه ومن ضمن أهداف الثورة هو استقلال الجزائر في إطار المغرب العربي)) وكان الاتصال مع الثوار التونسيين الذين يمثلهم "عز الدين" يتم عن طريق "مصطفى بن بو لعيد" وكان الاتصال بالمغرب عن طريق "أحمد بن بلة" الذي كان بالخارج، ((وقد جاءتنا كما يقول بيطاط برقية من مكتب المغرب العربي بالقاهرة على أن تبدأ الثورة يوم: 20 أوت الذي يصادف الذكرى الأولى لنفي ملك المغرب "محمد الخامس"، فكان جوابنا أننا لم نكمل بعد استعدادنا واخترنا أول نوفمبر وكان يمثل عيد القديسين ولم نكن نريد من خلاله حربا صليبية لكننا اخترنا أول نوفمبر لسببين:

1- لأنه أول الشهر وجرت العادة أن تسجل الحوادث في أول الشهر.

2- لأنه يوم عطلة يأخذ فيه الجنود الفرنسيون راحة 24 ساعة بهذه المناسبة وهو ما سهل علينا مهاجمة الثكنات العسكرية للحصول على بعض الأسلحة.

والملاحظ أيضا أن الانسجام الذي كان سائدا بين هذه المجموعة [22] كان من العوامل المساعدة لها في الانطلاقة بقوة، فهذه المجموعة مستقلة عن المصاليين والمركزيين وموقفها حياديا من الصراع الدائم بين الطرفين المذكورين وقد عبروا عن ذلك صراحة في بيان أول نوفمبر.

(1) - المرحوم رابح بيطاط: لمجلة "روز اليوسف" المصرية عدد خاص بمناسبة الذكرى الثلاثين لاندلاع الثورة.

بيان أول نوفمبر:

((أيها الشعب الجزائري،

أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية.

((أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا نعني الشعب بصفة عامة والمناضلين بصفة خاصة، نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية، التي تهدف إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي ورغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الإمبريالية وعملاؤها الإداريون وبعض محترفي السياسة الانتهازية.

فنحن نعتبر، قبل كل شيء أن الحركة الوطنية بعد مراحل من الكفاح قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية فإذا كان هدف أي حركة ثورية في الواقع هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية، فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال والعمل. أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين.

إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحريري في شمال إفريقيا. ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا كنا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل، هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة ((إن كل واحد منها قد اندفع اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث. وهكذا فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها، محطمة نتيجة لسنوات طويلة من

الجمود والروتين، توجيهها سيئ محرومة من سند الرأي العام الضروري قد تجاوزتها الأحداث، الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحا ظنا منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية، إن المرحلة خطيرة.

((أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا وأن مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة، إن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لتدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين.

وبهذا الصدد فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة. إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة لذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى، الذي رفض أمام وسائل الكفاح السليمة، أن يمنح أدنى حرية.

((ونظن أن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم: (جبهة التحرير الوطني). وهكذا تتخلص من جميع التنازلات المحتملة، وتتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية الفرصة أن تنضم إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا:

الهدف: الاستقلال الوطني بواسطة:

1) إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

2) احترام جميع الحريات السياسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية:

1) التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.

2) تجميع وتنظيم الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية:

1- تدويل القضية الجزائرية.

2- تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي العربي الإسلامي.

3- في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح:

انسجاما مع المبادئ الثورية، واعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا.

إن جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما:

أولا: العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض.

ثانيا: العمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين.

إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء، وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية. وحقيقة أن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق.

وفي الأخير، وتحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم، وتحديدا للخسائر البشرية وإراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشروعة للمناقشة إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة، وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

1) الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري.

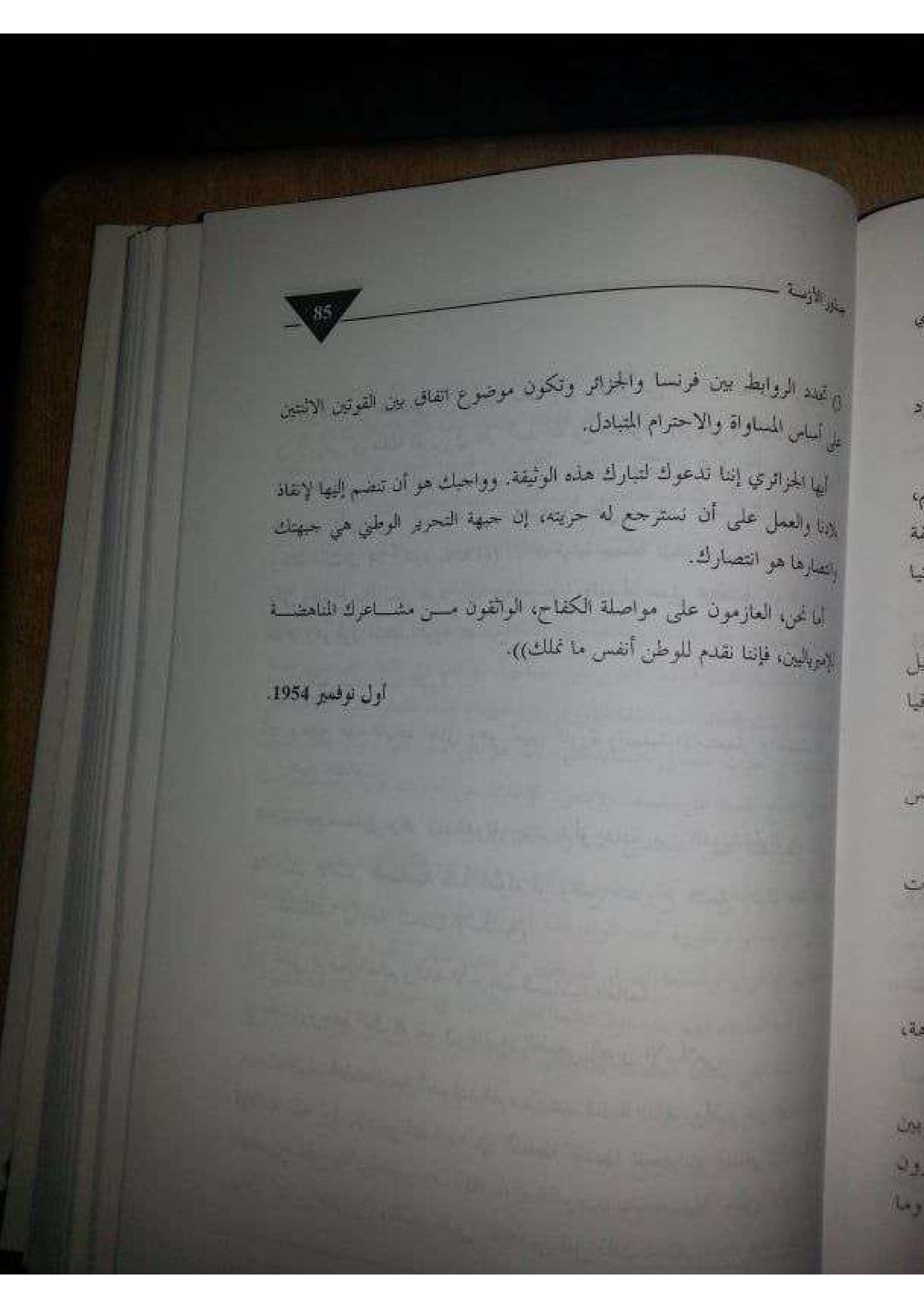
2) فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

3) خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين ورفع كل الإجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

وفي المقابل:

1) فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية والمتحصل عليها بنزاهة، ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.

2) جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية، أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.



() تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

أيها الجزائري إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة. وواجبك هو أن تنضم إليها لإنقاذ بلادنا والعمل على أن نسترجع له حريته، إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك وانتصارها هو انتصارك.

أما نحن، العازمون على مواصلة الكفاح، الواثقون من مشاعرك المناهضة للإمبرياليين، فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك)).

أول نوفمبر 1954.

((وقد حمل مصطفى بن بولعيد بيان أول نوفمبر من الجزائر العاصمة وطبع هنا في الأوراس في مشتة لقرين في دار "عبد الله بن مسعود" (لمزيطي) وكان الحاضرون هم: مصطفى بن بولعيد، شيهاني بشير، عاجل عجول، عباس لغرور، الطاهر عمراسي (أنويشي)، عبد الله بن مسعود (لمزيطي)، حنتر محمد، البشير حجاج وكان ذلك في 24 أكتوبر 1954))[1]. إن قراءة متمعنة لبيان أول نوفمبر يستخلص بكل وضوح بأنه ليس مجرد بيان يفصح عن واقعة أو عمل محدد بل إنه عبارة عن ميثاق وهو أول ميثاق للثورة يتضمن:

1- تشكيل قيادة عليا للثورة.

2- برنامج هذه القيادة الحالي وهو تحيين الثورة وتصفية الاستعمار والقضاء على جميع مخلفاته.

3- برنامج مستقبلي وهو بناء الدولة الجزائرية أو إعادة بعث الدولة الجزائرية.

4- بيان الأسس السياسية لهذه الدولة أو وضع مشروع مجتمع (دولة ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية).

5- تحليل الوضع القائم وإدانة الأحزاب السياسية القائمة.

6- تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي العربي الإسلامي.

هذا البيان أعلنته إذاعة "صوت العرب" عند ساعة الصفر وأذيع عن طريق تلك الإذاعة ليلة أول نوفمبر لتصاحبه في اللحظة نفسها تفجيرات القنابل وهجومات المجاهدين على مراكز العدو وقد كان أول هجوم بمدينة "خنشلة" والتي كانت تحت قيادة "عباس الغرور" والذي حمّس المجاهدين قبل ذلك بخطاب جاء فيه: ((إخواني

---

(1) – وقائع وحقائق عن الثورة (مذكرات الرائد عمار ملاح) ص 110.

المجاهدين ها نحن أدركنا يوم الثورة العظيم الذي يقودنا إلى الاستقلال... إنني أعرف بأننا سنجابه العدو وأيدينا فارغة... وليس لدينا إلا الإيمان الذي يعمّر قلوبنا... إنني أثق بكم وبشجاعتكم... انطلقوا واضربوا العدو بقوة... وعودوا ظافرين... ذلك لأن الله مع المجاهدين ومع القضية العادلة، الله أكبر))[1].

وفي ذات الوقت شملت الهجومات مناطق الأوراس وخاصة ناحية "أريس" مسقط رأس "مصطفى بن بولعيد" وكانت ناجحة تماما أما في باقي المناطق فقد كانت العمليات غير مجدية وتكبد فيها المجاهدون خسارة كبيرة ومنها عمليات المنطقة الخامسة تحت قيادة "العربي بن مهيدي". وكان رد الفعل الفرنسي عنيفا جدا فقد قنبلت الطائرات منطقة الأوراس في حين تم إلقاء القبض على الآلاف من المناضلين في حزب مصالي اعتقادا منها بأنه هو من فجّر الثورة وفي ذلك يقول مصالي الحاج نفسه عن نفسه: ((بمجرد الإعلان عن أحداث أول نوفمبر تعززت الرقابة المفروضة على شخصي بشكل خطير)). وعقب ذلك في ديسمبر 1954 أنشأ مصالي الحاج الحركة الوطنية الجزائرية (M. N. A)[2] ويرى البعض أن غرض مصالي هو احتواء الثورة تحت لواء هذه الحركة الجديدة كان موقف التشكيلات السياسية الأخرى واضحا أيضا، فموقف "فرحات عباس" كما هو يرفض العمل المسلح، أما العلماء فهم يشددون دائما على التريث في حين أدان الحزب الشيوعي الثورة كما فعل بشأن أحداث 08 ماي 1945 لكن الغريب أن الآراء الواردة في هذه النقطة عن موقف الأحزاب السياسية من اندلاع الثورة مختلفة تماما، فقد ورد في كتاب "المختصر في تاريخ الجزائر" لمؤلفه "الدكتور صالح فركوس" صفحة 259 أن موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان التابع لفرحات عباس ظل متحفظا من تأييد

---

(1)- د/صالح فركوس. المختصر في تاريخ الجزائر ص 253-254.

(2)- يرى د/العربي الزبيري أنها أنشئت في 1954/11/22 إثر حل حركة الانتصار في 1954/11/15.

بالثورة وبالنسبة للمركزيين إلى غاية سنة 1956 حيث التحق هو ومن معه بالثورة. أما جمعية العلماء تغير موقفهم بعد أن كانوا مترددين ولعبوا دورا كبيرا في الثورة. فكان موقفها واضحا مباشرة بعد اندلاع الثورة بخمسة عشر يوما حيث صرح رئيسها الشيخ البشير الإبراهيمي عن طريق "راديو القاهرة" قائلا: ((أيها المسلمون الجزائريون هذا هو الصوت الذي يسمع الآذان الصم هذا هو النور الذي يفتح الأعين المغلقة إن فرنسا لم تبق لكم دينا ولا دنيا... سيروا على بركة الله وبعونه إلى ميدان الكفاح المسلح...)).

لكنه يستخلص أن هذا الموقف لا يعبر سوى عن تيار داخل جمعية العلماء يقوده البشير الإبراهيمي غير أنه وحسب ما أورد الدكتور العربي الزبيري في كتابه تاريخ الجزائر المعاصر "الجزء 02": ((فإن قيادات التشكيلات السياسية اتهموا من طرف مفجري الثورة بعدم الاستجابة للنداء في الوقت المناسب ووصفوا بالانتهازية ويؤكد المؤلف في هذا السياق بأن الحزب الشيوعي حل من طرف السلطات الاستعمارية في سبتمبر 1955 وظل ينشط في السرية أما جمعية العلماء والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فإنهما أعلنا عن حل نفسهما وانضمت قيادتها ومناضليها بشكل فردي إلى جبهة التحرير الوطني في شهر أفريل 1956))[1] إن ما يستغرب له هنا هو كيف يصبح هؤلاء بعد حوالي ثلاثة أشهر أعضاء قياديين بموجب قرارات مؤتمر الصومام في: 20 أوت 1956 وهم لم يستوعبوا بعد الفكر الثوري.

في شهر ماي من 1955 كان السيد فرحات عباس يجهل تماما حركة الثورة وما بلغته من عنفوان وهيجان ضد المستعمر كان في حديثه ببيته بقلب العاصمة مع كل من: عبان رمضان، والعقيد أوعمران، يعتز بنفسه ويشيد بالإصلاح السياسي الذي هو من دعاته. فقال له "عبان رمضان": ((إن الثورة قد اندلعت يا سي عباس،

---

(1) – د/العربي الزبيري – المرجع السابق "هوامش" ص 57.

والذي يخوضها ليس مصالي الحاج ولا حركتكم كل هذا فاته الزمن، ومن واجبكم أن تلتحقوا بجبهة التحرير الوطني نحن بحاجة لرجال مثلكم ومن غير المعقول أن تظلوا في الهامش))[1] واستخلاصا من الحوار الذي جرى بين "عباس فرحات" و"أوعمران" و"عبّان" ليلة 26 ماي 1955 يستخلص أنه وإلى هذا التاريخ لم ينضم أحدا من القدامى في الحركات السياسية إلى الثورة وإلى جبهة التحرير الوطني.

فعندما كانت الثورة مشتعلة لا يزال فرحات عباس يتردد على الحاكم العام لعله يحقق مسعاه الذي يطبع حواره مع الفرنسيين الذي ميز نضاله تحت شعار "الثورة بالقانون" فالسيد فرحات عباس التحق بجبهة التحرير الوطني تحت ضغط أعضاء حركته الذين طالبوه بحلها ومن ثم الالتحاق بالجبهة، ومن جهة أخرى حالة اليأس التي وصل إليها أمام تعنت السلطات الاستعمارية وتعصبها للحرب وهكذا نقل فرحات عباس عائلته إلى باريس بتاريخ: 07 أفريل 1956 وتركها هناك مطمئنا عليها ثم لينتقل إلى القاهرة لينضم هناك إلى بقية المناضلين ويعقد ندوة صحفية بتاريخ: 25 أفريل من نفس السنة يعلن فيها انضمامه إلى جبهة التحرير الوطني. كان السيد الرئيس "أحمد بن بلة" محقا فيما ذهب إليه بالنسبة لموقفه مما ترتب عن مؤتمر الصومام كما سنرى فبالإضافة إلى فرحات عباس كان المركزيين قد انضموا إلى الجبهة في أواخر سنة 1955 في حين أعلن العلماء الدعوة إلى الانضمام للثورة بدعوتهم الناس إلى ذلك في: 1956/01/07 وهو الرأي الأرجح إذ أنه وفي هذا التاريخ تم إلقاء القبض على الشيخ البشير الإبراهيمي إثر إطلاقه للإعلان المذكور في ذات الوقت كان الصراع محتدما بين الحركة الوطنية (M.N.A). في تلك الفترة برزت صراعات بين القادة سوف نتطرق لها فيما بعد سواء من هم في الداخل أو في الخارج، فبالرغم من أن المرحلة الممتدة بين اندلاع

---

(1) - حميد عبد القادر فرحات عباس رجل الجمهورية ص 133.

كانت بمثابة مرحلة تجنيد، وتعبئة
الثورة 1954 وانعقاد مؤتمر الصومام 1956
لمختلف فئات الشعب بعد أن تبين أنها ملتفة حول الثورة فإن السلطات
الاستعمارية الفرنسية أخذت تعمل عسكريا وسياسيا لمواجهة الثورة فقد حاولت
استغلال مواقف بعض الشخصيات ممن تصفهم بالمعتدلين فقد استقبل الحاكم
العام في: 28 مارس 1955 ممثلين عن الأحزاب السياسية وهم: "الشيخ خير الدين"
ممثلا عن جمعية العلماء المسلمين "الحاج شرشالي" ممثلا عن المركزيين "أحمد
فرنسيس"، ثم بعد ذلك وبتاريخ: 1955/04/02 يلتقي الحاكم العام "جاك
سوستال" بالسيد "فرحات عباس" كانت هذه اللقاءات مثار شك لدى قادة
الثورة فالسيد "أحمد بن بلة" وكما سبقت الإشارة يبرق إلى عباس محذرا إياه من
عدم جدوى سياسة التجاذب مع الفرنسيين، فسياسة الإصلاح تجاوزها الزمن.
كان تخوف قادة الثورة في محله إذ أن السلطات الاستعمارية كانت تهدف إلى
خلق القوة الثالثة لإجهاض الثورة في هذه الأثناء شرعت الثورة في أعمال جدية
ميدانية بالإضافة إلى العمل العسكري المواجه للقوات الفرنسية بغرض زعزعتها
والحصول من جهة على أسلحة، شرعت إلى جانب ذلك في تصفية كل الخونة
والقياد وقد تزامن هذا العمل مع صدور بيان صاغه "عبان رمضان" ونشره بتاريخ
أول نوفمبر 1955 موجه للشعب الجزائري.

إن هذا النداء كان له أثر هام في التعبئة سواء على المستوى الشعبي وكذا بالنسبة
للكثير من المناضلين في الأحزاب السياسية فقد التحق أعضاء اللجنة المركزية لحركة
الانتصار للحريات الديمقراطية بالجبهة فور إطلاق سراحهم في صيف 1955 ومن
أبرزهم: "بن يوسف بن خدة" والملاحظ أن إطلاق سراح المركزيين من سجن
"سركاجي" جاء بعد تأكد السلطات الاستعمارية بأن هؤلاء لم تكن لهم علاقة وطيدة
بالثورة ((وعند خروجهم اتصلوا بعبان رمضان في بداية الأمر كهيئة واحدة فطلب

بجميع الالتحاق بالثورة بصفة فردية فاستجابوا لطلبه وسارعوا نحل اللجنة المركزية))[1].

بادرت السلطات الاستعمارية إلى تكثيف ضرباتها ضد منطقة الأوراس بصفة خاصة والطائرات لم تفتأ تقنبل جبال الأوراس بشكل مستمر، هذا الوضع دفع بالبطل "زيغود يوسف" إلى تنظيم هجومات 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني وكان لها أثر في تخفيف من الضغط المفروض على الأوراس والمعروف أن ما سمي بالهجمات لم تكن كذلك بل أنها أسلوب جديد في الحرب أفضى به "بن طوبال" إلى "زيغود يوسف" يسمى بالحرب الثورية تعني القضاء على جميع أعداء الثورة بما في ذلك العملاء وتلك هي العملية التي استهدفت أحد أقارب "فرحات عباس"وهو المدعو "علاوة عباس" صيدلي بقسنطينة وهي الحادثة التي اغتاض لها فرحات عباس نفسه، وكان "علاوة عباس" هذا ممن وقّعوا على عريضة تندد بالعنف مهما كان مصدره ورغم أن الحرب الثورية التي تجاوز بها "زيغود يوسف" الحرب المنظمة أعطت دفعا قويا للثورة وكان لها دورا في فك الحصار على الأوراس، فإنها لاقت اعتراضا وانتقادا كبيرا من طرف بعض قادة الثورة أمثال "عبّان رمضان" و"بن مهيدي" و"بن خدة" هذا ما يتضح مما أبدوه أثناء المناقشات في مؤتمر الصومام معتبرين أن قتل المدنيين الفرنسيين أمر مضر بالثورة وهي الفكرة التي لم ترض "بن طوبال" والواضح أن هذا الأخير كان له دورا هاما في وربما ذلك الأسلوب الثوري الذي ابتكره أدى إلى بث الرعب في صفوف العدو زعزع موقف المتخاذلين والعملاء على السواء ونعتقد أن التحاق "فرحات عباس" بالجبهة وما لحق ذلك من تغيير في موقف السياسيين الآخرين ومنهم ما يسمى بجماعة 61 وهم أعضاء البرلمان الفرنسي من النواب الجزائريين الذين أعلنوا سنة 1956 أنهم ليسوا النواب الشرعيين للشعب وطالبوا فرنسا بأن تفاوض جبهة التحرير الوطني جاء خوفا من تنفيذ الموت في حقهم بعد أن وضع "بن طوبال" قائمة بأسمائهم بغرض قتلهم

(1)- محمد عباس رواد الحركة الوطنية ص 130.

ذلك ما أكده "فرحات عباس" ردا على الأسباب المستند إليها في قتل قريبه "علاوة عباس" قائلا: ((لو كان ما قاله بن طوبال صحيحا، فلماذا وضع هو وزيغود قائمة أسماء السياسيين الواجب قتلهم بما في ذلك اسمي أنا الذي لم أمض على هذه العريضة المنددة بالثورة))[1] إنه ليس من الممكن أبدا القول بأن الفترة من 54 إلى 56 كانت بمثابة مرحلة تعبئة فقط كما أشرنا إليه وكما يراه بعض المؤرخين بل بالعكس فإن هذه الفترة بالذات شهدت أحداثا داخلية وخارجية لم تشهدها الثورة من قبل ومن بعد، فبالإضافة إلى أحداث أو ما يمكن تسميته بالحرب الثورية بالشمال القسنطيني وجنوبه تكون الأحداث امتدت إلى مدن بجنوب قسنطينة مثل الخروب وعين عبيد ولم يقتصر على شمالها فحسب، هذه الأحداث والتي فسرها فرحات عباس كذلك على أنها مطية اتخذها زيغود يوسف لتصفية حسابات قديمة ومثال ذلك انتقامه من علاوة عباس لكون هذا الأخير كان قد فاز في الانتخابات على مرشح انتصار الحريات الديمقراطية ولمزيد من التوضيح يمكن الرجوع إلى "تشريح حرب لفرحات عباس" لكن ومهما يقال فإنه من المؤكد أن أحداث 20 أوت أثبتت قدرة منظميها الفائقة وبعد النظر لديهم فالأحداث كان لها أثر بالغ كما أسلفنا على مسار الثورة داخليا وخارجيا ومنها إدراج قضية الجزائر في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة العاشرة 1955، في نفس السنة كان لها أيضا أثر هام في رفع معنويات المجاهدين وحشد قواهم لتحقيق انتصار عظيم في معركة الجرف الأولى في سبتمبر 1955 وبصدد ذكر هذه المعركة الكبرى يتعين التذكير بقضية هامة أشير لها في كتابات المؤرخين ومنه ما ذكره الدكتور العربي الزبيري في كتابه "تاريخ الجزائر المعاصر (الجزء 02)" بخصوص قضية الضباط الجزائريين القادمين من الجيش الفرنسي ووضعهم فيما بعد وقد ذكر منهم النقباء: محمد زرقيني، علي عبد المومن، وآيت إدير. والملازمين: سليمان هوفان، عبد القادر شابو،

---

(1) – انظر فرحات عباس تشريح حرب.

ويذكر على الخصوص بأن محمد زرقيني كان واحدا من الضباط الفرنسيين الذين قادوا معركة "الخرف" الأولى 1955 وقد جرحه أثناءها أحد المجاهدين بواسطة بندقية صيد ...هذا الشخص تولى مهام الأمانة العامة لوزارة الدفاع الوطني من 1962 إلى 1971! وتوفي أثناء سقوط الطائرة العمودية التي كانت تقله أثناء جولة تفتيش)[1].

كان رد فعل السلطات الاستعمارية تجاه أحداث 20 أوت 1955 عنيفا جدا سيما ضد المدنيين وربما يكون هذا هو الأمر الذي أثار حافظة عبان رمضان وبن مهيدي ...حدة تجاهها، فحتى المدنيين الفرنسيين نظموا مليشيات مسلحة أخذت تطلق النار عشوائيا على المواطنين في حين عاملت السلطات العسكرية المواطنين الجزائريين الذين شملهم الاعتقال بقسوة شديدة وحتى الصحف الأجنبية نددت آنذاك بمعاملة الأسرى الخارقة لاتفاقيات "جنيف" لسنة 1949 الرابعة والملاحظ أن هذه الاتفاقيات ...نفسها لم تكن موضع احترام على مر الزمن من طرف القوات الاستعمارية الغربية[2].

...إن وصول القضية الجزائرية إلى أروقة الأمم المتحدة لم يكن بفضل أحداث 20 أوت 1955 وحدها بل ما صاحبها من مجهود يجب أن لا ينكره أحد والذي باشره ...السياسيون خاصة على المستوى الخارجي ومنهم خاصة فرحات عباس نفسه والذي سعى بقوة إلى تحسيس الرأي العام الدولي بالقضية الجزائرية بعد أن دعمه في ذلك عبد الحميد مهري ممثل جبهة التحرير الوطني في بلاد الشام ومكنه من الحصول على ...جواز سفر سوري وفضلا عن ذلك دفع فرحات عباس بباقي مناضليه إلى الالتحاق بجبهة التحرير الوطني ومنهم: أحمد بومنجل طالب الإبراهيمي، وفي نفس السنة 1955 استطاع الوفد الخارجي برئاسة الدكتور "لمين دباغين" الدخول بالقضية الجزائرية إلى

---

(1) - د/العربي الزبيري المرجع المذكور، هامش ص 196.

(2) - انظر مقالنا "الأستاذ/ زبيحة زيدان العدوان على العراق ووضع الأسرى من منظور اتفاقية جنيف ...الرابعة، جريدة صوت الأحرار العدد 1546 الثلاثاء، 2003/04/01.

كانت الأحداث في هذه السنة تشهد
مؤتمر عدم الإنحياز "بباندونغ" سنة 1955، وإلى جانب تواصل المعارك هنا وهناك أخذت الصراعات
تسارعا وتنوعا في الداخل وإلى جانب تواصل المعارك هنا وهناك أخذت الصراعات
تتفاقم بين القادة في مختلف المستويات داخليا في منطقة الأوراس (قضية عجول
عجول، وعباس لغرور، وشيحاني بشير) والتي تصدى لها بن بولعيد إثر فراره من
السجن كان بن بولعيد قد توجه إلى تونس في جانفي 1955 للإسراع في تسليح
الثورة فألقي عليه القبض في فيفري 1955 قرب "قردان" وحوكم في تونس في ماي
1955 ثم حوّل في جوان 1955 إلى سجن "الكدية" بقسنطينة ليحاكم مرة أخرى في
21 جوان 1955 وحكم عليه بالإعدام وفي 11 نوفمبر 1955 فرّ من السجن مع
عشرة مجاهدين من المحكوم عليهم بالإعدام ورجع إلى قيادة الثورة في الأوراس ليسقط
شهيدا ليلة 22 - 30 مارس 1956[1]. وعلى الصعيد الخارجي تشهد القاهرة بؤرة
توتر حادة بين "بن بلة" "وآيت أحمد" و"محمد خيدر" و"بلقاسم كريم" وبين
"بوضياف" و"بن بلة" من جهة أخرى.

وحسب اعتقادنا فإن الصراع لم يكن على الزعامة أو الرقم واحد كما عبر
بوضياف بل أن الصراع إديولوجي بالدرجة الأولى وهي البداية الأولى للصراع
الذي لم ينته إلى حد الساعة فالأزمة ولدت قبل الجبهة وجاءت إليها بقوة
التاريخ على اعتبار أن جبهة التحرير لم تولد من فراغ بل هي من مخاض ماض
قائم قبلها، وقبل أن نأتي إلى تحليل الصراع بين القادة الذي هو في الأساس
صراع توجه حضاري قبل كل شيء، يعود بالضرورة إلى بداية الأزمة في حياة
جبهة التحرير الوطني لكنه من اللازم وقبل كل ذلك الوقوف عند نقطة نراها
من الأهمية بمكان وهي:

(1)- مذكرات الرائد عمار ملاح ص 10 و11.

...لخلفية الإيديولوجية في برنامج الثورة:

وهل أن ثورة نوفمبر العظمى مجردة من أي برنامج إيديولوجي؟ ومن أية خلفية سياسية؟ ولم تكن سوى انتفاضة مسلحة قام بها أفراد عسكريون وذلك كما ذهب إليه البعض ممن لديهم فكرة تقزيم الثورة والحد من قيمتها والإنقاص من عظمتها وقد ذهب البعض الآخر إلى القول بأن لا وجود لبرنامج سياسي أو إيديولوجي إلى غاية انعقاد مؤتمر الصومام في حين يقول البعض أيضا بأنه لا وجود لفكر إيديولوجي "وأن الأمر تطلب انتظار عشية الاستقلال من أجل أن تضع الجبهة أول نص نظري في تاريخها وهو برنامج طرابلس"[1] لكن الدارس والفاحص لبيان أول نوفمبر سوف يستخلص العكس تماما. فالبيان نفسه برنامجا سياسيا وإيديولوجيته واضحة المعالم، أساسه: تحقيق الاستقلال وإقامة دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية ذات سيادة في إطار المبادئ الإسلامية. وهذا عنوان كبير يحتوي في مضمونه على خصائص ومبادئ متميزة حول النظرة المستقبلية للدولة الجزائرية بعد تجسيد الهدف الأول وهو تحقيق الاستقلال، والملاحظ أن بيان أول نوفمبر أو ما يمكن تسميته برنامج أول نوفمبر أو ميثاق الثورة الأول لكونه في الحقيقة ليس مجرد بيان تليَ على مسامع الشعب بل هو برنامج وميثاق في الشكل والمضمون. إن البيان حمل في طياته مشروع مجتمع هو نفسه الذي وضعه نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري، فإرساء أسس التوجه الحضاري والاقتصادي للدولة أصبح واضحا فالدولة الدستورية ذات الطابع الديمقراطي لا خلاف حولها، كما أن فكرة الاستقلال أصبحت ضرورة لا جدال بشأنها، أيضا كونها الهدف الأول. لكن وبما يثور الجدال حوله ومنذ بيان أول نوفمبر وإلى حد الآن هو الجانب الحضاري والتوجه الاقتصادي كمفاهيم وكأسس بنيوية للدولة، ونعتقد أن الخلاف سببه

(1) - د/الأمين شريط التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية ص 88.

الرئيسي هو بقاء بعض السياسيين الذين التحقوا بالجبهة بعد حل أحزابهم على قناعتهم الخاصة وعدم تبنيهم إيديولوجية الجبهة التي جاءت أصولها السابقة من حزب النجم وحزب الشعب كما شرحنا، ذلك وهم داخل الجبهة يحاولون فرض إيديولوجيتهم الخاصة وأفكارهم المسبقة سيما بعد أن فسح المجال أمامهم ليتبوأ مناصب القيادة فور الالتحاق بالجبهة مباشرة واستمرار ذلك عبر الوقت، فكلما سنحت الفرصة إلا وسارع هؤلاء إلى استغلالها ويتجلى ذلك في بروز أفكار جديدة من حين لآخر تكاد تكون متناقضة مع مبادئ الجبهة ومثل ذلك ما حصل في مؤتمر الصومام بالتخلي عن فكرة المبادئ الإسلامية وهي النقطة التي أثارت حافظة بعض زعماء الثورة وعلى رأسهم الرئيس "أحمد بن بلة" في الوقت الذي ذهب البعض إلى تبرير ذلك بكونه عملا مقصودا به مجابهة الدعاية الاستعمارية الفرنسية التي أخذت في اتهام الثورة الجزائرية بكونها حركة دينية متطرفة. لكن ذلك لم يقنع الرئيس "أحمد بن بلة" الذي لاحظ فعلا أن العملية لها أبعاد خطيرة والواقع أنه وكما سوف نوضح فإننا نرى كما يرى الكثيرين منا دون شك أن الزعيم "أحمد بن بلة" كان له فضل كبير جدا وهو يستحق لقب الزعيم إذ كان له السبق في الحفاظ على مستقبل الثورة فهو الذي أعادها إلى إطارها الصحيح الذي ولدت فيه ((أي الإطار العربي الإسلامي)) وذلك موضوع الأزمة التي عاشتها وتعيشها الجبهة. ثم يأتي جدال التوجه الاقتصادي بمحاولة تحريف مفهوم الدولة الاجتماعية كما جاء في ميثاق أول نوفمبر (البيان) ففي الوقت الذي تفسر كلمة الاجتماعية الطابع الحقيقي للبرنامج الاقتصادي والذي جاء مستخلصا من برنامج النجم ثم حزب الشعب والذي ثار بقوة ضد الممارسة الإقطاعية والإمبريالية في أبشع صورها ضد الفلاحين خاصة والطبقة الشعبية في الأرياف بانتزاع أراضيهم واغتصابها وطردهم واستعبادهم واستغلالهم في أبشع صور الاستغلال، وقد عبر عنهم ميثاق الجزائر 1964 بقوله: ((كان الفلاحون الجبليون الفقراء)) وهو أوضح تعبير للنهب

تعرض له الجزائريون[1]، هذا البرنامج الذي حمل في طياته مفهوما مبدئيا
ثورة الزراعية والعمل على إعادة الحق لأصحابه لم يستسغه البعض من داخل
جهة ممن أشير لهم كما لم يرق أصحاب الفكر البرجوازي ممن حاولوا استبعاد
برنامج الاقتصادي عن الثورة والإبقاء عليها كعمل مسلح لتحقيق الاستقلال
ردا من أي فكر سياسي وإيديولوجي.

يأتي في نهاية المطاف زعيم آخر ليصحح مسار الثورة في هذا الجانب وهو الزعيم
راحل "هواري بومدين". لكن وقبل الخوض في هذه النقاط يتعين العودة إلى
موضوع أزمات جبهة التحرير الوطني ومنبدأ من البداية:

01/ الأزمة الأولى:

إذا كان البعض يرجع الأزمة الأولى التي عرفتها جبهة التحرير الوطني إلى النتائج
المترتبة عن مؤتمر الصومام 1956 فإن الحقيقة غير ذلك فالأزمة أو الأزمات لها
جذور قديمة يقول السيد عبد الحميد مهري: ((إن جبهة التحرير الوطني اليوم مكبلة
ومثخنة بالمؤامرات التي تتوالى عليها رصيدها التاريخي والشعبي يبدد وتجربتها الثمينة
في النضال تتقاذفها الأهواء والحسابات السياسية القصيرة))[2] ويحاول السيد عبد
الحميد مهري وضع تطابق بين صور الصراع بالأمس في ظل حزب الشعب
الجزائري حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنتي 1953 و1954 بين مصالي الحاج
وأعضاء اللجنة المركزية وبين ما يجري اليوم في جبهة التحرير الوطني ويرجع جانب
من الأزمات إلى ممارسات خارجية. فهناك دعاة القطيعة مع جبهة التحرير الوطني
والمطالبين بأخذها إلى المتحف وهناك من هم أخطر من هؤلاء وهم من يريد الإبقاء
على اسمها وهيكلها الخارجي بعد تفريغها من تراثها النضالي والحيلولة دون

---

(1)- ميثاق الجزائر 1964 ص 22.
(2)- عبد الحميد مهري جبهة التحري الى أين؟ مقال نشر بجريدة الشروق في: 2004/02/14

مواصلتها لرسالتها وذلك لتحقيق مخططاتهم وأهدافهم، فهل من الممكن أن تولد كما بالأمس اللجنة الثورية للوحدة والعمل أو مجموعة [22] لحل الأزمة؟.

قد يكون لقيادات الحزب هذا الدور إذا تجاوزت ضيق الأفق وتخطت المواقف المتطرفة ((فالمناضلون الحقيقيون كما يقول الأستاذ "عبد القادر حجار"يجتهدون للبحث عن الظروف الكفيلة لتجاوز الخلافات وتناسي المشاحنات والارتفاع إلى مستوى المسؤوليات حفاظا على جبهة التحرير الوطني واحدة موحدة وعلى مناضليها متماسكين متصافين لأن الأفلان هو أكبر من أي شخص يريد أن يتزعم أو يريد أن يخاصم أو يسعى للتموقع))[1] إن أمثال هؤلاء المناضلين في جبهة التحرير الوطني المتشبثين بمبادئها والمؤمنين برسالتها لم يخفوا الأزمات في حياة الجبهة فقد أكد السيد عبد الرزاق بوحارة من جهته: ((بأن جبهة التحرير الوطني شأنها شأن أية حركة ثورية، قد عرفت حياة مضطربة، فقد عاشت هزات سياسية حديدة غداة مؤتمر الصومام 1956 وأثناء انعقاد جلسات المجلس الوطني للثورة الجزائرية وغداة وقف إطلاق النار غير أن هذه الهزات قد أعطت غالبا بشكل أو بآخر نتائج مفيدة وطورت كفاح الجبهة دون المساس بالوحدة السياسية والتنظيمية))[2] وبصدد الحديث عن الأزمة الحديثة في جبهة التحرير الوطني فإن السيد بوحارة طرح ما يسمى (بالحل الثالث) انطلاقا من إعادة تأسيس الحزب وفق معطيات وآليات يراها ضرورية في مفهوم هذا الطرح ويرى بأن المؤتمر الجامع يجب أن يحدد لنفسه هدفا أساسيا يكمن في إبراز الجبهة كحزب متضامن ومتسامح مبني على نظام عصري وديمقراطي.

---

(1) – حوار عبد القادر حجار مع جريدة الأحرار في: 2004/05/09.

(2) – عبد الرزاق بوحارة عضو الأمانة الدائمة للحزب سابقا مكلف بالعلاقات الخارجية لجبهة التحرير الوطني جبهة التحرير قوة رمز مقال نشر بمجلة "المجاهد" العدد 1298 في 1985/06/21.

مؤتمر الصومام نحو تعميق الثورة وإعادة النظر في مسارها الحضاري:

السبيل نحو الأزمة الأولى لجبهة التحرير الوطني:

رأينا كيف تشكلت القيادة العليا الأولى لجبهة التحرير الوطني وكيف تم إقرار برنامج سياسي جسده بيان أول نوفمبر وفضلا عن ذلك برنامج تنظيمي للثورة وذلك بضبط ما يسمى اليوم بالتقسيم الإداري، وقد رأينا أيضا أن الكفاح المسلح شهد اختلافا كبيرا حسب المناطق وأن المنطقة الرابعة عاودت بعث النشاط بفضل بن مهيدي، والعقيد أوعمران، وعبان رمضان بعد التحاقه بهم فور خروجه من السجن.

ولسنا هنا بصدد التأريخ ورصد الحوادث فهناك الكثير من الكتابات حول مؤتمر الصومام بجميع معطياته إلا أن ما يهمنا هنا فقط هو الوقوف عند نقطة واحدة وهي "ما حقيقة الخلاف بشأن المؤتمر أو حقيقة الأزمة؟ وهل أن المؤتمر هو استمرار لروح نوفمبر أم انحراف عنه؟ وإذا كان مؤتمر الصومام يعد الحدث البارز في حياة جبهة التحرير الوطني فإن من الأهمية التأكيد كذلك بأن سنة 1955 تعد مرحلة هامة، إذ شهدت حوادث مهمة سلبا وإيجابا على الصعيد الإعلامي وبغية مجابهة أساليب الدعاية الاستعمارية نشطت الصحافة وعرفت عملا لا مركزيا في البداية بظهور صحيفة "الوطني" تلته ظهور طبعات مختلفة تحمل اسم المقاومة الجزائرية ثم ظهرت صحيفة "المجاهد" سنة 1956 والتي تعتبر لسان حال لجبهة التحرير الوطني وهي السنة التي التحق فيها طلبة الثانويات والجامعات بالثورة وأعقبتها أحداث أليمة.

وفي المقابل كان تأثير الثورة قد فعل فعلته في نفسية الفرنسيين ففي فبراير 1956 تسقط حكومة "مندوس فرانس" ويأتي "قي مولي" بحكومته الجديدة ويعين "روبير لاكوست" في منصب وزير مقيم بالجزائر. لم يفلح لاكوست أو غيره في خنق الثورة بل أن تساقط الحكومات الفرنسية يستمر كلما استمر اتساع الثورة وازداد نشاطها.

منذ سقوط حكومة "منديس فرانس" 1955 - 1954 إلى سقوط حكومة "إدغارفور" 1955 - 1956 إلى سقوط حكومة "قي مولي" 1956 - 1957 إلى حكومة "موريس بورجيس مونوري" من: 1957/06/12 إلى 1957/09/30 إلى حكومة "فيليكس غيار" من: 1957/11/05 إلى 1958/04/15 إلى حكومة "بيار فليملان" من:1958/05/12 إلى 1958/05/28 ثم وصول "ديغول" إلى رئاسة الحكومة من: 1958/06/01 إلى 1959/01/08 وبعد قيام الجمهورية الخامسة برئاسة "ديغول" في:1959/12/21 تتعاقب الحكومات المتساقطة ومنها: حكومة "دوبري ميشال 1962/1959"، حكومة "جورج بومبيدو" في: 1962/04/14 إلى جويلية 1962.

لتشهد ساحة الثورة عقبه مخططات جهنمية كان لها تأثير على الثورة سيما مخططات "شال" نفسه.

كان للقيادات الخارجية لجبهة التحرير الوطني دور فعال جدا سيما في القاهرة هناك بدأ الرئيس "أحمد بن بلة" العمل الدؤوب ودون هوادة التحضير للثورة فمنذ أن حل بالقاهرة في شهر أوت 1953 إثر إفلاته من الحكم الصادر ضده عقب حادثة بريد وهران . استطاع السيد الرئيس "أحمد بن بلة" وبفضل حنكته ورزانته وبعد النظر لديه بنسج علاقات طيبة وأخويه مع المصريين وفي مقدمتهم الرئيس الراحل "جمال عبد الناصر" وقد تزامن هذا النشاط في الداخل بتشكيل "اللجنة الثورية للوحدة والعمل"، كان التنسيق جاريا بشكل دقيق بين أعضائها في الداخل وأعضائها في الخارج وعلى رأسهم "أحمد بن بلة" والذي كان يسير ويشرف على أدق التفاصيل وفي لحظة اندلاع الثورة يعطي إشارة إعلامها براديو "صوت العرب" الذي يذيع بيان أول نوفمبر والملاحظ أنه وخلافا لما ورد في كتابات المؤرخين حول علاقة الثورة بمصر أو دور مصر تجاه الثورة، فيه كثير من المغالطات، وفيه إجحاف كبير لدور مصر الكبير تجاه الثورة منذ بدايتها الأولى وإلى غاية الاستقلال ومما تجدر

ملاحظته أيضا أن بعض الجاحدين لهذا الدور ولأسباب مجهولة يحقدون على الرئيس "أحمد بن بلة" ويحاولون بالتبعية الاستهانة بدوره ومكانته أثناء الثورة، وبصدد الحديث عن إذاعة "صوت العرب" نذكر بأن مصر سمحت بإنشاء إذاعة خاصة بالجزائر في جويلية سنة 1952 إلى غاية الاستقلال.

لقد أثارت كتابات عديدة مقولة مفادها أن الثورة في الداخل لم تتلق الأسلحة بسبب تقاعس زعمائها في الخارج وذلك من الأسباب التي دفعت إلى الإسراع بعقد مؤتمر الصومام فقد ذكر بأن بن مهيدي رجع من "إسبانيا" فارغ اليدين بعد أن كان هناك ينتظر وصول باخرة محملة بالأسلحة موجهة للثورة وأنه توصل إلى قناعة وهي ((أن المساعدات المصرية بالأسلحة مرتبطة بشروط معينة وأنه لا توجد قيادة للجبهة بل قيادات وأفراد يبحثون عن الزعامة))[1] كل هذه الكتابات تعتبر غير صحيحة وبدون أساس ذلك أن الوثائق الرسمية التاريخية للثورة تفيد العكس تماما فالرئيس "جمال عبد الناصر" نفسه يصرح سنة 1956 بما يلي: ((تداولت وقتها مع أحمد بن بلة والوفد الذي جاء معه إلى القاهرة، ووعدتهم بأني سأكون معهم إلى النهاية، ووعدتهم أيضا، بأن أمدهم حالا بما يمكن من السلاح وأن أسعى شخصيا لدى الدول العربية، وخاصة السعودية، لكي تمدهم معنا بالمال، وأمرت الأخ فتحي الديب والأخ عزت سليمان من المخابرات العسكرية المصرية بأن يكونا مع الوفد دوما ممثلين لي شخصيا))[2] ((وأعطيت تعليماتي للملحقين العسكريين المصريين أن يكونوا أينما كانوا في خدمة الحركة الجزائرية، ثم أسرعت سرا بإرسال ما عندنا من الأسلحة وما اشتريناه بعد ذلك إلى رجال الثورة في الداخل... حتى جاءت ساعة الصفر، واندلعت الثورة في اليوم الأول من نوفمبر 1954)).

---

(1)- حميد عبد القادر فرحات عباس ص 148.

(2)- مجلة روز اليوسف عدد خاص بمناسبة الذكرى الثلاثين لاندلاع الثورة التحريرية

بومدين يرد الجميل لمصر:

ولعله من البديهي القول أن الجزائر لم تنس هذا الجميل فقد رده بومدين حين اشتعلت حرب 1973 أين أمضى رحمه الله شيكا على بياض وخلال رحلة خاصة إلى الاتحاد السوفيتي مقابل السلاح الذي تطلبه مصر وتم شراؤه بالفعل ويذكر ذلك "حسنين هيكل" في كتابه عن حرب أكتوبر "حرب الثلاثين سنة 1967" أو ((الانفجار)) ويؤكد "حسنين هيكل" بأن محتوى الزيارة كان موضوع لقاء الرئيس بومدين مع القادة السوفيات قد سجله بومدين في محضر وأرسله إلى القاهرة مع مبعوث خاص وهو محفوظ ضمن وثائق قصر عابدين في ملف منفرد يحمل عنوانه وتاريخ وإشارة بخط الرئيس: جمال عبد الناصر مما يدل على أنه اطلع عليه (أنظر في ذلك صفحة 778 من كتاب الانفجار لحسنين هيكل).

ويؤكد هيكل بأن بومدين وصل إلى موسكو في حالة نفسية سيئة وفي لقائه الأول مع القادة السوفيت في الكرملين بعد ظهر يوم 12 يونيو، بدأ "بومدين" حديثه بأن قال لـ: "بريجنيف" إنه: ((يأسف لأنه طلب من سفير الجزائر في موسكو ابلاغ السلطات السوفيتية أنه لا يريد حفلات تكريم على غداء أو عشاء)). وكان الرئيس الجزائري قد شعر بالاستفزاز عندما أطلعه سفير الجزائر على برنامج أعد لزيارته السريعة لموسكو يبدأ بحفل عشاء لتكريمه وطلب "بومدين" من سفيره أن يبلغ السوفيت باعتذاره عن قبول أية مناسبات اجتماعية، وقد وجد ضروريا أن يبدأ حديثه مع "بريجنيف" بتأكيد هذا الاعتذار ويشرح وجهة نظره فيه. ولم يلبث أن انفعل وهو يتحدث، وقال للقادة السوفيت بضيق لم يستطع أن يخفيه: ((إنه لم يجيء هنا لكي يتغذى أو يتعشى وإنما هو يريد أن يفهم)). ورد عليه "بريجنيف" قائلا: ((إنه وزملاءه يفضلون أن يسمعوا منه أولا رؤوس المسائل التي يريد أن يتحدث فيها)).

ويبدو أن الرئيس "بومدين" لم يكن ينتظر أكثر من هذه الدعوة الكلام، فقد انطلق يقول إنه: ((ليس لديه رؤوس موضوعات، وإنما لديه موضوع واحد يتمثل في سؤال يريد أن يطرحه ويريد أن يسمع جوابا قاطعا عليه)).

وكان القادة السوفييت يركزون انتباههم على ما يريد الرئيس الجزائري أن يقوله لهم. وجاء السؤال الواحد لـ: "بومدين" في قوله: ((إنه يريد أن يعرف ما هي حدود الوفاق بينكم وبين الأمريكيين)). وبدا أن الزعماء السوفييت لم يفهموا المطلوب من السؤال بدقة واستطرد "بومدين" يقول: ((إننا نراه وفاقا من جانب واحد. أنتم تتصرفون بأقصى درجات الضعف، والآخرون يتصرفون بأقصى درجات القوة))، وقاطعه "كوسيجين" قائلا: ((إن الاتحاد السوفيتي لا يتصرف بضعف)) ورد "بومدين" قائلا: ((بل إنكم تتصرفون بمنتهى الضعف. إذا كنتم تتصورون أنني جئت إلى هنا لكي أجاملكم فإني لن أفعل ذلك. لقد جئت لأحدثكم بالحقيقة. والحقيقة أننا لسنا وحدنا الذين هزمنا، وإنما أنتم هزمتم في نفس الوقت معنا بل قبلنا. وإذا كنتم لا ترون أن ميزان القوى العالمية قد تحول لصالح الناحية الأخرى فهذه مصيبة. وإن كنتم ترون ذلك ولا تفعلون شيئا فهذه مصيبة أكبر. وأنتم أكثر من غيركم تعرفون مدى الدور الذي قام به الأمريكيون مع إسرائيل، وما كانت لتقدم عليه وحدها لولا هذا الدور.

وتعرفون أيضا أكثر من غيركم ما الذي يعنيه ضرب القوى التحررية العربية في التوازن الدولي القائم، كما أنكم تعرفون أن جزءا كبيرا مما تحملناه كان مقصودا به وجودكم ونفوذكم المعنوي في المنطقة. وقد تركتم ما حدث يحدث رغم أنكم أول من حذر منه دون أن يصدر عنكم أي رد فعل إلا بالبيانات والمقالات)).

ومرة أخرى كان "كوسيجين" هو الذي رد على "بومدين" فقال له:

((هل تريدننا أن ندخل في حرب نووية؟ وهل تقدرون ما هو معنى الحرب النووية واحتمالاتها؟ ورد "بومدين" قائلا: ((إن هذا كلام كان ينبغي أن تفكروا فيه قبل الأحداث وليس بأثر رجعي بعدها)). وتدخل "بريجنيف" في الحديث فقال منادياً "بومدين" بـ: "الرفيق": ((إن الاتحاد السوفيتي لم يكتف بالبيانات والمقالات، وإنما قدم لأصدقائه العرب ما يحتاجون إليه من سلاح، ولكنهم لم يحسنوا استعماله)).

وفقد "بومدين" أعصابه وقال لـ:"بريجنيف": ((اليكس، نحن لا نحسن غير أن نسوق الجمال ولا نعرف كيف نقود الطائرات الحديثة. فتعالوا أنتم وأرونا ما تستطيعون عمله)). ثم أضاف إن ((معلوماته كلها تؤكد أن السلاح الإسرائيلي كان متفوقا في الكم والعدد)).

وقال: ((كوسيجين)): ((إننا حاولنا أن نستجيب لطلباتكم وقدمناها لكم بأسعار مريحة، بل إنكم لم تسددوا حتى ربع تكاليف ما حصلتم عليه)). واشتد الغضب بـ ((بومدين)) وقال إنه: ((كان يتخوف من مثل هذه الملاحظة، واستعد لها بأن طلب من وزير المالية الجزائري أن يعد له تحويلا لصالح وزارة الدفاع السوفيتية بمبلغ: 100 مليون دولار ثم أخرج ((بومدين)) الصك بمبلغ 100 مليون دولار، وكان يحتفظ به في ملف أمامه وضعه على المائدة. واحمر وجه ((كوسيجين)) وقال لـ ((بومدين)): ((إني لست تاجر سلاح حتى تعاملني بالشيكات)). ورد: ((بومدين)) بأنه لم يبدأ وإنما ((كوسيجين)) هو الذي تحدث عن نصف الثمن وربع الثمن. وتكهرب جو الاجتماع واقترح ((بريجنيف)) رفع الجلسة لاستراحة قصيرة، وبعدها يستأنفون النقاش.))[1].

لقد فضلنا أن نورد تفاصيل زيارة بومدين وحواره مع القادة السوفيات كما استخلصه حسنين هيكل من محضر الاجتماع الذي أشار له ودون زيادة أو نقصان

---

(1) – محمد حسنين هيكل – الانفجار 1967 ص 779، 781.

حتى يقف القارئ على حقيقة الدور الذي قامت به القيادة الجزائرية أيام المحنة العربية وكيف كان الرئيس الراحل يتصرف من منطق القوة ومن اعتبار نفسه صاحب قضية التي نلاحظها فيما بعد في الكثير مما قال ((نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة)).

إنه وبمعية إبراز دور الجزائر تجاه القضايا العربية أيام المحن سقنا هذا الموقف كي تقع في أذهاننا تلك المواقف منطلقها الفكر الثوري ومرجعيتها هي جبهة التحرير الوطني وحدها وإذا ما عدنا إلى موضوعنا وهو موقف مصر وجمال عبد الناصر من الثورة الجزائرية منذ بدايتها لتأكدنا بأن ما فعله "بومدين" كان له مبرره وكما سجّل موقف بومدين في محضر رسمي فإن هناك وثائق رسمية بأرشيف الثورة تجسد موقف مصر فقد جاء في الوثائق الخاصة بالمكتب الدائم لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة ما يلي: ((علمنا في أول جوان 1956 بأن 36 طنا من دفعة الأسلحة المصرية التي سبق إرسالها برا قد وصلت بسلام إلى مجاهدينا داخل الأراضي الجزائرية)) ويضيف تقرير المكتب: ((قدمنا اليوم للسيد "كمال الدين رفعت" وزير الدولة في الجمهورية العربية المتحدة بيانا بمجموع ما وصلنا من أسلحة مصرية خلال الأشهر الثلاثة الماضية من 30 نوفمبر 1958 وإلى 30 فبراير 1959 وهي: 282 ألف و369 قطعة سلاح ما بين ذخيرة وقنابل ومدافع بازوكا ومسدسات وألغام مضادة للدبابات والأشخاص وباحثات عن الألغام. كما طالبنا في نفس البيان بحصة من المبالغ التي خصصتها مصر لجهاد الجزائر منذا ماليا عاجلا مقداره مليارات من الفرنكات الفرنسية أرسلناها فورا لإعانة الشعب في الداخل، بعد أن أصبح في حالة بؤس شديد، وكاد يكون هذا المبلغ بالنسبة له قضية حياة أو موت ومما سهل تمرير الأسلحة سيّما عن طريق البر وعن طريق ليبيا بالضبط "الملك السنوسي" الذي من أصل جزائري ولد بمدينة تلمسان وقد وجد تشجيعا من الحكومة البريطانية في ذلك الوقت لكونها ترى أن من مصلحتها خروج فرنسا من الجزائر وقد قدرت قيمة أول

شحنة سلاح من مصر عن طريق ليبيا بمبلغ 800 جنيه[1] إن كل هذا يفند ما نسب من قول إلى بن مهيدي وهو عائد من إسبانيا دون أن يتسلم السلاح الذي كان ينتظره ليجمع بقيادة الداخل ويقول لهم بأن تسييرها ثلاثي يتكون من بن بلة، بوضياف، وأحمد مهساس وعلينا أن نتحرك لتخليص الثورة من شبح الزعامة الذي ورثه البعض من التجربة المصالية كل هذا القول مردود تماما.

فالسيد "سعد دحلب" يشيد بمكانة هؤلاء في الخارج ويقول: ((وإذا ما كنا في مهمة في الخارج فلم نكن أبدا لنحتار قبل "بوضياف"، "بن بلة" "خيضر" والآخرين))[2].

كان الخلاف ولا يزال فضلا عن الغموض الذي لم نجد له وضوحا فيما كتب حتى الآن حول عدم حضور الوفد الخارجي إلى مؤتمر الصومام في الوقت الذي تجمع فيه الكتابات بالقول بأن الوفد الخارجي وصل إلى الحدود الليبية وظل ينتظر طويلا ولم يأت أحد لنقله إلى الداخل ((السيد أحمد بن بلة يرد على الاتهامات التي لفقت لزملائه مقدما التبريرات والأسباب التي جعلت الوفد الخارجي يغيب عن المؤتمر، مشددا اللوم على قادة الداخل وعلى رأسهم عبّان رمضان الذي لم يلتزم بالموعد المحدد ولم يلتحق بالمكان المتفق عليه ...)) يضيف بن بلة: ((فبقينا ننتظر في روما لمدة ثمانية أيام ثم انتقلنا إلى طرابلس الليبية وانتظرنا لمدة خمسة عشر يوما))[3].

هذا فضلا عن عدم حضور الوفد الممثل للمنطقة الأولى التي لم تتبنى مقررات المؤتمر فيما بعد وقد جاءت بعض التفسيرات بترجيح نظرتين: الأولى تتعلق بكون المنطقة الأولى كانت أكثر تمسكا بروح نوفمبر وبربط مبادئ الثورة

---

(1) – د/إسماعيل دبش: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية ص 71.

(2) – سعد دحلب المهمة منجزة ص 30

(3) – محمد خيشان (قسم التاريخ بجامعة الجزائر) مقال نشر بجريدة الشروق عدد 1161 بتاريخ: 2004/08/24

بالاتجاه الحضاري العربي والإسلامي باعتبارها مهد الثورة. والثانية: تخص إحجام القيادة الداخلية بقيادة "عبّان رمضان" المشرفة على تحضير المؤتمر عن نقل الوفد الخارجي والذي يتشكل من: بن بلة بوضياف خيدر آيت أحمد، باعتباره يشكل معارضة صريحة في جميع الحالات التي من شأنها المساس بروح نوفمبر وبالمبدأ الذي يتمسك به مجاهدو منطقة الأوراس خصوصا وما يعزز هذا الاتجاه هو أن تمكين الوفد الخارجي من الحضور سوف يحول دون تجسيد أو حتى إثارة مبدأ أولوية الداخل عن الخارج وحتى مبدأ أولوية السياسي على العسكري.

وما يجب التطرق إليه في المرحلة قبيل انعقاد مؤتمر الصومام أن التطور السياسي للثورة بلغ ذروته وأخذت الأفكار والتوجهات تطفو على السطح فلم تعد النظرة إلى الثورة على أنها عمل مسلح مجرد من أي تصور أو فكر إيديولوجي والواقع أن الظاهرة أخذت منحى خطير سيما بعد تسلل بعض المنتسبين للحزب الشيوعي لتتفشى العدوى إلى الآخرين كل ذلك بخصوص فكرة التوجه الحضاري للثورة فالاعتقاد بأن ارتباط الثورة بالمشرق العربي معناه ارتباط بالرجعية والتخلف على خلاف التشبث بالفكر الغربي الذي يرى فيه البعض التنوير والتطوير، في خضم هذا الصراع يتجلى بوضوح دور الرئيس "أحمد بن بلة" والذي وجد سندا ودعما من طرف القاهرة، وكانت السلطات الفرنسية قد أدركت هذا بوضوح فـ "جاك سوستال" الحاكم العسكري الفرنسي بالجزائر يصرح عام 1955 قائلا: ((إن مصر هي رأس الأخطبوط)) وفي تلك الأثناء وكما تؤكده الكتابات التاريخية كانت فرنسا تدعم بقوة إسرائيل اقتصاديا وعسكريا والواضح أن دور مصر بالنسبة للثورة الجزائرية كان دعما ماديا ومعنويا لم يرق إليه دعم أي بلد آخر، فقد كان "عبد الناصر" حريصا على وحدة الرأي ودرأ الخلاف بين قادة الثورة فقد قال للوفد الجزائري

من قادة الثورة حين قاموا بزيارته لتهنئته بتأميم قناة السويس الذي تم بتاريخ 26 جويلية 1956: ((نحن مع قضية الجزائر المجاهدة منذ البداية وسنظل معها حتى النهاية المشرقة هي منا ونحن منها)). ومما هو مؤكد بأن مصر كانت بمثابة البلد الأكثر احتضانا للثورة فقد شهد للرئيس "جمال عبد الناصر" مدى اهتمامه الكبير بالثورة الجزائرية بما أولاه لها من تأييد مادي ومعنوي[1].

لقد كان لتأميم قناة السويس فرصة سانحة لفرنسا للانتقام من مصر بمشاركتها بقوة في العدوان الثلاثي على مصر من طرف التحالف الثلاثي (الفرنسي البريطاني الإسرائيلي) في 22 أكتوبر 1956، هذا العدوان الذي استنكرته جبهة التحرير الوطني آنذاك وبعثت برسالة إلى الرئيس "عبد الناصر" جاء فيها:

((إن الاستعمار العدو الألد للشعوب الطامحة نحو الحرية قد شن هجوما شنيعا جديدا ضد الأمة المصرية محتقرا في ذلك جميع القوانين العالمية، فباسم جبهة التحرير الوطني نعلن لكم عن غضبنا الصارخ ونوقع احتجاجاتنا مع سائر شعوب العالم ضد هذا العدوان الغادر ونؤكد لكم عن تضامننا الإيجابي الكامل في هذه المحنة القاسية الرهيبة التي تجتازها مصر ببطولة ونعرب لكم عن ثقتنا في انتصاركم السريع التام على المعتدين الآثمين))[2] ومما تأكد رسميا أن المشاركة الفرنسية في هذا العدوان كانت قوية إذ أنها كانت تسعى إلى تحقيق هدف مهم أعلن عنه وزير الدفاع في حكومة "قي موليٍ" قائلا: ((أننا نريد إخضاع الجزائر عن طريق القاهرة)) وكان السفاح الجنرال ماسو قائد المظليين في الجزائر يقود مظلييه أثناء العدوان.

---

(1) – للمزيد من الاستفادة في الموضوع يمكن الرجوع إلى مؤلف الدكتور إسماعيل دبش المرجع السابق ص 98 وما بعدها.

(2) – د إسماعيل دبش – المرجع السابق ص 74.

كانت هناك حساسية مفرطة تجاه علاقة مصر بالثورة الجزائرية ففي الوقت الذي يرى فيها السيد أحمد بن بلة دعما لا محدودا منبعه الروابط الحضارية المشتركة كانت قيادة الداخل تنظر إليها بعين الريبة وتعتبرها علاقة تبعية وهذا رأي ينسب إلى ((عبان رمضان وبن مهيدي))[1] وقد تم تجسيد هذه الأفكار فعليا في مؤتمر الصومام إضافة إلى أفكار أخرى جيء بها في سياق مبدأ أولية الداخل على الخارج وأولية السياسي على العسكري وهذا ما يدفعنا إلى القول بأن موقف السيد الرئيس أحمد بن بلة من مؤتمر الصومام كان محقا فيه إلى أبعد الحدود وذلك ما سوف نتطرق إليه فيما يلي:

موقف الرئيس أحمد بن بلة من مؤتمر الصومام:

لا يمكن الإشارة إلى موقف السيد أحمد بن بلة مجردا دون إدراجه ضمن مجموعة من المعطيات.

أشرنا إلى البعض منها فالسيد أحمد بن بلة وبحكم تمرسه ومعرفته الدقيقة بالحركة الوطنية فكرا وتوجها يدرك بوضوح الأبعاد المتوخاة من جراء الأفكار المتداولة والمطروحة على مستوى قيادات الثورة سيما بالداخل لاحظنا أن الذين التحقوا بالثورة من قيادات بعض الأحزاب لم يفعلوا ذلك إلا خلال فترة قصيرة من انعقاد المؤتمر ومع ذلك أسندت لهم مناصب قيادية منهم من لم يكن يؤمن بالعمل المسلح تماما فضلا على أن هؤلاء من الفئات البرجوازية ومعروفة بمواقفها المحادثة وبذلك شكل المؤتمر ما يسمى بعملية فرملة للثورة وكبح جماحها إذ عاد بها فجأة إلى مرحلة ما قبل الثورة 1954 ببروز قيادات سياسية داخل تشكيلة الجبهة بل استحواذها على القيادة فالمؤتمر خرج بقيادة عليا هي لجنة التنسيق والتنفيذ للثورة

---

[1] حميد عبد القادر – عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة ص 34.

تعود فيها الغلبة للسياسيين بعضهم لم يكن حاضرا في المؤتمر من المركزيين مثل سعد دحلب وبن يوسف بن خدة يذكر ذلك سعد دحلب قائلا: ((بن خدة وأنا لم نحضر المؤتمر وأظن أنه قد تم تعييننا في لجنة التنسيق والتنفيذ باقتراح من عبان))[1].

وكانت لجنة التنسيق والتنفيذ قد شكلت من خمسة أعضاء هم:

1- بن مهيدي.
} من قادة أول نوفمبر.
2- كريم بلقاسم.

1- بن يوسف بن خدة.
} من المركزيين.
2- سعد دحلب.

1- عبان رمضان.
} من الثوار ومن المركزيين.

وهي بمثابة هيئة عليا تنفيذية للثورة في حين تشكل المجلس الوطني للثورة من سبعة عشر عضوا أساسيا وسبعة عشر عضوا إضافيا. تعتبر بمثابة هيئة تشريعية يمثلون مختلف التيارات السياسية السابقة كما يلي:

حركة الانتصار للحريات الديموقراطية: أساسيون: 05 وإضافيون: 05.

أحباب البيان والحرية: أساسيون: 01 وإضافيون: 01.

مؤسسو جبهة التحرير الوطني: أساسيون: 10 وإضافيون: 08.

---

(1)- سعد دحلب المرجع السابق ص 33.

جمعية العلماء: أساسيون: 01 وإضافيون: 01.

الحزب الشيوعي: أساسيون: 00 وإضافيون: 01.

غير متحزبين: أساسيون: 00 وإضافيون: 01[1].

إنه ومن خلال استقراء ما كتب عن مؤتمر الصومام وإلى حد الآن أنه شهد خلافات حادة سيما فيما يتعلق بهذه التشكيلات المنبثقة ضمن الهيئات التي أسسها المؤتمر والواضح أن فكرة الثورة أصلا أخذت حيزا آخر أو بمعنى آخر تسيّست وبمفهوم آخر أعادت إلى الواجهة مسحة من الحالة السائدة لدى الحركة الوطنية تلك الحالة التي استنكرتها مجموعة [22] التي أسست الجبهة واتجهت إلى العمل المسلح وهو ما بينته بوضوح في بيان أول نوفمبر: ((رأت مجموعة من الشباب ... أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق)) لكنه يلاحظ أن مؤتمر الصومام عاد إلى ما يشبه تلك الحالة ذلك هو الأمر الذي أكده السيد "علي كافي" والذي كان من ضمن الحاضرين لأشغال المؤتمر قائلا: ((إن فكرة الثورة الاجتماعية كانت فكرة واضحة في أذهان الجميع قبل مؤتمر 1956 الذي اتخذ قرارات خطيرة جدا شكلت مكبحا وفرملة لهذه الثورة لأن تشكيلة القيادة المنبثقة عن المؤتمر عادت بنا فجأة إلى وضع ما قبل 1954))[2].

مما يلاحظ أن تشكيلة المجلس الوطني للثورة الجزائرية كانت كما يلي:

الأعضاء الأساسيون:

1- مصطفى بن بولعيد. 2- زيغود يوسف. 3- كريم بلقاسم.

4- عمر أوعمران. 5- العربي بن مهيدي. 6- رابح بيطاط.

---

(1) - د/عمر صدوق آراء سياسية وقانونية ص 67.

(2) - السيد علي كافي لمجلة الجزائر الأحداث: 1988/08/24.

7- عبان رمضان. 8- بن يوسف بن خدة. 9- عيسات إيدير.

10- محمد بوضياف. 11- آيت أحمد حسين. 12- خيضر محمد.

13- أحمد بن بلة. 14- لمين محمد. 15- عباس فرحات.

16- توفيق المدني. 17- يزيد أحمد.

الأعضاء الإضافيون:

1- عيسى. 2- بن طوبال السعيد. 3- محمدي السعيد.

4- دهيليس سليمان. 5- عبد الحفيظ بوصوف. 6- علي ملاح (سي الشريف).

7- بن يحي. 8- مراد. 9- مولود.

10- السعيد. 11- الصادق. 12- الزوبير.

13- صالح الوتشي 14- طالبي الطيب. 15- عبد الحميد مهري.

16- أحمد فرنسيس. 17- سي ابراهيم.

لم يكن حب الزعامة الذي يرمي به البعض الرئيس "أحمد بن بلة" سببا في تنكره لقرارات مؤتمر الصومام أو رغبته في الانفراد بتسيير الثورة من الخارج وهم يشبهونه في ذلك بمصالي الحاج فالحقيقة غير ذلك تماما في رأينا للأسباب التالية:

أن وصول قيادات الأحزاب التي انضمت الى الجبهة أو انضمام أعضائها لم يتم سوى أياما معدودة قبل انعقاد المؤتمر وبالضبط بدءا من شهر أفريل 1956 وتحت ظروف معروفة سبقت الإشارة إلى بعضها وأن توليهم للقيادة السياسية ليس سوى تجسيدا لمبدأ أولية السياسي على العسكري، في الوقت الذي كانت الثورة أحوج ما تكون فيه لقيادة عسكرية صلبة وقوية وأن العمل بمبدأ أولية السياسي على

العسكري لم تكن مجدية كما توقع بن بلة بدليل فشل معركة الجزائر. لقد أشار ميثاق الجزائر 1964 إلى ذلك بالقول أن الطبيعة الاجتماعية للقيادة قد حسمت عندما شاهدنا رجوع قادة لا يؤمنون بالعمل المسلح إلى المسرح السياسي وتكليفهم بقيادة هذا الكفاح المسلح نفسه)).

إن الأفكار التي كان "عبان رمضان" متشبعا بها لا ترقى إلى مستوى الفكر السياسي والإيديولوجي الذي وصله الرئيس أحمد بن بلة بدليل أن "عبان" وحسب ما قيل عنه كان لا يتصرف برزانة وحنكة ويرجع البعض ذلك إلى كونه كان يعاني من مرض عضال أثّر عليه، كان "عبّان رمضان" يرى أن اعتماد الثورة على الفلاحين وسكان البوادي عموما جردها من المرجعية الفكرية وجعلها قاصرة على العنف الثوري لذلك كان يرى ضرورة نقل الثورة إلى المدن بالاعتماد على الطبقة البرجوازية خاصة. كان ينظر إلى قادة الجيش على أنهم أميّون وغير قادرين على تسيير الثورة وأن مهمة العسكري تقتصر على تنفيذ ما يقرره السياسي. لقد أدى مبدأ أولية السياسي على العسكري إلى انعكاسات خطيرة حين تمادى "عبان رمضان" في إعطاء مكانة للمحافظ السياسي وللجمعيات الشعبية وزاد في حدة النقد الموجه للعسكريين خاصة، فتغيرت نظرتهم تجاهه فحتى بلقاسم كريم أصبح يساند أفكار أحمد بن بلة سيما بعد أن أصبحت لجنة التنسيق والتنفيذ تسيّر الثورة من الخارج بعد فشل معركة الجزائر التي دامت من بداية جانفي إلى 04 فيفري 1957. كان السيد أحمد بن بلة قد قدم تقريرا مطولا تضمن انتقاداته لجماعة "عبان رمضان" ولأرضية الصومام ومنها ما ذكرنا فضلا عن وصفه للمؤتمر بكونه أهدر الشرعية التاريخية وتهميش القادة التاريخيين وإسناد المهام لسياسيين غير مؤهلين هذا أولا، وثانيا وهو الأهم أن ما لاحظه وأدركه بن بلة هو الانحراف في فكر وإيديولوجية الثورة فإذا كان بيان أول نوفمبر قد حدد الأهداف الآنية والمستقبلية للثورة ووضع معالم إيديولوجيتها كما

جاء لها بيان أول نوفمبر ((الكفاح من أجل الاستقلال الوطني بواسطة إقامة الدولة الجزائرية الديموقراطية والاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية)) هذا المبدأ أو التصور التراجع عنه في أرضية الصومام الذي جاء بتصور جديد بخصوص المرجعية الدينية للثورة أو التوجه الحضاري للثورة أو للدولة الجزائرية ما بعد الثورة ونحن نعيش نتائج الصراع المترتب عنه اليوم فأرضية الصومام ((تقدم تصورا لائكيا وديموقراطيا للثورة وللدولة الجزائرية المراد بناؤها عقب التخلص من الهيمنة الاستعمارية كما جاء في الوثيقة ((لا دولة مونارشية، ولا دولة دينية)) كما أن هذا التصور يتجلى في العديد من الفقرات الواردة في وثيقة الصومام في معرض الانتقاد الموجه للحزب الشيوعي جاء فيه ما يلي: ((أن الكفاح الوطني هو لتدمير النظام الاستعماري وليس حربا دينية)) سبق أن أشرنا إلى موقف الحزب الشيوعي الجزائري من الثورة إذ أنه تنكر لها واعتبرها أعمالا إرهابية ومما يستحسن الإشارة إليه هو أن ميثاق طرابلس تنبأ بخطورة الحزب الشيوعي مستقبلا وقال ما يلي:

((إن الحزب الشيوعي سيحاول في المستقبل أن تتسلل بعض عناصره في صفوف الجبهة ليخفي عزلته التامة وغيابه عن المعركة التاريخية للثورة الجزائرية)) كانت جماعة "عبان رمضان" تحمل ثقافة تختلف عن ثقافة وأفكار جماعة أحمد بن بلة فميثاق الصومام يعترف بأنه ولو لا الروح الوطنية التي كانت بمثابة لقاح مخصص للشباب المثقفون الجزائريون باللغة الفرنسية في العنصر الفرنسي المحتل فثقافتهم لم تنجح في خنق ضميرهم الوطني لكن مع ذلك فإن فرنسا الاستعمارية تعتبر بأن عنصر اللغة عامل معوّل عليه كثيرا في إبقاء الارتباط وثيقا بها فهي ليست مجرد وسيلة تخاطب بل عنصر الهوية والشخصية يصب في وعاء حضاري معين فإنه بالرغم من أننا لا نشكك في وطنية المثقفين بالفرنسية كلهم ولا نسمح بالمساس بزعماء الثورة وبأبطالنا التاريخيين مهما يكن فإنه يحز في نفوسنا ما كتبه الجنرال "ديغول" في مذكراته صفحة 104 ((ومن جهة أخرى وعلى الرغم من رفع راية الثورة فإن رجالها مثل فرحات عباس، وبلقاسم كريم، وبومنجل، وابن خدة،

بوبطروف، وأحمد فرنسيس...متشبعون كثيرا بأفكارنا ومشدودون إلى قيمنا ومدركون تم الإدراك للظروف الجغرافية والتاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تمر بلدهم بالمقارنة مع بلدنا حتى لا تكون لهم رغبة في بناء المستقبل المشترك))[1].

ومما يجدر ملاحظته أن قيادات هامة بجيش التحرير الوطني كانت معروفة بتدينها وارتباطها بتوجهها الحضاري العربي الإسلامي بالرغم من أنها من منطقة القبائل ونذكر على سبيل المثال العقيد عميروش وغيره وكانت المناطق الأكثر ارتباطا بالدين منطقة الأوراس لذلك فإن نتائج الصومام واجهت مناهضة تجاهها فضلا عن الدور الذي قاده أحمد محساس بهذا الشأن بتونس كان قد تلقى رسالة شديدة اللهجة من عبان رمضان ينبهه إلى خطورة تصرفه كقائد للثورة وفي الأساس يذكر أحمد محساس " أن الخلاف المترتب عن مؤتمر الصومام هو أعمق من التنازع عن السلطة **بل يمس أساسا قضية انتماء الجزائر بعد الاستقلال أي العودة إلى المجال الأصلي العربي الإسلامي أم تكريس للتبعية إلى المجال الفرنكوفوني**[2].

إن كل ما سبق ذكره لا يخفي من القول بأن مؤتمر الصومام فتح مرحلة وإضافة جديدة للثورة فقد أوجد هيئات رسمية تنظيمية للثورة بتعيين المجلس الوطني للثورة ولجنة تنفيذية كهيئة عليا للثورة ووضع التنظيم الإقليمي في الجانب العسكري والسياسي أيضا والتكفل بشؤون المواطنين بخلق مجالس سياسية مدنية تتولى مختلف الشؤون (إدارة وعدالة وأمن) وبذلك وصلت الثورة إلى مرحلة النظام وبعد وضع تقييم شامل للثورة وانتهت وثيقة الصومام بالتنبؤ بقرب موعد الاستقلال الذي هو آت لا محالة أمام التضحيات الجسام للشعب فقالت ((لقد اقترب اليوم الذي يجني فيه الشعب الجزائري الثمار الطيبة اللذيذة لتضحياته المريرة الأليمة وشجاعته السامية الكريمة من أجل

---

(1) أورده الدكتور العربي زبيري في مقال بجريدة الشروق العدد: 1102 بتاريخ: 2004/6/16.
(2) شهادة أحمد محساس محمد عباس (ثوار عظماء) ص 156 هامش.

استقلال الوطن الذي سيخفق فوقه العلم الجزائري رمز الحرية والسيادة)). لقد جرت معارضة الرئيس أحمد بن بلة لنتائج مؤتمر الصومام إثر إقدام السلطات الاستعمارية على اختطاف زعماء الثورة عند تنقلهم بالطائرة من الرباط إلى تونس بتاريخ: 1956/10/22 غير أنه وعقب توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ بالقاهرة أصبح بن بلة عضوا فيها بعد أن أصبحت تضم أربعة عشر عضوا إلى جانب المعتقلين الخمسة ماعدا "الأشرف"، ويرى سعد دحلب أنه بذلك تم تجاوز المبادئ المقررة في مؤتمر الصومام مثل أولية الداخل على الخارج والسياسي على العسكري ولو ضمنيا.

ومما يجدر التنويه به أنه وعندما أشرنا إلى عامل الثقافة لدى بعض زعمائنا نسجل أن بعضهم شعر بأن الحرمان من الثقافة العربية الناتج بالضرورة عن الاستعمار فلجأ إلى تعلم اللغة العربية وإتقانها بسرعة وذلك هو شأن الكثير مثل: ((بن يوسف بن خدة وسعد دحلب)) فقد ذكر الدكتور/تركي رابح: ((بأنه كان يعلمهما اللغة العربية في القاهرة في مكاتب جبهة التحرير الوطني يوميا وبالفعل أصبحا يتقنان اللغة العربية الفصحى حديثا وكتابة))[1].

إذ أنه من الطبيعي القول بأن قضية: "ملوزة" والتي بسببها كاد أن يمنع عميروش من الدخول إلى مؤتمر الصومام وكذا قضايا عديدة مثل قضية: العقداء ومشكلة الباءات الثلاثة (Les 3 B) وهم القادة العسكريين:

بلقاسم كريم، بن طوبال وبوصوف مع عبان رمضان الذي انتهى أمره إثر اغتياله بتاريخ: 1957/12/27 بالمغرب عقب قرار اتخذ في اجتماع العقداء الخمس بتونس بين 20/17 ديسمبر 1957 وهم: بلقاسم كريم، بوصوف بن طوبال أوعمران ومحمد الشريف وهؤلاء أصبحوا يشكلون مع السياسيين: فرحات عباس، لمين

---

(1) – د/رابح تركي مقابلة مع المجاهد والقائد العملاق بن يوسف بن خدة مقال لجريدة الأحرار العدد 193 بتاريخ: 2004/07/11.

وياغين، عبان رمضان، وعبد الحميد مهري، الهيئة الجديدة المشكلة للجنة التنسيق والتنفيذ، إنه ليس من المنطق أن نحاول إخفاء ما ترتب من نتائج وآثار سلبية مترتبة عن أرضية الصومام فكلما مضى الوقت تظهر معلومات جديدة وآراء حول هذا المؤتمر وما أحاط به من غموض بالإضافة إلى تنكر بن بلة لنتائجه فقد تبين بأنه لم يكن في الأصل ((مؤتمرا جامعا))، فقد انبرت جماعة النمامشة بالداخل إلى عقد مؤتمر مضاد له في الوقت الذي لم تعترف به جماعة الخارج كما أشرنا إلى موقف بن بلة ومن الملاحظ ذكره ((هو أن مهندس المؤتمر عبان رمضان قام بتصفية واغتيال ما يزيد عن 15 خمسة عشر معارضا له حسب شهادة محساس وغيره))[1].

وإذا ما توقفنا بتونس نجد آثار سيئة للخلافات بين محساس وباقي القادة ولنعود كما بدأنا من نقطة الخلاف حول دور مصر تجاه الثورة الجزائرية فكما كان المشرفون على مؤتمر الصومام مرتابون من علاقة مصر بالثورة سيما بن مهيدي وعبان رمضان، كانت مصر غير مرتاحة لنتائج مؤتمر الصومام وغير مقتنعة بتشكيلة الحكومة المؤقتة حسب ما يبدو ولعل الخوض في هذا الموضوع يؤدي إلى الوقوف بالضرورة عند أزمات أخرى خطيرة وذات أهمية في مسار الثورة منها ما عرف بمؤامرة "العموري" وما تبع ذلك إلى غاية ليلة: 15 إلى 16 مارس 1956 التي أعدم فيها العقداء: محمد العموري ونواورة والرائدين عواشرية ومصطفى لكحل وقد ورد تفصيل في مذكرات علي كافي[2]، كما ورد تفصيل تلك الأحداث من قبل فرحات عباس في: (تشريح حرب)، إذ يورد بأن شخص اسمه " قرام "[3] صرح لدى قاضي التحقيق بأن العموري عيّن رجاله الموثوق فيهم بالولاية الأولى قبل أن ينتقل إلى القاهرة ومنهم: صالح قوجيل ونواورة وبلهوشات وعمار بلعقون وغيرهم وكان

(1) - علي رحايلية جريدة الشروق العدد 1141 الأحد: 2004/08/01.
(2) - لمزيد من التفصيل يرجع إلى مذكرات علي كافي.
(3) - المناضل عمار قرام من بلدية أم البواقي لا يزال على قيد الحياة وقد استوضحناه في الموضوع.

هدفهم الانقلاب على الحكومة المؤقتة وسحق العناصر القبائلية وحسب ما ورد فإن العموري اتصل بالدكتور: دباغين والذي أشاد بدور الشاوية قائلا: ((أعرفكم جيدا انكم ترفضون أن يرفسكم أيا كان)) وقد كان تشكيل المحكمة في تلك الأثناء مفروضة فرضا على بومدين ولها خلفيات فلم تكن لتقام محكمة في مواضيع أخرى خطيرة وقتها[1]. إنما ما يمكن الوقوف عنده أخيرا هو أن الأزمة المتولدة عن مؤتمر الصومام ظلت مستمرة ومتفاقمة إلى أن برزت بشكل آخر على مستوى قيادة الأركان والحكومة المؤقتة، لكن ما هو أهم هو أن النص الأصلي لأرضية الصومام لم ينشر بعد حسب السيد/ عبد الحميد مهري فإن: ((هناك فقرات مهمة من النص الأصلي قد حذفت وهي تخص دور جبهة التحرير الوطني بعد الاستقلال))[2].

فإن هذا الكلام يطرح أكثر من تساؤل ويجعل كل المهتمين بتاريخ الثورة متشوقين لمعرفة مضمون تلك الفقرات المفقودة والمحذوفة ويظل التساؤل قائما حول سبب حذفها، ذلك أن ما جاءت به نص المادة الأولى من الفصل الأول من ميثاق الصومام يظل مبتورا وهو كما يلي: ((إن جبهة التحرير الوطني هي منظمة الشعب الجزائري المحارب الذي يكافح في سبيل تحرير الجزائر من النظام الاستعماري وإقامة دولة جزائرية مستقلة ذات سيادة)). والمؤكد أن مؤتمر الصومام أقرّ مبدأ التوجه العلماني والبقاء مستقبلا في الرباط الفرنكوفوني وهذا ما أكده **العقيد عمار بن عودة** بالقول بأننا تحفظنا على هذا المبدأ لأنه سابق لأوانه فنحن ندعوا الناس إلى الثورة باسم الجهاد ونرفع راية العلمانية في آن واحد[3] بعد وفاة عبان تمسك العسكريون

---

(1) حسب ما يستخلص من كلام السيد: صالح قوجيل في لقائنا معه بمقر الحزب جبهة التحرير في يوم السبت: 2004/08/14 بالعاصمة.

(2) عبد الحميد مهري في ندوة رابطة الفكر والثقافة جريدة الأحرار العدد 1943 الأربعاء: 2004/07/21.

(3) محمد عباس المرجع السابق ص 223.

...الأمور في لجنة التنسيق والتنفيذ، لم يعد للسياسيين دور فيها وكان حدث
...عبان رمضان أثر بالغ في نفس الكثير من السياسيين خاصة منهم:
...رحات عباس فقد خاطب العقيد بن طوبال قائلا: ((كانت القيادة تتكون من
...أعضاء فقرر خمسة منهم تصفية السادس؛ إننا نشهد عودة لممارسات القرون
...الوسطى وفي نهاية الأمر سوف تؤدي ممارستكم إلى ايجاد أكثر من جزائر، ولكل
...جزائر واحدة.

**...إن الجزائر بلد ليس له حظ فأبناؤه يحسدون بعضهم ولا يملكون روح الانضباط
...والتضحية، فهم يفضلون المكائد ويلهثون وراء الأمور التافهة، إن المستقبل يظهر لي
...فالمحتالين والماكرين قد يفرضون قوانينهم))[1].**

...وهكذا تزداد الصراعات وتمتد إلى غاية إنشاء لجنة التنظيم العسكري COM
...بموافقة كريم بلقاسم، بوصوف وبن طوبال وهي اللجنة التي آل إليها تسيير
...الثورة من الخارج وهي التي تكفلت بتنظيم وتجهيز الجيش وتدريبه خارجيا
...وتسليحه داخليا فتكونت القاعدة الشرقية في "غاردماو" بتونس تحت قيادة محمدي
...السعيد والقاعدة الغربية في: وجدة تحت قيادة هواري بومدين. كان هواري بومدين
...نجح نجاحا باهرا في مهامه وكان له دور فعال وعظيم في استمرار الثورة رغم ما
...نتيجة ما ترتب من أضرار وخسائر جراء خط موريس وشال. كان هناك
...رجال أشاوس في الجبال بسطاء تفيض قلوبهم بالوطنية وعنفوان الثورة يزيدهم
...ارتباطهم بالشعب المسكين والبطل في آن واحد في الأرياف في هذه الأثناء
...العقيد أوعمران في تقريره عن الوضعية والذي وجهه إلى لجنة التنسيق والتنفيذ
...1958/07/08: ((إن جيش التحرير الوطني أصبح قوة محترمة لكنه لا تزال

---

[1] ...فرحات عباس رجل الجمهورية ح عبد القادر ص 165.

يعرض لخسائر ثقيلة، صحيح أن الثورة حققت نجاحات كبيرة بين:1955 و1956 وصحيح أن مؤتمر الصومام أخرج الثورة من مرحلة الفلاقة إلا أننا لم نتخذ أي مبادرة منذ ذلك الحين، فالروح الثورية تراجعت لدى الجميع بما في ذلك القادة والإطارات والمناضلين، وفتحت المجال أمام السعي وراء المكاسب المادية والبيروقراطية والوصولية)). وكان هذا الانتقاد الذي وجهه عبان رمضان كذلك لبعض القادة في الخارج قائلا: ((على كل واحد منا أن يستشير وعيه، لقد هدرنا أموالا طائلة في الخارج، روح التوفير غير متوفرة لدينا، نعيش في القصور ونقوم بأسفار عديمة القيمة بينما الشعب في بعض المناطق يعيش على العشب))[1] كان للموقف الذي اتخذه أحمد بن بلة من مؤتمر الصومام صداه الحقيقي وأخذ يتجلى في الواقع كحقيقة ثابتة لا مناص من التنكر لها بدليل أن البعض من القادة البارزين تراجعوا عن كثير من المبادئ التي أقرها المؤتمر ولم يبق سوى: عبان رمضان متصلبا في موقفه بعد فشل معركة الجزائر واغتيال العربي بن مهيدي. أصبحت لجنة التنسيق والتنفيذ نفسها تسيّر الثورة من الخارج وهناك تتم مراجعة الموقف إثر اجتماع المجلس الوطني للثورة بالقاهرة بتاريخ: 20 إلى 1957/08/28 والذي يعتبره الدكتور يحي بوعزيز المؤتمر الثاني للثورة الجزائرية[2].

والذي كان محطة هامة أيضا أزال بعض النقاط السلبية والمتولدة عن مؤتمر الصومام ووسع في قيادة الثورة[3] وتقرر رفع عدد أعضائه من 34 إلى 54 وأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى: 14 عضو وكان هذا الاجتماع بمثابة منعرج حاسم في تاريخ الثورة ويعتبره البعض بداية أزمة أخرى تضاف إلى الأزمة المترتبة عن مؤتمر

---

(1) – حميد عبد القادر عبان رمضان في مرافعة من أجل الحقيقة ص 41.

(2) – د.يحي بوعزيز ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ج 2 ص 187.

(3) – صالح قوجيل لقاء معه بمقر حزب جبهة التحرير الوطني يوم السبت: 2004/08/14.

الصومام نفسه ذلك أن صراعا حادا شهده هذا اللقاء لم تشهد الثورة أشد منه ولو لم يكن في الخارج لأدى إلى مأساة لكن صوت العقل وتغليب الروح الوطنية يكبح جماح العنف وتنتهي الأشغال بتوزيع أعضاء المجلس وأعضاء اللجنة التنفيذية بعد أن يحذف من الأعضاء السابقين كل من: سعد دحلب وبن يوسف بن خدة من المركزيين ويضاف لها الخمسة المعتقلين كان الاجتماع والمؤتمر كما يسميه البعض حدثا مشهودا في حياة جبهة التحرير الوطني وترى فيه تصحيح لمسار مؤتمر الصومام في الجانب القيادي وفي التوجه السياسي وقد عبر ميثاق الجزائر عن الحدث بما يلي:

((إن أزمة جبهة التحرير الوطني التي انفتحت في سنة 1957 أدت تدريجيا إلى تفسخ الهيئات القيادية وقد أثر رفض بحث مشكلة المحتوى للجزائر المستقلة تأثيرا مباشرا على اتفاقيات إيفيان التي نوقشت وأبرمت باستعجال))[1].

والشيء الذي يمكن استخلاصه بوضوح هو أن مؤتمر القاهرة ألغى كل ما تقرر في مؤتمر الصومام من مبادئ أولية السياسي على العسكري وأولية الداخل عن الخارج وآل الأمر اثر ذلك إلى العسكريين الذي تميّزوا فيما بعد بالباءات الثلاث فلجنة التنسيق والتنفيذ أصبحت تتكون غالبيتها من العسكريين العقداء: بوصوف عبد الحفيظ، لخضر بن طوبال، بلقاسم كريم، أوعمران عمر ومحمود الشريف.

والأعضاء المدنيون هم: عبد الحميد مهري، فرحات عباس، لمين دباغين، وعبان رمضان.

يضاف إليهم الأعضاء المعتقلون: أحمد بن بلة، محمد خيضر، حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، ورابح بيطاط.

---

(1)- ميثاق الجزائر ص 31.

إذا كان من المنطق الاعتراف بأن مؤتمر الصومام وضع الأسس الدستورية والبنية الهيكلية للثورة بغض النظر عن التوجه السياسي والإيديولوجي الذي فيه خلافا كما أسلفنا فإنه صحيح أن المجلس الوطني للثورة أصبح بمثابة السلطة التشريعية ولجنة التنسيق والتنفيذ بمثابة هيئة تنفيذية وفي كل ذلك تصبح جبهة التحرير هي الممثل الشرعي وهي الجسم الذي تجسده مؤسسات الثورة كلها فجيش التحرير يعد جزءا من تنظيم وتشكيل الجهة بل أن كل جندي يعتبر مناضلا وكل مناضل يعتبر جنديا وهو ما نصت عليه المادة الثالثة من نصوص القانون الأساسي آنذاك (نصوص 1959) كما يلي:

((إن جيش التحرير يعد جزء لا يتجزأ من جبهة التحرير الوطني، وكل جندي هو مناضل في جبهة التحرير الوطني، وكل مناضل في جبهة التحرير الوطني[1] قابل لأن يكون جنديا)).

هذه الفكرة فرضتها ظروف الحرب لكن المجلس الوطني للثورة رأى في مؤتمر طرابلس بأن جبهة التحرير بهذه الصورة أصبحت مجرد أداة إدارية للتسيير فضلا على أن هذا التداخل جرّد جبهة التحرير الوطني من مسؤوليتها لصالح جيش التحرير الوطني وهذا الوضع لم يتم تصحيحه إلا بإقرار دستور 1989 حسب رأينا. إن الواقع الحال ومما تبيّن من الدراسات التاريخية أن قيادة العسكريين أو ما يعرف بالباءات الثلاث لم تنجح بشكل جيد في تسيير أمور الثورة بل أن الخلاف بدا لأول وهلة بين هؤلاء ليستمر ويتشكل فيما بعد في شكل محورين:

الأول: يدور حول كريم بلقاسم وعمار أوعمران ومحمود الشريف كلاهما من منطقة القبائل.

والثاني: يدور فيه بوصوف وبن طوبال وكلاهما من الشمال القسنطيني من (ميلة).

(1) - كذلك هو رأي السيد: صالح قوجيل حول عدم جدوى مبدأ أولوية السياسي على العسكري (لقاء مع السيد قوجيل تم في مقر الحزب).

والملاحظ أن المحور الأخير: هو من حافظ على ارتباط الثورة بالقومية العربية وعلى العلاقة الحسنة مع مصر وجمال عبد الناصر بعد سجن بن بلة ففي الاتجاه الآخر كان المحور المضاد يدور حول فكرة إنشاء المغرب العربي والتي يتزعمها الحبيب بورقيبة هذه الفكرة تجد تأييد لدى التيار المضاد لأحمد بن بلة ومن هؤلاء: عبان رمضان وفرحات عباس وبن مهيدي قبل ذلك، وقد ذكر سعد دحلب قائلا:

{وقد كانت لي أنا بالذات حينما كنت مكلفا بالإعلام علاقة برجال المخابرات المصرية والذين أبوا إلا أن يرونا ننحاز ضد بورقيبة الذي لم يكن في تلك الفترة يتوانى عن مجابهة عبد الناصر} وقد تبيّن فيما بعد أن موقف بورقيبة كان متخاذلا تجاه الثورة الجزائرية ومنذ أن انساق وراء خطة رئيس الحكومة الفرنسية: مانديس فرانس عندما أعلن بتاريخ: 31 جويلية 1954 بتمكين تونس من حكم ذاتي وقد استجاب حزب بورقيبة (الدستوري الحر) ودعا بورقيبة إلى إلقاء السلاح وهو الموقف الذي عارضه صالح بن يوسف والذي اعتبر الاستمرار في المقاومة هو الطريق الوحيد للاستقلال وثانيا في استمرار المقاومة دعم للثورة الجزائرية وهذا ردا للجميل المترتب عن تدعيم الجزائريين للمقاومة التونسية إثر انطلاقها ((فقد تضامن الجزائريون مع تونس وساعدوها بالمال والسلاح وقد دعا الشيخ العربي التبسي إلى التوقف عن شراء أضاحي العيد والتبرع بأثمانها إلى المقاومة التونسية يضاف إلى ذلك أن منطقة الحدود كانت تتوفر على أسلحة ضخمة كان الألمان قد ألقوا بها جوًا على الحدود الجزائرية وقت احتلالهم لتونس رغبة منهم في أن يستعملها الجزائريون ضد الاستعمار الفرنسي وقد استعمل ذلك السلاح في الأوراس عند انطلاق ثورة نوفمبر))(1).

---

(1) محمد البالي في مقال نشر بجريدة الأحرار: 2004/08/12 عدد 1962 وما بعده.

ويضاف إلى ذلك كله فإن بورقيبة سارع إلى التوقيع على اتفاقية أنبوب البترول (إيجلي) والذي ينقل البترول إلى البحر الأبيض المتوسط وكانت ليبيا قد رفضت هذا العرض واستجابت لرغبة جبهة التحرير الوطني بالرغم من حاجتها الملحة وبالرغم من عرض الملك على جبهة التحرير اقتسام الأرباح والواضح عدم التفات بورقيبة لمطالب جبهة التحرير وإلحاحها على رفض المشروع وعدم إعطاء فرصة لفرنسا يفسر بوضوح المحور الذي يدور فيه هذا الأخير والاتجاه الذي يسعى إلى فرضه على الدول المغاربية أو المغرب العربي آنذاك لإبقائه في رباط الفرنكوفونية وهو ما أدى إلى إثارة صراع القومية العربية وقيام الاتحاد المؤيد لها ويقوده في تونس: محمد بن صالح ليتدعم فيما بعد على مستوى جبهة التحرير الوطني بالتيار المنضوي تحت لواء محور بومدين وبن بلة وكل من سار فيه السيد أحمد بن بلة لم يستسلم أبدا ولم يتنازل عن أفكاره بل وجد نفسه متحمسا لها أكثر من ذي قبل حين خروجه من السجن وهذا الموقف لم يعجب الكثيرين فنجد السيد: سعد دحلب ينتقده بشدة ويذكر ذلك الموقف الذي ظهر به إثر وصوله إلى تونس بعد إطلاق سراحه في: 19 مارس 1962 ويقول لقد استقبلناه كبطل ومباشرة بعد نزوله من الطائرة صاح قائلا ثلاث مرات: ((نحن عرب، نحن عرب، نحن عرب)) موقف بن بلة من مؤتمر الصومام أصبح واضحا بعد كل ما شرحنا لكن مع ذلك نرى أن هناك نقطة نراها من الأهمية بمكان كان قد عالجها مؤتمر الصومام ويتعين النظر إليها.

ذلك أن مرحلة تنظيم وتأطير الثورة التي انتهى إليها المؤتمر رسخت الطابع الإنساني والحضاري للثورة ونزعت عنها صورة الإرهاب والهمجية التي حاول الاستعمار الفرنسي إلصاقها بها فمؤتمر الصومام عالج مشكل الأقليات وخاصة اليهود الجزائريين لنوضح ذلك فيما يلي:

موقف جبهة التحرير الوطني من الأقليات ومن اليهود الجزائريين:

((رسالة جبهة التحرير إلى يهود الجزائر)):

قبل احتلال فرنسا للجزائر كانت هناك أقليات أوروبية وغيرها تعيش في الجزائر وتختلف الإحصائيات بشأنها ففي سنة 1954 كان عدد الأوروبيين يصل إلى مليون وثلاثة وثلاثين ألف في حين يصل عدد الأقلية اليهودية في نفس السنة 1954 إلى مائة وخمسون ألف.

كانت تعيش في المدن وتعمل في الصناعة التقليدية والتجارة ووظائف الدولة ومنهم طبقة بورجوازية من اليهود من سكان تلمسان والجزائر العاصمة وجهة الشلف وكانت طبقة بائسة تعيش في فقر مدقع كما هو حال اليهود في قسنطينة والجنوب الجزائري))[1] ويرى المؤلف العماد مصطفى طلاس في كتابه الثورة الجزائرية بأن هؤلاء اليهود ليسوا فرنسيين وهم في الحقيقة جزائريين اختلطوا بالفرنسيين منذ صدور مرسوم كريميو سنة 1870 والذي منح الجنسية الفرنسية لليهود دون اشتراط التخلي عن أحوالهم الشخصية ويؤكد بأنهم يرجعون في الغالب إلى العنصر البربري ونحن نخالفه في ذلك تماما ليس بدافع عرقي لكن بحكم المنطق فهو لم يستند إلى أي دليل أو مصدر تاريخي وهذا دون الإنكار بأن هؤلاء اليهود ذوي أصول جزائرية وقد خاطبهم بيان جبهة التحرير بهذه الصفة قائلا: ((حان الوقت ليقوم كل جزائري إسرائيلي ويفرض على نفسه... تحديد موقفه دون غموض... في هذه المعركة المنظمة))[2].

---

(1) – العماد مصطفى طلاس الثورة الجزائرية ص 301.

(2) – مثال ذلك ما جرى في قسنطينة سنة: 1934 حين أقدم أحد اليهود ويسمى عليوية خليفة بالتبول على حائط المسجد أثار ذلك غضب المسلمين ثم كان رد اليهود ووقعت مشادات عنيفة.

والملاحظ أن مرسوم كريميو شمل كذلك اليهود في كل من تونس والمغرب وهي ورقة كانت فرنسا تستعملها لتغذية الحركة الصهيونية ودعم الدولة اليهودية لكن الثورة الجزائرية أدركت هذا المسعى وسارعت إلى معالجة الموقف بالرغم مما صدر عن اليهود من أعمال محسوبة لصالح الاستعمار لذلك أصدرت جبهة التحرير بتاريخ: 1956/10/01 بيانا إلى يهود الجزائر جاء فيه:

تحت عنوان: رسالة إلى يهود الجزائر

إلى السيد الحاخام

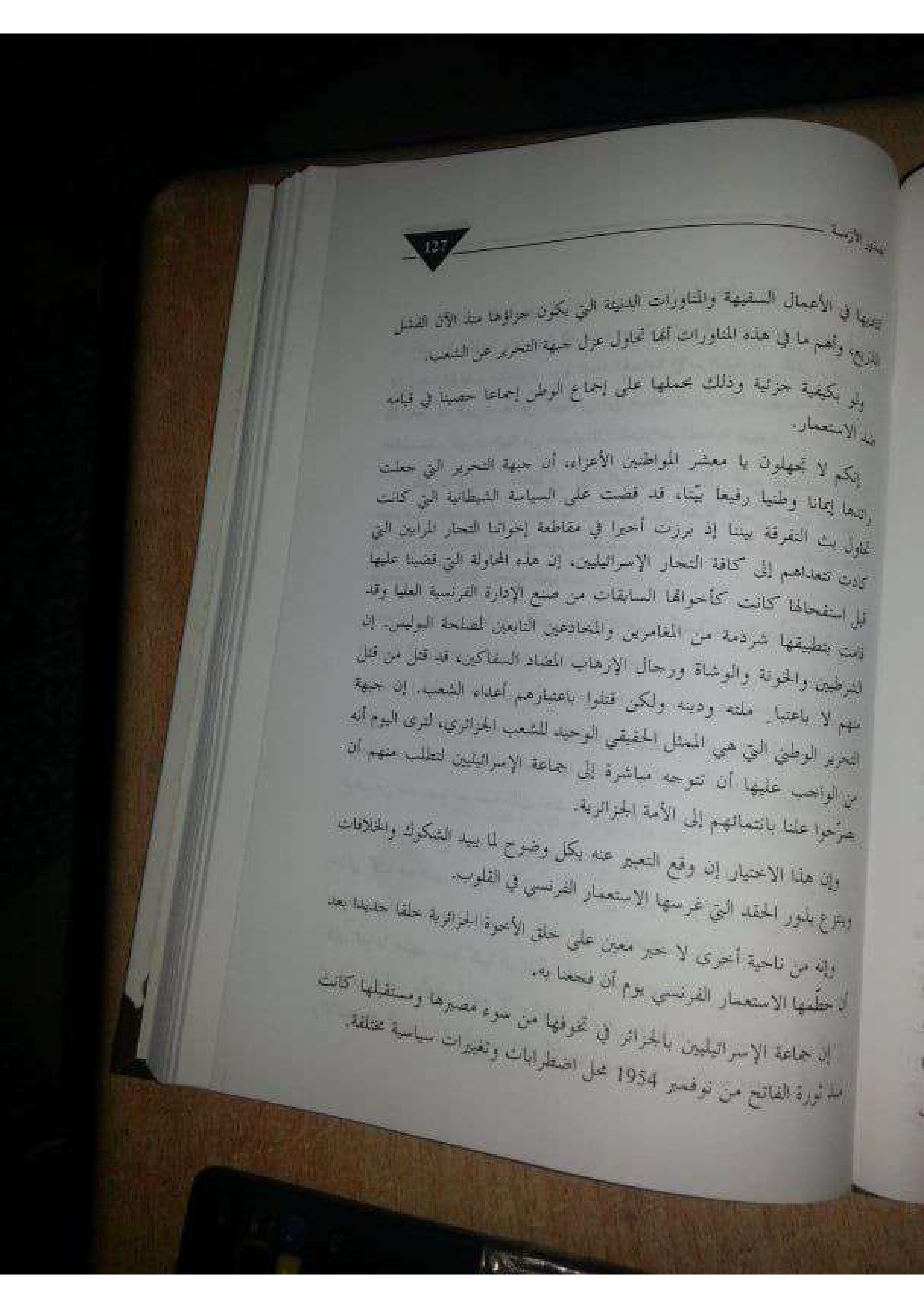
إلى السادة أعضاء المجلس الديني الأعلى للإسرائيليين

إلى جميع النواب المسؤولين عن جماعة الإسرائيليين بالجزائر.

سيادي الحاخام،

معشر السادة والمواطنين الأعزاء،

إن جبهة التحرير الوطني التي تتحمل قيادة الثورة ضد الاستعمار منذ سنتين بقصد تحرير الوطن الجزائري لترى أنه قد حان الوقت ليقوم كل جزائري إسرائيلي ويفرض على نفسه، وبناء على ضوء تجربته الخاصة، تحديد موقفه دون غموض أو إبهام في هذه المعركة العظيمة التاريخية. وأنه من المعلوم اليوم أن حرب الاحتلال، التي أرغم عليها الشعب الجزائري قد أتت هاتيا بفشل مزدوج في الميدانين العسكري والسياسي ويعترف القادة الفرنسيون ذاتهم وعلى رأسهم (الماريشال جوان) اليوم بعدم إمكانية القضاء على الثورة الجزائرية الظافرة، وأن الحكومة الفرنسية الآن، تبحث عن حل سياسي لا مفر منه، وحتى في بحثها هذا تستسلم لأمانيها في إمكانات سلب الشعب الجزائري انتصاره وذلك عن طريق



...يديها في الأعمال السفيهة والمناورات الدنيئة التي يكون حراؤها منذ الآن الفشل
...الذريع، وأهم ما في هذه المناورات أنها تحاول عزل جبهة التحرير عن الشعب.

...ولو بكيفية جزئية وذلك بحملها على إجماع الوطن إجماعا حصينا في قيامه
...ضد الاستعمار.

...إنكم لا تجهلون يا معشر المواطنين الأعزاء، أن جبهة التحرير التي جعلت
...رائدها إيمانا وطنيا رفيعا بيّنا، قد قضت على السياسة الشيطانية التي كانت
...تحاول بث التفرقة بيننا إذ برزت أخيرا في مقاطعة إخواننا التجار المزابين التي
...كادت تتعداهم إلى كافة التجار الإسرائيليين، إن هذه المحاولة التي قضينا عليها
...قبل استفحالها كانت كأخواتها السابقات من صنع الإدارة الفرنسية العليا وقد
...قامت بتطبيقها شرذمة من المغامرين والمخادعين التابعين لمصلحة البوليس. إن
...المرتطبين والخونة والوشاة ورجال الإرهاب المضاد السفاكين، قد قتل من قتل
...منهم لا باعتبار ملته ودينه ولكن قتلوا باعتبارهم أعداء الشعب. إن جبهة
...التحرير الوطني التي هي الممثل الحقيقي الوحيد للشعب الجزائري، لترى اليوم أنه
...من الواجب عليها أن تتوجه مباشرة إلى جماعة الإسرائيليين لتطلب منهم أن
...يصرّحوا علنا بانتمائهم إلى الأمة الجزائرية.

...وإن هذا الاختيار إن وقع التعبير عنه بكل وضوح لما يبيد الشكوك والخلافات
...ويترع بذور الحقد التي غرسها الاستعمار الفرنسي في القلوب.

...وإنه من ناحية أخرى لا خير معين على خلق الأخوة الجزائرية خلقا جديدا بعد
...أن حطّمها الاستعمار الفرنسي يوم أن فجعنا به.

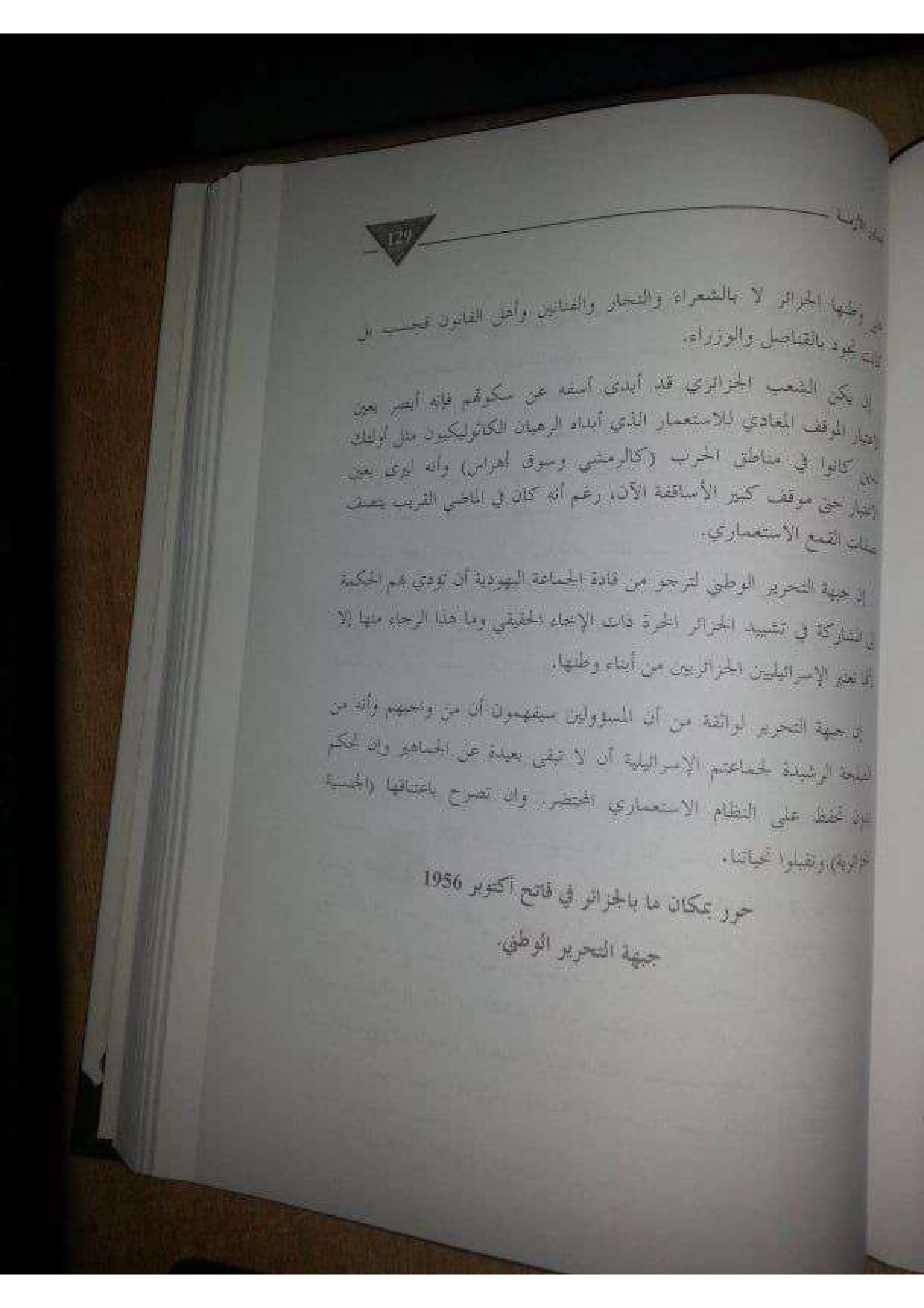
...إن جماعة الإسرائيليين بالجزائر في تخوفها من سوء مصيرها ومستقبلها كانت
...منذ ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 محل اضطرابات وتغييرات سياسية مختلفة.

إن اليهود الجزائريين في المؤتمر اليهودي العالمي الأخير الذي انعقد في لندن قد أظهروا تعلقهم بالجنسية الفرنسية خلافا لإخوانهم التونسيين والمغاربة ونحن على هذا الموقف متأسفون. ولم تتجه الجماعة الإسرائيلية نحو اتخاذ موقف محايد إلا بعد أن ظهرت قلاقل السادس من شباط فبراير ذات الصبغة الاستعمارية الفاشستية وظهرت فيها من جديد تلك العبارات المعادية لليهود.

ثم ظهرت من بعد جماعة من الإسرائيليين تنتمي إلى جميع الطبقات وظهرت خصوصا بعاصمة الجزائر ودفعتها شجاعتها إلى القيام بعمل مضاد للاستعمار بطريقة واضحة إذ صرحت باختيارها الحكيم والنهائي للجنسية الجزائرية. إن هؤلاء لم ينسوا تلك القلاقل المعادية لليهود.

سواء منها الاستعمارية والعنصرية، إذ تتابعت بكيفية طاجنة سفاكة. إلى نظام (فيشي) الدنيء. فعلى الجماعة الإسرائيلية أن تفكر في الظروف القاسية التي مارس فيها بيتان وكبار المستعمرين أساليبهم من نزع للجنسية الفرنسية مع إصدار قرارات وقوانين استثنائية واغتصاب وإذلال واعتقال ورمي في النيران. وبعدما ظهرت حركة بوجاد وظهرت بوادر انبعاث الفاشستية. فإنه يمكن لليهود أن يعرفوا من جديد على الرغم من جنسيتهم الفرنسية ذلك الحظ الذي عرفوه أثناء (نظام فيشي).

إننا لا نريد تتبع مجرى التاريخ في القديم. ولكنه يجدينا نفعا أن نذكّر بالعهد الذي كان فيه اليهود بفرنسا أقل اعتبارا من الحيوان. وكان ممنوع عليهم دفن موتاهم وكانوا يضعون الأموات تحت التراب اختلاسا بالليل في أي مكان لأنه كان ممنوعا عليهم منعا كليا أن يملكوا أدنى مقبرة من المقابر. وقد كانت الجزائر في نفس الوقت مأوى لجميع الإسرائيليين وأرض حرية لهم يفرون إليها من القمع والاضطهاد الديني، وفي الوقت ذاته كانت الجماعة الإسرائيلية فخورة بأن تجود



... وطنها الجزائر لا بالشعراء والتجار والفنانين وأهل القانون فحسب بل ... بالقناصل والوزراء.

... يكن الشعب الجزائري قد أبدى أسفه عن سكوتهم فإنه أبصر بعين ... الموقف المعادي للاستعمار الذي أبداه الرهبان الكاثوليكيون مثل أولئك ... كانوا في مناطق الحرب (كالرمشي وسوق أهراس) وإنه ليرى بعين ... حتى موقف كبير الأساقفة الآن، رغم أنه كان في الماضي القريب يصف ... القمع الاستعماري.

... جبهة التحرير الوطني لترجو من قادة الجماعة اليهودية أن تؤدي بهم الحكمة ... المشاركة في تشييد الجزائر الحرة ذات الإخاء الحقيقي وما هذا الرجاء منها إلا ... الإسرائيليين الجزائريين من أبناء وطنها.

... جبهة التحرير لواثقة من أن المسؤولين سيفهمون أن من واجبهم وأنه من ... الرشيدة لجماعتهم الإسرائيلية أن لا تبقى بعيدة عن الجماهير وإن تحكم ... تحفظ على النظام الاستعماري المحتضر. وإن تصرح باعتناقها (الجنسية ... الجزائرية)، وتقبلوا تحياتنا.

حرر بمكان ما بالجزائر في فاتح أكتوبر 1956

جبهة التحرير الوطني.

إذا ما عدنا إلى القول بأن مؤتمر الصومام شكل مرحلة هامة ونقلة نوعية في تنظيم الثورة عسكريا وسياسيا امتد تنظيم الجبهة إلى داخل السجون والمعتقلات هيكلة مناضليها وكان ذلك بتكليف المحامين الذين تولوا التأسيس والمرافعة في حق هؤلاء المجاهدين والمناضلين في السجون كل ذلك لا يمنع من التركيز على أن التوجه الإيديولوجي الذي اتجه نحوه مؤتمر الصومام هو مصدر الخلاف ومنطلق الأزمة والتي استمرت فيما بعد الفترة وإلى غاية زوال الحكومة المؤقتة وقيام المكتب السياسي لجبهة التحرير ولا تزال مظاهر ذلك الصراع قائمة إلى اليوم، فالملاحظ أن السياسيين لم يصلوا إلى طريق النجاح وفشل حكومة فرحات عباس أصبح واضحا وهي أول حكومة تشكلت في: 1958/09/19 وهكذا تعود السلطة من جديد إلى العسكريين أو ما يسمى بالباءات الثلاث من جديد:

(كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال).

هؤلاء الذين وصفهم فرحات عباس حين وجه له بعض أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية اللوم في قلة الحزم والتساهل كرئيس للحكومة المؤقتة قال: ((لقد كلفتموني بحراسة ثلاثة حيوانات متوحشة ولم يكن لدي سوط لترويضها كانت مهمتي تتمثل في منعها من أكل بعضها البعض وها هي ذي حية ترزق أمامكم، وما كان في وسعي أن أفعل لا أقل ولا أكثر))[1] بعد لقاء الباءات الثلاث لمدة يوم كما أرّخ له مع العقداء الممثلين للولايات وهو ما سمي باجتماع العقداء العشرة، وهم بالإضافة إلى الباءات الثلاثة: الحاج لخضر الولاية الأولى، علي كافي الولاية الثانية، بوزوران المدعو: السعيد الولاية الثالثة، سليمان دهيلس المدعو: الصادق الولاية الرابعة، لطفي الولاية الخامسة ويضاف إليهم: قائدي أركان الحرب

(1) – علي هارون: خيبة الانطلاق أو أزمة صيف 62، ص 78.

للشرق والغرب وهما كل من: هواري بومدين ومحمدي السعيد وبعد المئة يوم من الاجتماعات انقسم هؤلاء إلى فريقين:

الفريق الأول: من العقداء الخمسة: كريم، ناصر، بوزوران، دهيلس، الحاج لخضر يمثلون الولايات: 1، 3، 4.

والفريق الثاني: يتكون من العقداء الخمس الآخرين: بن طوبال، بوصوف، كافي، بومدين، لطفي يمثلون الولايتين الثانية والخامسة.

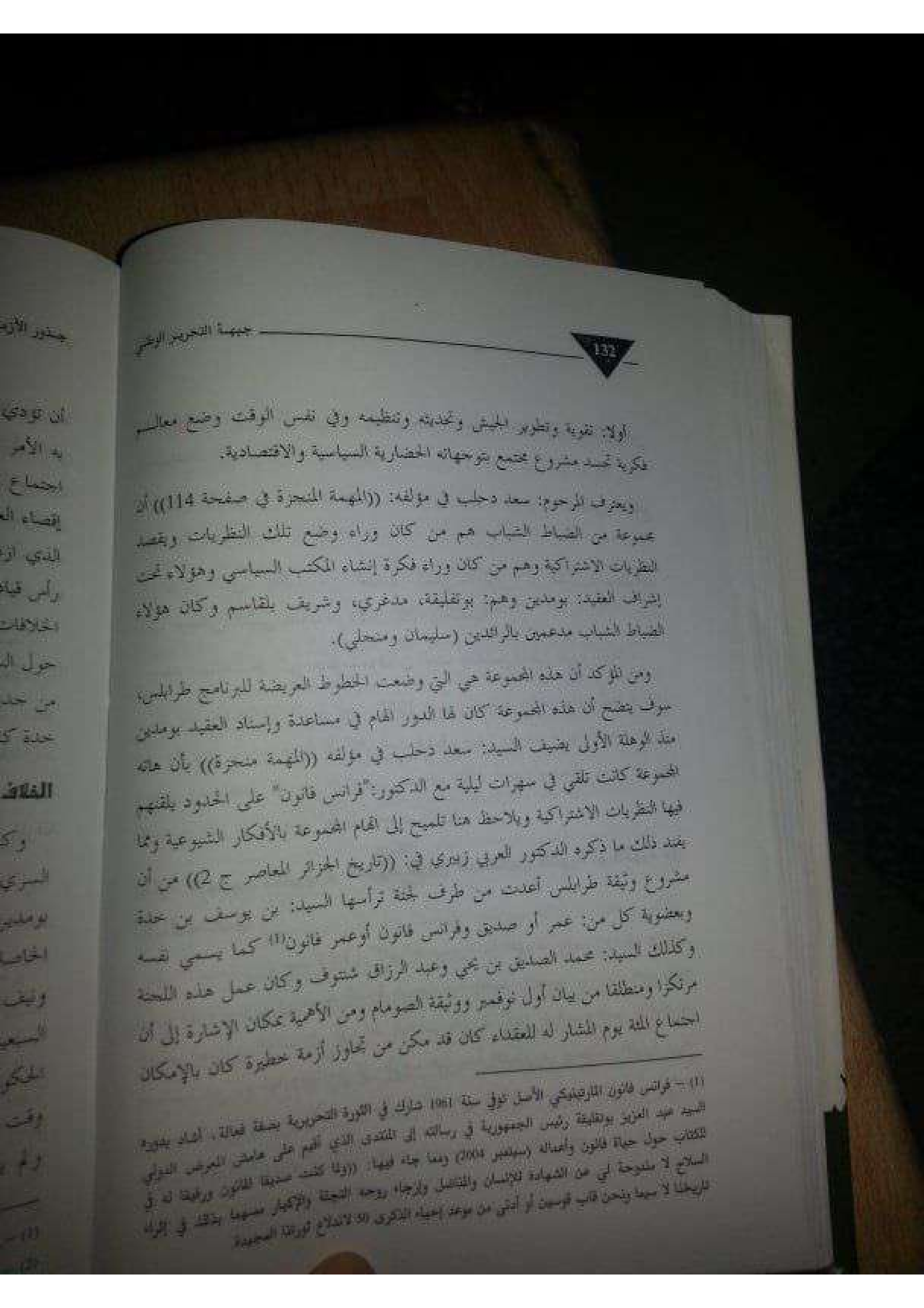
وبعد جهد تتشكل ثاني حكومة مؤقتة في اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية

بتاريخ: 1960/06/18 إلى أوت 1961 تحت رئاسة فرحات عباس كما تم اتخاذ قرار هام وهو توحيد قيادة الأركان تحت قيادة وحيدة يشرف عليها العقيد: هواري بومدين وبمساعدة كل من الرائدين: سليمان (قائد أحمد) ومنجلي ومن هنا يبدأ التصحيح الثوري أو تعبيد الطريق السوي للثورة.

بداية التصحيح الثوري أو تعبيد طريق المستقبل للثورة أو الثورة من أجل المستقبل:

فور اتخاذ قرار توحيد قيادة أركان الحرب وإسناد المهمة للعقيد هواري بومدين بدأت القوة تسري في جسد الثورة بتوحيد قوة الجيش فالعقيد بومدين خبر وفهم حقيقة الصراع الدائم في أوساط قيادات الثورة كما عرف وفهم الاتجاهات السياسية التي يحملها ويتبناها كل طرف هنا يبدأ التفكير في مستقبل الثورة ويبدأ التنظيم للثورة ووضع الأسس النظرية التي من شأنها تفسير مبادئ أول نوفمبر وجعلها حقيقة على أرض الواقع.

كان العمل إذن حادّاً على اتجاهين:



أولا: تقوية وتطوير الجيش وتحديثه وتنظيمه وفي نفس الوقت وضع معالم فكرية تجسد مشروع مجتمع بتوجهاته الحضارية السياسية والاقتصادية.

ويعترف المرحوم: سعد دحلب في مؤلفه: ((المهمة المنجزة في صفحة 114)) أن مجموعة من الضباط الشباب هم من كان وراء وضع تلك النظريات ويقصد النظريات الاشتراكية وهم من كان وراء فكرة إنشاء المكتب السياسي وهؤلاء تحت إشراف العقيد: بومدين وهم: بوتفليقة، مدغري، وشريف بلقاسم وكان هؤلاء الضباط الشباب مدعمين بالرائدين (سليمان ومنجلي).

ومن المؤكد أن هذه المجموعة هي التي وضعت الخطوط العريضة للبرنامج طرابلس، سوف يتضح أن هذه المجموعة كان لها الدور الهام في مساعدة وإسناد العقيد بومدين منذ الوهلة الأولى يضيف السيد: سعد دحلب في مؤلفه ((المهمة منجزة)) بأن هذه المجموعة كانت تلتقي في سهرات ليلية مع الدكتور: "فرانس فانون" على الحدود يلقنهم فيها النظريات الاشتراكية ونلاحظ هنا تلميح إلى إلهام المجموعة بالأفكار الشيوعية ومما يعقد ذلك ما ذكره الدكتور العربي زبيري في: ((تاريخ الجزائر المعاصر ج 2)) من أن مشروع وثيقة طرابلس أعدت من طرف لجنة ترأسها السيد: بن يوسف بن خدة وبعضوية كل من: عمر أو صديق وفرانس فانون أو عمر فانون[1] كما يسمي نفسه وكذلك السيد: محمد الصديق بن يحي وعبد الرزاق شنتوف وكان عمل هذه اللجنة مرتكزا ومنطلقا من بيان أول نوفمبر ووثيقة الصومام ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن اجتماع الملة يوم المشار له للعقداء كان قد مكن من تجاوز أزمة خطيرة كان بالإمكان

(1) – فرانس فانون المارتينيكي الأصل توفي سنة 1961 شارك في الثورة التحريرية بصفة فعالة، أشاد بدوره السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية في رسالته إلى الملتقى الذي أقيم على هامش المعرض الدولي للكتاب حول حياة فانون وأعماله (سبتمبر 2004) ومما جاء فيها: ((ولما كنت صديقا لفانون ورفيقا له في السلاح لا مندوحة لي عن الشهادة للإنسان والمناضل ولرجاء روحه النبيلة والإكبار مسعيها بذلك في إثراء تاريخنا لا سيما ونحن قاب قوسين أو أدنى من موعد إحياء الذكرى 50 لاندلاع ثورتنا المجيدة

أن تؤدي إلى الانفجار بسبب موقف كريم بلقاسم الذي يسعى إلى الزعامة، فقد أدى به الأمر إلى التفكير في تصفية معارضة ((علي كافي لطفي وبومدين))[1] وإذا كان اجتماع العقداء قد انتهى بتجديد الحكومة المؤقتة تحت إشراف: فرحات عباس بعد إقصاء العديد من أعضائها السياسيين وتعويضهم بالعسكريين فإن ذلك لم ينه الخلاف الذي ازداد حدة بين الثلاثي: كريم، بوصوف وبن طوبال لكن تعيين بومدين على رأس قيادة الأركان سوف يضع حدا لكل الخلافات فيما بعد حال ما يحين الوقت لكن الخلافات في باطنها لم تنته فسرعان ما تعود إلى الظهور وكان هذه المرة وبدرجة أولى حول السلطة ومن أجلها وهكذا وفي خضم هذه الخلافات يجتمع المجلس الوطني للثورة من جديد ويعين في أوت 1961 ثالث حكومة مؤقتة تسند إلى الرئيس بن يوسف بن خدة كان الخلاف قد بلغ أشده بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة من جهة أخرى.

الخلاف بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة:

وكان بومدين من المعارضين لاتفاقيات إيفيان ولعله من الملاحظ أن الجانب السري من الاتفاقية والذي لم ينشر حسب ما يجمع عليه الكثير هو سبب اعتراض بومدين ((يشار إلى وجود ملحق سري لاتفاقية إيفيان وما بين ذلك الاتفاقية السرية الخاصة بوجود قاعدة عسكرية سرية: ((B2 NAMOUS)) بالقرب من مدينة بني ونيف أجرى بها الجيش الفرنسي تجارب على الأسلحة الكيماوية إلى غاية السبعينات[2] وكانت آنذاك قيادة الأركان قد وجهت رسالة شديدة اللهجة إلى الحكومة المؤقتة وبهذا الصدد يشير الدكتور يحي بوعزيز، إلا أنه وبالرغم من مرور وقت طويل منذ توقيعها وإلى حد الآن لم تقم الدولة الجزائرية بنشر اتفاقية إيفيان ولم يتناولها الباحثون الجزائريون بالتحليل والدراسة بينما تناولها بعض المؤرخين

---

(1)- للمزيد يمكن الرجوع إلى مذكرات علي كافي.

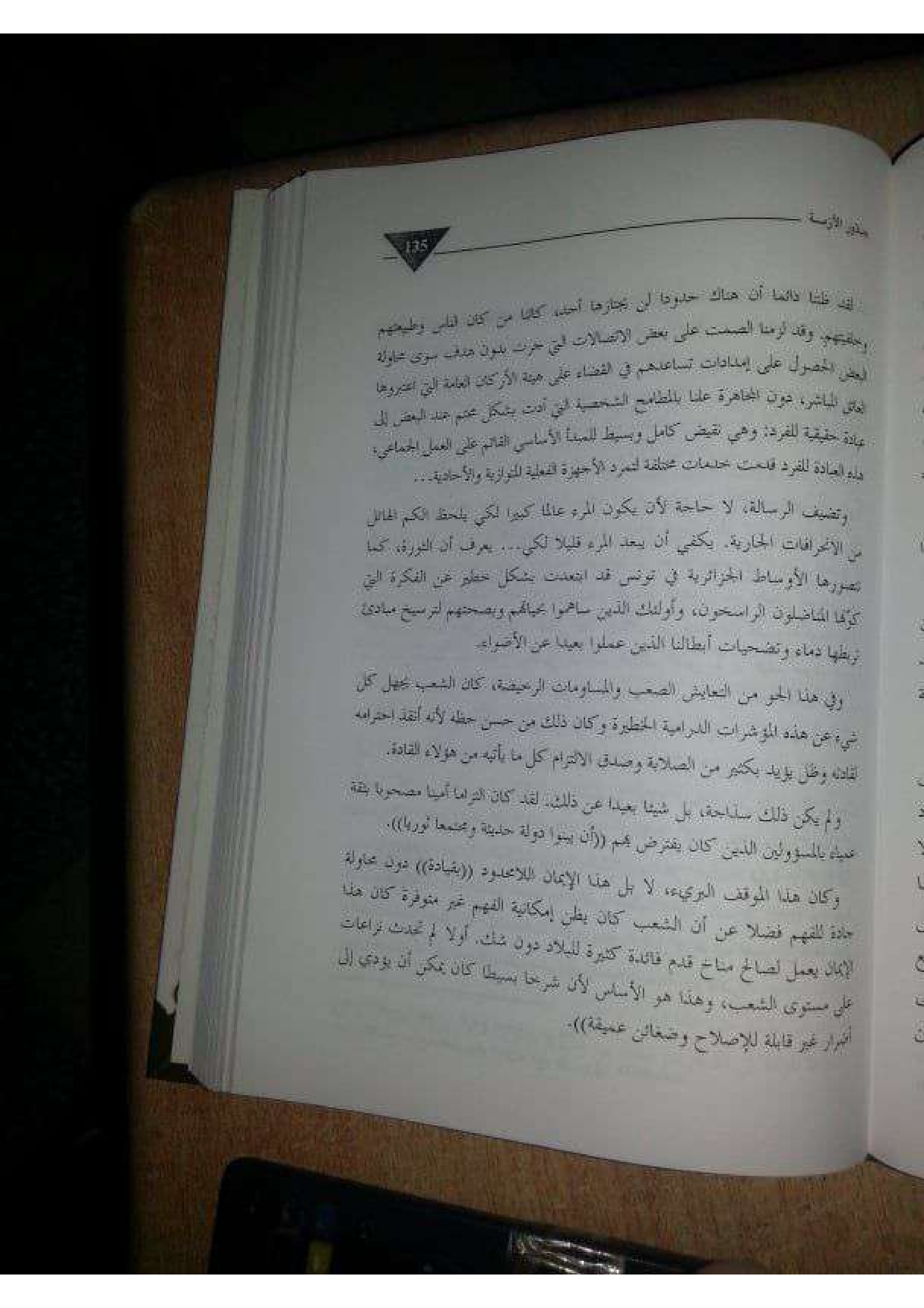
(2)- علي رحايلية جريدة الشروق الأحد: 2004/08/01 العدد 1141.

الفرنسيين ويرى الدكتور: يحي بوعزيز بأن هذا العزوف عن تناول الاتفاقيات ربما يكون مرجعه إلى الخلافات التي حصلت إثر إمضائها ويعيب هذا الشأن على السيد: يوسف بن خدة كونه نشر نص اتفاقيات إيفيان سنة 1986 بالفرنسية وفي العام الموالي بالعربية لكن النشر في تلك الحالتين جاء خاليا من المحور الرابع والذي يحمل عنوان: شروط الاستفتاء بشأن تقرير المصير والذي يشتمل على أربعة أبواب، وثمانية فصول وستة وأربعون مادة والمعلوم أن السيد بن خدة يعد الأقرب إلى هذه الاتفاقيات كونه كان رئيسا للحكومة المؤقتة التي تفاوضت وأمضت الاتفاقيات.

ومما يعيب عليه د/يحي بوعزيز كذلك الاتفاقية لم يحرر نسخة منها بالعربية وهذا يتنافى مع سيادة الدولة الجزائرية.

كانت الحكومة المؤقتة شعرت بأن بومدين يشكل خطرا بمواقفه ضدها فقد كان أول المعارضين لاتفاقيات وقف إطلاق النار بمعية كل من مساعديه قائد أحمد ومنجلي، كانت مجموعة بومدين هذه قد وجهت مذكرة إلى الحكومة المؤقتة بتاريخ: 19 جويلية 1961 جاء في محتواها ما يلي:

إن ما تدعوه اتجاها خاطئا في الشأن الداخلي يأتي من الانحراف ومن عدم تطبيق قرارات طرابلس الغرب في آن معا وفيما يختص بالشق الأول ليس علينا إلا أن نعدد الانحرافات المسجلة التي تشكل بمجموعها، مع الأسف، عبئا إضافيا على الثورة لا تستطيع احتماله فوق أعبائها الأخرى. لقد ظننا دائما أن الجحيم الذي عاشه شعبنا لا يمكن أن يسمح لأي منا ببساطة تناسي الآلام وحالات الحداد التي تحملها كل فئات الشعب. لقد فكرنا دائما أن ثورتنا لا يمكن أن تتآلف مع المساومات، ومع الحسابات الشخصية والمناورات الأكثر خساسة وأن تجري يوميا أسوأ أمثلة على الفساد والرشوة تجري على مسمع ومرأى من الجميع، ألسنا نرى أن عددا من العناصر ينقل لحزا من المال الرامي إلى الإفساد والذي لا يراقب استخدامه أحد؟



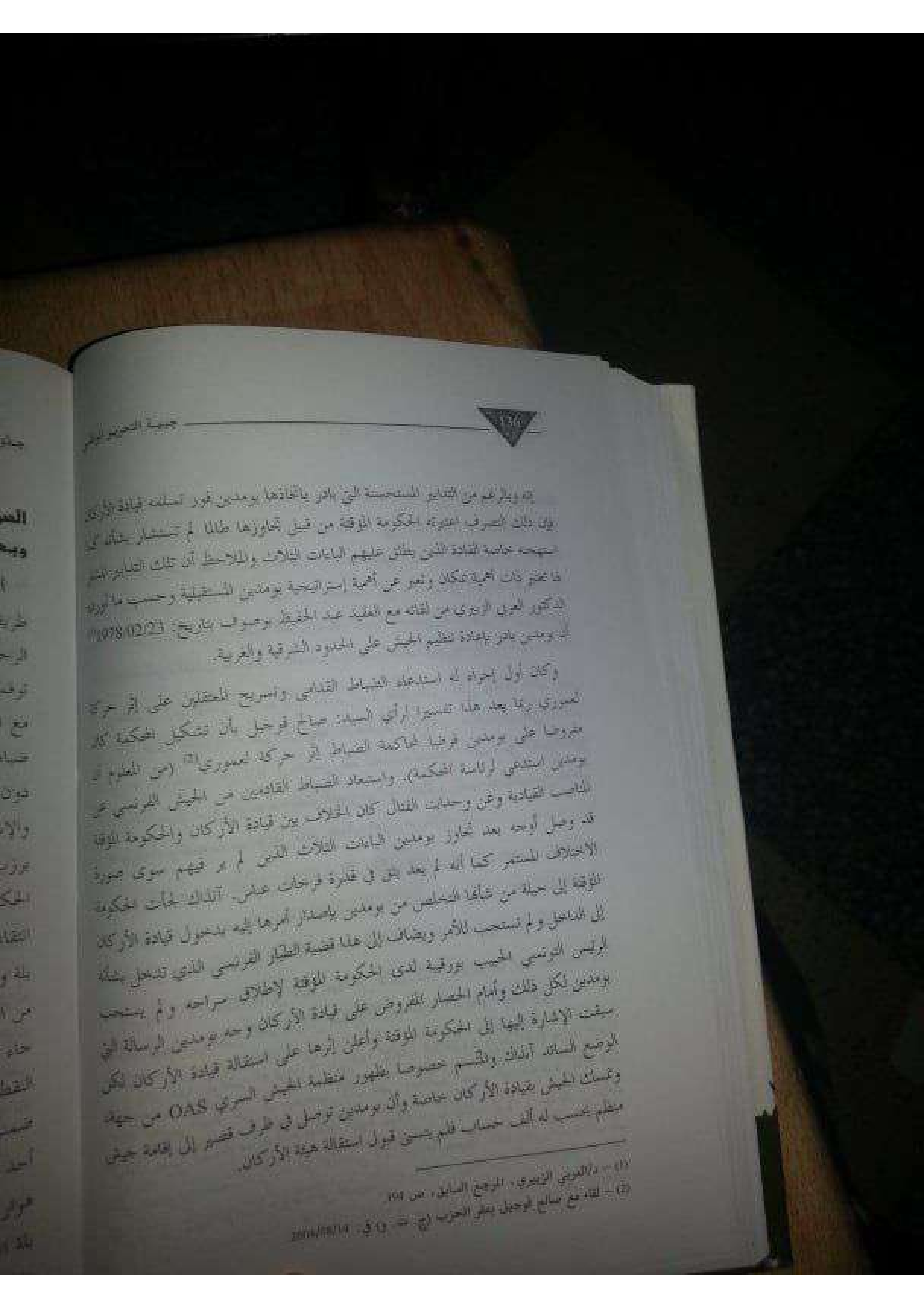
لقد ظننا دائما أن هناك حدودا لن يجتازها أحد، كلنا من كان الناس وطيبهم وحقيقتهم، وقد لزمنا الصمت على بعض الاتصالات في حزب بدون هدف سوى محاولة لبعض الحصول على إمدادات تساعدهم في القضاء على هيبة الأركان العامة التي اعتبروها نفاق المباشر، دون المجاهرة علنا بالمطامح الشخصية التي أدت بشكل محتم عند البعض إلى عبادة حقيقية للفرد؛ وهي نقيض كامل وبسيط للمبدأ الأساسي القائم على العمل الجماعي، هذه العبادة للفرد فتحت خدمات مختلفة لتمرد الأجهزة الفعلية الموازية والأحادية...

وتضيف الرسالة: لا حاجة لأن يكون المرء عالما كبيرا لكي يلحظ الكم الهائل من الانحرافات الجارية. يكفي أن يبعد المرء قليلا لكي... يعرف أن الثورة، كما تصورها الأوساط الجزائرية في تونس قد ابتعدت بشكل خطير عن الفكرة التي كوّنها المناضلون الراسخون، وأولئك الذين ساهموا بحياتهم وبصحتهم لترسيخ مبادئ ربطها دماء وتضحيات أبطالنا الذين عملوا بعيدا عن الأضواء.

وفي هذا الجو من التعايش الصعب والمساومات الرخيصة، كان الشعب يجهل كل شيء عن هذه المؤشرات الدرامية الخطيرة وكان ذلك من حسن حظه لأنه أبقى احترامه لقادته وظل يؤيد بكثير من الصلابة وصدق الالتزام كل ما يأتيه من هؤلاء القادة.

ولم يكن ذلك سذاجة، بل شيئا بعيدا عن ذلك. لقد كان التزاما أمينا مصحوبا بثقة عمياء بالمسؤولين الذين كان يفترض بهم ((أن يبنوا دولة حديثة ومجتمعا ثوريا)).

وكان هذا الموقف البريء، لا بل هذا الإيمان اللامحدود ((بقيادة)) دون محاولة جادة للفهم فضلا عن أن الشعب كان يظن إمكانية الفهم غير متوفرة كان هذا الإيمان يعمل لصالح مناخ قدم فائدة كبيرة للبلاد دون شك. أولا لم تحدث نزاعات على مستوى الشعب، وهذا هو الأساس لأن شرخا بسيطا كان يمكن أن يؤدي إلى أضرار غير قابلة للإصلاح وضغائن عميقة)).



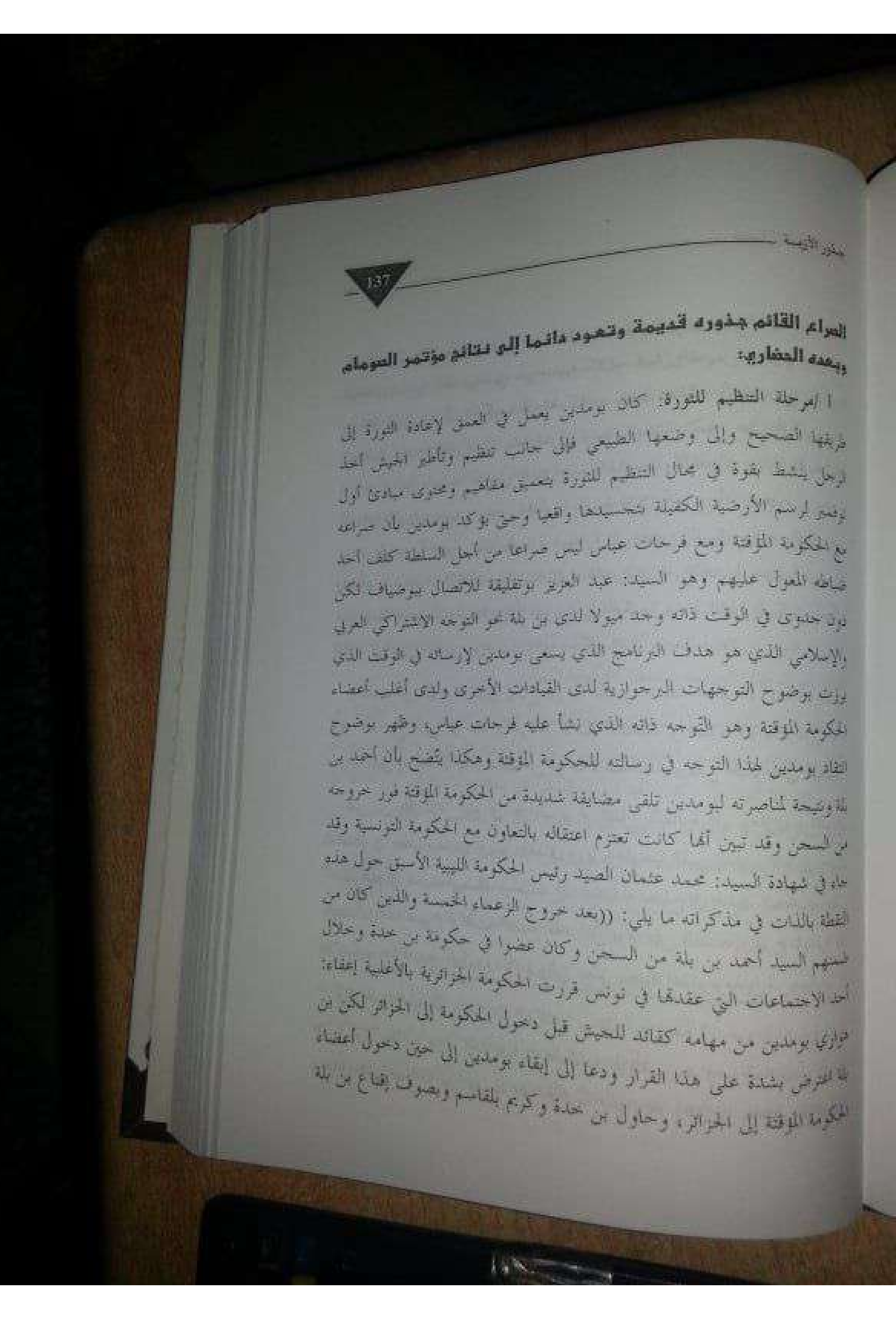
به وبالرغم من التدابير المستحسنة التي بادر باتخاذها بومدين فور تسلمه قيادة الأركان إلى تلك التصرف الغيورة الحكومة المؤقتة من قبيل تجاوزها طالما لم تستشر حتى في ستهجنه خاصة القادة الذين يطلق عليهم الباءات الثلاث والملاحظ أن تلك التدابير المتخذة ذات أهمية تذكر وتعبر عن أهمية إستراتيجية بومدين المستقبلية وحسب ما أورده الدكتور العربي الزبيري من لقائه مع العقيد عبد الحفيظ بوصوف بتاريخ: 1978/02/23[1] أن بومدين بادر بإعادة تنظيم الجيش على الحدود الشرقية والغربية.

وكان أول إجراء له استبعاد الضباط القدامى وتسريح المعتقلين على إثر حركة لعموري ربما يعد هذا تفسيرا لرأي السيد: صالح قوجيل بأن تشكيل المحكمة كان مفروضا على بومدين قوقيا لمحاكمة الضباط إثر حركة لعموري[2] (من المعلوم أن بومدين المنتدب لرئاسة المحكمة)، واستعاد الضباط القادمين من الجيش الفرنسي في المناصب القيادية وعن وحدات القتال كان الخلاف بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة قد وصل أوجه بعد تجاوز بومدين الباءات الثلاث الذين لم ير فيهم سوى صورة الاختلاف المستمر كما أنه لم يعد يثق في قدرة فرحات عباس. آنذاك لجأت الحكومة المؤقتة إلى حيلة من شأنها التخلص من بومدين بإصدار أمرها إليه بدخول قيادة الأركان إلى الداخل ولم تستحب للأمر ويضاف إلى هذا قضية الطيار الفرنسي الذي تدخل بشأنه الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة لدى الحكومة المؤقتة لإطلاق سراحه ولم يستحب بومدين لكل ذلك وأمام الحصار المفروض على قيادة الأركان وحده بومدين الرسالة التي سبقت الإشارة إليها إلى الحكومة المؤقتة وأعلن إثرها على استقالة قيادة الأركان لكن الوضع السائد آنذاك والمتسم خصوصا بظهور منظمة الجيش السري OAS من جهة وتمسك الجيش بقيادة الأركان خاصة وأن بومدين توصل في ظرف قصير إلى إقامة جيش منظم يحسب له ألف حساب فلم يتسنى قبول استقالة هيئة الأركان.

---

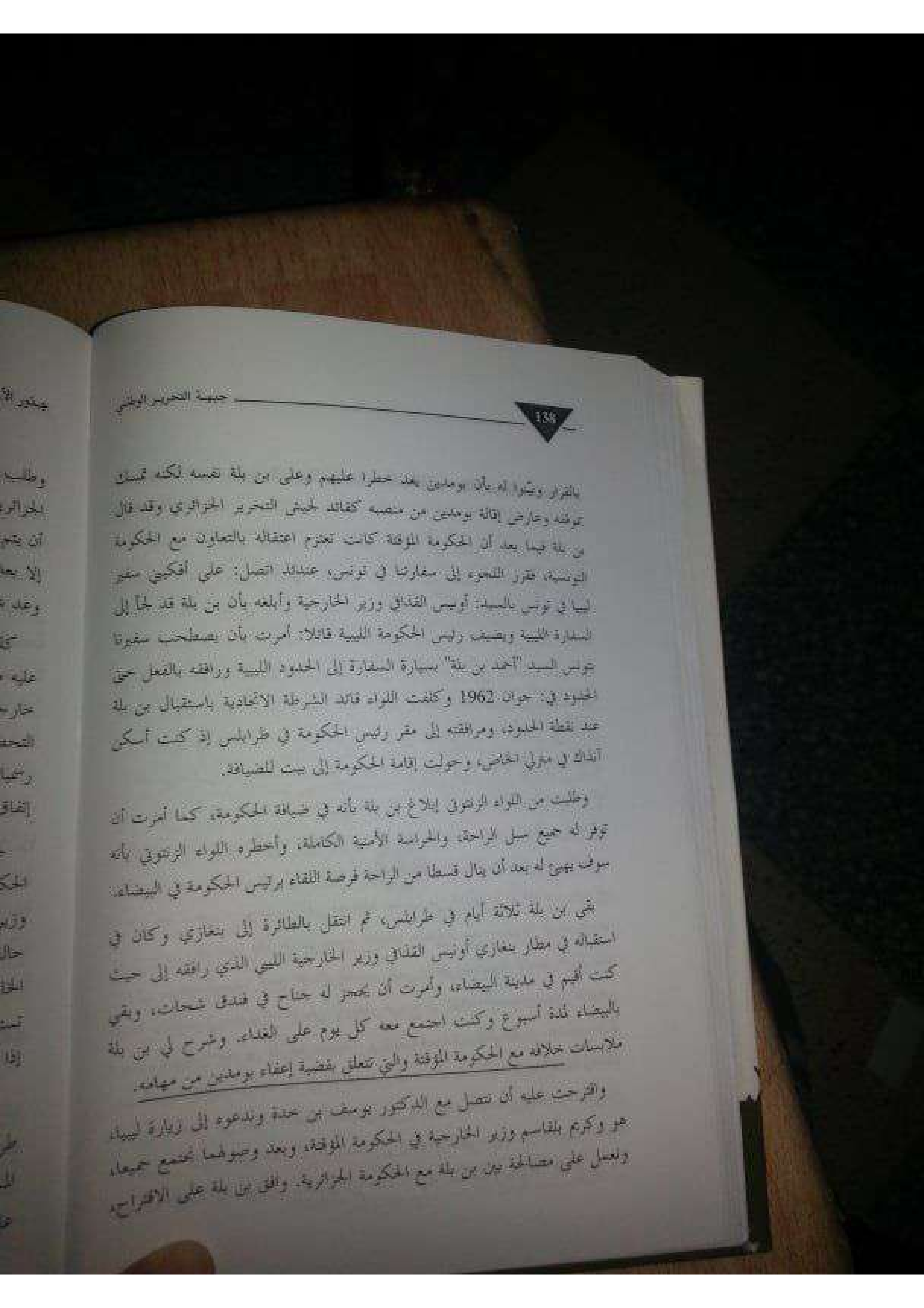
(1) – د.العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 199.

(2) – لقاء مع صالح قوجيل بمقر الحزب (ج. ت. و) في: [illegible]



الصراع القائم جذوره قديمة وتعود دائما إلى نتائج مؤتمر الصومام وبعده الحضاري:

أ) مرحلة التنظيم للثورة: كان بومدين يعمل في العمق لإعادة الثورة إلى طريقها الصحيح وإلى وضعها الطبيعي فإلى جانب تنظيم وتأطير الجيش أخذ الرجل ينشط بقوة في مجال التنظيم للثورة بتعميق مفاهيم ومحتوى مبادئ أول نوفمبر لرسم الأرضية الكفيلة بتجسيدها واقعيا وحتى يؤكد بومدين بأن صراعه مع الحكومة المؤقتة ومع فرحات عباس ليس صراعا من أجل السلطة كلف أحد ضباطه المعول عليهم وهو السيد: عبد العزيز بوتفليقة للاتصال ببوضياف لكن دون جدوى في الوقت ذاته وجد ميولا لدى بن بلة نحو التوجه الاشتراكي العربي الإسلامي الذي هو هدف البرنامج الذي يسعى بومدين لإرسائه في الوقت الذي برزت بوضوح التوجهات البرجوازية لدى القيادات الأخرى ولدى أغلب أعضاء الحكومة المؤقتة وهو التوجه ذاته الذي نشأ عليه فرحات عباس، وظهر بوضوح انتقاد بومدين لهذا التوجه في رسالته للحكومة المؤقتة وهكذا يتضح بأن أحمد بن بلة ونتيجة لمناصرته لبومدين تلقى مضايقة شديدة من الحكومة المؤقتة فور خروجه من السجن وقد تبين أنها كانت تعتزم اعتقاله بالتعاون مع الحكومة التونسية وقد جاء في شهادة السيد: محمد عثمان الصيد رئيس الحكومة الليبية الأسبق حول هذه النقطة بالذات في مذكراته ما يلي: ((بعد خروج الزعماء الخمسة والذين كان من ضمنهم السيد أحمد بن بلة من السجن وكان عضوا في حكومة بن خدة وخلال أحد الاجتماعات التي عقدتها في تونس قررت الحكومة الجزائرية بالأغلبية إعفاء هواري بومدين من مهامه كقائد للجيش قبل دخول الحكومة إلى الجزائر لكن بن بلة اعترض بشدة على هذا القرار ودعا إلى إبقاء بومدين إلى حين دخول أعضاء الحكومة المؤقتة إلى الجزائر، وحاول بن خدة وكريم بلقاسم وبصوف إقناع بن بلة



بالقرار وبشوا له بأن بومدين يعد خطرا عليهم وعلى بن بلة نفسه لكنه تمسك بموقفه وعارض إقالة بومدين من منصبه كقائد لجيش التحرير الجزائري وقد قال بن بلة فيما بعد أن الحكومة المؤقتة كانت تعتزم اعتقاله بالتعاون مع الحكومة التونسية، فقرر اللجوء إلى سفارتنا في تونس، عندئذ اتصل: علي أفكيني سفير ليبيا في تونس بالسيد: أونيس القذافي وزير الخارجية وأبلغه بأن بن بلة قد لجأ إلى السفارة الليبية ويضيف رئيس الحكومة الليبية قائلا: أمرت بأن يصطحب سفيرنا بتونس السيد "أحمد بن بلة" بسيارة السفارة إلى الحدود الليبية ورافقه بالفعل حتى الحدود في: حزيران 1962 وكلفت اللواء قائد الشرطة الاتحادية باستقبال بن بلة عند نقطة الحدود، ومرافقته إلى مقر رئيس الحكومة في طرابلس إذ كنت أسكن آنذاك في منزلي الخاص، وحولت إقامة الحكومة إلى بيت للضيافة.

وطلبت من اللواء الزنتوتي إبلاغ بن بلة بأنه في ضيافة الحكومة، كما أمرت أن توفر له جميع سبل الراحة، والحراسة الأمنية الكاملة، وأخطره اللواء الزنتوتي بأنه سوف يهيئ له بعد أن ينال قسطا من الراحة فرصة اللقاء برئيس الحكومة في البيضاء.

بقي بن بلة ثلاثة أيام في طرابلس، ثم انتقل بالطائرة إلى بنغازي وكان في استقباله في مطار بنغازي أونيس القذافي وزير الخارجية الليبي الذي رافقه إلى حيث كنت أقيم في مدينة البيضاء، وأمرت أن يحجز له جناح في فندق شحات، وبقي بالبيضاء لمدة أسبوع وكنت أجتمع معه كل يوم على الغداء، وشرح لي بن بلة ملابسات خلافه مع الحكومة المؤقتة والتي تتعلق بقضية إعفاء بومدين من مهامه.

واقترحت عليه أن نتصل مع الدكتور يوسف بن خدة وندعوه إلى زيارة ليبيا، هو وكريم بلقاسم وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة، وبعد وصولهما نجتمع جميعا، ونعمل على مصالحة بين بن بلة مع الحكومة الجزائرية. واتفق بن بلة على الاقتراح،

وطلب مني بإلحاح ورجاني أن لا نسلم الأسلحة والذخائر التي تخص الحكومة الجزائرية المؤقتة والموجودة في ليبيا تحت حراسة الحكومة الليبية للحكومة المؤقتة إلى أن يتم الاتفاق بينهم، فوعدته بذلك، وطلبت منه لقاء هذا أن لا يدخل إلى الجزائر إلا بعد الاتفاق مع الحكومة الجزائرية بحيث يدخلون إلى الجزائر مجتمعين فوعدني ووعد بشرف بذلك شريطة أن لا نسلم الأسلحة إلى الحكومة الجزائرية كما طلب.

كلفت بعد ذلك وزير الخارجية الاتصال مع كريم بلقاسم وإبلاغه بما تم الاتفاق عليه مع بن بلة، وحين علم الدكتور بن خدة بهذه التفاصيل أبلغنا عن طريق وزير خارجيته اعتذاره عن المجيء وكانت حجته في ذلك أن الحكومة المؤقتة منهمكة في التحضير لدخول الجزائر، وهي منشغلة في ترتيب الأمور قبل إعلان استقلال الجزائر رسميا، واقترح بن خدة إيفاد: كريم بلقاسم للتفاوض مع بن بلة، مع التزامه بأي اتفاق يتم التوصل إليه معه بواسطة الحكومة الليبية.

جاء كريم بلقاسم إلى بنغازي برفقة السيد محمدي السعيد وزير الدولة في الحكومة الجزائرية والسيد أحمد بودا رئيس بعثة الحكومة الجزائرية في ليبيا واستقبله وزير الخارجية الليبي وكنت قد قررت السفر إلى بنغازي لاستقبال "بن خدة" في حالة قبول دعوة الزيارة، وحين تقرر مجيء "كريم بلقاسم"، طلبت من وزير الخارجية أن يرتب عقد اجتماع بينه وبين بن بلة بمشاركته، وإذا طرأت مشكلة تستوجب مشاركتي في الاجتماع فإنني على استعداد للسفر فورا إلى بنغازي، أما إذا تم التوصل إلى إتفاق بين بن بلة وكريم بلقاسم بحضورك، فنحن نباركه وندعمه.

في تلك الأثناء اتصل: "الوصيري الشلحي" بواسطة السفارة المصرية في طرابلس، بالرئيس: "جمال عبد الناصر" وأبلغه بوجود بن بلة في ليبيا وشرح له المشكلة التي طرأت بينه وبين الحكومة الجزائرية المؤقتة، فكلف الرئيس عبد الناصر علي صبري رئيس الحكومة المصرية آنذاك بالذهاب إلى ليبيا للاجتماع مع بن بلة.

اتصل السفير الليبي في القاهرة: "خليل القلال" بوزير الخارجية وأبلغه أن السلطات المصرية طلبت تأشيرة زيارة خاصة لرئيس الحكومة المصرية علي صبري، واستفسر السفير حول الموضوع وماذا يفعل. طلبت من وزير الخارجية الاتصال بسفيرنا في القاهرة وطلب ليمنح فورا تأشيرة للسيد: "علي صبري". ووصل علي صبري بطائرة خاصة إلى بنغازي وكان بن بلة وكريم بلقاسم ووزير الخارجية الليبي مجتمعين بفندق البرنيتشي ببنغازي في تلك الأثناء واستقبل وزير الخارجية الليبي علي صبري في المطار وصحبه إلى الفندق، ولم يكن بن بلة قد توصل إلى حل مع: "كريم بلقاسم". إذ أن الحكومة المؤقتة تمسكت بموقفها بضرورة إعفاء بومدين من مهامه وإبعاده عن الجيش، وفي حين ظل بن بلة هو الآخر متمسكا بموقفه بتجميد اتخاذ أي قرار حول الموضوع إلى ما بعد دخول الحكومة المؤقتة للجزائر، وحاول "أونيس القلاقي" وزير الخارجية تلطيف الجو وتقريب وجهات النظر ولكن دون جدوى، وبعد ذلك اجتمع علي صبري مع أحمد بن بلة فورا وعقب هذا الاجتماع أبلغ بن بلة وزير خارجيتنا أنه سيسافر إلى مصر صحبة علي صبري. لكن وزير الخارجية طلب منه إرجاء السفر، حتى يتم التوصل إلى حل بينه وبين الحكومة المؤقتة، واقترح أن يشترك "علي صبري" في هذه المساعي بيد أن "بن بلة" أصر على موقفه وقرر السفر إلى مصر. اتصل بي أونيس القلاقي هاتفيا وأبلغني بالوضع، فاتصلت بأحمد بن بلة، وقلت له أن اتفاقنا كان يقضي بحل المشكلة العالقة بينه وبين الحكومة المؤقتة، كما أن الاتفاق كان يقضي كذلك بعدم تسليم الأسلحة الموجودة في ليبيا والتي تخص الثورة الجزائرية إلا بعد التوصل لحل هذه المشكلة.

ويشير السيد ابن يوسف بن خدة إلى ذلك الخلاف القائم بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان قائلا: ((وورثت عن فرحات عباس تركة النزاع الخطير مع القيادة العامة للجيش الذي كان على رأسها العقيد هواري بومدين[1] ومما يؤكد بأن

---

(1) – بن يوسف بن خدة اتفاقية إيفيان ترجمة لحسن زغدار ومحل العين جبايلي ص 27.

وبذلك كان على حق ما ذكره العقيد: "محمدي السعيد" (العقيد ناصر) الاسم الثوري له في شهادته[1] عن الحكومة المؤقتة والذي كان عضوا فيها: ((أنا شهدت ظاهرة سياسية تتميز بإفلات الثورة تدريجيا من يد الحكومة المؤقتة، وكنت أنبه دائما إلى هذه الظاهرة لكنني كنت وحيدا فاتهمت بالتطرف)). إلا أنه وأمام عجز الحكومة المؤقتة عن إقالة قيادة الأركان وتحرزها على قبول استقالتها في حالة ما إذا تم تجاوز الرأي القائل لتقديم قيادة الأركان للاستقالة فإنها لجأت إلى أسلوب المناورة مع بومدين وهي الطريقة التي لجأ إليها "كريم بلقاسم" عندما عرض على العقيد: هواري بومدين رتبة جنرال غير أن بومدين رفض العرض وسجل اللقاء ثم أذاع الشريط على أمواج إذاعة جيش التحرير الوطني كي يدين التصرف ويدعم مكانته في أوساط وحدات الجيش))[2]. كان الرئيس المرحوم: "هواري بومدين" وكما سبقت الإشارة إليه قد خبر وسبر حالة المجلس الوطني للثورة الجزائرية منذ تأسيسه أول مرة في مؤتمر الصومام بكونه جهازا غير متناسق ولا متوافق فهو يضم مختلف التيارات المعبرة عن التشكيلات السياسية القديمة فكما أشرنا إليه تشكل من 17 عضوا أصليا ومثله إضافيين وكان الأعضاء الأصليون يشكلون من خمسة عسكريين واثنان من العلماء واثنان من الاتحاد الديمقراطي كما خبر بومدين الصراعات التي غرق فيها المجلس طوال الدورات الستة التي عقدها.

موقف بومدين وقيادة الأركان من المفاوضات مع فرنسا:

كان بومدين وبقية مؤيديه يتابعون المفاوضات بالرغم من عدم استضافتهم لها. ولم وحدهم الذين فهموا حقيقة وخلفية اتفاقيات إيفيان ولو لم ينتصر تيار "بن بلة" لكانت فرنسا قد حققت انتصارا باتفاقيات إيفيان، وجعلت من

(1) محمد عباس ثوار عظماء ((شهادة 17 شخصية وطنية ص 316)).
(2) العربي الزبيري تاريخ الجزائر المعاصر ج 2 ص 358.

استقلال الجزائر مجرد استقلال شكلي مجرّد من أية لمسة تاريخية أو مسحة حضارية ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

1- من المعروف أنه ومن بين الإجراءات التي تضمّنتها اتفاقية إيفيان هو تنصيب هيئة تنفيذية مؤقتة فور وقف القتال، وهي مختلطة تتشكّل من بعض من الجزائريين وبعض الفرنسيين ومن ممثلين عن جبهة التحرير الوطني، تقوم هذه الهيئة بالإشراف على عملية الاستفتاء وإن تم لصالح الاستقلال تشرف على انتخاب المجلس التأسيسي خلال ثلاثة أسابيع لتسلّم السلطة إلى المجلس التأسيسي الوطني ((لكن هذه الهيئة امتدّ بقاؤها المقرر من ثلاثة أسابيع إلى ثلاثة أشهر وخلال هذه الفترة قامت بمهام وأدوار يعتبرها البعض خطيرة جدا على مستقبل الجزائر إذ أصدرت أوامر ومراسيم وظّفت بموجبها آلاف الإطارات التي كونتها فرنسا لهذا الغرض وبإصدار نصوص في مجال الأملاك العمومية والإدارة وإنشاء المرافق والمؤسسات الاقتصادية وفي مجال القضاء، وتلا ذلك توقيع مجموعة من بروتوكولات التعاون مع فرنسا))[1] غير أنه وعلى العكس من ذلك فإننا نرى بأن مهمة التوظيف تندرج ضمن الصلاحيات المخولة لها بموجب ما تضمنه التصريح العام المتعلق بإعلان وقف إطلاق النار كما جاء في الفصل الأول: سيعهد للهيئة التنفيذية المؤقتة بما يلي:

إدارة الشؤون العامة الخاصة بالجزائر وعليها أن تجعل الجزائريين يحصلون على الوظائف في مختلف فروع هذه الإدارة.

كما أنا وبوجود أشخاص معروفون بنضالهم أمثال: بلعيد عبد السلام والشيخ بيوض نستبعد القول بقيامها بدور خطير والملاحظ أيضا أن فرنسا أنشأت موازاة

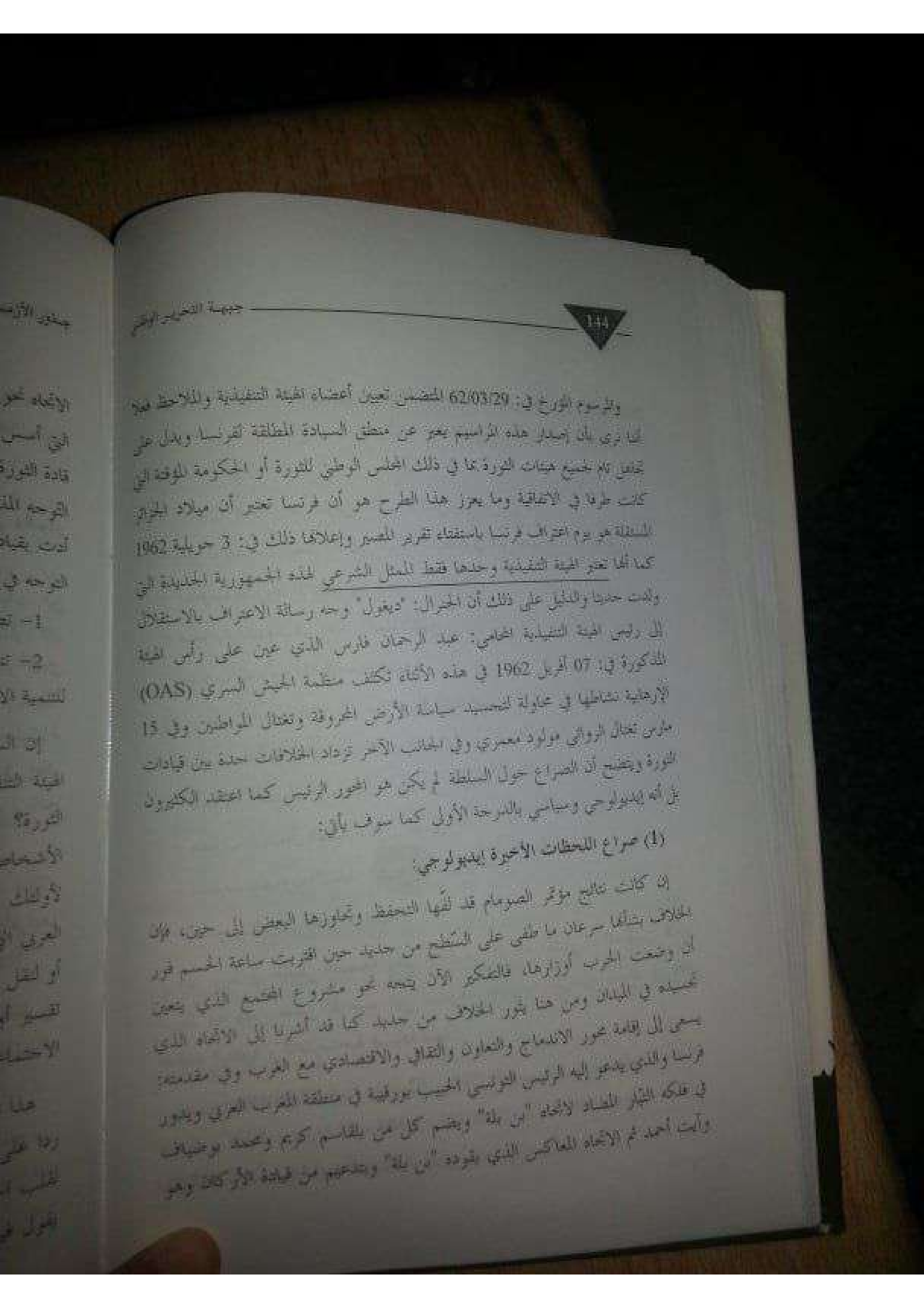
(1) – نقلا عن محمد بجاوي كما أورده د/الأمين شريط في: التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية ص 114.

مع تلك الهيئة محافظة سامية يتولى من خلالها المحافظ السامي الفرنسي اختصاصات السيادة الخارجية والدفاع والأمن والنقد والعلاقات الاقتصادية وتتشكل الهيئة التنفيذية كما يلي:

- الرئيس: عبد الرحمن فارس. نائب الرئيس: روجي روث.
- مندوب الشؤون العامة: الدكتور شوقي مصطفاوي ممثل جبهة التحرير الوطني.
- مندوب الشؤون الاقتصادية: بلعيد عبد السلام.
- مندوب الشؤون الزراعية: أمحمد الشيخ.
- مندوب الشؤون المالية: جان منوني.
- مندوب الشؤون الإدارية: عبد الرزاق شنتوف.
- مندوب للأمن العام: عبد القادر الحصار.
- مندوب الشؤون الاجتماعية: بومدين حميدو.
- مندوب الأشغال العامة: شارل كونيق.
- مندوب للشؤون الثقافية: الشيخ إبراهيم بيوض.
- مندوب البريد: محمد بن تفتيفة.

وقد ورد في هامش الصفحة رقم: 112 من المرجع المشار له للدكتور الأمين شريط أنه ومن ضمن المراسيم التي أصدرتها الحكومة الفرنسية آنذاك في إطار المحافظة السامية وكأنها صاحبة السيادة منها:

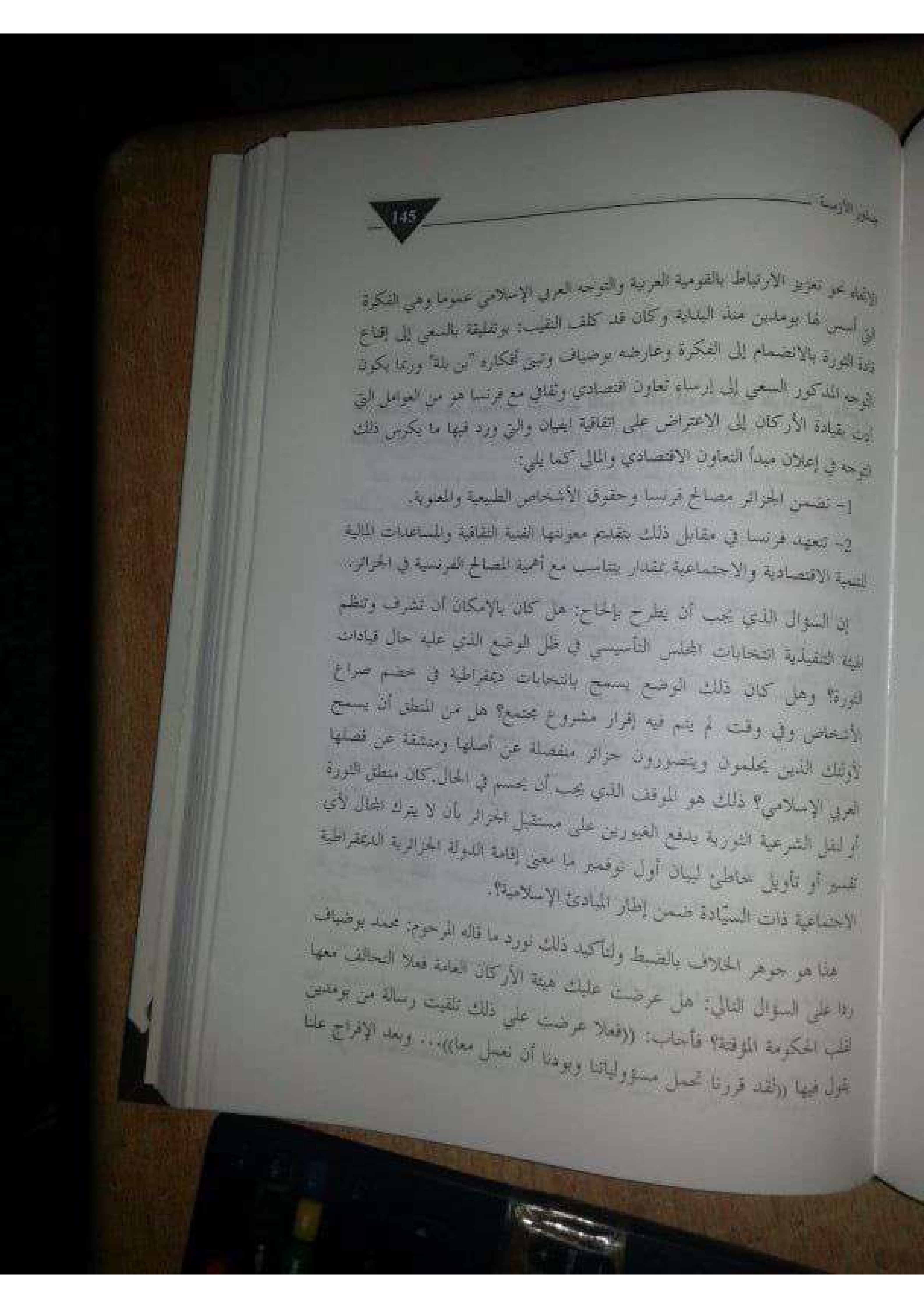
مرسوم: 62/03/19 تحت رقم: 62 - 302 المتضمن تنظيم السلطات العامة في الجزائر وكذلك مرسوم: 62 - 305 في: 62/03/20 حول استفتاء جويلية والمرسوم: 307/62 المتضمن إنشاء محكمة النظام العام.



والمرسوم المؤرخ في: 62/03/29 المتضمن تعيين أعضاء الهيئة التنفيذية والملاحظ هنا أننا نرى بأن إصدار هذه المراسيم يعبر عن منطق السيادة المطلقة لفرنسا ويدل على تجاهل تام لتخضع هيئات الثورة بما في ذلك المجلس الوطني للثورة أو الحكومة المؤقتة التي كانت طرفا في الاتفاقية وما يعزز هذا الطرح هو أن فرنسا تعتبر أن ميلاد الجزائر المستقلة هو يوم اعتراف فرنسا باستفتاء تقرير المصير وإعلانها ذلك في: 3 جويلية 1962 كما أنها تعتبر الهيئة التنفيذية وحدها فقط الممثل الشرعي لهذه الجمهورية الجديدة التي ولدت حديثا والدليل على ذلك أن الجنرال: "ديغول" وجه رسالة الاعتراف بالاستقلال إلى رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة: عبد الرحمان فارس الذي عين على رأس الهيئة المذكورة في: 07 أفريل 1962 في هذه الأثناء تكثف منظمة الجيش السري (OAS) الإرهابية نشاطها في محاولة لتجسيد سياسة الأرض المحروقة وتقتيل المواطنين وفي 15 مارس تغتال الروائي مولود معمري وفي الجانب الآخر تزداد الخلافات حدة بين قيادات الثورة ويتضح أن الصراع حول السلطة لم يكن هو المحور الرئيس كما اعتقد الكثيرون بل أنه إيديولوجي وسياسي بالدرجة الأولى كما سوف يأتي:

(1) صراع اللحظات الأخيرة إيديولوجي:

إن كانت نتائج مؤتمر الصومام قد لفها التحفظ وتجاوزها البعض إلى حين، فإن الخلاف بشأنها سرعان ما طفى على السطح من جديد حين اقتربت ساعة الحسم فور أن وضعت الحرب أوزارها، فالتفكير الأول يتجه نحو مشروع المجتمع الذي يجب تجسيده في الميدان ومن هنا يثور الخلاف من جديد كما قد أشرنا إلى الاتجاه الذي يسعى إلى إقامة محور الاندماج والتعاون والثقافي والاقتصادي مع الغرب وفي مقدمته فرنسا والذي يدعو إليه الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في منطقة المغرب العربي ويلوح في فلك التيار المضاد لاتجاه "ابن بلة" ويضم كل من بلقاسم كريم ومحمد بوضياف وآيت أحمد ثم الاتجاه المعاكس الذي يقوده "ابن بلة" ويدعمهم من قيادة الأركان وهو



الاتجاه نحو تعزيز الارتباط بالقومية العربية والتوجه العربي الإسلامي عموما وهي الفكرة التي أسس لها بومدين منذ البداية وكان قد كلف القبي بوتفليقة بالسعي إلى إقناع زعماء الثورة بالانضمام إلى الفكرة وعارضه بوضياف وتبنى أفكاره "بن بلة" وربما يكون التوجه المذكور السعي إلى إرساء تعاون اقتصادي وثقافي مع فرنسا هو من العوامل التي أدت بقيادة الأركان إلى الاعتراض على اتفاقية إيفيان والتي ورد فيها ما يكرس ذلك التوجه في إعلان مبدأ التعاون الاقتصادي والمالي كما يلي:

1- تضمن الجزائر مصالح فرنسا وحقوق الأشخاص الطبيعية والمعنوية.

2- تتعهد فرنسا في مقابل ذلك بتقديم معونتها الفنية الثقافية والمساعدات المالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمقدار يتناسب مع أهمية المصالح الفرنسية في الجزائر.

إن السؤال الذي يجب أن يطرح بإلحاح: هل كان بالإمكان أن تشرف وتنظم الهيئة التنفيذية انتخابات المجلس التأسيسي في ظل الوضع الذي عليه حال قيادات الثورة؟ وهل كان ذلك الوضع يسمح بانتخابات ديمقراطية في خضم صراع الأشخاص وفي وقت لم يتم فيه إقرار مشروع مجتمع؟ هل من المنطق أن يسمح لأولئك الذين يحلمون ويتصورون جزائر منفصلة عن أصلها ومنشقة عن فصلها العربي الإسلامي؟ ذلك هو الموقف الذي يجب أن يحسم في الحال. كان منطق الثورة أو لنقل الشرعية الثورية يدفع الغيورين على مستقبل الجزائر بأن لا يترك المجال لأي تفسير أو تأويل خاطئ لبيان أول نوفمبر ما معنى إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية؟.

هذا هو جوهر الخلاف بالضبط ولتأكيد ذلك نورد ما قاله المرحوم: محمد بوضياف ردا على السؤال التالي: هل عرضت عليك هيئة الأركان العامة فعلا التحالف معها ضد الحكومة المؤقتة؟ فأجاب: ((فعلا عرضت علي ذلك تلقيت رسالة من بومدين يقول فيها ((لقد قررنا تحمل مسؤولياتنا ويودنا أن تعمل معنا))... وبعد الإفراج عنا



غداة وقف إطلاق النار... قررت ألا أساير بومدين ورفاقه، لأن القضية بومدين قضية نظرية سياسية لبناء البلاد ولم تكن في نظري مسألة إفتكاك السلطة بالقوة)). إذن حجج بومدين كانت على حق وانتصرت بتمرير برنامج طرابلس.

الاجتماع الأخير للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس وقرار الفصل في مشروع المجتمع 27 ماي 1962 إلى: 1962/06/05:

كان هذا اللقاء بمثابة دورة استثنائية نظرا للظروف الطارئة والمستجدات التي تتطلب مجابهتها بحزم وهي التكفل بمهام الدولة بعد إعلان وقف إطلاق النار كان التحضير لهذه الدورة قد بدأ مبكرا وقد أشرنا إلى ذلك من خلال التحضير الذي باشرته مجموعة بومدين، بوتفليقة، مدغري، والشريف بلقاسم، الضباط الشباب والمدعمون بالرائدين: سليمان ومنجلي كما أشار إلى ذلك: السيد سعد دحلب ثم الاتصال ببعض القادة وهو ما أكده بوضياف كما ذكر أعلاه كل ذلك في إطار إعداد البرنامج أو ما سمي فيما بعد بميثاق طرابلس هذا فضلا على أن هناك برنامج آخر سمي: برنامج الحمامات بتونس أكدته لجنة مشكلة من السادة:

محمد الصديق بن يحي، محمد حربي، مصطفى الأشرف، رضا مالك، عبد المالك تام وسوف لن نعلق على هذه اللجنة وعلى التوجهات الإيديولوجية لأفرادها المعروفين لكون الاجتماع ناقش إلى جانب هذا المشروع مشاريع أخرى منها:

مشروع تقدمت به هيئة الأركان وآخر من الحادية فرنسا، هذه المشاريع اقترح بومدين أثناء الجلسة تشكيل لجنة لإعادة صياغة الملاحظات والمناقشات وتتكون من السادة:

أحمد بن بلة، أحمد بومنجل، علي هارون، قايد أحمد، وأحمد بزيد، حاج بن علا وعبد الحميد مهري ويؤكد السيد: علي هارون نفسه[1] ((بأنه وبعد مناقشة

---

(1) - علي هارون خيبة الانطلاق ص 23.

النصوص المودعة للنقاش في الجلسة العلنية وبعد التعديلات الطفيفة فقد ألغيت الخلافات في الجوانب الإيديولوجية مؤقتا وتمت المصادقة بالاجماع من طرف المشاركين على الترتيبات التي حددت وضبطت في ميثاق طرابلس بغض النظر عن تمايزاتهم السابقة)). إذن تمت المصادقة على ميثاق طرابلس وشهد شاهد من أهلها بكل ما قيل عكس هذا غير مستصاغ أمام شاهد إثبات معني مباشرة بأشغال الاجماع ويضيف إلى هذا ما قاله سعد دحلب أيضا بشأن هذه النقطة كما يلي:

((صحيح أن ميثاق طرابلس قد وضع بإجماع مشترك حوله ولكن تحريره تم في عجالة من طرف مجموعة من المناضلين... معروفين كما كانوا يحظون بثقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية التامة ولا أحد يشك في أخلاقهم وأمانتهم ولم يكن يرى المجلس أي داع لمراجعة العمل الذي قامت به اللجنة المرؤوسة من طرف بن بلة دالة ويضيف تلك هي مشاعري ومشاعر بن خدة))[1].

وبهذا الصدد يضيف العقيد علي كافي والذي كان يرأس الجلسة مع كل من: بن يحي وعمر بوداود بأن جدول أعمال الدورة يتضمن نقطتين أساسيتين هي:

1- مناقشة وإثراء مشروع برنامج طرابلس والمصادقة عليه.

2- تكوين المكتب السياسي.

ويقول بأن الدورة صادقت بالإجماع على البرنامج لكنها تعثرت في تكوين المكتب السياسي[2] ونورد نسخة من محضر اجتماع المجلس كما أورده الرائد: عمار ملاح في مذكراته: ويستخلص منه أن النقطة الأولى تمت المصادقة عليها بالإجماع:

---

(1)- سعد دحلب المرجع السابق ص 171.

(2)- شهادة العقيد: علي كافي ومحمد عباس ثوار عظماء الشهادات 17 شخصية وطنية ص 305.

محضر اجتماع[1]

المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA

في 07 جوان 1962

سنة ألف وتسعمائة واثنين وستين وفي السابع جوان:

أعضاء المجلس الوطني للثورة.

أعضاء الولايات والمجالس المنضمون أسفله الحاضرون بطرابلس بمناسبة اجتماع المجلس الوطني للثورة دورة: 27 ماي 1962.

حيث تطلب من الحكومة استدعاء المجلس الوطني للثورة ليوم: 25 ماي 1962.

حيث أنه عند افتتاح الأشغال صادق المجلس بالإجماع على جدول الأعمال المتضمن:

1- نقطة دراسة وتبني مشروع الثورة الديمقراطية الشعبية.

2- نقطة تعيين قيادة سياسية كما كانت مقررة في البرنامج المذكور أعلاه.

بما أن النقطة الأولى درست من طرف اللجنة وفي دورة موسعة تم تبنيها بالإجماع. أما بالنسبة للنقطة الثانية تعيين القيادة السياسية تقرر تعيين لجنة ورغم الجهود المبذولة طوال عدة أيام لم تتوصل إلى إقناع كل الإخوان الحاضرين لتكوين مجموعة لتعمل بصفة جماعية.

وقد استعرض أسماء الإخوة الذين يناسبون تحمل مسؤوليات في مناصب القيادة، وقبل البت في موضوع أعضاء القيادة غادر رئيس المجلس السيد: بن خدة بن يوسف طرابلس في ليلة 6، 7 جوان 1962 دون إعلام مكتب م.و.ث.ج (CNRA) صحبة رفاقه أعضاء الحكومة، واضعا بذلك المجلس الوطني أمام استحالة إنهاء مهمته في ظروف عادية وقانونية.

---

(1) - من مذكرات الرائد عمار ملاح ص 229.

نحرر بالتالي هذا المحضر للإثبات في ستة نسخ مرقمة من 01 إلى 06 وقد أمضوا شخصيا أو بوكالة:

مجلس الولاية الأولى:

1- الطاهر الزبيري.

2- محمد الصالح يحياوي.

3- عمار ملاح.

4- أمزارد مصطفى.

5- محفوظ إسماعيل.

مجلس الولاية الثانية:

1- الرائد العربي برجم.

2- بلوصيف رابح.

مجلس الولاية الثالثة:

1- السعيد يازوران، باسمه وباسم

2- العقيد آكلي محند أولحاج

3- الرواد: صديقي الطيب وفاضل أحمد المعروف حميمي

4- حسن محيوز

5- محند وعلي.

مجلس الولاية الرابعة:

1- أحمد بن الشريف.

2- لخضر بورقعة.

3- يوسف بن خروف.

4- بوسماحة محمد.

5- خطيب حسان.

مجلس الولاية الخامسة:

1- بوحجر حدو عثمان

2- قايدي بوبكر

3- عبد الوهاب ملاحي إبراهيم

4- بوجنان عباس.

مجلس الولاية السادسة:

1- محمد شعباني.

2- محمد أروية.

3- عمر صخري.

4- الشريف خير الدين.

5- ناصر.

قيادة الأركان:

1- علي منجلي.

2- قائد أحمد.

3- هواري بومدين

5- سليماني سليمان.

أعضاء المجلس الوطني للثورة:

1- أحمد بن بلة.

2- فرحات عباس.

3- خيضر محمد.

4- فرنسيس أحمد.

5- بومنجل أحمد.

6- بن علة الحاج.

7- بيطاط رابح توكيل خيضر.

8- محمدي السعيد.

إذن تمت المصادقة كما قلنا وأتينا على ميثاق طرابلس فهل يحق بعد ذلك لأحد سيما ممن حملهم هذا الاجتماع بأن يتنكروا له بدعوى عدم مناقشته أم أن الأمر يتعلق بكون الاهتمام منصبا على تشكيلة المكتب السياسي كما ذهب إلى هذا القول الدكتور العربي الزبيري في مؤلفه: تاريخ الجزائر المعاصر ج 2 وفي هذه الحالة فإن كل من يصدق في حقه القول يكون من الساعين فقط إلى السلطة دون الاهتمام بمستقبل البلاد الذي يحدده البرنامج المصادق عليه. إذا كان المرحوم سعد دحلب يؤاخذ بومدين وبوتفليقة وجماعاتهم حول تأثرهم بأفكار: فرانس فانون الاشتراكية وهو الذي قال: ((إن الثورة الجزائرية لا يمكن إلا أن تكون ثورة اشتراكية يشكل الفلاحون قواها المسيرة وترتكز استراتيجيتها على دور الإسلام الذي يعطي للأصالة الجزائرية طابعها المميز))(1).

(1) - فرانس فانون أو عمر فانون كما يسمي نفسه (من كتاب) المعذبون في الأرض.

فإنه لا أحد يشك في أن الحاضرين في مؤتمر الصومام يجهلون إلى هذا الحد أو لم يستوعبوا مفهوم الاشتراكية التي يرمي إليها الميثاق كثيرون من التاريخيين والمثقفين ممن أشادوا بالاشتراكية التي انتهجها ميثاق الصومام واعتبروها تجسيدا لمبادئ الإسلام السمحة في الإخاء والمساواة وإقامة العدل بين الناس، وكثرة هاته الكتابات التي أعادت إلى الأذهان عدالة عمر بن الخطاب وقاربت بين تلك التدابير التي اتخذها في منح حق الانتفاع بالأرض ((من أحيا أرضا مواتا فهي له)) ((وهكذا فقد كان من الطبيعي أن تسلك بلادنا طريق الاشتراكية في سياسة التنمية لأن هذا الطريق هو الذي يضمن من الناحية التخطيطية الاستقلال الكامل، وهو الذي يحقق من الناحية العقائدية الترقية والمساواة للجميع وبذلك يمكن أن تسود الروح الديمقراطية التي تشبع بها شعبنا، تلك الروح التي استوحى منها المسؤولون سياسة اللامركزية لصالح المجموعات المحلية وسياسة المشاركة في تسيير المؤسسات التابعة للقطاع الزراعي أو الصناعي وسياسية إعادة توزيع المداخيل على العمال والفلاحين))[1].

أشغال مؤتمر طرابلس تستأنف في تلمسان:

لاحظنا أن الأشغال في الجلسة الأخيرة ليوم الخامس من جوان بطرابلس تنفض بعد مناوشات كلامية حادة وبعد فشل اللجنة المكلفة بإعداد اقتراح حول تشكيلة المكتب السياسي ومهامه والمكونة من السادة:

(حاج بن علا، محمد بن يحي، عمر بوداود وقاضي بوبكر).

رأسها رئيس المؤتمر نفسه وهو المرحوم محمد بن يحي[2] والملاحظ هنا أن مصدر الخلاف بشأن تشكيل المكتب السياسي أساسه الباءات الثلاث والمعروف أن التوجه الإيديولوجي

---

(1) – هذا الكلام لأحمد طالب الإبراهيمي من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية 1962 – 1972 صفحة 292 – 293.

(2) – كان الرئيس الشاذلي قد وعد بكشف الحقيقة أثناء المؤتمر الخامس للحزب فيما يتعلق بوفاة محمد الصديق بن يحي.

للولاء يختلف عما هو عليه فريق ابن بلة وبومدين والمعروف أيضا أن الاختلاف في التوجه برز عبر نتائج مؤتمر الصومام والذي كما ذكرنا لم تقبلها الولاية الأولى واستنكرها بن بلة بشدة لذلك فإن السعي للسيطرة على المكتب السياسي يعني بالضرورة فصل أحد التوجهين وإعماله في أرض الواقع ومن الأمانة التوضيح أن أشغال المؤتمر ورغم ما حصل من جدال فإنها كانت تجري تحت طائلة القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني الذي يخضع سير أجهزته إلى مبادئ الديمقراطية الداخلية كما جاء في نص المادة (9) والتي أصبحت تسمى فيما بعد بالمركزية الديمقراطية كما أن نص القانون يعتبر المجلس الوطني للثورة كتابة هيئة عليا للثورة حتى انعقاد المؤتمر ومنح لأعضائه حقوقا وفرض عليهم واجبات وشجع على العمل الديمقراطي بالحث على المشاركة في النقاش حسب المادة 31 والامتناع عن التصويت غير مقبول) كما أن المادة 32 تمنح حق التصويت بالوكالة وتبين أشكال ممارسة هذا الحق حيث تنص على أن تكون الوكالة مكتوبة وهذا هو الإجراء الذي يدفعنا إلى الرجوع إلى أشغال المجلس لنجد أن النقاش وصل حدا من المشاحنة بسبب التصويت بالوكالة إلا أن بعض الأعضاء اعترضوا بشدة على محاولة السيد: العقيد الطاهر الزبيري للتصويت بالوكالات، هذا الأخير آنذاك طالب مسبقا الحصول على الحق بالتصويت ((بثلاث وكالات عن أعضاء مجلس الولاية الأولى حسب السيد: علي هارون فإن بن خدة هو الذي عارض الطاهر الزبيري بشدة محتجا بنص المادة 32 لكون الوكالات غير مكتوبة هذا حسب رواية علي هارون لكن حسب الطاهر الزبيري نفسه فإنه اتصل بقيادة الولاية التي سارعت بإرسال الوكالات وقدمها إلى مكتب الثورة المكون من الإخوة:

محمد بن يحيى، العقيد علي كافي وعمر بوداوود. ويؤكد السيد: علي كافي بأن مكتب المؤتمر تلقى الوكالات المكتوبة وأخذ يعلنها لكن أحد الوزراء الخمس لاحظ أن معظم الوكالات لم تكن في صالحه[1] فعمد إلى خلط الأوراق ويبدو له يقصد بن بلة غير أن ما

(1) ـ محمد عباس ثوار عظماء شهادة الطاهر الزبيري ص 283

ثار إليه علي هارون ويؤكد بأن الرئيس بن خدة هو من اعترض على وكالات طاهر زبيري في حين تصلب الطاهر الزبيري وطالب بأن تساوى الولاية الأولى في هذه النقطة مع باقي الولايات وأوضح بأنه أبلغ الحكومة المؤقتة بأعضاء مجلس ولايته حين عينهم والمعلوم أن الولاية الأولى كانت تعاني هي الأخرى صراعات حادة وكانت قد شهدت الاستقرار والانسجام حين مجيء طاهر الزبيري كمسؤول عليها[1] العقيد الطاهر الزبيري يؤكد بأنه حاول اتخاذ موقفا وسطا باقتراحه تشكيلة تتكون من السجناء الخمس والثلاثي: كريم وبوضياف وبن طوبال غير أن هذا الاقتراح لم يصمد أمام اقتراح قيادة الأركان الذي يضم السجناء الخمس زائد العقيد محمدي السعيد والحاج بن علا.

ربما يكون هذا هو الموقف الذي أدى بالولاية الأولى إلى مساندة بومدين وقيادة الأركان ضد الحكومة المؤقتة وهي أول ولاية تساند بومدين وهي الولاية التي بواسطتها يحسم الموقف.

وينتهي الصراع كما سوف نوضح وهكذا يكون لهذه الولاية موقف الحزم والحسم عند بداية الثورة وعند نهايتها بالرغم من محاولة البعض طمس دورها ومكانتها أثناء الثورة وبعدها كيف كان موقف باقي الولايات إذن؟

موقف ولايات الثورة والولاية الرابعة بالذات:

لما اشتد الخلاف وتأزم بعد أن احتدم النقاش في أشغال طرابلس بمجرد إعلان بن بلة عن أسماء التشكيلة المقترحة للمكتب السياسي ثار كريم بلقاسم ليصرح في وجهه ويتهمه بالانفراد بالسلطة لكن الرجال الذين يعرفون كيف تمارس السياسة وبعد النظر وحنكة تمكن بن بلة وخيضر هؤلاء الرجال المدعمين من قبل قوة عظيمة هي قيادة الأركان من أن يسيطروا على الموقف حين قام بن بلة بتعرية الحكومة وكشف عيوبها

(1)- هذا ما أكده السيد الرائد: عمار ملاح أثناء مقابلة أجريناها معه بمكتبه بالجمعية أول نوفمبر 1954 بباتنة يوم: 2004/07/31 بحضور الأستاذ: يوسف دلاندة محامي وأحد الحاضرين.

وقيم لائحة القائم ضدها. انضم إليها كل الأعضاء الغير متفقين مع مسار الحكومة المؤ
ومن الملاحظ أيضا أن هناك خلاف كبير وتناقض في كل ما كتب بشأن أشغال طرابلس
سواء من حيث تواريخ الجلسات أو المقررات فهناك من يشير إلى أن انتخاب المكتب
السياسي تم فعلا وهناك من يؤكد بأن الاجتماع انفض أو بقي معلقا وانطلاقا من هذه
العبارة الأخيرة يمكن الأخذ بالمقولة التي تؤكد استئناف الأشغال بتلمسان.

يرى سعد دحلب أن المكتب السياسي لم ينتخب من طرف المجلس لاستحالة
الحصول على أغلبية الثلثين. لكنه يتضح عكس ذلك فالسيد بن خدة يصرح
بتاريخ: 28 جويلية 1962 بأن الحكومة المؤقتة تقبل المكتب السياسي قائلا: ((لقد
قبلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في اجتماعها يوم 23 جويلية المكتب
السياسي كما انبثق من طرابلس والذي يضم سبعة أعضاء وذلك حرصا منها
ورأيي أنا كان على أن لا تكون هناك مواجهة دموية بين الجزائريين، غير أنها
أرادت أن يصادق على ذلك المجلس الوطني للثورة الجزائرية)).

غير أن ما أجمع عليه إلى حد الآن هو أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية يكون
قد حل نهائيا وأصبح في ذاكرة التاريخ بمجرد انتهاء أشغال مؤتمره الأخير في
طرابلس ليحل محله المكتب السياسي كتنظيم جديد ووحيد لجبهة التحرير الوطني
وفي احتمال آخر يمكن القول حسب بعض الروايات أن المجلس الوطني للثورة يكون
قد استأنف أشغاله بتلمسان فيما بعد لينتقل بعدها إلى العاصمة.

بدأت وفود المؤتمرين تغادر طرابلس، السيد: "علي هارون" يؤكد أنه بعد يوم:
1962/06/07 غادر رئيس الحكومة والوزراء وفي يوم: 1962/06/08 غادر هو وبن
طوبال وبن يحي نحو تونس عن طريق البر في حين ينتقل كل من:
"كريم بلقاسم" و"بوضياف" إلى مقر اللجنة المؤقتة وما يسميه البعض بحكومة
"بومرداس" إذ أن منطقة "بومرداس" كانت مقر اللجنة المؤقتة. كذلك وجودهما قد

تزامن مع توقيع اللجنة المؤقتة لاتفاقية خطيرة جدا مع ممثلي الجيش السري وعلاة المعمرين بتاريخ: 17 جوان 1962 وقد كانت هذه الاتفاقية أخطر بكثير مما تضمنته اتفاقية إيفيان، كان: "عبد الرحمان فارس" قد سافر إلى تونس لاطلاع الحكومة المؤقتة بشأنها يمثلها من جانب المنظمة العسكرية السرية رئيس بلدية الجزائر السابق ووزير حكومة "منديس فرانس" والمسمى: "سوزيني" أساسها إقامة اتحاد دولي فرنسي جزائري ويشترط إقصاء العقداء نهائيا من أي تفاوض ويعتبرهم غير جزائريين ويمكن استخلاص عناصر هذه الاتفاقية فيما يلي:

1- يتم التفاوض بين المجموعة المسلمة والمجموعة الخاضعة للقانون الأوروبي ممثلتين على التوالي من طرف جبهة التحرير الوطني والمنظمة العسكرية السرية.

2- تجري هذه المفاوضات بين الجزائريين وحدهم، مع إقصاء كل طرف آخر.

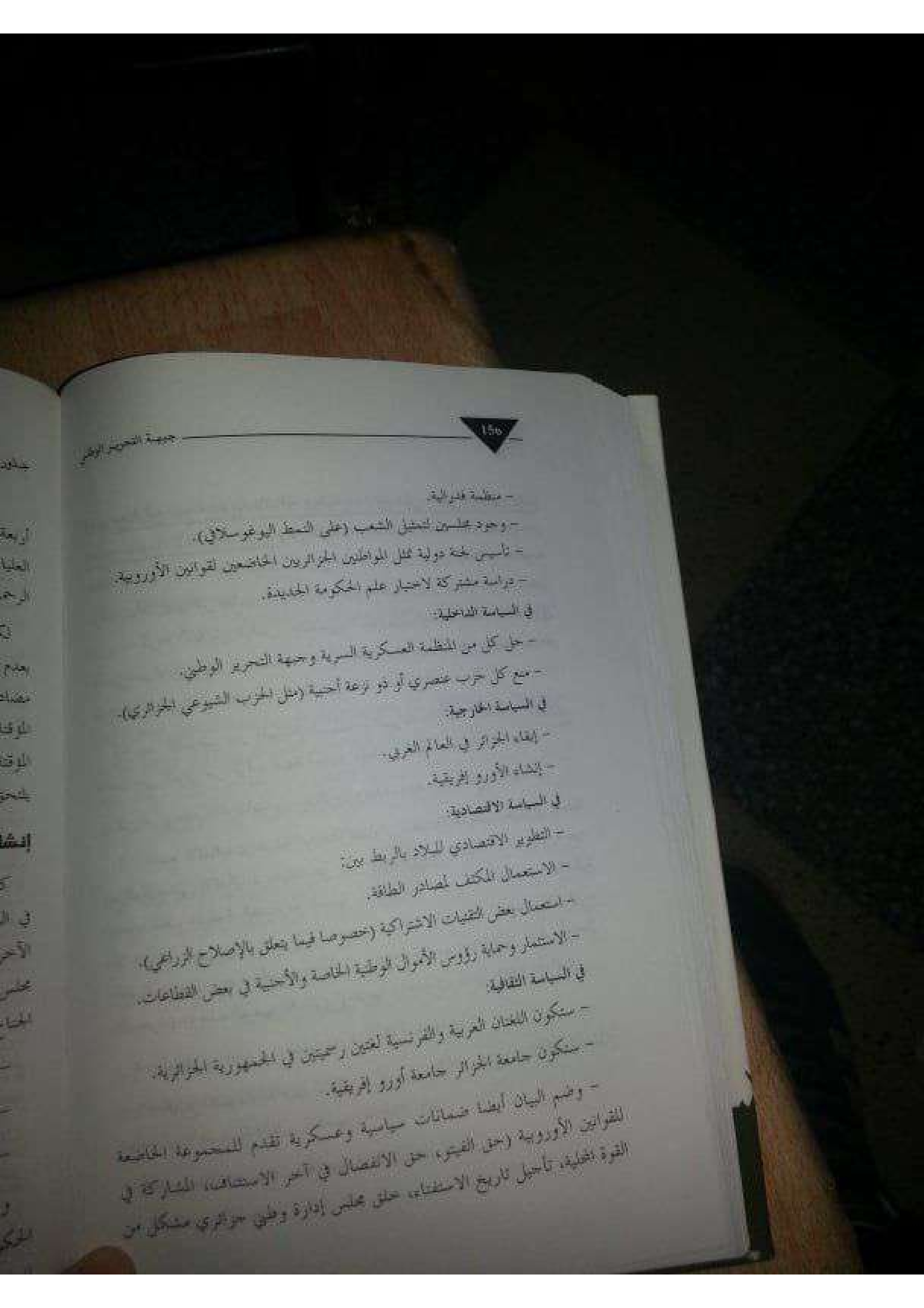
3- تخضع الاتفاقيات المترتبة عن هذا التفاوض لمصادقة الشعب الجزائري وحالما يتم التوقيع على الاتفاقيات المنبثقة عن مفاوضات ووضع الضمانات العسكرية حيز التنفيذ، تنظم المنظمة العسكرية السرية بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية اللائكية والاجتماعية التي سوف تندرج في دستورها البنود والشروط الخاصة بالاتفاقيات الحاصلة وترسيخ وحدة الجمهورية الجزائرية (عدم تقسيم الجزائر إلى جزائر الشمال والصحراء) ووحدة الشعب الجزائري (جنسية واحدة في كامل حدود الجزائر).

4- المواطنون الجزائريون متساوون في الحقوق والواجبات.

5- تخضع المجموعة الخاضعة للقوانين الأوروبية كل الوسائل التي تملكها في صالح سياسة ثورية ضرورية لتأسيس الجمهورية الجزائرية.

أما فيما يتعلق بمؤسسات الجمهورية، فإنها تتميز بما يلي:

- إنشاء مجلس أعلى:



- منظمة فدرالية.
- وجود مجلسين لتمثيل الشعب (على النمط اليوغوسلافي).
- تأسيس لجنة دولية لكل المواطنين الجزائريين الخاضعين لقوانين الأوروبية.
- دراسة مشتركة لاختيار علم الحكومة الجديدة.

في السياسة الداخلية:

- حل كل من المنظمة العسكرية السرية وجبهة التحرير الوطني.
- منع كل حزب عنصري أو ذو نزعة أجنبية (مثل الحزب الشيوعي الجزائري).

في السياسة الخارجية:

- إبقاء الجزائر في العالم العربي.
- إنشاء الأورو إفريقية.

في السياسة الاقتصادية:

- التطوير الاقتصادي للبلاد بالربط بين:
- الاستعمال المكثف لمصادر الطاقة.
- استعمال بعض التقنيات الاشتراكية (خصوصا فيما يتعلق بالإصلاح الزراعي).
- الاستثمار وحماية رؤوس الأموال الوطنية الخاصة والأجنبية في بعض القطاعات.

في السياسة الثقافية:

- ستكون اللغتان العربية والفرنسية لغتين رسميتين في الجمهورية الجزائرية.
- ستكون جامعة الجزائر جامعة أورو إفريقية.
- وضم البيان أيضا ضمانات سياسية وعسكرية تقدم للمجموعة الخاضعة للقوانين الأوروبية (حق الفيتو، حق الانفصال في آخر الاستفتاء، المشاركة في القوة المحلية، تأجيل تاريخ الاستفتاء، خلق مجلس إدارة وطني جزائري متشكل من

أربعة أعضاء من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وثلاثة أعضاء من اللجنة العليا للمنظمة العسكرية السرية إلى جانب الهيئة التنفيذية المؤقتة، ويكون عبد الرحمن رئيسا للمؤسسين)).

ولكن لحسن الحظ وتحت ضغط قيادة الأركان يصرح بن خدة يوم: 62/06/13 بعدم جدوى هذه المفاوضات. كريم بلقاسم وبوضياف يشرعان في تشكيل حلف مضاد للمكتب السياسي وينضمان إليهما قائد الولاية الثالثة وبالرغم من أن الحكومة المؤقتة أخذت في التلاشي فالسيد: محمد خيدر يستقيل في: 22 جوان من الحكومة المؤقتة و قبله يتجه: فرحات عباس وأحمد فرنسيس إلى جنيف للاستقرار هناك، ويلتحق بهما: آيت أحمد ويستقيل: سعد دحلب.

إنشاء لجنة التنسيق بين الولايات من قبل معارضي المكتب السياسي:

كان كل فريق يسعى إلى تكثيف نشاطه قصد السيطرة على الوضع وإحراز القمة في الوقت الذي يرسل فيه بومدين ممثليه إلى الولايات للشرح والاقناع يسارع الآخرون إلى عقد لقاء هام بمنطقة زمورة يومي: 24 و25 جوان 1962 ويشكلون مجلس تنسيق ما بين الولايات يضم بعض ممثلي الولاية الثانية (الشمال القسنطيني) الجناح الذي يتزعمه السيد صالح بوبنيدر (صوت العرب).

- الولاية الثالثة منطقة القبائل.
- الولاية الرابعة.
- منطقة الجزائر المستقلة.

ويبدو أن القرارات الصادرة عن هذا اللقاء تجاوزها الزمن ذلك أنها تتوجه إلى الحكومة لتدعوها إلى السيطرة على الوضع وترسيم برنامج تعتبر فيه مجلس التنسيق للولايات أعلى هيئة وهو الآمر والناهي وتدين قيادة الأركان.

إن الأخطر من ذلك كله هو أن هذه الهيئة بادرت إلى القيام بتصرفات خطيرة جدا وهي إلقاء القبض على المتسللين الذين أوفدهم بومدين إلى الداخل حين تم اعتقال 04 ضباط بالولاية الثانية إثر دخولهم من تونس وهم: الشاذلي بن جديد محمد عطايلية، قائد أحمد والهاشمي هجريس.

هيئة الأركان تصدر بتاريخ: 62/07/02 بيانا بعد أن صدر قرار الحكومة المؤقتة أو تنقل بقايا الحكومة المؤقتة قرارا بإقالتها في: 62/06/30. طالبت قيادة الأركان العسكريين بأن لا يمتثلوا سوى لأوامر قياداتهم العسكرية.

ساعة الحسم تقترب:

وتشاء الأقدار أن تعود الأمور كما بدأت أول مرة ففي الوقت الذي ينشئ فيه كل من بوضياف وكريم بلقاسم ما سمي "بلجنة الدفاع عن الجمهورية" بتاريخ: 1962/07/27 بتيزي وزو وفي هذه الأثناء تصل الأزمة إلى أوجها تماما. الولاية الرابعة وبتاريخ: 1962/07/29 تنشر ميليشياتها وتستولي على مدينة الجزائر في هذه الأثناء تكون جماعة تلمسان قد رتبت نفسها للانتقال إلى العاصمة بعد إبرام اتفاقية 02 أوت مع جماعة تيزي وزو لكن بوضياف اعتبر أن المكتب السياسي تجاوز هذه الاتفاقية وانسحب منه كذلك لم يلتحق آيت أحمد ويزداد تصلب الولاية الرابعة. إنه بإمكان أي مواطن بسيط أن يتخيل الحالة التي آل إليها الوضع في الجزائر ويتساءل هل كان بالإمكان إجراء انتخابات لمجلس تأسيسي وهل كان بالإمكان لأية سلطة أن تمسك بزمام الأمور لكن التاريخ ودماء الشهداء تقف حائلا أمام أولئك المغامرين. كان بومدين وكما أوضحنا متوقعا لما حدث بأنه سوف يحدث واعتبر أن هؤلاء جميعا خرجوا عن توصيات مؤتمر طرابلس التي صادقوا عليها بالإجماع لذلك كان يحضر الرجال ماديا ومعنويا وفجأة تتحرك القوة بما يفوق: 30.000 جندي مجهزة بأحدث المعدات وتحتضنهم جميعا الولاية الأولى ومن هنا تبدأ المسيرة

نحو العاصمة وسرعان ما تستتب الأوضاع بعد معارك مؤسفة والملاحظ أن وحدات جنود الولاية الرابعة كانت مكتظة بمقاومي 19 مارس))[1]. هؤلاء المقاومين كانوا قد تسببوا في مشاكل عديدة للمواطنين يقول السيد/سعد دحلب: ((من المؤسف أن نشير إلى الابتزازات التي يقوم بها البعض من حديثي الالتحاق بجيش التحرير الوطني وخصوصا منذ: 19 مارس 1962 والذين ليس لهم أي تكوين عسكري أو سياسي وذلك بفرض ضرائب مالية، اختطاف الرجال وسرقة السيارات، مصادرات تعسفية للشقق والمنازل، عدم احترام الأملاك الخاصة والأشخاص والذهاب حتى إلى التعدي على أعراض بعض العائلات))[2].

هذه الوضعية رصدها ميثاق الجزائر: 1964 فقرة 28 صفحة 31 بالقول:

((إن حصول الجزائر على الاستقلال قد اقترن بأزمة داخلية عنيفة فتخريب إدارة واقتصاد البلاد من طرف منظمة الجيش السري الاستعمارية وانعدام إدارة قادرة على تسيير البلاد، وتحول وحدات جيش التحرير الوطني بموجة انضمامات مقاومي آخر ساعة والمناورات السياسية للهيئة التنفيذية المؤقتة، ولعب قوى الظلام، كلها عوامل تداخلت في الأزمة الداخلية لجبهة التحرير الوطني وأوصلت الالتباس إلى ذروته. وفي هذه الظروف ظهر المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني الذي عينه المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس كنواة للسلطة الجديدة، واستلم قيادة البلاد، وعين المرشحين للمجلس الوطني وأجرى الانتخابات. ولم تسمح الظروف التي جرت فيها الأزمة بالتمايز الواضح بين القوى الثورية وقوى الظلام. والمهمة الملحة للحزب وقادته هي العمل بدون هوادة لإعادة الوحدة بين المجاهدين والمناضلين ولتجميع أنصار الاشتراكية الذين لم يعرفوا كيف يحددون موقفهم بوضوح)).

---

(1)- علي هارون، المرجع السابق، ص 205.

(2)- سعد دحلب، المرجع السابق، ص 186.

- يستخلص بوضوح مدى الدور الهام الذي اضطلع به الحزب في أوج الأزمة التي تعتبر الأخطر في تاريخ الثورة وهي في مفترق الطرق بالإضافة إلى المناوئين الذين أضحوا يشكلون خطورة كبيرة جراء الأعمال التخريبية والتعدي على المواطنين وزعزعة النظام العام يضاف لها مناورات اللجنة المؤقتة تحت قيادة (الموثق) عبد الرحمن فارس مدعوما بجهات أخرى وغيرها من الأعمال الأخرى يأتي شرحها في حينها. في خضم ذلك كما لاحظ ميثاق الجزائر بتصدى حزب جبهة التحرير الوطني بواسطة المكتب السياسي الذي عينه المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس ((كما أشار الميثاق)) لتلك الأوضاع المقلقة وتسلم السلطة الجديدة. إن الخوض في غمار أزمة جبهة التحرير الوطني سنة 1962 يطول وكلما حاولنا الغوص في الجزئيات تظهر ملابسات أخرى مما طبع تلك الأزمة فهي أزمة عميقة لم يشهد لها التاريخ مثيلا لكن الحقيقة تؤكد أن هذه الأزمة هي التي وضعت حدا لرواسب الماضي بل قطعت الحبال أمام الآفاق التي رسمها منظري مؤتمر الصومام أو ما سمي في ذلك الوقت بجماعة العاصمة ونحن هنا بصدد الفكر الإيديولوجي ومشروع المجتمع لنتساءل هل كان بومدين وجماعته على خطأ لما لم يستصيغوا محتوى اتفاقية إيفيان؟ وهل كان غيرهم على حق حين تجاوز ذلك إلى تأييد اتفاقية اللجنة المؤقتة تحت قيادة: عبد الرحمان فارس مع منظمة الجيش السري العسكري الإرهابية؟.

إننا ومهما حاولنا مجاملة الآخرين فإن التاريخ يكون قد سبقنا إلى تسجيل مواقف الرجال.

وأن انتصار جبهة التحرير الوطني وتجاوزها لأزمة: 1962 هو من الأهمية بمكان ذلك أن الأزمة كانت تستهدف الجبهة في حد ذاتها فالسيد: بوضياف كان يقول: ((كان في تقديري أن الجبهة انتهت سنة 1962)) في الوقت الذي نص ميثاق طرابلس وكذلك النصوص الأساسية وكما جاء في المادة الرابعة (4) من القانون الأساسي:

((إن جبهة التحرير الوطني ستواصل بعد استقلال الوطن مهمتها التاريخية كقاعدة ومنظم للشعب الجزائري من أجل بناء الديمقراطية الحقيقية والرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية)).

بتاريخ 30 جويلية 1962 يصدر المكتب السياسي أول تعليمة ومن ضمن ما جاء فيها أن الحكومة المؤقتة مكلفة بضمان تمثيل الجزائر خارجيا إلى غاية تعيين حكومة نهائية من طرف المجلس الوطني التأسيسي هذا السلوك يفسر الدور الإيجابي للمكتب السياسي ومدى توخّيه العقلانية والمنطق في تسيير دواليب الدولة في حالة إعادة بنائها[1] رغم أن المكتب السياسي نفسه كان بمثابة هيئة مزدوجة حزبية وحكومة في آن واحد كما يلي:

1- محمد خيضر الأمين العام للمكتب ومكلف بالمالية والإعلام.

2- أحمد بن بلة مكلفا بالتنسيق الداخلي مع الهيئة التنفيذية المؤقتة.

3- رابح بيطاط: مكلفا بتنظيم الحزب والمنظمات الوطنية.

4- حاج بن علة: مكلف بالشؤون العسكرية.

5- محمدي السعيد: مكلف بالصحة العامة والتربية.

6- محمد بوضياف: مكلف بالتوجيه والعلاقات الخارجية.

7- آيت أحمد: لم يلتحق.

لكن الملاحظ هنا أن بوضياف انسحب بعد أربعة أيام محتجا على خرق اتفاقية 02 أوت 62 من طرف المكتب السياسي في حين أعلن آيت أحمد عدم التحاقه بالمكتب.

1- كانت الحكومة المؤقتة قد حازت اعتراف ما يزيد عن 40 دولة.

بتاريخ 4 أوت يعقد المكتب السياسي أول اجتماع له بالعاصمة ليتخذ قرارات مهمة منها تحديد موعد انتخاب المجلس التأسيسي: 2 سبتمبر والتي أجلت إلى: 16 سبتمبر ثم إلى 20 سبتمبر. لكن الأعمال الخطيرة التي تزامنت مع هذه الفترة من خلال موقف الولاية الرابعة التي لا تزال تسيطر عسكريا على العاصمة جعلت المكتب السياسي يبدو ضعيفا ومجرد من القوة رغم مساندة بعض العسكريين والمناضلين الوطنيين له أمثال: ياسف سعدي يضاف إلى ذلك كله تلك التصرفات الخطيرة جدا جدا والتي كانت تميز يوميا ما يصدر عن فرنسيي الجزائر وبقايا منظمة الجيش السري هؤلاء كانت اتفاقية إيفيان قد منحتهم موقفا ممتازا جدا وميزتهم عن الجزائريين وعن كل البشر ولذلك وعند قراءة ما ورد بشأن هؤلاء في اتفاقية إيفيان إعلان التصريحات اللاحقة لها يصبح من قبل الاتفاقية في موقف ذل وهوان ومن هذا المنطلق نفسر موقف الرفض لقيادة الأركان فعلى سبيل المثال ورد في إعلان الضمانات ما يلي: لا يمكن مضايقة أي فرد أو البحث عنه أو تتبعه أو الحكم عليه أو إنزال عقاب به أو اتخاذ إجراء تأديبـــي ضده أو أي إجراء معين للأحداث التي وقعت في الجزائر من أول نوفمبر 1954 حتى إعلان وقف إطلاق النار.

لا يمكن مضايقة أي فرد أو البحث عنه أو تتبعه أو الحكم أو إنزال عقاب به أو اتخاذ إجراء تأديبـــي ضده أو إجراء معيّن بسبب آراء الشخص أو العبارات التي تفوه بها بخصوص الأحداث التي وقعت منذ أول نوفمبر 1954 حتى يوم استفتاء تقرير المصير)).

وربما يكون هذا النص هو الذي دفع بالرئيس: "بن بلة" إلى انتقاد العقيد المرحوم: شعباني محمد حول تنفيذ أعمال انتقامية بالولاية السادسة ضد الحركي[1].

كان شهر أوت 1962 حارا على جميع الأصعدة بالإضافة إلى حرارة الصيف تصل ضراوة المعارك بين الإخوة إلى ذروتها في العاصمة والمناطق المودية إليها. كانت القوة العظمى تقترب من العاصمة لوضع حد لأولئك المغامرين والمتهورين، إنه

(1) – د/محمد العيد مطمر العقيد شعباني محمد ص ١٨٤.

جيش التحرير الوطني المدعم بقوة من رجال وطنيون ثوريون لا غبار عليهم، انطلقوا من الأوراس الأشم بعد أن هيئهم العقيد الطاهر الزبيري قائد الولاية الأولى لينضموا إلى جيش الحدود تحت قيادة العقيد: "هواري بومدين" هنا بدأ أولئك المتشبثون بالقوة في وجه المكتب السياسي يشعرون بدنو آجال نهاية المغامرة وأصدرت الولاية الثانية والثالثة والرابعة وفدرالية فرنسا بيان تعترف فيه بأن القوة لا تجدي نفعا ولا تفيد في شيء وأن النقاش والحوار هو السبيل لوضع حد لمأساتنا)).

ومما يجب تأكيده للتاريخ أنه وحسب ما جاء على لسان بن خدة: ((الجزائر حتى الاستقلال)) أن أعضاء الحكومة المؤقتة لم تكن لديهم النية في استعمال السلاح لاستعادة الشرعية ما عدا اثنان فقط من وزرائها كانا مصرّين على إعلان القتال ضد جماعة تلمسان وهما:

كريم بلقاسم ومحمد بوضياف وكذا مسؤولي الولايات الثانية، والثالثة والرابعة بالرغم من أن ذلك القتال سوف يكون في مواجهة الولاية الأولى والخامسة والسادسة وجيش الحدود.

جاء التصريح المذكور بعد فشل محاولات اعتراض طريق جيش التحرير الوطني نحو العاصمة: ((فقد عمدت قوات الولاية الرابعة إلى تفجير خمسة جسور من بينها جسر على الطريق الوطني المؤدي إلى العاصمة (المدية قصر البخاري)[1] وتسارع الأحداث ويخرج الشعب إلى الشارع منددا بالحرب الأهلية رافعا شعار: ((سبع سنين بركات)).

لجان المساندة للمكتب السياسي في الداخل والخارج تنشأ بسرعة:

62/09/05: يتم الاتفاق مع الولاية الثالثة والرابعة لوقف القتال.

(1)- علي هارون، المرجع السابق، ص 208.

62/09/06: يتم وقف المعارك.

62/09/07: تنضم مليشيات الولاية الرابعة إلى جيش التحرير.

62/09/09: قوات جيش التحرير الوطني بقيادة العقيد: بومدين تسيطر على العاصمة.

62/09/10: يجتمع المكتب السياسي ويحدد يوم: 62/09/12 آخر أجل لإيداع الترشيحات للمجلس التأسيسي.

62/09/20: تجري انتخابات المجلس التأسيسي ويقدم فيها المكتب السياسي قائمة وحيدة بالإضافة إلى قائمة فرنسيي الجزائر كما نصت على ذلك اتفاقية إيفيان والتي اشترطت في الحقيقة انتخابات تعددية لكن ذلك لم يعد بالإمكان فالمكتب السياسي أصبح مرتبطا بتوصيات مؤتمر طرابلس المصادق عليها بالإجماع والتي تؤكد بأن جبهة التحرير هي وحدها الحزب السياسي في الجزائر (تنفيذا لذلك تصدر الحكومة الجزائرية بتاريخ: 1963/08/14 مرسوما يحمل رقم: 63 - 297 يمنع الأحزاب والجمعيات السياسية).

كانت الانتخابات تشمل في آن واحد عملية استفتاء تخص مهام المجلس الوطني التأسيسي والمتمثلة فيما يلي:

- تعيين الحكومة وتولي مهام التشريع ووضع دستور للجمهورية الجزائرية وكانت توزيع السلطة في المجلس أو النسب المئوية المترتبة عن الانتخابات كما يلي:

- 16 عشر مقعد للنواب الأوروبيين (أصحاب الامتياز):

ـ نسبة: 18 % من العسكريين.

ـ نسبة: 18 % لأصحاب المهن الحرة.

ـ نسبة: 14 % للتجار.

_ نسبة: 12 % للمعلمين.

_ نسبة: 11 % للفلاحين.

_ نسبة: 10 % باقي الكوادر والطلاب.

_ نسبة: 7 % للعمال.

وكانت القائمة تضم 195 مترشحا خرج منها 195 منتخبا بعد انسحاب مرشح واحد وعقب انتخابه كلف المجلس التأسيس السيد أحمد بن بلة بتشكيل الحكومة وكانت كالتالي:

- أحمد بن بلة: رئيس الحكومة.
- رابح بيطاط: نائب الرئيس.
- عمار تومي: وزير العدل.
- أحمد مدغري: وزير الداخلية.
- العقيد هواري بومدين: وزير الدفاع.
- محمد خميستي: وزير الخارجية.
- الدكتور أحمد فرنسيس: وزير المالية.
- عمار أوزقان: وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي.
- محمد خيزي: وزير التجارة.
- أحمد بومنجل: وزير البناء والأشغال العمومية والنقل.
- خليفة لعروسي: وزير التصنيع والطاقة.
- بشير بومعزة: وزير العمل والشؤون الاجتماعية.
- عبد الرحمان بن حميدة: وزير التربية الوطنية.

- محمد الصغير نقاش: وزير الصحة.
- حساني موسى: وزير البريد والمواصلات.
- محمدي السعيد: وزير قدماء المجاهدين وضحايا الحرب.
- عبد العزيز بوتفليقة: وزير الشبيبة والرياضة.
- توفيق المدني: وزير الأوقاف.
- حاج حمو محمد: وزير الإعلام.

إذن تتجاوز جبهة التحرير أزمة صيف 1962 وتبدأ مرحلة جديدة وهي:

مرحلة: 1962 – 1965:

بدأ النشاط السياسي بوتيرة سريعة وذلك ما يتطلبه الوضع القائم كما يلي:

1962/09/25 المجلس التأسيسي يعقد أول دورة ويتسلم السلطة من الهيئة التنفيذية المؤقتة، كما تنص على ذلك اتفاقيات إيفيان وينتخب رئيس المجلس وهو السيد: فرحات عباس.

62/09/26 يكلف أحمد بن بلة بتشكيل الحكومة وإعداد برنامجها وعرضها برنامجها على المجلس للموافقة (أشير لها أعلاه).

28 إلى: 1962/09/29 يحظى "بن بلة" بثقة النواب ويصبح رئيسا للحكومة والمجلسها الهيئات الوطنية تشرع في عملها وتنتخب الجمعية الوطنية (البرلمان) لجنة تتكون من ثلاثين عضوا لإعداد مشروع الدستور.

لكن قبل توضيح ذلك كله يتضح أن هناك سؤالا نجده مطروحا بإلحاح في هذه الفترة بالذات وهو:

هل كان بالإمكان فتح المجال للتعددية الحزبية في هذه المرحلة؟ وهل كان بالإمكان أن تظل التيارات والتوجهات السياسية تتعايش داخل جبهة واحدة؟ ذلك هو العائق الذي بات ماثلا للعيان ومن الصعب تجاوزه بسهولة وليس هناك من حل سوى تثبيت وإقرار نظام الحزب الواحد ولن يكون سوى جبهة التحرير الوطني.

جبهة التحرير هي الحزب الواحد والوحيد:

هكذا إذن تفرض الشرعية الثورية منطقها السليم ذلك أنه ليس لعاقل أن يتصور تواجد تعددية حزبية في ظل تواجد زعامات وأفكار لا تؤمن بمشروع حضاري ينبع سوى في ظل التبعية نحو فرنسا ولا تحمل فكرا اقتصاديا سوى توجها بورجوازيا يتجاهل الفلاحين والطبقات الشعبية التي احتضنت الثورة وكانت لها وقودا دون غيرها فالبرجوازية وأفكار الصالونات التي أدانها ميثاق طرابلس بشدة تريد أن تفرض نفسها بالقوة لذلك فإن إرادة الله سبحانه لم ترد لدماء الشهداء أن تروح هدرا ولن يكون ذلك في هذا الوطن طالما أن هناك قوة اسمها الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني فيوم تخبو جذوة الوطنية وتزول من النفوس تلك الصورة المؤلمة للمعاناة والتي عايشها الثوار وسط الشعب حينئذ يكون ما يكون.

كانت قيادة الأركان وحدها التي كشفت عن موقفها وقررت بأن تكون جبهة التحرير هي المنظم الوحيد للثورة بعد الاستقلال والذي اعتبرته مجرد مرحلة أولية وقد جاء في تصريح قيادة الأركان:

((الاستقلال ليس إلا مرحلة فقط، فالثورة هي هدفنا والثورة هي جبهة التحرير الوطني كمنظمة وحيدة))، كما أنه وبالرغم من أن جميع أعضاء مؤتمر طرابلس صادقوا بالإجماع على برنامج طرابلس (الميثاق) واختلفوا حول المكتب السياسي، إلا أن بعضا من الزعماء تراجع وطالب بتشكيل أحزاب سياسية والتنصل من برنامج طرابلس الذي اعتبره البعض يحمل مبادئ الشيوعية ومناقضا للإسلام وقد قال "بن

حدة: ((بأن برنامج طرابلس كان يتنافى مع الإسلام وتمت المصادقة عليه بالإجماع بما فيهم أنا شخصيا فاللهم اغفر للجميع))(1).

لكن إذا كان ذلك حقيقة فكيف يعارض الحزب الشيوعي بشدة جبهة التحرير الوطني ومبدأ الحزب الواحد وهذا المبدأ عارضه الكثيرون أيضا منهم محمد بوضياف آيت أحمد وغيرهم. وفضلا عن ذلك فإن المعارضة بشأنه تجلت داخل المكتب السياسي نفسه إذ أن محمد خيضر كان لديه نظرة مغايرة لأحمد بن بلة حول الحزب وكما أنه لم يستصغ فكرة الوحداوية فضلا على أن مفهوم الحزب عنده يأخذ طابعا جماهيريا عكس رؤية بن بلة الذي يريده حزبا طلائعيا.

هذا هو الموقف الذي أدى بالأمين العام للمكتب السياسي خيضر بأن يستقيل في: 1963/04/17.

وهكذا يفسح المجال أمام بن بلة بتولي منصب الأمين العام للمكتب السياسي ويدمج بين الحزب والدولة وقبل تاريخ استقالة خيضر كانت حكومة بن بلة قد فصلت نهائيا في شأن إقرار مبدأ الحزب الواحد وعمدت إلى إصدار مرسوم يحمل رقم: 297 - 63 بتاريخ: 1963/08/14 ج. ر رقم: 59 جاء في مادته الأولى ما يلي: ((تمنع على كافة التراب الوطني كل الجمعيات أو التجمعات الفعلية ذات الهدف السياسي)) وقد تضمن هذا المرسوم في ديباجته تعليلا بنص المادة الأولى كما يلي: ((نظرا إلى أن نشاط الجمعيات أو التجمعات الفعلية من طبيعته أن يلحق مساسا بالنظام العام والوحدة الوطنية وبنجاح الثورة الاشتراكية وأن يسئ إلى علاقات الجزائر مع القوى الأجنبية، فإن مجلس الوزراء:

(1) نظرا إلى أنه من أجل تحقيق أهداف الثورة الديمقراطية والشعبية، قرر ممثلو الشعب الجزائري في طرابلس إنشاء حزب جماهيري قوي وواع.

---

(1) — حوار بن خدة لجريدة الجزائر اليوم 1993/07/05.

(3) نظرا لكون الحزب سيعمل على تحقيق اتحاد كل الشرائح الاجتماعية للأمة ...ول تحقيق أهداف الثورة الاشتراكية.

والملاحظ أن المرسوم المشار له والذي يقر منع التعددية الحزبية أمضيّ من طرف ...عضاء الحكومة كلهم. إنه وبالرغم من استتباب الأمن واستقرار الوضع السياسي إلا ...أن مناخ الأزمة (أزمة صيف 1962) لا يزال يلقي بظلاله على الهيئات الجديدة، ...ذلك أن التوجه السياسي لجبهة التحرير الوطني أصبح واضحا وما تقرر في طرابلس ...بات على مرمى حجر من أن يتجسّد في الواقع وأنه وأمام ذلك فإن كبت بعض ...السياسيين لجماحهم وتظاهرهم بقبول الوضع القائم لم يدم طويلا سيما وأن المجلس ...التأسيسي شكل لجنة برلمانية لإعداد دستور يؤسس للنظام الرئاسي ويكرس التوجه ...الاشتراكي لم يستطع رئيس المجلس السيد: فرحات عباس أن يتمالك نفسه أكثر من ...ولا سيما بعد استيضاح موقف المسؤول الأول في المكتب السياسي السيد: خيضر ...فوجه رسائل إلى أعضاء مجلسه يؤكد فيها بأن الديمقراطية هي الخلاص وأن النظام ...الرئاسي يشكل خطرا ويوصل إلى الاستبداد.

...بتاريخ: 1962/08/02 يستقيل فرحات عباس من رئاسة المجلس وبتاريخ: ...1962/09/20 يستقيل كذلك من المجلس نهائيا بعد أن وجّه رسالة للمجلس يعلل ...فيها أسباب استقالته ويحتج على المشروع الدستوري الذي قدم للمجلس وعلى ...الطريقة التي نوقش بها من طرف المناضلين وإطارات الحزب قبل ذلك.

...المعارضة تنمو وتشتد:

...في الوقت الذي يصادق فيه المجلس التأسيسي على الدستور الجديد في ...1963/07/... ليعرض فيما بعد على الشعب للاستفتاء والمعلوم أن الدستور وضع ...حدا بصفة نهائية للتعددية الحزبية وفصل في الاختيار السياسي والتوجه الاقتصادي ...وطبيعة النظام السياسي.

1- السيد: فرحات عباس يخرج إلى المعارضة ويورد في كتابه الجديد "الاستقلال المصادر" منتقدا نظام بن بلة وتوجهاته قائلا: ((إن الجمهورية الجزائرية تتصرف مثل امرأة خائنة، فهي متزوجة علنا بالإسلام لكنها تنام خفية على سرير ستالين)).

وبتاريخ: 1963/06/09 آيت أحمد يلجأ إلى القبائل ويعلن في منطقة عين الحمام مسقط رأسه عن تأسيس حزبه المسمى: ((جبهة القوى الاشتراكية)) ويعلن الحرب على بن بلة ويجتمع حوله قائد الولاية محند أولحاج. هذه الأحداث يقف على آثارها الرئيس الراحل بومدين ويلقي خطابا أمام حشد جماهيري كبير بنفس المكان أي بعين الحمام في: 1968/10/21 ومما جاء فيها ما يلي:

((إن وحدة الشعب أقوى من جبال جرجرة نفسها فهذه المنطقة من الوطن مع الأسف عاشت ظروفا صعبة بعد الاستقلال مباشرة فمنذ سنة: 1962 بدأت جميع مناطق البلاد تتذوق طعم الحرية والاستقلال والأمن ولكن هذه الجهة عرفت مشاكل أخرى أنتم أدرى بها وإننا نتساءل: هل كانت هذه الاضطرابات تخدم الوطن حقيقة؟ وهل كان القائمون بها ... يريدون خير هذا الشعب؟

كلا لقد كانت نتيجة واحدة لهذه الاضطرابات خلال ثلاث سنوات وهي زيادة آلام سكان المنطقة وإضافة أرامل وأيتام ... لكن والحمد لله انتهت هذه الحالة مع التغيير الذي شهدته البلاد والذي وضع حدا لكل سياسي متعفن ففي الوقت الذي كان الشعب يخوض غمار الحرب الثورية... كان هناك أناس يمرحون في الخارج ولو أنهم في السجون يصنعون الخطط لفرض أنفسهم على الشعب الجزائري ولكن كانوا يجهلون مآسي هذا الشعب. وقد كان بوضياف من جهته قد تموقع هو الآخر ومنذ البداية في المعارضة وبتاريخ: 62/09/20 المصادف لانتخاب المجلس الوطني التأسيسي يعلن عن تشكيل حزب سياسي يحمل اسم ((حزب الثورة الاشتراكية)) وبتاريخ: جوان 1963 يلقى عليه القبض ثم يطلق سراحه وبتاريخ: 1964 يضطر إلى الهجرة ويحكم عليه بالإعدام غيابيا استقر في المغرب ليعود بتاريخ: 1992/01/14 إلى

رض الوطن ويترأس المجلس الأعلى للدولة ويغتال بعنابة في: 1992/06/29. كما أن
قاسم كريم يصبح هو الآخر معارضا شديدا للنظام ويفر إلى الخارج وتزامنا مع
ذلك كله تبرز معارضة داخلية قوية في الجنوب بقيادة العقيد: شعباني قائد الولاية
السادسة والذي كان في البداية من المناصرين لفريق تلمسان ويعتقد أن أسباب
لخلاف بالنسبة للعقيد: "شعباني" إيديولوجية بالأساس فهو أصبح يرى بأن نظام بن
لة انحرف عن التوجه الإسلامي. فالعقيد شعباني الذي يوصف بأنه أحد تلاميذ بن
باديس لكن ما يلاحظ أن معارضة شعباني أخذت منحى خطير إذ أنه وحسب ما
ذكره سعد دحلب فإنه أصبح يعتبر نفسه قائدا لدولة الجنوب وأصبح يفرض حقوقا
جمركية على حدوده[1]. أمام تفاقم الأزمة من جديد لم تبق إلا المواجهة فهل
استمرت أزمة صيف 62 ذلك هو التفسير الذي يمكن إعطاؤه للوضعية وهكذا
يتصدى النظام لإخماد المعارضة سيما وأنها اختارت طريق العنف وبادرت به
فالسيد: آيت أحمد بدأ بتنفيذ عمليات من منطقة القبائل. ولا أقول:((بلاد
القبائل))[2] والعقيد: "شعباني" بلغ به الأمر إلى حد الانفصال كلية بمنطقة الصحراء
إلا أن مثل هذه التصرفات تستحق مجابهة حقيقية، كما أن بوضياف يرفض تماما
استمرار جبهة التحرير في الحكم وبالرغم من أن مقررات طرابلس تؤكد خلاف ما
يرى. وفرحات عباس لا يؤمن بالنظام السياسي الذي يؤسس له الدستور الجديد
ولا بالتوجه الجديد فهو الذي يمثل قطب البورجوازية ولا يعير أي اهتمام للفلاحين
والعمال وسكان الأرياف الذين عانوا الأمرّين وقد أصبحوا محور اهتمام التوجه
الجديد في برنامج طرابلس فلتحسم الأمور إذن! إذ لا مجال للتعددية السياسية
والفكرية فالأمر فصل فيه في طرابلس وحظيت هذه النقطة بالمصادقة وبالإجماع وثم
هل كان بالإمكان فتح المجال للتعددية؟ ذلك غير ممكن ولا يقبله المنطق ولا

---

(1)– سعد دحلب، المرجع السابق.

(2)– ظهرت بعض التسميات الجديدة والتي كانت مستعملة إبان الاستعمار وهي مخالفة للمنطق
السياسي واللغوي مثل: كلمة بلاد القبائل فهي منطقة معينة من بلاد الجزائر وليس العكس

يستطيعه عاقل في ظل تلك الظروف. يؤكد ذلك الكثيرون من العقلاء من زعماء الثورة فيقول السيد: بشير بومعزة ((لم يكن ممكنا في سنة 1962 إنشاء أحزاب سياسية نتيجة للظروف التي كانت تعيشها البلاد آنذاك كتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومشكل الصراع بين الولايات، وظاهرة الجهوية والإقطاعية يضاف إلى ذلك رسوخ تقاليد الثورة المتمثلة في الشرعية الثورية التي تم إقرارها من مؤتمر طرابلس والتي تهدف إلى استمرار جبهة التحرير الوطني كحزب طلائعي بحيث كان هذا المبدأ راسخا في أذهان مؤسسي الحزب الواحد وكان هناك مجموعة من القضايا تشغل بال المسؤولين كالحفاظ على الوحدة الوطنية وتجنب انفجار الجزائر والحقيقة التي ينبغي التأكيد عليها هنا هي أن قادة الثورة كانوا يستبعدون التفكير في السماح بعودة الأحزاب السياسية التي كانت موجودة قبل تفجير الثورة لأن الصراعات الحزبية تحدث انشقاقا داخل الحركة الوطنية الجزائرية))[1].

نظام بن بلة يلتفت بقوة لإخماد بؤر النزاع باستعمال سبل الحوار والقوة في آن واحد بعد نجاح المفاوضات مع العقيد محند أولحاج بتاريخ: 1963/09/29 وعدم رضوخ آيت أحمد وإعلانه بتاريخ: 63/07/09 بأنه يعلن كفاحا مفتوحا ضد النظام ويتم القبض عليه بتاريخ: 17 نوفمبر 63 ويسجن ويحال على محكمة الجنايات بالعاصمة ويصدر ضده حكم بالإعدام غير أنه لم ينفذ فيما بعد وقد استفاد من عفو رئاسي بإزالة عقوبة الإعدام على عكس العقيد: "شعباني" الذي أحيل على المحكمة العسكرية بوهران ونفذ فيه حكم الإعدام ((رغم معارضة بومدين))[2].

وفيما يخص بوضياف فإنه وبالرغم من الخطورة التي كان يشكلها على النظام فضل بن بلة أسلوب الحوار مع هذا الأخير.

---

(1)- حديث بشير بومعزة لجريدة: الجزائر الأحداث: 1989/08/09
Entretien avec Bachir Boumaza: Algérie Actualité.

(2)- د/العربي زبيري، المرجع السابق ص 393.

فالسيد بوضياف له مكانته بطبيعة الحال ويذكر الأستاذ /العربي الزبيري: ((أن الرائد عبد المجيد كحل الرأس تدخل لدى بوضياف غير أنه لم يجد آذان صاغية وقد خرج من عنده بعد لقاء مطول بإقامته بالعاصمة يائسا مقتنعا بأن الرجل لا يبحث عن المصلحة الوطنية وهو أبعد ما يكون عن واقع الثورة التي يريد فقط التربع على أعلى هرم قيادتها)) ويضيف بأن بوضياف ذهب بعيدا في تجنيد إطارات حزبية وتوزيع المنشورات التحريضية ضد النظام والداعية إلى تمرد الجيش من أجل قلب نظام بن بلة[1].

ومن بجاية حيث كان يتواجد مع كريم بلقاسم ومحند أولحاج والعديد من ضباط الولاية الثالثة يعرب بوضياف عن عزمه على مواصلة النضال بالكلمات والمناشير وحتى بالسلاح ضد نظام الاستعباد...)) ويضيف: ((وحتى لو تقلص وضعنا إلى شبر التراب الوطني سنواصل النضال فوق هذا الشبر))[2].

وهكذا ورغم تعرض بوضياف لعملية اختطاف بمسقط رأسه بالمسيلة بتاريخ: 30 جويلية 1962 ليطلق سراحه في اليوم الموالي فإن هذه المرة لن يكون له ذلك فقد ألقي عليه القبض بتهمة التآمر ضد الدولة بتاريخ: 25 جوان 1963 ليسجن ثم يحوّل إلى معتقل أدرار بالصحراء وكذلك كان شأن فرحات عباس الذي وضع تحت الإقامة الجبرية منذ 19 أوت 1964 ثم يلقى نفس المصير إلى معتقل أدرار الذي أصبح يضم مجموعة هامة من المعارضين للنظام أمثال: المحاميين: عبد الرحمن فارس وبن تومي، الأول كان رئيسا للهيئة المؤقتة التي أنشئت بموجب اتفاقية إيفيان وكان بن بلة قد شكره على مجهوده وقال: ((إننا نضع ثقتنا ودعمنا في السيد فارس ومساعديه ... فليكونوا على يقين من أننا لن ننساهم))[3].

---

(1)- حسب لقاء د/العربي الزبيري مع الرائد كحل الرأس في: 1998/04/15 المرجع السابق ص 396.

(2)- علي هارون، المرجع السابق ص 167.

(3)- علي هارون، نفس المرجع ص 217.

كانت هذه المرحلة: 1962/07/05 إلى: 1965/06/19 من نظام بن بلة حافلة فإلى
جانب المحافة المستمرة للمعارضة يشهد الميدان جهودا مكثفة وابرزت الإطارات
المعول عليها من طرف النظام على مواجهة المشاكل القوية في ظل وضع يصعب
وصفه وبالرغم من كل ذلك يجب الإشارة أنه تم إرساء النظام العام للدولة ونظام
قانوني للمؤسسات فقد بادرت الحكومة إلى إصدار مجموعة من المراسيم منها
المراسيم: 18 و22 و23 مارس 1963 المتعلقة بنظام التسيير الذاتي في مجال الزراعة
ومرسوم: 08 ماي 1964 الخاص بالتسيير الذاتي في مجال الصناعة وفسح المجال
لإنشاء شركات وطنية هامة مثل شركة: "سوناطراك" بمرسوم 31 ديسمبر 1963
والشركة الوطنية للحديد والصلب (S.N.S) بمرسوم 3 سبتمبر 1964 وغيرها كثيرة
جدا وعلى العموم فقد كانت قرارات التأميم التي عمدت الحكومة آنذاك إلى
اتخاذها بمثابة موقف حاسم لمجابهة مظاهر الإقطاع والاستبداد فقد نصت المادة
الأولى من المرسوم: 1963/10/01 في مجال الأراضي الفلاحية على ما يلي:

((تعلن أملاكا للدولة، الاستثمارات الزراعية العائدة لبعض الأشخاص الطبيعيين
أو الاعتباريين)).

وفي الخلاصة فإن هناك قرارات هامة جدا تتعلق بالتأميمات تناولت العديد من
القطاعات وهي تدل على الموقف الصارم للحكومة آنذاك في تمكين مختلف فئات
الشعب من استرجاع حقوقها المسلوبة. وقد شمل التأميم كما ذكرنا عدة قطاعات
وقد تم ذلك بطريقة قانونية وفي ظل الشرعية التامة بعيدا عن الفوضى ويمكن
اختصار ذلك حسب المراسيم التي أصدرتها الحكومة آنذاك.

1- تأميم الأموال المكتسبة بصورة غير شرعية: وقد شملها القانون الصادر في:
1963/07/26 والذي نص في محتواه على أن الأموال المنقولة والعقارية

المسلوبة والمحجوزة والمصادرة، لصالح القيادة والأغوات والباشاوات وكل عملاء الاستعمار أصبحت ملكا للدولة.

2- التأميمات المترتبة عن المرسوم الصادر في: 1963/10/01 والتي طالت الاستثمارات الزراعية العائدة للأجانب وشملت في البداية حوالي: 130 ألف هكتار تتبع فيما بعد بالتأميمات التي تخص الاستثمارات التابعة للجزائريين وهي المشمولة بأمر: 71/11/08 المتعلق بالثورة الزراعية.

3- والأهم هو ما نص عليه الأمر الصادر في: 1962/08/27 الذي ينصرف إلى مصادرة أموال الأشخاص المحكومين بالإساءة لأمن الدولة ولاستقلال الأمة ولأهداف الثورة الاشتراكية.

لقد كان الحديث عن الاشتراكية يثير حساسية عند البعض وعند هؤلاء كان الاعتقاد السائد أن الاشتراكية مرتبطة بالإلحاد وأن النظام الاشتراكي مناهض للإسلام وذلك ما تفطنت له مقررات طرابلس فقد أدان ميثاق طرابلس هذا التصور واعتبره من قبل التزمت والجمود. إذن كان الأمر يقتضي قرارات شجاعة كتلك التي اتخذتها القيادة في مجال التأميمات: (الأراضي المناجم المحروقات والتجارة وشركات التأمين والنقل وغيرها ...)، وقد جاءت هذه القرارات ((عندما أدركت القيادة السياسية أن بقايا الرأسمالية المتمثلة في نظام البنوك والبيروقراطية وتسلط الشركات الأجنبية وتحكمها في ثرواتنا الطبيعية تمثل كابحا قويا يمنع القطاع الجديد من التقدم، فقد كان التسيير الذاتي هو الحل الأوحد الذي يتجاوب مع مطامح القوات الاجتماعية التي قامت الثورة على كواهلها وهي أساسا من العمال والفلاحين والمعدمين))[1]، والأكثر من ذلك كله كانت حكومة: بن بلة تنشط سياسيا إذ كان العمل يجري

(1) – د/العربي الزبيري، مجلة الرؤيا، العدد 5 السنة، الثالثة 1984 ص 11 اعتبره الدكتور الزبيري (أي التسيير الذاتي) أمرا مفروضا على القيادة الفنية في الجزائر نتيجة الفراغ الذي تركه رحيل المعمرين المالكين للأرض ووسائل الانتاج، ولم يكن نتيجة تخطيط مدروس كما ورد في ميثاق الجزائر (انظر تاريخ الجزائر المعاصر د/العربي الزبيري ج 2 ص 306.

على قدم وساق لتحضير المؤتمر التأسيسي للحزب لكن قبل ذلك وكما أشرنا تم اعتماد الدستور الجديد وكان قد سبقته التحضيرات بشكل ديمقراطي نوقش ضمن أطر الحزب بالإضافة إلى تشكيل لجنة من داخل البرلمان والذي عرضت عليه كذلك عدة مشاريع منها: مشروع من فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني ومشروع فرحات عباس ولم تؤخذ كلها بعين الاعتبار وربما كان ذلك الخلاف الحاد وطبيعة النظام اللاإسلامي وراء استقالة فرحات عباس كما أنه أثير نقاش حاد أيضا حول علاقة الحزب بالمجلس التأسيسي وقد اعتبر بعض النواب الحزب غير موجود أصلا ولا يجوز أن يناقش مقتضيات الدستور ولا يجب في جميع الحالات أن يعلو الحزب على المجلس ويذكر السيد: علي هارون أنه كان ضمن لجنة تتشكل من 30 عضوا تولت تحرير المشروع التمهيدي ويؤكد بأن النص المصوت عليه من طرف المجلس هو النص المقترح من طرف الحزب وإذا كان البعض يعيب على كون مبادئ الدستور الجديد ذات توجه علماني فإنه على العكس من ذلك تماما فقد أكد السيد: عبد الرحمن شيبان بأنه ((كان من بين الـ 30 من أعضاء اللجنة الخاصة بإعداد الدستور الأول للمجلس الوطني التأسيسي)) وأوضح: ((فقد برز في رحاب البرلمان فريقان من النواب فريق أصيل وفريق تغريبي حاول أن يجعل الإسلام دينا للشعب لا للدولة بحيث لا تلتزم باحترام تعاليمه واعتبار اللغة العربية لغة للشعب، لا تلتزم المدارس والمعاهد بتعليمها ولكن شاء الله أن تكون الغلبة للفريق الأول الغيور على ميراث الأسلاف الصالح لكل زمان ومكان فظهر الدستور تتصدره المادة الثانية والمادة الثالثة التي تنص على أن العربية هي اللغة الوطنية الرسمية))[1] وفعلا فإنه وبالرجوع إلى الدستور الجديد يتبين بالإضافة إلى محتوى النصوص يشير في ديباجته إلى المبادئ والأهداف التي سوف تعمل الثورة على تجسيدها وهي:

---

(1) - تصريح الشيخ: عبد الرحمن شيبان لجريدة صوت الأحرار عدد 1926 الخميس: 2004/07/01 بخصوص المادتين الرابعة والخامسة.

- الشروع في إنجاز الإصلاح الزراعي وإنشاء اقتصاد وطني يتكفل العمال بضمان سيره.

- سياسة اجتماعية لفائدة الجماهير، لرفع مستوى حياة العمال والمبادرة بترقية المرأة لاشتراكها في تدبير الشؤون العامة وتطوير البلاد ومحو الأمية، وتنمية الثقافة القومية وتحسين السكن والحالة الصحية.

- سياسة دولية قائمة على قاعدة من الاستقلال الوطني والتعاون الدولي والنضال المناهض للتوسع الاستعماري والموازرة الفعلية للحركات المناضلة من أجل استقلال بلدانها ويضيف في الديباجة أيضا:

لقد كان من الإسلام واللغة العربية، قوى فعالة في الصمود ضد المحاولة التي قام بها النظام الاستعماري من أجل إلغاء شخصية الجزائريين.

ومن هنا يتعين على الجزائر أن تؤكد أن اللغة العربية هي لغتها القومية الرسمية، وأنها تستمد قوتها الروحية الأساسية من العقيدة الإسلامية ومع هذا تضمن الجمهورية لكل فرد احترام آرائه ومعتقداته وحرية ممارسته لشعائره و على وجه الخصوص تنص المادة 4 من الدستور على: ((أن الإسلام هو دين الدولة، وتضمن الجمهورية لكل فرد احترام آرائه ومعتقداته والممارسة الحرة للشعائر الدينية)) كما تنص المادة 5 على: ((أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية للدولة)) ويتضح أن تجسيد مبدأ إقرار اللغة العربية كلغة رسمية للدولة أمر ذا أهمية بمكان ويدل على الجدية والنظرة الثورية في استكمال المعركة في شقها الثاني وهو استعادة الهوية المسلوبة والمنقوصة وإعادة ترميم ما هدمه الاستعمار في هذا الجانب ولعل نص المادة 67 من الدستور الجديد يندرج في هذا المسعى إذ يقول: ((يجب تحقيق التعريب في أقرب وقت ممكن في كامل تراب الجمهورية، بيد أنه خلافا لأحكام هذا القانون،

يجوز استعمال اللغة الفرنسية مؤقتا إلى جانب اللغة العربية)) لكنه من المؤسف أن ذلك لم يتحقق بالشكل اللازم والمطلوب وربما يطول الحديث إذا ما خضناه في هذا الجانب ويتشعب، يضاف إلى ما سبق أن الدستور فصل إشكالية الحزب والتعبير بشكل صريح بأن: ((جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الوحيد في الجزائر)) وذلك ما نصت عليه المادة 23 كما أن الصلاحيات المخولة لجبهة التحرير الوطني والأهداف المنوطة بتحقيقها سطرت محاورها المواد 24 و25 و26 من الدستور بالتأكيد بأن جبهة التحرير هي التي تحدد سياسة الأمة وتوجه عمل الدولة وتراقب عمل المجلس الوطني والحكومة وهي تعكس مطامح الجماهير وتعمل على إنجاز أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية وتشييد الاشتراكية في الجزائر. لكن السؤال الذي يظل مطروحا: هل انتهت أزمات جبهة التحرير الوطني؟ الواقع يثبت العكس.

فترة حكم بن بلة من 1962 وإلى 1965: كما أشرنا واجه فيها بن بلة صراعات كبيرة وكانت خارج المحور الذي يدور فيه أو الكتلة الموالية لكن بمجرد ضمور واختفاء الكتلة المضادة حتى أحدثت أزمة الخلاف تسري في جسم كتلة بن بلة نفسه لكن في البداية بشكل غير علني، وربما يفسر ذلك بعدم الاستقرار في التشكيلة الحكومية فبعد الحكومة الأولى في: 1962/09/26 والثانية في: 1963/09/19 والثالثة في: 1964/12/02، وخلال كل تعديل أو تشكيلة، كان بن بلة يسعى إلى إبعاد خصومه بذكاء كما أنه سرعان ما تبين أنه يسعى إلى الهروب من نفوذ الجيش والخروج من دائرة سيطرته تماما لكن قبل ذلك كله كان لابد من أن يظل الارتباط بالجيش وبقائد الأركان العقيد هواري بومدين بصفة خاصة إلى غاية التجسيد الحقيقي للمبادئ التي قررها الدستور وفي مقدمتها المؤسسات وبالأخص مؤسسة الحزب، ذلك أن الإبقاء على الجبهة في شكلها الظاهري ووضعها الباطني سوف يترك المجال مفتوحا للأفكار السياسية

المتناقضة لتنتعش من جديد وتخلق وضعا يصعب معه بناء حزب قوي يتبنى فكرا اشتراكيا ويحرص على تجنيد الجماهير ولفها حوله. إذن كان يجب أن توضع الأسس المتينة لحزب قوي وحيد يصبح بمثابة المحرك الواعي لصالح الجماهير وهو ما يفرض التخلي نهائيا عن الصيغة أو الشكل القديم لجبهة التحرير الوطني ذلك ما ورد في تقرير الأمين العام للحزب أمام المؤتمر كما أن اللائحة السياسية المتولدة عن المؤتمر أوضحت الأبعاد المتوخاة في بيان الحزب.

المؤتمر الأول للحزب: بتاريخ: 16 إلى 21 أفريل 1964 ينعقد المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني حسب الوصف الذي أعطته اللائحة السياسية المنبثقة عن هذا المؤتمر ولعله من الأنسب وبغية الاستغناء عن أي تعليق ندرج فيما يلي لائحة السياسة العامة كما صدرت عن المؤتمر:

لائحة السياسة العامة

إن المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني المجتمع بالجزائر العاصمة من 16 إلى 21 أفريل 1964، وبعد مناقشة وتعديل البرنامج والتقرير الذي قدمه الأمين العام والملحق بهذا المشروع يصادق على اتجاه هاتين اللائحتين اللتين تعبران عن إرادة الشعب الجزائري وحزبه في وضع سياسة البلاد في الداخل وفي الخارج تحت شعاري الاشتراكية والتعلق بشخصيتنا العربية الإسلامية.

ويعلن المؤتمر ارتياحه للمبادرات التي اتخذت حتى الآن من طرف السلطة والتي مكنت من جمع شمل القوى الثورية ويشجب الأعمال التي يبذلها المعادون للثورة المتفقون بوعي أو عن غير وعي مع قوى أجنبية لسد الطريق أمام الاشتراكية.

ويشيد بأبطال وشهداء الكفاح الوطني ويؤكد وفاءه لذكراهم بصيانة وحدة شعبنا والدفاع عن وحدة ترابنا الوطني قاطعا العهد على بذل كل المجهودات لصالح

الأرامل واليتامى ويحيي جميع الذين ساهموا في انتصار الثورة الجزائرية عبر أنحاء العالم وخاصة الديموقراطيين الفرنسيين الذين لا زالوا معتقلين لمساهمتهم في تحرير الجزائر.

ويؤكد من جديد ضرورة إتمام استقلالنا في جميع الميادين:

أ- بالسهر على جلاء سريع للقوات العسكرية الأجنبية المرابطة فوق ترابنا.

ب- بمواصلة جزأرة الإدارة بصورة شاملة.

ج- وباتجاهنا لسد حاجاتنا إلى الإعانة الفنية نحو الأقطار التي تجعلها أكثر مساهمة في تكوين فنيينا وبأقل ثمن.

د- وبتنويع تجارتنا الخارجية مهما كانت التكاليف.

هـ- وباسترداد مجموع ثرواتنا الوطنية.

ويلح المؤتمر على ضرورة استعجال التعريب في الجزائر:

أ- بالإسراع في تعريب التعليم.

ب- بتقوية الروابط سيما الثقافية مع العالم العربي. وذلك يعني بصفة خاصة مضاعفة الوسائل الموضوعة تحت تصرف الهيئات المكلفة بإنشاء مثل هذه الروابط.

جـ- بالقيام بتوسيع ملحوظ لمجال الدراسات العربية في حظيرة الجامعة.

ويفترض أن يثبت في الواقع اختيارنا الاشتراكي:

أ- بالوقوف دائما إلى جانب القطاع الاشتراكي لتدعيمه في وجه القطاع الخاص.

ب- بإدماج كل الوحدات الاقتصادية الضرورية في القطاع الاشتراكي لضمان سير أفضل.

ج- بتوسيع هذا القطاع ووضع مؤسسات جديدة تحت التسيير الذاتي أو بالتأميمات الجديدة.

- تطبيق كافة قرارات مؤتمري التسيير الذاتي الزراعي والصناعي.

ب- بالسهر على إنجاح الإصلاح الزراعي بحملة شرح مستمرة لأهدافه وبإشراك واع للفلاحين في تحقيقه.

وأن نعتمد بصفة أساسية لتحقيق هذه المهام على تعبئة الجماهير التي يجب أن تعمل في القريب إلى جعل سنة 1964 سنة التطوع.

ويقرر المؤتمر فيما يتعلق بالحزب المبادئ التالية:

1- يجب أن يكون الحزب المحرك الرئيسي لحياة البلاد وعلى أعضائه أن يمتثلوا لقاعدة الحد الأعلى الاشتراكي التي تعني أن لا يكون لأي مناضل مهما كان مرتب مزدوج أو مرتب يبعده بمستوى معيشته عن الجماهير الكادحة.

كما يجب عليهم في أقرب الآجال أن يقدموا بيانا يعرض على لجنة رقابة الحزب حول الأملاك التي يملكونها أو التي اكتسبوها منذ نوفمبر 1954.

2- أن إحدى المهام الرئيسية لإعطاء الحزب قوى جديدة وتقوية ارتباطه بالجماهير هو تحسين تركيبه الاجتماعي بتجنيد تفضيلي للعمال والفلاحين الفقراء وبإدماج مناضلين ثوريين ثابتين ما زالوا خارج صفوفه.

وفي الحال يجب على الحزب أن يسهر على إرساء ديموقراطية داخلية حقيقية بانتخاب المسؤولين على جميع المستويات تبعا للنظام الأساسي وبحملة شرح مستمرة ومنهجية للبرنامج ومحتواه، ومضاعفة نشاطه السياسي والتربوي في المنظمات الجماهيرية وخاصة في النقابات.

كما يجب عليه أن يولي المنظمات الوطنية اهتمامه البالغ وخاصة شبيبة جبهة التحرير الوطني والاتحاد الوطني للنساء الجزائريات.

ويطلب المؤتمر أن تستهدف سياسة الحزب في ميدان بناء الدولة إلى تقوية سلطة حتى يقوم على الوجه الأكمل بالكفاح ضد أعداء الاشتراكية:

أ- بتبسيط الأجهزة القائمة بإصلاح إداري.

ب- بإعادة تنظيم الأحواز على أساس اللامركزية لوضع حد للتخلف الإداري في المناطق المحرومة خاصة الجبلية منها والصحراوية.

ج- بإقامة التقشف الدقيق والمتزايد باستمرار.

د- بمنع وتصفية التبذير والبيروقراطية والفساد وكل تشويه يمكن أن يؤدي إلى تدهور الروابط مع الجماهير ويشجع نشاط المعادين للثورة.

ويعلن المؤتمر بأن حجر الزاوية لسياستنا الخارجية يجب أن يرمي إلى جعل الثورة الجزائرية قطب إشعاع ثوري في المغرب وفي العالم العربي وفي إفريقيا، وينبغي عليه أن يخوض كفاحا ثابتا وحازما ضد الإمبريالية والصهيونية وأن يثابر في طريق السعي إلى تشكيل تحالف واسع لمجموع أقطار آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ضد الإمبريالية.

- أن يطبق سياسة عدم الانحياز.

- أن يعزز التعاون مع الأقطار التي تريد مساعدتنا على التغلب على صعوبات التخلف وتثبيت تخلصنا من الإمبريالية.

- أن يواصل تقديم مساعدته إلى حركات التحرير بتشجيع دعم وحدتها ومواصلة الكفاح العلني ضد جميع أشكال العنصرية وخاصة التي تظهر على شكل الميز العنصري.

- بضمان مساندتنا لجميع الذين يتعرضون للضرر نتيجة لكفاحهم من أجل الحرية والتقدم.

أن يسهر على التطبيق الكامل لمقررات مؤتمر "أديس بابا" ومقررات مؤتمر القمة العربية المتعلقة بفلسطين وبالكفاح ضد الصهيونية.

أن يسعى دون توقف من أجل التقارب بين الشعوب الذي هو الوسيلة الوحيدة لإرساء سلام عالمي على أساس عادل ومن أجل وضع حد للتجارب النووية للوصل بعد ذلك إلى تدمير شامل للأسلحة الذرية.

بروز إشكالية العلاقة بين الحزب والدولة: لقد خاض تقرير الأمين العام لهنا وبشكل مفصل في العلاقة بين الحزب والدولة حيث جاء فيه: ((إنه المجال الذي يعم فيه الاضطراب... وإذا لم يشرع في إيضاح جدي في هذا الموضوع فإننا سننتهي من غير شك إلى تحطيم الدولة والحزب، وكل هذا باسم الثورة والاستحقاقات الماضية))، يضيف الخطاب ما يلي: ((إن حزبنا في الحكم، وهو بذلك يحتل مكانة قيادية في الدولة)) ربما يبدو هذا متناقضا مع محتوى فقرة لاحقة في تقرير الأمين العام إذ يضيف: ((لتحاشي الخلط... إن أغلبية أعضاء الحزب في مستوى الهيئات القيادية يجب أن يكونوا خارج الدولة وإذا كانت أغلبية أعضاء المكتب السياسي أو اللجنة المركزية تتحمل مسؤوليات حكومية، فإن الخلط بين الحزب والدولة وبين الدفع السياسي والتسيير المباشر سيحدث من جديد)). إن موضوع العلاقة بين الحزب والدولة هو موضوع شائك جدا ويكتنفه الغموض في رأينا ولم نستطع الوقوف على حقيقة عملية أو قانونية يمكن بموجبها فرز حقيقي لـــهذه العلاقة فنحن نجد فيما بعد أحد المسؤولين عن جهاز الحزب وهو المرحوم مـــحمد الشريف مساعدية يصرح آنذاك بالقول: ((نحن حزب يقود ولا يحكم)) ويبدو أن مبدأ الفصل في المسؤوليات الذي أشير إليه كان هو الآخر سببا فـــي بروز خلافات منها مشكلة العقيد شعباني الذي انتخب عضوا بالمكتب السياسي وطالب منه بن بلة أن يتخلى عن منصبه

كقائد عسكري، وتظل إشكالية العلاقة بين الحزب والدولة قائمة بالرغم من محاولة التصدي لها بنص المادة 101 دستور 76 وإن انتهت دستوريا فإنها لم تتجسد واقعيا بعد.

كان المؤتمر قد بدأ أشغاله تحت رئاسة السيد بشير بومعزة بحضور ما يزيد عن ألف وخمسمائة مناضلا. كان جو المؤتمر مشحونا ومشهودا في تاريخ جبهة التحرير الوطني وتغلبت فيه الحكمة وبعد النظر ولولا ذلك ما كان ليمر بسلام. بالإضافة إلى مشكلة عدم الجمع بين المناصب القيادية في الحزب والدولة أثير مشكل آخر وهو التطهير وتصفية بقايا الاستعمار فضلا عن الطرح الذي جاء به السيد أحمد بن بلة والمتعلق بإنشاء ميليشيات مسلحة تابعة للحزب ومنفصلة عن الجيش تكون مهمتها العمل على متابعة تطبيق مقررات الحزب ولاقت معارضة شديدة خاصة من طرف بومدين.

انتهت أشغال المؤتمر بانتخاب لجنة مركزية ومكتب سياسي، وكان على المؤتمر أن يتخذ قرارا تاريخيا لا رجعة فيه وتنتهي بذلك حالة الصراع الفكري القائم داخل بيت جبهة التحرير وذلك لإقراره لمبدأ الحزب بدل الجبهة ومما يلاحظ أن تقرير الأمين العام للحزب فصّل وفسّر بوضوح الوضعية والمهام المستقبلية والعاجلة منها وندد بالمناوئين للخط الاشتراكي ولمبدأ وحداوية الحزب حيث يقول: ((أريد أخيرا لأنهي كلمتي أن أجيب الذين يرغبون في أن تكون الدولة حكما بين مختلف الاتجاهات، ومختلف القوى التي يمكن أن توجد في بلدنا والذين يرغبون في أن تلعب الحكومة لعب توازن غريب وخاصة بين التيار الثوري وبين الذين ما يزالون متعلقين بالنظام البورجوازي)).

يجب أن يعرف كل واحد أن مثل هذا الوضع لن يوجد بحال من الأحوال أن سياسة الحكومة يحددها الحزب.

ومن الواضح أن المؤتمر يكون قد وسع وفعل مقررات الصومام وأعطاها بعدها [...] كما أعطى اهتماما خاصا لشؤون الحزب بالرجوع إلى النظام الداخلي كما ورد في ميثاق الجزائر يتبين أن المادة الأولى عرّفت الحزب كما يلي: ((إن حزب جبهة التحرير الوطني هو المنظمة الطلائعية للشعب الجزائري شعاره "الثورة من الشعب وإلى الشعب" منبثق من الشعب، فهو القوة التي تقوده وتوجهه. إن هدفه هو تشييد مجتمع حيث تكون ملغية لجميع أشكال استغلال الإنسان للإنسان أو بمعنى آخر تشييد مجتمع اشتراكي)) ومن الأهمية أن نشير إلى الأسس والمبادئ التي أقرت لتسيير الحزب كما أوردتها المادة 12 من النظام الداخلي قائلة: {حزب جبهة التحرير الوطني منظم على قواعد المركزية الديموقراطية كمبدأ للسير يجمع بين الديموقراطية الحقيقية بالنسبة لكل واحد من أعضائه وضرورة قيادة مركزية وبين الانضباط}.

مبادئه هي:

أ- انتخاب هيئات القيادة في جميع مستويات الحزب من طرف الجمعيات العامة والمجالس والمؤتمر.

ب- مسؤولية القيادات المنتخبة ديموقراطيا أمام منتخبيها مع تقديم تقارير منتظمة.

ج- حرية المناقشة في جميع المستويات للمشاكل القائمة. هذه المناقشة تجري على أساس المبادئ المقبولة بحرية عند الانضمام، بعد المناقشة ترضخ الأقلية لقرار الأغلبية ويجب عليها أن تطبق هي نفسها حتى ولو لم تقتنع به.

د- القرارات أو المقررات التي تتخذها الهيئات العليا للحزب يجب تنفيذها وتطبيقها من طرف جميع الهيئات السفلى التي تؤلفه من طرف كل الأعضاء حتى ولو كان قسم من الأعضاء أو الهيئات لا يوافق عليها.

هـ- احترام السلم التصاعدي.

و- الانتقاد والانتقاد الذاتي دون اعتبار الشخص في جميع هيئات الحزب قاعدة مطردة، وهي منهج لتحصين المناضل وبالتالي لدعم الحزب وبصفة أعم: الاعتراف بالأخطاء والعيوب ليس دليلا على ضعف الحزب ولكن على قوته واستمراره)).

إنه بإمكان مناضلي الحزب إجراء مقارنة بشأن مبادئ تسيير الحزب إلى حد الآن وللمقارنة فقط نورد على سبيل المثال نص المادة 40 ثم نقارنها بمثيلها في القانون المنبثق عن المؤتمر الثامن الملغى وهي المادة 68.

فالمادة 40 من مؤتمر 1964 تنص على ما يلي:

((للمؤتمر وحده صلاحية مراجعة أو تعديل القانون الأساسي للحزب)) أما المادة 68 من المؤتمر الثامن الملغى فتنص على ما يلي: ((تعديل القانون الأساسي من اختصاص المؤتمر إلا أنه وبمبادرة من الأمين العام دون سواه))، ((يمكن للجنة المركزية تكييفه عند الاقتضاء أو قصد مطابقته مع القوانين السارية بها العمل)).

الاختلاف حول طبيعة الحزب جماهيري أم طلائعي؟:

إذا كان الأمر قد حسم بشأن إلغاء الجبهة التي كانت بمثابة تجمع أفكار متناقضة والاتجاه نحو مبدأ وحدانية الحزب أي الحزب الواحد الذي سوف يضطلع ببرنامج واضح ومشروع مجتمع غايته إقامة المجتمع الاشتراكي فإن الخلاف يثار من جديد حول طبيعة هذا الحزب والوصف الذي يجب أن يعطى له والذي على أساسه يبنى ويسير. وإذا كان الاختلاف بائنا بوضوح في التسمية المطلقة والمعطاة بين برنامج طرابلس وميثاق الجزائر فبرنامج طرابلس يؤكد في الملحق المتعلق بالحزب بالقول ((بأنه ومن أجل تحقيق أهداف ثورة ديموقراطية شعبية لابد من حزب جماهيري قوي وواع)).

* وإذا كان واضحا من أن مفهوم الجماهير يعني تجمع الجماهير ضمن إطار واحد وهو الحزب أو بمعنى آخر اعتماد هذا الحزب على الجماهير في حين ينصرف

... إلى النخبة أو الطليعة الواعية ويضيف برنامج طرابلس ما يلي: ((الحزب ... تجمعا وإنما هو منظمة تجمع كل الجزائريين الواعين الذين يناضلون من أجل ثورة ديموقراطية شعبية)).

هذا الجدل ثار بحدة وأخذ حيزا كبيراً بين القادة سيما بين الرئيس بن بلة ومسؤول الأمانة العامة للمكتب السياسي السيد خيضر، فهذا الأخير كان يرى ضرورة أن يكون الحزب جماهيريا ومفتوحا لمعارضة دستورية وأن يكون مهيمنا على الدولة في حين يخالف بن بلة هذا الطرح تماما فالحزب عنده لا يجمع تحت لوائه العناصر الجيدة والسيئة في آن واحد بل أنه يجب أن يضم طليعة واعية ومكوّنة. وقد كان هذا الخلاف بمثابة أحد العوامل الرئيسة في استقالة محمد خيضر من أمانة المكتب السياسي في: 1963/04/16 ثم يقصى من الحزب في: 1964/07/04 بعد أن غادر الجزائر في: 1964/06/30 ليستقر في سويسرا. لكن ما يمكن أن نستنتجه فيما بعد هو أن حزب جبهة التحرير الوطني حاول المزج بين المفهومين أو البنائين ((الجماهيري والطليعي الطلائعي فأصبح الحزب "يشبه الكائن الفيزيائي الرأس هو الحزب وبقية الأعضاء فيه هي المنظمات الجماهيرية))[1].

وهكذا يتحقق المفهوم الذي خطط له ميثاق طرابلس حين قال: ((بأن جبهة التحرير نشأت في لهيب الحركة الوطنية وجمعت بين أحضانها كل القوى الحية في الأمة وحشرت فيه تيارات مختلفة بإيديولوجيات مشتتة حكم عليها بأن يعيش في عائلة واحدة ومن الضروري أن تتحول هذه الجبهة إلى حزب سياسي طليعي وليس جبهة جماهيرية ويجب أن تجمع أفراده وحدة فكرية)) ولم تعد وحدة وطنية، لكن السؤال الذي يظل مطروحا هو هل أقيم الحزب الطلائعي الذي تجمع أعضاءه وحدة الفكر والرؤيا الإيديولوجية؟. في رأينا لم يحصل ذلك وهو ما شعرت به قيادات الحزب وأكدته. لنقف مثلا عند خطاب السيد محمد الصالح

(1)- د/عبد الله شريط مع الفكر السياسي الحديث ص 191.

يحياوي الذي ألقاه بصفته منسق الحزب في المؤتمر الاستثنائي المنعقد بالجزائر في الفترة من 15 إلى 19 جوان 1980 ((هل سعينا فعلا إلى بناء حزب طلائعي بالمفهوم الذي نص عليه الميثاق الوطني... الواقع أيها الإخوة والأخوات إننا لم نخرج من صيغة الجبهة أبدا ولم نتحمل بشجاعة مسؤولية البت في موضوع الحزب الطلائعي بما يتماشى مع المناهج الثورية، لقد كان مطلب تحرير البلاد أثناء المعركة المسلحة، هدفا جامعا لكل الفئات المخلصة لانتمائها الوطني وكان معقولا حتى أن تلتقي حينذاك في جبهة عريضة واحدة لإنجاز مهمة التحرير، والوصول إلى الهدف الواحد المتمثل في الاستقلال وذلك بقطع النظر عن المذاهب والتيارات والنزاعات، أما اليوم فإن مهمة التشييد الوطني وتحقيق التنمية الاشتراكية، كما حدد في الميثاق لا يمكن بحال من الأحوال أن تتماشى مع طبيعة التنظيم الجبهوي بالمعنى السائد عندنا. أي بكل التناقضات التي ظهرت خلال معركة التحرير، وتراكمت طوال السنوات التي مرت بها البلاد بعد الاستقلال.

إن الحل الواقعي، الذي لا حل سواه إذا بقينا في الحدود التي رسمها الميثاق هو تحقيق صيغة الحزب الطلائعي الذي لا مكان فيه لأصحاب المنافع، والمصالح والمآرب المتنوعة، والمطامع الشخصية الدنيئة، والتكتلات المشبوهة ومهما يكن من أمر، فإن مشروع الحزب الطلائعي لن يتحقق اليوم ولا غدا مع وجود هذه الفسيفساء المتنافرة التي تعرفونها من التيارات، والمذاهب والمآرب... إن هذه الوضعية التي يعانيها الحزب على صعيد قياداته هي التي سحقته، وهي التي شلت كل طاقاته المبدعة، وبكلمة واحدة أن التناقضات الهائلة التي تتصارع ضمنه هي التي تركته في الوضع الذي هو الآن عليه)).

للعودة إلى الوضع الداخلي في حكومة بن بلة وكما أشرنا فإن التغيرات والتعديلات في الحكومة كان لها معطيات وخلفيات يستخلص منها منذ البداية محاولة السير قدما وبخطى سريعة للتقليص من نفوذ الجيش والحد من قوة الرجل الأول فيه

...هواري بومدين بالرغم من أن هذا الرجل ومعه الجيش الوطني الشعبي الذي ظل
...وافقون ولم يعودوا بعد إلى ديارهم ولم يذوقوا طعم الراحة، إذ الهم انبروا
...إخماد الفتن ومجابهة المناوئين والمغامرين أينما كانوا فإن الجيش تصدى بذلك إلى
...الهجمة الدنيئة لملك المغرب واعتدائه على الشعب الجزائري الجريح في:
...1963/10، تلك الهجمة التي أيقظت نخوة الجزائريين حتى من انحازوا إلى معارضة
...القيادة الجديدة لبن بلة فقد تخلى قائد الولاية الثالثة العسكري "موحند أولحاج" عن
...آيت أحمد" والتحق بفيلقه بالحدود الجزائرية المغربية ورد الجيش بسرعة على الملك
...ما جعله لن يفكر في العودة إلى فعلته أبدا ((تلك الأحداث وصفها بن خدة بأنها ثأر
...من الملك الحسن الثاني من الحكومة المؤقتة لأنها رفضت اعتبار موريتانيا جزءا من
...المملكة المغربية وامتناعها بسبب ذلك عن تنفيذ الوعد بتعديل الحدود)).

* لقد بدأ الجيش يتحسس تلك الخطوات التي يقدم عليها الرئيس أحمد بن
...بلة من حين لآخر فبعد أن قلص من حجم الحقائب الوزارية الممنوحة للجيش
...سيما في التعديل الحكومي الثالث وعزله للمقربين من بومدين والمحسوبين على
...قيادة الأركان ومنهم: وزير الخارجية والداخلية أحمد مدغري، ويذكر أن بن بلة
...استغل فرصة سفر بومدين إلى القاهرة ليعزل وزير الخارجية السيد عبد العزيز
...بوتفليقة وألحقه بالرئاسة ليضم بعد ذلك الوزارات المذكورة إليه شخصيا، كما
...أقال صديق بومدين الآخر من وزارة السياحة وهو قائد أحمد في جويلية 1964
...كما أنه ومن جهة أخرى فإنه يتضح أن مواقف بن بلة أخذت في التقدم
...والوضوح نحو الهدف فقد انتهز فرصة وجود بومدين في موسكو لعقد صفقة
...أسلحة ليعمد إلى تعيين الطاهر الزبيري رئيسا للأركان.

لقد تأكد لبومدين وقيادة الأركان أن المفهوم المتفق عليه للاشتراكية بدأ يأخذ
...منحى آخر على حساب مبادئ الشعب الإسلامية بسبب أولئك الأشخاص الذين
...أحاطهم بن بلة به والذي قال عنهم هواري بومدين: ((هؤلاء اليساريين الذين
...جاءوا إلى الجزائر وأحاطوا بين بلة... دخل بلادنا أناس أرادوا أن يضعوا أنفسهم

في مكانة المرشدين... فشلوا في بلاد أخرى وأرادوا أن يقوموا بتجارب جديدة في بلادنا... وأبناء الجزائر ليسوا في حاجة إلى مرشدين أجانب ليعطوا دروسا عن كيفية بناء الاشتراكية أو بناء المجتمع الجديد))(1).

وربما كان يقصد بأولئك المستشارين التابعين للرئيس بن بلة في ذلك الوقت ومنهم: ((التروتسكي اليوناني م. رابتيس والمصري لطف الله سليمان والماركسي الجزائري محمد حربي))(2).

هكذا يحل على الجزائر صيف 1965 كانت منظمة شبيبة جبهة التحرير الوطني المنظمة الجماهيرية ذات الأهمية بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني تحضر لإقامة المهرجان العالمي التاسع للشبيبة والطلاب في جويلية والذي من المقرر أن يشارك فيه 25.000 شاب من مختلف أنحاء العالم وفي نفس الوقت كانت البلاد تستعد لاستقبال المؤتمر الثاني لتضامن الشعوب الأفروآسيوية ((الإفريقية الآسيوية)) في نفس شهر جوان 1965 ويصل إلى الجزائر ما يزيد عن 1200 صحفي لتغطية الحدث والذي يؤجل إلى الخامس من نوفمبر وهو الحدث الذي كان يركز عليه بن بلة بغرض اكتساب الدعم العالمي ذلك ما أدركه مجلس الثورة حينما أشار في بيان 19 جوان 1965 إلى ما يلي: ((إن الصداقة الخالصة والاحترام الأخوي الذي نحن مدينون به لهذه الشعوب ولقادتها تجعل من واجبنا أن نستنكر أمامها المؤامرات الميكيافيلية التي يحكم بنسجها الدكتاتور الطاغية وكان يأمل أن يستغل هذا الحدث التاريخي لا ليدعم مثلنا العليا في التضامن والسلم ولكن ليوسع سلطته الفردية ولاستعباد الضمير الوطني)).

---

(1)- تصريح بومدين لمجلة روز اليوسف المصرية عدد خاص بمناسبة الذكرى العاشرة لثورة نوفمبر 1954

(2) – مغنية الأزرق نشوء الطبقات في الجزائر ترجمة سمير كرم

يؤكد الكثيرون من أن الحزب لم يكن له دور يذكر خلال فترة بن بلة وأنه بات رمزا توشح به القيادة نفسها لا غير وذلك بطغيان العمل الفردي والارتجالي وعلى العموم فإن المهم في الموضوع هو أن ضباط جيش التحرير الوطني أدركوا بما لا يدع مجالا للشك بأن بن بلة ماض في إقصائهم واستبعادهم الأمر الذي جعلهم يتحركون بسرعة في مختلف الاتجاهات مع العسكريين والسياسيين وربما ذلك ما جعل بومدين يؤكد بأن العملية ليست انقلاب عسكري وذلك ردا على سؤال مجلة روز اليوسف المصرية حينها قال: ((هناك أناس يقولون أنها حركة عسكرية، نحن نقول أنها حركة مناضلين يؤمنون بعقيدة ثورية وبمصير ومستقبل بلادهم الاشتراكي)).

حركة 19 جوان 1965:

في هدوء تام وبتاريخ 15 جوان 1965 باشر الضباط في قيادة الأركان الاعتقال الذي يمكن أن نسميه بالتنحية للرئيس أحمد بن بلة بكل هدوء وقد كلف بالعملية حسب توضيح السيد علي هارون كل من العقيد الطاهر الزبيري مرفوقا بعدة ضباط من بينهم: محمد الصالح يحياوي. وبتاريخ: 18 جوان 1965 يستدعي العقيد هواري بومدين وزراء حكومة بن بلة ليطلعهم على الوضع وقد أيده جميع الوزراء فيما عدا الدكتور محمد نقاش[1] وفي نفس الوقت بتاريخ: 19 جوان 1965 يقدم نواب لائحة تأييد للإطاحة بالرئيس بن بلة يعلن مجلس الثورة عن ولادته ويصدر التصريح التالي، نورد مقتطفات منه فيما يلي:

((... أيها الشعب الكريم:

لقد تألف مجلس للثورة، وقد اتخذ هذا المجلس جميع التدابير والاحتياطات لضمان النظام وحماية الأمن والسهر على سير المؤسسات القائمة والمرافق العامة

(1)- علي هارون، المرجع السابق.

وسيعمل مجلس الثورة على تحقيق الشروط اللازمة لإقامة دولة ديموقراطية وجدية تسيرها قوانين، تحترم الأخلاق والمثل العليا، وبمعنى آخر دولة لا تزول بزوال الحكومات والأفراد.

(...) ومع ذلك فلا يمكن للبلاد أن تخرج من أزمتها الاقتصادية الشاملة التي تمثلت في انخفاض مستوى الإنتاج، والكساد الواضح في استغلال الأموال واستثمارها، لا يمكن الخروج من هذه الأزمة إلا باتخاذ إجراءات حازمة.

إن النهوض بمجتمعنا لا يمكن أن يتم إلا بتمسكنا بمعتقداتنا، واحترام تقاليد شعبنا الأصيلة وقيمه الخلقية ومثله العليا، وفي هذه المرحلة الجديدة للثورة ينبغي للشعب بأجمعه أن يعمل في ثقة واطمئنان على إعادة الاعتبار إلى مؤسساتنا وتدعيم الاستقرار السياسي في ظل الأخوة المستردة، وتثبيت الحكم الثوري على أسس تخدم المركزية الديمقراطية ولتشييد مجتمع اشتراكي حقيقي، صحيح وسليم.

أيها الإخوة المواطنون:

إن الجزائر اليوم تقف على عتبة أهم مؤتمر دولي يمكن أن ينعقد في بلد من بلدان العالم الثالث، وإن السمعة التي اكتسبتها بلادنا خلال ثورتها المباركة والتي جعلتها محط أنظار العالم مما حدا بالدول إلى أن تختارها مكانا لعقد المؤتمر الإفريقي الأسيوي، إن كل هذا لا ينسينا الثقة التي وضعتها في وطننا المفدى شعوب إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

غير أن الظروف الدولية مهما كانت طيبة، لا يمكن أن نسمح لشخص أن يستغلها لغاية فردية على حساب مصلحة الوطن العليا.

إن الصداقة الخالصة، والاحترام الأخوي الذي نحن مدينون به لهذه الشعوب ولقادتها تجعل من واجبنا أن نستنكر أمامها المؤامرات الميكيافيلية التي أحكم نسجها

الديكتاتور الطاغية، وكان يأمل أن يستغل هذا الحدث التاريخي لا ليدعم مثلنا العليا في التضامن والسلم، ولكن ليوسع سلطته الفردية ولاستعباد الضمير الوطني.

إن ابن بلة بعد أن رفع القناع عن الخداع والمغامرة، والمغالطة السياسية سيلقى المصير الذي نخص به التاريخ كل المستبدين وسيفهم آنذاك أنه لا حق لأحد أن يتقمص الأمة، وأن يعتبر نبل الشعب غفلة وسذاجة، وسيفهم أنه لن يكون في إمكان من يريد أن يغتصب بطرق فاسدة الثقة السياسية التي يضعها فيه كبار الضيوف ... خيانته العظمى.

إن بلدنا سيفي بجميع التزاماته بأمانة وإخلاص في الميدان الخارجي، وفي كل الميادين التي قطع فيها عهودا على نفسه أكثر من أي وقت مضى.

وإن نشاطنا لن يقع بعد اليوم تحت تأثير العاطفة الذاتية والنزوات الفردية، بل سيكون في المجال الخارجي صورة منعكسة لسياستنا الداخلية المتجهة نحو تشييد دولة مستقرة سياسيا ومزدهرة اقتصاديا. ولن تجعلنا اعتبارات السمعة الشخصية ننسى أعمالنا الأساسية، وهي تدعيم استقلالنا الوطني وتنمية اقتصادنا لصالح الطبقات المحرومة أولا وقبل كل شيء.

وطبقا لاتجاهات جبهة التحرير الوطني الأساسية فإن سياستنا الخارجية التي نود أن نجعلها مجدية وواقعية سنستوحيها باستمرار من المبادئ التي نص عليها برنامج طرابلس وأكدها ميثاق الجزائر)).

وتشكل مجلس الثورة من 26 عضوا وذلك حسب القائمة التي بث آنذاك في الإذاعة الوطنية في 05 جويلية 1965:

عشرة منهم بصدد الممارسة آنذاك وهم:

السيد هواري بومدين رئيسا.

- العقيد عبد الله بلهوشات قائد الناحية العسكرية.

- السيد محمد بن أحمد (الشهير بعبد الغاني) وزير الداخلية.

- العقيد أحمد بن الشريف قائد الدرك الوطني.

- العقيد الشاذلي بن جديد قائد الناحية العسكرية.

- العقيد عثمان بن جدو (كان مريضا جدا آنذاك).

- السيد عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية.

- السيد شريف بلقاسم: أبعد سنة 1975 عن الحكومة أين كان يشغل منصب وزير الدولة.

- السيد أحمد دراية مدير الأمن.

- السيد محمد طيبي العربي وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي.

- العقيد محمد الصالح يحياوي قائد الأكاديمية العسكرية بشرشال.

خمسة أعضاء توفوا:

- سعيد عبيد: قائد ناحية عسكرية متوفي في ديسمبر 1976.

- أحمد بوجهان: (شهر بعباس) عضو القيادة العامة للجيش (1968).

- أحمد مدغري: وزير الداخلية (ديسمبر 1974).

- محند أولحاج (الاسم الحقيقي محمد آكلي) عضو الأمانة التنفيذية للحزب (65 - 1967)، متوفي سنة 1972.

- مولاي عبد القادر (المدعو شابو) الأمين العام لوزارة الدفاع في سنة 1975.

سبعة أعضاء انسحبوا:

- العقيد عبد الرحمن بن سالم عضو القيادة العامة.

- السيد صالح بوبنيدر (المدعو صوت العرب) عضو الأمانة التنفيذية للحزب إلى غاية 1967.
- السيد يوسف خطيب (المدعو بالعقيد حسان) عضو الأمانة التنفيذية إلى غاية 1967.
- السيد أحمد محساس، وزير الفلاحة سنة 1965، وأبعد سنة 1966.
- السيد علي منجلي نائب سابق لرئيس المجلس الوطني.
- السيد السعيد محمدي عضو سابق للقيادة العامة.
- السيد صالح سوفي قائد سابق لناحية عسكرية.

ثلاثة أعضاء انتقلوا إلى المعارضة:

- السيد بشير بومعزة وزير الاقتصاد ثم وزير الإعلام سنة 1965. وأبعد سنة 1966.
- السيد أحمد قايد مسؤول الحزب إلى غاية 1972.
- السيد طاهر الزبيري قائد عام للقوات المسلحة من سنة 1965 إلى غاية 1967، أبعد على إثر محاولة القيام بانقلاب عسكري.

حزب جبهة التحرير الوطني يشهد مرحلة جديدة من 1965 – 1979:

وتلك هي أهم مرحلة في حياة الشعب الجزائري بشهادة العالم كله لقد رسم مجلس الثورة المحاور التي يجب أن يرتكز عليها العمل كما جاء في بيان 19 جوان 1965 ((لقد تألف مجلس الثورة وقد اتخذ جميع التدابير والاحتياطات، لضمان النظام وحماية الأمن والسهر على سير المؤسسات والمرافق العامة، وسيعمل مجلس الثورة على تحقيق الشروط اللازمة لإقامة دولة ديموقراطية وجدية، تسيّرها قوانين تحترم الأخلاق والمثل العليا وبمعنى آخر دولة لا تزول بزوال الحكومات والأفراد)).

ومما يتضح من هذا الكلام أن القيادة الجديدة أدركت استفحال الأزمات في حياة جبهة التحرير الوطني وأن تلك الأزمات التي يمتد تاريخها إلى ما قبل ميلاد جبهة التحرير الوطني وإلى الحركة الوطنية وإن كان مصدرها الخلافات الفكرية والإيديولوجية فإنها في كثير من الأحيان تنبعث من الخلافات الشخصية وأن وضع مؤسسات تطبعها الجدية وتسيرها قوانين هي التي يجب أن تكون مؤسسات قوية وثابتة لا تزول بزوال الرجال والحكومات يمكن عندئذ الاحتكام إليها لإخماد وإنهاء تلك الخلافات وهو ما أفصح عنه بيان 19 جوان 1965 بالقول: ((لقد جاءت الحركة لتضع حدا لهذه السلسلة من الأزمات))، فهل انتهت أزمات جبهة التحرير الوطني بعد الآن؟.

إن الجدية المشار لها في بيان 19 جوان 1965 سرعان ما لمسها الشعب فعلى الفور وبتاريخ: 10 جويلية 1965 يصدر مجلس الثورة الأمر رقم: 65 - 182 والمتضمن تأسيس الحكومة.

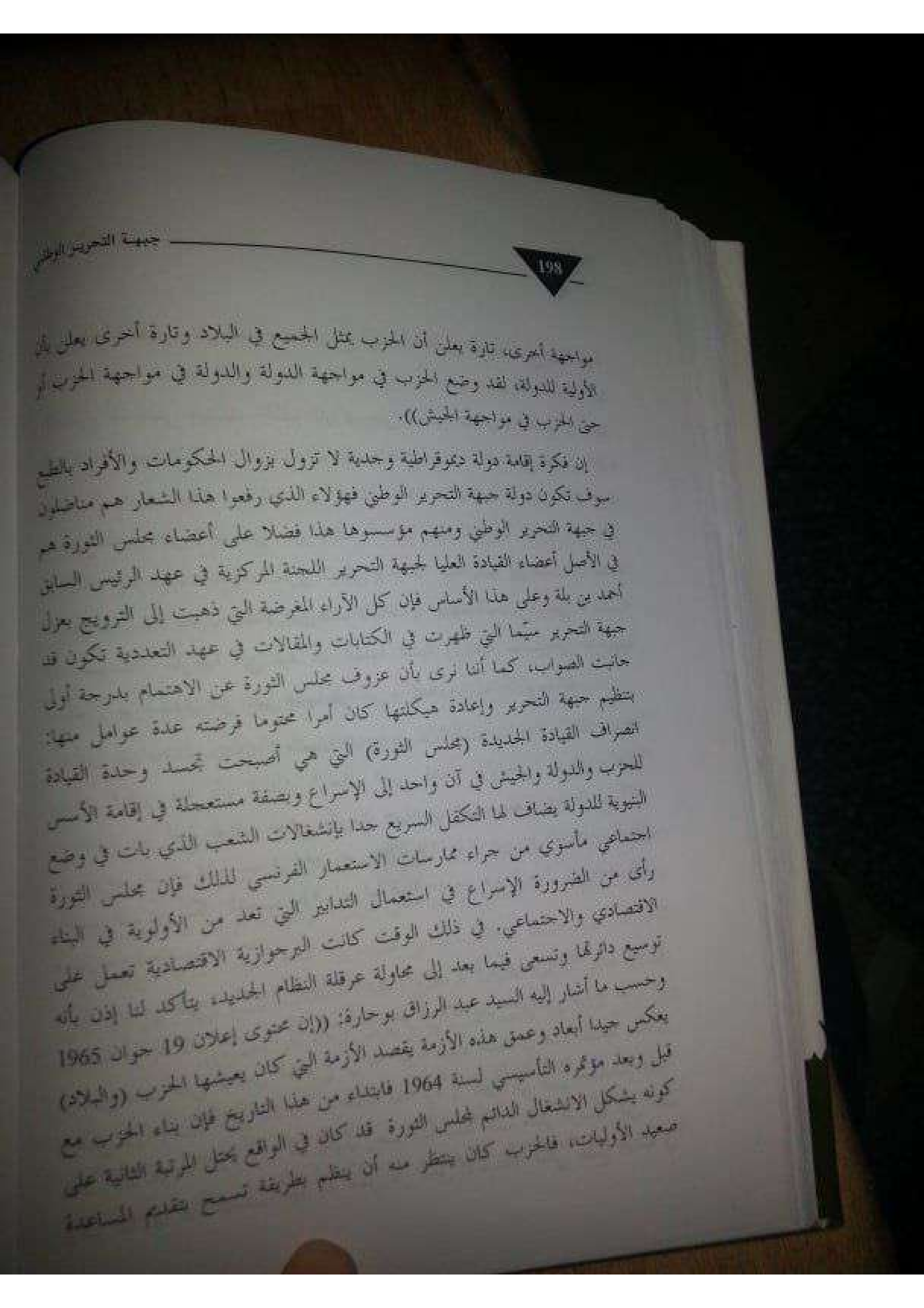
بتاريخ: 1965/07/13 يقدم الرئيس هواري بومدين أول حكومة ويشرف على أول اجتماع لها ويلقي خطابا يرسم فيه الخطوط العريضة لبرنامج الحكومة وسير عملها ومما جاء فيه: ((بمناسبة الاجتماع الأول لمجلس الوزراء يودي أن أؤكد أن اجتماعاتنا لن تأخذ بعد اليوم صبغة لقاءات سطحية عابرة، ولا صفة ندوات سرية، وإنما تكون جلسات عمل حقيقية محدودة المواضيع واضحة الأهداف، يسود فيها تبادل وجهات النظر بكل حرية، ولا يستبد أحد برأيه أو يفرض إرادته على الجميع)).

ومما يلاحظ فعلا أن الرئيس هواري بومدين كان في نيته إنهاء الأزمات التي تعصف بجبهة التحرير الوطني وتجاوز الخلافات بين الأشخاص واستقطاب العسكريين ولم شملهم وهو ما يتضح من خلال تشكيلة مجلس الثورة الذي يعد

أغلبيته الغالبة منهم وعلى العموم فإنه يتضح أيضا أن مجلس الثورة أصبح بمثابة هيئة عليا وصاحب السلطة المطلقة وقد جاء ليضمن سير المؤسسات القائمة وتدعيم الاستقرار السياسي وتثبيت الحكم الثوري على أساس التقدير الصحيح والسليم للمركزية الديموقراطية ومن الواضح أن المفهوم الذي جاء به التصحيح الثوري أدى ببعض السياسيين وفقهاء القانون إلى استبعاد فكرة الانقلاب واعتبار ذلك مجرد تصحيح لمسار الثورة أو بمعنى آخر إعادة تأسيس جيد للشرعية الثورية وفي إطار منطلقات وتوجهات جبهة التحرير الوطني وحدها كما يشير إلى ذلك في الفقرة الأخيرة بيان 19 جوان 1965: ((وطبقا لاتجاهات جبهة التحرير الوطني الأساسية فإن سياستنا الخارجية التي نود أن نجعلها مجدية وواقعية سستوحي توجيهها باستمرار من المبادئ التي تنص عليها طرابلس وأكدها ميثاق الجزائر...)).

كان إذن 19 جوان 1965 منعطفا حاسما في حياة الشعب الجزائري الذي يعتقد ويرقى الكثير منه بأن أولئك الرجال الذين قدموا أرواحهم للوطن واجهوا الاستعمار من أجل الوطن سوف يكونون حريصين على مستقبل هذا الوطن أكثر من غيرهم بالرغم مما ترتب في الحين عن إعلان 19 جوان من حل للمجلس الوطني وتجميد الدستور لكن الشعب سوف يعرف فيما بعد من هم الرجال الحريصين على مستقبله والمخلصين لخدمته.

إن أساس الأزمة بالنسبة لجبهة التحرير الوطني ربما يكون وفضلا عن صراع السلطة هو إشكالية ما سبق أن لاحظناه وهو العلاقة بين الحزب والدولة ذلك أن بومدين عاب على الرئيس المخلوع بن بلة كونه أساء استعمال هذه النقطة بالذات إذ جعل منها وسيلة لخلق تكتلات وجماعة متناحرة إذ يقول في أولى خطاباته: ((إذا كان أحد هؤلاء القوم يريد أن يكون زعيم هذا البلد تحت ستار الرسالة التي كان يزعم تقديمها لهذا الشعب فهو قد عمل من أجل الانقسام، لكي يضع جماعة في



مواجهة أخرى، تارة يعلن أن الحزب يمثل الجميع في البلاد وتارة أخرى يعلن [illegible] الأولية للدولة، لقد وضع الحزب في مواجهة الدولة والدولة في مواجهة الحزب أو حتى الحزب في مواجهة الجيش)).

إن فكرة إقامة دولة ديموقراطية وجدية لا تزول بزوال الحكومات والأفراد بالطبع سوف تكون دولة جبهة التحرير الوطني فهؤلاء الذي رفعوا هذا الشعار هم مناضلون في جبهة التحرير الوطني ومنهم مؤسسوها هذا فضلا على أعضاء مجلس الثورة هم في الأصل أعضاء القيادة العليا لجبهة التحرير اللجنة المركزية في عهد الرئيس السابق أحمد بن بلة وعلى هذا الأساس فإن كل الآراء المغرضة التي ذهبت إلى الترويج بعزل جبهة التحرير سيّما التي ظهرت في الكتابات والمقالات في عهد التعددية تكون قد جانبت الصواب، كما أننا نرى بأن عزوف مجلس الثورة عن الاهتمام بدرجة أولى بتنظيم جبهة التحرير وإعادة هيكلتها كان أمرا محتوما فرضته عدة عوامل منها: انصراف القيادة الجديدة (مجلس الثورة) التي هي أصبحت تجسد وحدة القيادة للحزب والدولة والجيش في آن واحد إلى الإسراع وبصفة مستعجلة في إقامة الأسس البنيوية للدولة يضاف لها التكفل السريع جدا بانشغالات الشعب الذي بات في وضع اجتماعي مأسوي من جراء ممارسات الاستعمار الفرنسي لذلك فإن مجلس الثورة رأى من الضرورة الإسراع في استعمال التدابير التي تعد من الأولوية في البناء الاقتصادي والاجتماعي، في ذلك الوقت كانت البرجوازية الاقتصادية تعمل على توسيع دائرتها وتسعى فيما بعد إلى محاولة عرقلة النظام الجديد، يتأكد لنا إذن بأنه وحسب ما أشار إليه السيد عبد الرزاق بوحارة: ((إن محتوى إعلان 19 جوان 1965 يعكس جيدا أبعاد وعمق هذه الأزمة يقصد الأزمة التي كان يعيشها الحزب (والبلاد) قبل وبعد مؤتمره التأسيسي لسنة 1964 فابتداء من هذا التاريخ فإن بناء الحزب مع كونه يشكل الانشغال الدائم لمجلس الثورة قد كان في الواقع يحتل المرتبة الثانية على صعيد الأولويات، فالحزب كان ينتظر منه أن ينظم بطريقة تسمح بتقديم المساعدة

الهيبة للدولة عن طريق تجنيد الجماهير والمشاركة الحقيقية للشعب في إنجاز المهام الوطنية...)) ويضيف: ((بعد 19 جوان 1965 كان تكوين الدولة يشكل المحور الرئيسي لمجهود القيادة السياسية، فقد قطع مجلس الثورة على نفسه إقامة "دولة ديمقراطية لا تزول بزوال الحكومات والرجال" إن هذا المسعى كان يتجاوب مع منطق سياسة السنوات الأولى للاستقلال بكل انعكاساتها على الاختيار الاشتراكي ومصداقية جبهة التحرير الوطني))[1]. وهكذا يتجه مجلس الثورة إلى المهام ذات الأولوية فيعقد جلسات ماراطونية من 22 إلى 26 أكتوبر 1966 تخصص لضبط التدابير الكفيلة بتنظيم الدولة وإعداد مشروع الميثاق البلدي وبحث السبل الكفيلة بالتوجه مباشرة إلى الشعب لإشراكه في تسيير شؤونه بنفسه وبذلك أصدرت مجموعة من القوانين وصادق على الميثاق البلدي بعد أن سبق ذلك صدور الأمر المؤرخ في: 02 جوان 1966 الخاص بالوظيف العمومي وقبله صدر الأمر المؤرخ في: 1965/11/16 المتعلق بتنظيم قطاع العدالة لبوضع حيز التنفيذ في: 1966/06/15 وغيرها من المراسيم كثيرة. إن أهم عملية شهدها وسجلها التاريخ في مسار ومجهود إقرار الديموقراطية الشعبية أنجزها مجلس الثورة هي إصداره لمرسوم 18 جانفي 1967 الذي يتضمن الميثاق البلدي، ليعقبه بعد ذلك بأهم إنجاز شعبي وهو انتخابات المجالس الشعبية البلدية في 05 فيفري 1967، تلك العملية التي أشرفت عليها الهياكل القاعدية لجبهة التحرير الوطني مباشرة بالرغم من أن القوائم كانت كتجربة أولى مفتوحة للمواطنين ولم يحتكر منها الحزب سوى نسبة الثلثين (3/2) في القوائم من المناضلين في الحزب والمنظمات الجماهيرية. كانت المهام المنوطة بالمجالس المحلية حسب الصلاحيات الممنوحة لها بموجب القانون واسعة وذات أهمية في حياة المواطن في تلك الأثناء كانت القيادة العليا تعمل دون هوادة وفي مختلف المجالات للنهوض بالقطاعات الحيوية، فبتاريخ نوفمبر 1966 ينتقل مجلس الوزراء إلى "ورقلة" عاصمة الواحات

---

(1) – عبد الرزاق بوحارة، جبهة التحرير قوة رمز (مجلة المجاهد) اللسان المركزي لحزب جبهة التحرير الوطني أشير له سابقا.

ويعقد أول اجتماع له خارج العاصمة ويسطر برنامج تنموي للولايات الـ
وكانت تلك قاعدة اعتمدتها الحكومة فيما بعد في اجتماعاتها عبر العمالات(1) 1968
في الأوراس أواخر 1968 في القبائل، لم تتوقف ولم تتوان القيادة العليا للبلاد
بادرت بتأميم المناجم سنة 1966. إن تجربة المجالس الشعبية بدأت تتحضر
أفكارا وتصوراتها مهمة تستقطب اهتمام الشعب لذلك أخذت القيادة في
ميثاق الولاية وتبنيه في اجتماع 26 مارس 1969 ثم تنظيم انتخابات المجالس الشعبية
الولائية في: 25 ماي 1969، يلي ذلك إنشاء وتنصيب المجالس العليا منها على سبيل
المثال: المجلس الأعلى للقضاء في: 25 أكتوبر 1969 وبعد ذلك ينشأ المجلس الوطني
الاقتصادي والاجتماعي في: 11 نوفمبر 1968 وبيان موعد القرارات الحاسمة
بعد، وكانت سنة 1967 موعدا لانطلاق مخططات التطوير التنموي، كما شهدت
سنة 1967 أحداثا بارزة على المستويين الداخلي والخارجي سجلت في أحدها الثورة
موقفا مشهودا أثناء حرب جوان 1967 ضد الصهاينة عبر عنه الرئيس بومدين يوم
يودع الجنود الجزائريين إلى أرض المعركة يوم: 1967/06/06 ومما خاطبهم به ما يلي
((أنتم بصفتكم طلائع أولى لشعب لم يطأطأ رأسه طيلة الأجيال... أنتم تحملون أمجاد
وبطولات لشعب كامل بدأت بحرب الأمير عبد القادر ولن تنتهي حتى يتطهر كل
شبر من الوطن العربي)) وفي سنة 1967 ينعقد بالجزائر مؤتمر كتلة 77 في
1967/10/10 ويكون فرصة للجزائر للمطالبة بنظام اقتصادي دولي جديد. كانت سنة
1968 سنة حاسمة ومفعمة جدا بالإنجازات والقرارات الثورية ففيها يعزز نظـ
التسيير الذاتي ويتم إقرار التخطيط والتصنيع وإصلاح التعليم والخدمة الوطنية و
تنظيم العمالات (الولايات) وكانت سنة 68 أيضا موعد الإلتفاتة نحو الحزب، فـ
حان الوقت لكي يتكفل حزب جبهة التحرير الوطني بمهام البناء والتشييد بصفة
أساسية وواضحة لذلك اعتبرت سنة 68 سنة الحزب فالرئيس بومدين يلقي من

(1) – الولايات حاليا.

الحزب المهمة الأولى والمستعجلة وهي مؤسسات الدولة، لكنه من الملاحظ أنه ولما كان الرئيس بومدين يحاول الشروع في النهوض بالحزب تبدأ المعارضة في قرع طبولها. كثيرون ممن يلقون باللوم على بومدين زاعمين بأنه جمد الحزب منذ: 19 جوان 1965 وإلى سنة 1968 وهذه هي الفكرة التي تروج الآن ومنذ مدة والغريب أن بعض مؤيديها هم من كانوا يؤيدون مسعى وخطة بومدين تماما. هل يعتقد هؤلاء أن بومدين كان غبيا أم ينقصه الذكاء لكي يثق بسهولة ويستسلم للأمر الواقع؟ ذلك ما لا يمكن قبوله أو حتى توهمه بالنظر إلى مسيرة الرجل منذ الوهلة الأولى. إن الرد على هذا التساؤل نجده في تصريح بومدين لأحد الصحف المصرية قبيل الاحتفال بالذكرى العشرين للاستقلال ((إلى غاية الاستقلال كنا نشكل جبهة تحرير حقيقية، أما اليوم ونحن بصدد مرحلة جديدة، نجد أنفسنا بحاجة لحزب اشتراكي طلائعي لتكون أعضاءه من إطارات تؤمن بالخيار الاشتراكي)) وقد كان من بين المهام المنتظر القيام بها من طرف الحزب هي التكفل بعمليات الشرح والتوعية تمهيدا لتطبيق برنامج الثورة الزراعية كما جاء في رد الرئيس الراحل أثناء اجتماع اللجنة الوطنية للثورة الزراعية في: 1972/01/17، وحول كيفية حملة التوعية أجاب الرئيس: ((إن قضية الشرح يجب أن يلعب فيها الحزب، دورا أساسيا وأن يتحرر من الروح البيروقراطية ويتصل بالفلاحين ليؤكد لهم بأن الثورة الزراعية هي في فائدتهم، وأن لا نقتصر على الخطب وعقد الاجتماعات)). في هذه الأثناء تتحرك المؤامرات:

مؤامرات وأزمات أمام بومدين (قضية الطاهر الزبيري):

يشير الرئيس المرحوم هواري بومدين إلى أن هناك إشاعات بدأت تروج بدعوى أن الوضع بلغ درجته القصوى من الفساد والحالة تدعو إلى القلق وركزت الحملة خصوصا على الإطارات إذ تصدى أناس من الحزب نفسه إلى انتقاد نظام حكمهم وأشهروا الفؤوس ليهدموا هذا النظام وآخرون في الدولة عمدوا هم كذلك إلى الهدم)). ويشير بومدين إلى أن هؤلاء وعندما تأكدوا بأن إرسال العناصر الموالية لهم

إلى الجبال هي فكرة انتهت ولم تعد مجدية لكون الشعب سبق أن رفضها

وأنهم لم يجدوا أمام ذلك سوى الجيش الذي أصبح يشكل القوة الرئيسية ل...

وهنا يشرح الرئيس بومدين بكل التفاصيل العملية التي قادها العقيد الطاهر...

وكيف أنه حاول إقناع، هذا الأخير باسم الأخوة والصداقة التي تربطهما...

يتخلى عن موقفه لكن دون جدوى وسوف نورد فيما يلي مقتطف من ك...

المرحوم الرئيس هواري بومدين كاملة وقد ورد في خطاب ألقاه يوم: 05 ...

1968 في الاجتماع الثاني لإطارات البلاد والذي ضم أكثر من ألف إطار...

إطارات الدولة والحزب والجيش ومختلف المؤسسات الحيوية في البلاد كما...

بالإمكان الاطلاع على تصريح السيد الطاهر الزبيري كاملا حول الوقائع...

والتي أدلى بها لجريدة الشعب في حواره معها بتاريخ: 89/10/1. يقول بومدين

((... إذن بدأت المحاولة في صفوف الجيش، وظهر الشخص القائم بتزعمها، ...

الشخص كان صديقنا وأخانا، وكان مطلعا على جميع الأسرار، ويملك الوسائل

اللازمة، وبوجود هذا الشخص لم تعد المسألة سوى مسألة تحديد تنفيذ المؤامرة

وأقول مؤامرة لأنها كانت مبيتة وتحاك منذ مدة وما من شك في أن الكثير منكم

سمع عن أحداث وقعت في أول نوفمبر عندما كنا نعد العدة كالعادة لاحتفالات

العيد الوطني كنا قد عهدنا إلى الطاهر الزبيري بتحضير الاستعراض بالاحتفال ب...

نوفمبر، ولكننا فوجئنا عند بدء الاحتفال بتغيب الزبيري، واعتقدنا أن ذلك ر...

إلى وعكة صحية. ولكن مفاجأتنا كانت أكبر عندما واجهنا بأن سبب تغيبه را...

إلى ((مشاكل سياسية)) حسب زعمه وكان من نتائج هذا التغيب أن [illegible]

لشماتة الشامتين، وهمسات الوفود المدعوة لحضور الاحتفالات، وحاولنا إقنا...

الزبيري بترك هذه المشاكل جانبا إلى ما بعد الاحتفالات، لكي نحاول تسويتها ...

بيننا، ولكنه أصر على التشبث بموقفه، ورفض حضور الحفل الذي أقيم ...

الامبريالية، كما فشلت جميع المحاولات التي بذلت من أول نوفمبر إلى الرابع...

لإقناعه بالتخلي عن موقفه، رغم ما استعملناه في ذلك من لغة الصداقة والأخوة والإقناع، ورغم تأكيدنا له بأن عصيان الأوامر في الجيش معناه التمرد والخروج عن الطاعة، بل حتى المسعى الذي قمت به شخصيا باء هو الآخر بالفشل، إذ بلغني تليفونيا ليلة يوم الأحد 05 نوفمبر أن الطاهر الزبيري موجود في ثكنة فيلق الدبابات بالبليدة، الذي يقوده صهره العياشي، وأنه بدأ يتصل بمعارفه لضمهم إليه وكان علي والحالة هذه أن اتخذ إجراءات مستعجلة، وأرسلت إليه أدعوه للخروج من الثكنة حالا، وبدون أي تباطؤ، والذهاب إلى منزله، لأن مهزلة استعمال الدبابات قد فات أوانها، ولأن حكومتنا وقيادتنا الثورية لا يمكن أن تخضع لهذا الأسلوب وبالرغم من ذلك تذرعنا بالحلم، محترمين أواصر الصداقة والأخوة، وبذلنا محاولات أخرى لإقناعه، لكن كان نصيبها الفشل هي الأخرى.

ورغم أنه كان في استطاعتنا أن نعلن قرار عزله من منصبه فورا، آثرنا اللجوء إلى الوسائل الإقناعية، فعمدنا إلى عقد اجتماعات مصغرة طيلة عشرة أيام، ولكن اتضح فيما بعد أن الزبيري عاجز عن أن يقدم مشاكل تستحق الذكر للمناقشة وأن تلك الاجتماعات كانت عقيمة، إذ ظلت الحملة المغرضة ضاربة أطنابها، والإشاعات قائمة لم تتغير، وحملات الصحافة الأجنبية مستمرة في تشجيع مدبري المؤامرة، تلك الحملة التي كان يغذيها هؤلاء باستمرار.

وفي الساعة السابعة من مساء يوم 14 ديسمبر أخبرني قائد الناحية الأولى أن الحالة سيئة جدا في الأصنام، وأن فيلق الدبابات قد تحرك في اتجاه الجزائر، وكان أن اتخذت إجراءات تفرضها الظروف أمام هذه الحالة، وخاصة وأن الجيش لم يكن في العاصمة، بل كان قسم منه في الشرق، والأقسام الأخرى في مختلف أرجاء البلاد، إذ لم يكن ثمة ما يدعونا للاحتياط، نظرا للثقة التي كنا متشبعين بها. كما بلغني كذلك أن فيلقين آخرين قد انضما في الطريق إلى فيلق الدبابات،

ولست أقصد بهذه الفيالق سوى بعض الضباط، أما الجنود وضباط الصف، فقد غرروا بهم وأمروهم بالتحرك بدون تفاصيل.

وحسب المتآمرون أن الطريق مفتوح بين الأصنام والعاصمة، وأن ليست هناك قوات أخرى تستطيع صد الدبابات والمصفحات، وأن المسألة مسألة ليلة وتنتهي الأمور، ولكنه غاب عن ذهنهم أن الجيش لا يتكون من ثلاثة فيالق فقط، بل إنه وحدة متكاملة الكيان. ومن هنا ظهر وجه الخيانة والمؤامرة، إذ أن الذين تحملوا مسؤولياتهم في تلك الليلة كانوا في الواقع قد اتخذوا مسؤولية خيانة وسفك الدم، خاصة وأنهم كانوا يعلمون أن السلطة القائمة لا ترهبها الدبابات ولا يمكن أن تستسلم أمام التهديد، كانوا يعرفون أن هناك شبانا بواسل يعرفون كيف يطبقون الأوامر الصادرة إليهم للدفاع عن حرمة الوطن والثورة. هؤلاء الشبان الذين تلقوا الأمر بصد المغامرين ومنعهم من التقدم قيد أنملة من جسر العفرون. وهكذا كان الأمر، فقد بعثنا بهؤلاء الشبان لرد المغامرين عن غيهم، والمحافظة على وحدة الجيش، وسمعة البلاد الثورية، والرصيد الذي اكتسبته في الخارج، والخروج بالدولة قوية مدعمة من هذه المحنة. وكانت النتيجة أن سقط 30 قتيلا ما بين جنود ومواطنين مدنيين، وأصيب أكثر من مائة آخرين بجروح. كما خسرنا قائد ناحية، وكانت النتيجة أن خربت معدات حربية، وكشف عن محاولة لتفكيك صفوف الجيش، والمس بسمعة الثورة، وتعريض الدولة للخطر الداهم.

لكن كل ذلك لم يؤثر في سير الثورة الحثيث إلى الأمام، ولم يهز على الإطلاق أركان دولتنا الفتية، ولـم يوقف انطلاقتنا نحو تحقيق الأهداف المنشودة، القريبة منها والبعيدة، بل بالعكس، فإن هذه المحنة قد زادت من تصميمنا على تمتين وحدتنا وترسيخها، بحيث يستحيل على الزبيري وغيره النيل منها ومن تراص صفوف الجيش الباسل))[1].

(1) – من كلمة الرئيس المرحوم هواري بومدين في الاجتماع الثاني لإطارات البلاد بتاريخ: 1968/01/05.

عام 1968 عام الحزب:

كان هاجس البناء السياسي لمسيرة الثورة الاشتراكية يراود هواري بومدين باستمرار فهو يدرك بأنه من اللازم أن يتكفل الحزب كإطار سياسي بتعبئة الجماهير وتأطير ومتابعة هياكل الدولة لكن أي حزب؟

هل يبقى التردد قائما بعد فصل حسم الجبهة وصقله لتحول إلى حزب واحد وحيد أسس له نهائيا في مؤتمر 1964، إن ذلك يعد غير كاف تماما فالمندسون كثيرون وأبقوا أنفسهم داخل حسم الحزب الواحد بالرغم من عدم إيمانهم بتوجهاته. كان أولئك المعارضون قد صادقوا بالإجماع على برنامج طرابلس بما فيه وبما يحتويه من أرضية لتطبيق الاشتراكية وقد أوردنا بعض تصريحات أولئك لكن سرعان ما بادروا إلى معارضة شديدة وشرسة بعضهم قال بأن المصادقة كانت من باب المجاملة والبعض الآخر قالوا إننا مخدوعون وضعنا ثقتنا في اللجنة التي كان يرأسها أحمد بن بلة، لقد كان المرحوم بومدين، يرى وهو محق في ذلك أن الحزب الذي سوف يقوم بهذا الدور يجب أن يكون رجاله ممن يؤمنون بالثورة الاشتراكية ولذلك قال بومدين في اجتماع الإطارات الذي أشرنا إليه ما يلي: ((إنني أكرر ما سبق أن قلته في اجتماع إطارات الحزب الماضي، بأن عام 1968 سيكون عام الحزب الذي سيشهد نوعا من التصفية، معنى ذلك أن كل من يتفق مع خطتنا سيظل إلى جانبنا نسير نحو الأهداف المنشودة، أما الذين لا يرغبون في العمل طبقا للخطة المرسومة فما عليهم إلا التخلي عن الحزب لأن التلاعب والديماغوجية قد ولت إلى غير رجعة ولأننا قررنا أن تكون هياكل الحزب متينة على أساس القاعدة التي هي الشعب))[1].

---

(1)- من خطاب المرحوم الرئيس بومدين في الندوة الوطنية الثانية لرؤساء المجالس الشعبية في: 1968/02/05.

إن القناعة بومدين إلى بناء الحزب تطبعها الجدية ذلك أنه يؤمن بأن مصير الثورة التي يقودها مرتبطا بنجاح الحزب لكن المشكل أن الأشخاص الذين هم في الحزب يبدوا أنهم ركنوا إلى الحياد والتفرج وكأن الأمر لا يعنيهم لذلك لا بد من التغيير ((ولهذا يجب أن يتمكن الحزب من ضم عناصر عاملة مؤمنة بالمستقبل، والعمل الذي تقوم به والأهداف التي تحدد سيرنا في طريق البناء الاشتراكي، ويجب على الذين لا يؤمنون بالحزب أن ينسلخوا عنه ويدعوا أماكنهم للذين يؤمنون به وبالبناء الاشتراكي والأهداف الاشتراكية)) كانت نية بومدين صادقة في تنظيم وتقوية شأن الحزب كما سنرى فضلا أنه كان يأمل من أجل تحقيق كل ذلك في عقد مؤتمر الحزب إذ قال بهذا الشأن في خطاب ألقاه بمناسبة إحياء ذكرى الفاتح من نوفمبر 1954 وبالضبط يوم الفاتح من نوفمبر 1967 ما يلي: ((إن مهمة الحزب في التوجيه والتوعية والتذكير بالمسؤولية وتحريك الضمائر وشحذ العزائم لا تقل وزنا وفعالية في هذا المجال... لقد تبين أن الجزائر تملك قاعدة نضالية واسعة، وأن هذه القاعدة تستطيع أن تلعب دورا هاما عندما تتاح لها الفرصة.

ولذا فإن المؤتمر بما سينبثق عنه من هيئات ويتبع ذلك من نشاطات هو كفيل بتعزيز الحوار الذي بدأناه بين القواعد النضالية والإطارات المسؤولة والقيادة، وهو الذي سيضمن استمرار هذا الحوار في اتجاه الفعالية والإبداع ونحو البناء الجدي والاستقرار كما أنه هو الذي سيمكن الحزب من القيام بدوره كاملا في مجال التوجيه والإرشاد ويؤدي مهمته الرئيسية المتمثلة في التكوين السياسي والتوعية في جميع المجالات)).

إن ما جاء في هذا الخطاب وغيره يفند بقوة ما ذهبت إليه كثير من الآراء حول رؤية بومدين ومجلس الثورة نحو الحزب ذلك ما نراه فيما عدا موقف أحد أعضاء مجلس الثورة وزير الداخلية آنذاك السيد أحمد مدغري والذي كانت له رؤية معادية وكان مصيره معروفا. إن كثيرا من الآراء والتحاليل المغلوطة تنظر إلى قيادات الثورة على أساس إنها منعدمة الصلة بحزب جبهة التحرير الوطني وهي معادية له وعملت

على تهميشه، أليس هؤلاء سواء عسكريين أم سياسيين هم أنفسهم مناضلي الحزب وهم من أهله بالدرجة الأولى إنما يخجل أصحاب تلك الآراء أو يحجمون عن الصراحة والتي تتمثل في أن هؤلاء المناضلين من قيادة مجلس الثورة يمثلون تيارا واحدا له برنامج معروف وهو تحقيق الاشتراكية بما تحمله من مبادئ معروفة في مجالات الثورة الصناعية والزراعية والثقافية إلى غير ذلك. وأن الآخرون الذين أبعدوا أو همشوا إنما هم ممن رفض تبني هذا البرنامج وسبقت الإشارة إلى ما قاله بومدين منذ البداية بشأن هؤلاء، إما تبني البرنامج وإما الانسلاخ عن الحزب. أليس من الأهمية بمكان أن يعين مجلس الثورة قادة عسكريين كبار لا يشق لهم غبار لهم تكوين سياسي رفيع للإشراف على بناء الحزب أمثال العقيد "محمد الصالح يحياوي" الذي عين بقرار من بومدين بتاريخ: 1977/10/30 كمسؤول تنفيذي مكلف بجهاز الحزب؟ لذلك فإن القول بأن ((19 جوان 1965 جمّد إيديولوجية حزب جبهة التحرير الوطني التي تضمنها ميثاق الجزائر، كما جمّد الحزب وأصبحت التنمية تتم بطريقة عشوائية))[1] ذلك قول مردود تماما وغير مبرر ويدحضه الواقع.

إن استقالة أو إقالة المرحوم قايد أحمد من رأس الحزب يمكن أن يكون مثالا عمن رفضوا مواصلة السير وفق الهدف الذي رسمه مجلس الثورة والذي هو تجسيدا فعليا لبرنامج طرابلس وما جاء في ميثاق الجزائر، فالثورة الزراعية منصوص عليها في ميثاق طرابلس ومؤكدة في ميثاق الجزائر والرئيس بن بلة باشر تنفيذ الجزء الأول منها بتأميم أراضي الأجانب (الكولون) في حين أنبر بومدين للجزء الأهم وهو المتعلق بأراضي الجزائريين وبطبيعة الحال فإن أصحاب الأملاك العقارية الفلاحين الكبار وذوي النزعة البرجوازية لم يرقهم ذلك نحن لا ننتقد المناضل الكبير والمجاهد المرحوم قائد أحمد فله أفكاره التي تمسك بها بحكم انتمائه إلى عائلة مالكة لأراضي فلاحية لكن ما يجب الفصل فيه هنا هو أن الرئيس بومدين رحمه الله كان قد فصل

(1) – د/العربي زبيري، المؤامرة الكبرى أو إجهاض الثورة، ص 52.

في هذه النقطة حين قال في خطاب أمام الملتقى السادس لرؤساء المجالس بنادي الصنوبر بتاريخ: 1972/02/21 ما يلي: ((أن هناك محاولة تشكيك وهي أن في الحكومة وفي مجلس الثورة أناس مع الثورة الزراعية وآخرون ضدها، وهناك من يذكر أسماء ويقول أن فلانا له كذا هكتارات، فعلى هؤلاء أن يبدؤوا بأنفسهم وإن كان لأعضاء مجلس الثورة أو الحكومة بعض الهكتارات فأنا أتعهد مع العلم أني لم أسأل واحد منهم بأنهم سيقدمونها هدية للشعب الجزائري)) وفي نفس الخطاب أشار إلى القطاع الخاص قائلا: ((قلنا ما هي مكانة القطاع الخاص وتركناه يعمل ويستثمر ويربح لأننا كنا ولا زلنا نعتقد بأننا في هذه المرحلة من تنمية البلاد في حاجة إلى رؤوس الأموال الخاصة)) كانت النظرة نحو الحزب ذات أبعاد حقيقية في انتظار ما سوف يسفر عليه المؤتمر المقبل الذي يعول عليه الرئيس بومدين كما أشرنا فهو يؤكد في خطابه بمناسبة الذكرى الثالثة لانتفاضة 19 جوان وبالضبط في 1968/06/19: ((بالنسبة للحزب وسيظل بابه مفتوحا لجميع الملتزمين منهجا السياسي والمستعدين للعمل على تطبيق هذا المنهج أما غير هؤلاء فما عليهم إلا أن يبتعدوا عن الحزب ويختاروا أي طريق يشاءون. إن هذه المرحلة والنفس الجديد سيبث في الحزب وسيحدث تجديدا على المنظمات الوطنية والحزب عامة، ونحن بعد لم نحد عن القاعدة الديموقراطية في العمل أي الرجوع إلى القاعدة بالنسبة لكل المنظمات بحيث يكون اختيار المسؤولين من طرف المناضلين حتى نتخلص تدريجيا وخاصة بالنسبة للحزب من نظام التعيينات وفرض المسؤولين من طرف القمة)).

كان إذن الأمر رقم: 73/71 المؤرخ في: 08 نوفمبر 1971 والمتضمن لقانون الثورة الزراعية أثرا كبيرا في مختلف الأوساط فقد كان بالنسبة للفلاحين الفقراء في الأرياف بمثابة استقلال جديد، كان بالنسبة للآخرين قنبلة العصر فقد ثارت ضجة ضخمة لم تشهد لها البلاد مثيلا فبالرغم من وضوح أهداف وتدابير الثورة الزراعية إلا أن

البعض ذهب بعيدا في استعمال الدين الإسلامي بحجة تعارضها مع الإسلام، يجب أن لا نتجاهل بأن الكثير من أصحاب الأراضي الزراعية كانوا قد خالفوا الأوامر التي أصدرتها الثورة بتحريم وتجريم شراء الأراضي من المعمرين الفرنسيين والغريب أن هؤلاء المعمرين كانوا في السنوات الأخيرة أيام مفاوضات (إيفيان) وبعدها بين الشك واليقين في انتصار الثورة وحقيقة الاستقلال فراحوا يحررون عقود بيع لأراضيهم في شكل (وعد بالبيع) في حين يلاحظ أن بعض الجزائريين منحت لهم أراضي لقاء خدماتهم التي قدموها لفرنسا وقد وردت هذه الملاحظة مكتوبة في عقودهم والغريب أن أمثال هؤلاء استرجعوا أراضيهم إثر إلغاء قانون الثورة الزراعية. كانت مبادئ الثورة واضحة ولا غبار عليها نص عليها ميثاق الثورة الزراعية كما يلي:

((الأرض لمن يخدمها)) والقصد هو إلغاء الريع العقاري وتثبيت حقوق من يخدم الأرض في الأرض بنفسه وقد استثني من التأميم:

- "حالة الملكية الصغيرة" التي اضطر أصحابها للبحث عن موارد تكميلية خارج مزارعهم نظرا لضعف مستوى معيشتهم.

- حالة بعض المالكين الذين قد اضطروا لترك أراضيهم على إثر الحرب ولاسيّما في مناطق الحدود.

- "حالة الأشخاص العاجزين عن خدمة الأرض".

وبطبيعة الحال فقد أوكلت مهمة الإنجاز للحزب وللمنظمات الجماهيرية كما نص على ذلك المادة 177 من الأمر المذكور. إن المغالطات التي أشرنا لها لم تقنع الشعب الذي كان يدرك أن وضع البلاد أشبه ما يكون بعام الرمادة الذي اتخذ فيه سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه إجراءات صارمة وصلت إلى حد وقف العمل بالحدود الشرعية والذي قال قولته المشهورة في آخر أيامه: ((لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت من الأغنياء فضول أموالهم فرددتها على الفقراء)).

كان بعض الملاك في مجالات أخرى كالصناعة وغيرها يتوجسون خيفة من أن يمتد إليهم التأميم فسارعوا إلى المعارضة، كذلك ما يمكن قوله عن الشيخ خير الدين الذي إستنفر جمعية العلماء المسلمين بمحاولة تشكيل حلف معارض ومناوئ لسياسة الرئيس بومدين إلى جانب كل من فرحات عباس ويوسف بن خدة وحسين لحول، هؤلاء أصدروا بيانات منددة وعقدوا لقاء أشبه ما يكون بالمؤتمر وذلك بتاريخ:1976/03/09 في الوقت الذي كانت فيه البلاد منتعشة ومنتشية في مهرجانات شعبية ديمقراطية لم تشهد البلاد مثيلا لها فقد كان التعايش منصبا على المشروع التمهيدي للميثاق الوطني كانت هذه الكتلة المعارضة تعتبر مجلس الثورة يجسد الحكم الفردي كما تندد بموقف الجزائر حال النزاع مع المغرب.

وكما تصدى الرئيس بومدين للمناوئين لبرنامجه دون تردد، فبادرت القيادة على الفور باتخاذ إجراءات بوضع بعض هؤلاء تحت الإقامة الجبرية لمدة ثلاث سنوات والإقدام على تأميم صيدلية فرحات عباس بسطيف ومصنع البلاستيك التابع للشيخ خير الدين[1].

نعود إلى الحزب لنتأكد من أن مرحلة إعداد الميثاق الوطني والدستور كان يعلق عليها الرئيس بومدين أهمية كبيرة فقد أعلن عن تشكيل لجنة وطنية لصياغة المشروع التمهيدي للميثاق الوطني في خطابه يوم 1975/06/19 بمناسبة إحياء ذكرى 19 جوان 1965 وهنا أتذكر مقولة سر لي بها أحد الفلاحين ممن كان يحبهم الرئيس بومدين فقد تجرأ هذا الفلاح حين كان عضوا بأعلى هيئة للاتحاد الوطني للفلاحين في أول تشكيلة بأن ينقل انشغاله وما يقلقه من مظاهر أخذت تبرز في المجتمع كالمحسوبية والرشوة على مستوى بعض هيئات الدولة فرد عليه بالقول: ((إنهم يحفرون بأنوفهم مثل الخنازير ونحن بصدد وضع سياج لهم أي الميثاق والدستور))[2].

---

(1) – بن يوسف بن خدة لجريدة أوريزون في: 1990/10/30

Entretien Avec Ben Kheda: HORIZON

(2) – هو الشيخ حوحامدي بشير رحمه الله من بلدية عين ببوش ولاية أم البواقي.

صحيح أن المعارضة كانت قائمة في الداخل وفي الخارج لكن بومدين تعامل معها بذكاء لأنه يدرك أن الشعب لم يعد يثق في الوعود بعد أن لمس الحقيقة في الميدان وبالرغم من انسحاب بعض أعضاء مجلس الثورة في العام الأول من تشكيله والتحاقهم للمعارضة بالخارج أمثال: البشير بومعزة وزير الاقتصاد ثم وزير للإعلام سنة 1965 إلى سنة 1966 إضافة إلى أحمد محساس وزير الفلاحة سنة 1965 إلى سنة 1966 يضاف إليهما الطاهر الزبيري قائد القوات المسلحة سنة 1965 إلى سنة 1967 ثم انضمام قايد أحمد مسؤول الحزب إلى غاية 1972، يضاف إلى ذلك النشاط المتزايد للحزب المعارض والمسمى "الحركة الوطنية للتحديد الجزائري" التي يرأسها "كريم بلقاسم" في الخارج أحيل أعضاؤها أمام المحكمة الثورية بوهران سنة 1969 وأصدرت حكما غيابيا بالإعدام على رئيس الحزب كريم بلقاسم. إن إقامة جمعيات ومهرجانات وطنية أشبه بمؤتمرات شعبية تتطلب تأطيرا وتعبئة ولن يكون بالإمكان القيام بذلك سوى حزب جبهة التحرير الوطني. إذن الفترة التي كان فيها قائد أحمد إشعاعا حزبيا لا يخفت ولا ينسى. تلك الأيام كنا في جمعيات الكشافة وشبيبة جبهة التحرير تسلى بالنكت التي تردد وفي بعض الأحيان تروج على قائد أحمد وكلها تبرزه في صورة الرجل السياسي المرح. كانت أيام السبعينات مشهودة في تاريخ الجزائر فالثورة في أوجها يعلن الرئيس عن تأميم المحروقات في: 24 فبراير 1971 في خطاب هام بمناسبة الذكرى الخامسة عشر لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين قائلا: ((قررنا وبصفة رسمية وباسم الثورة والحكومة ابتداء من اليوم: أخذ 51% من أسهم الشركات البترولية الفرنسية.

2- تأميم الغاز الطبيعي الموجود بالصحراء.

3- تأميم النقل البري أي كل الأنابيب البترولية.

ويعلن عن تعويض الشركات الأجنبية المعنية باعتبار أن مبادئ التأميم والتعويض أقرته الأمم المتحدة لكن الفرنسيين لم يرضهم ذلك وأقاموا الدنيا ولم

يقعدوها وحاولوا محاصرة الجزائر اقتصاديا. كتبت جريدة (لوموند) الفرنسية بتاريخ: 1972/01/21 تقول: ((إن الجزائر ضمنت لنفسها السيطرة التامة والتحكم المطلق لصناعة بترولية هامة... فمنذ سنة 1967 شرعت الجزائر في تأميم الشركات الأمريكية إثر حرب الشرق الأوسط بحجة تأييد أمريكا لإسرائيل وفي نفس الوقت كانت تكدس الديون على الشركات الفرنسية التي لم تدفع ضرائبها للخزينة الجزائرية إلى أن جاء الوقت الذي لم تبق فيه شركة أجنبية مهما كانت جنسيتها، إلا وأممت في جميع مراحل نشاطها من البئر إلى محطة البنزين... وفي كل ذلك كانت الجزائر تدقق الحساب في المغامرة. وبعد التأميم ماذا أعطيت من التعويضات للشركات الأجنبية الفرنسية؟ خمسمائة مليون فرنك عبارة عن فتات من الخبزة استطاعت به أن تكون أول بلد عربي يسيطر على ثرواته التي ستبلغ في سنة 1972 إلى (3/2) مليار من الفرنكات... أما الحصار الاقتصادي الذي أقيم عليها في هذه الأزمة والذي خسرت فيه ربع إنتاجها، فقد استطاعت أن تعوضه باستعمال وسائلها الخاصة للتسويق لا مع الشرق فحسب، بل ومع الغرب أيضا وخاصة مع ألمانيا الغربية، فضاعفت مبيعاتها ثلاث مرات بالقياس لما كانت تبيعه من قبل...)).

قلنا إذن أن المرحوم قائد أحمد يغادر الحزب خلال جانفي 1972 ليخلفه المرحوم "محمد الشريف مساعدية" هذا المناضل العبقري الذي حضرت جبهة التحرير في حيه بل أنها تكاد تكون مرتبطة به بالنسبة للجزائريين، كانت له قدرة خلاقة في التوجيه وتبليغ أفكار الحزب لا أعرف مستواه الثقافي لكنني أقول أنه يمتلك ناصية البلاغة، أتذكر كيف كنا مشدودين إلى كلامه ونحن صغارا بلباس الكشافة كان يأتي من قسنطينة حين كان يشرف على محافظة الحزب هناك خلال السنوات الأولى للاستقلال لا أتذكر التاريخ بالضبط يصعد فوق منصة خشبية وسط جمهور حاشد يشرح برنامج الحزب وأهداف الثورة ثم حضرنا أمامه في اجتماعات شبه جبهة التحرير وفي الحزب

فيما بعد[1] لقد استطاع أن يفرض وجود الحزب ويمكن له في جميع المستويات فحتى وإن كان حضور محافظ الحزب في المحافل الوطنية على المستوى القاعدي والولايات شكليا في بعض الأحيان فإنه كان يحسب له ألف حساب.

إن تأطير الحزب وهيكلته في عهد السيد محمد الشريف مساعدية أصبح حقيقة لا غبار عليها، فتعيين المحافظين على رأس كل محافظات الحزب كان له وقع هام في نفوس المناضلين وزاد ذلك من القدرة على التجنيد لمواصلة المسيرة بأن شهدت تلك المرحلة أحداثا هامة أيضا منها: استكمال انتخاب نواب المجلس الشعبي الوطني الإشراف على مهرجانات والجمعيات الشعبية لمناقشة الميثاق الوطني. ثم انتخاب رئيس الجمهورية.

مرحلة الشرعية الدستورية:

بإصدار الميثاق الوطني والدستوري الجديد سنة 1976 تبدأ على أنقاض الشرعية الثورية الشرعية الدستورية بالرغم من أن البعض يرى أن الشرعية الثورية استمرت نفس المفهوم إلى غاية دستور 1989، المرحوم هواري بومدين كان يتبع المناقشات الشعبية حول مشروع الميثاق الوطني وفهم منها الكثير، فقد كانت المناقشات تجري في جو ديموقراطي لا مثيل له والكل يقترح ما يشاء ويقول ما يشاء ومع وضوح الرسالة فإن البرجوازية والمناوئين لم يهدأ لهم بال فقد استعملوا الدين تارة واستعملوا وسائل أخرى فقد سبق أن وضحنا بأن شأن الثورة الزراعية لا يستهان به فالعملية مست ما يزيد عن 17.400 من الملاك الكبار للأرض وانبرت بعض المجموعات في اتهام الرجل بالإلحاد سيما بعد ما جاء في خطابه أمام القمة الإسلامية (بلاهور): ((إن المسلمين لا يذهبون إلى الجنة وبطونهم خاوية)).

---

(1) - تلك الجمعيات حضرناها في بلدة عين فكرون مسقط الرأس والنشأة تابعة لولاية أم البواقي حاليا.

ويرد بومدين في خطاب قسنطينة سنة 1974 بقوة الكلمة ووضوح التفسير: ((على كل الذين يهمهم سوى ربح المال أن يدركوا جيدا أنهم لا يملكون مكانة في الدولة الجزائرية والحزب والجيش))، كان الرئيس قد وضع يده على الفئة التي تبنت برنامجه بقوة كبيرة جدا وهي الشباب فاتجه إلى الجامعة بعد شباب الخدمة الوطنية حيث تنجز المهام الكبرى السد الأخضر وطريق الوحدة الإفريقية وغيرها. الجامعة في عهد بومدين لم تعد حكرا على أبناء الذوات ولا مكانا للنخبة. الثورة توفر ديموقراطية التعليم لأبناء الشعب جميعا صدّق أو لا تصدّق أن بعض أبناء المتسولين والمحرومين والمعدومين صاروا أطباء وأساتذة، النخبة لم يرقها ذلك طبعا ولن تنساه أبدا. سارت أفواج الطلبة من الجامعة شرقا وغربا نحو ربوع الوطن ووصلت إلى قمم الجبال وعمق الأرياف، لقد لمسنا وقتها أن المتوجسين والغير الصادقين مع أنفسهم حتى لا أقول مع قرارات الثورة يكبتون غيضهم أثناء اجتماعات الثورة الزراعية ولا يترددون في تلبية رأي الطلبة فهم يعلمون أن تقاريرهم تصل إلى الرئيس ويتفحصها شخصيا، ذلك ما أكده في لقاءاته مع الطلبة. إذن لنعود إلى القول بأنه وبالبناء الدستوري الجديد تدخل الجزائر ويدخل حزب جبهة التحرير الوطني عهدا جديدا ينهي في نظر القانون مجلس الثورة لكن بقاءه فعليا يمتد تأثيره. وقبل ذلك يجب أن نؤكد بأن وجهة نظر القانون في مرحلة بومدين لها وضع خاص فلم تعد المواثيق السياسية تبقى في هذا المستوى وتركن إلى الإبقاء عليها كمجرد وثائق سياسية تشرح وضعا أو أهدافا سياسية كما هو شأن ميثاق الصومام 1956 ميثاق طرابلس 1962 ميثاق الجزائر 1964.

فعلى العكس من ذلك فإن الميثاق البلدي 1967 وميثاق الولاية 1969 ثم الميثاق الوطني 1976 أخذت طابعا رسميا باكتسابها للشكلية أو الرسمية كما يعرف لدى رجال القانون وذلك بالنشر في الجريدة الرسمية، هذه القوة القانونية جعلت الميثاق الوطني فيما بعد مصدر للقوانين ومرجعا للمشرع بشكل عام، فالمادة 06 من

الدستور تنص على أن: ((الميثاق الوطني هو المصدر الأساسي لسياسة الأمة وقوانين الدولة وهو المصدر الإيديولوجي والسياسي المعتمد لمؤسسات الحزب والدولة على جميع المستويات، وهو مرجع أساسي في تأويل أحكام الدستور)).

إن الميثاق الوطني والدستور الجديد وحسب ما ورد في أحكامه يفند بقوة تلك المزاعم التي تتهم التوجه السياسي لمرحلة بومدين بالانحراف عن مبادئ وثوابت المجتمع الحضارية فقد أبرز الميثاق خاصة الأهداف التي سوف تحققها الثورة ويعمل من أجلها الحزب وهي تحقيق الجزء الثاني أو الوجه الثاني من ثورة نوفمبر 1954 بعد تحرير الأرض يأتي تحرير الإنسان وهو ما يعني استعادة الهوية المسلوبة وإعادة ربط الشعب بثوابته: الإسلام واللغة العربية، ليضاف إليها البعد الأمازيغي في مواثيق حزب جبهة التحرير الوطني فيما بعد. فالميثاق الوطني أكد بأن الإسلام دين الدولة واعتبره أحد المقومات الأساسية للشخصية الوطنية كما اعتبرت اللغة العربية عنصرا أساسيا للهوية الثقافية للشعب الجزائري وأن تعميم اللغة الوطنية يعتبر عاملا أساسيا لدعم الوحدة الوطنية وتحقيق ديموقراطية الثقافة.

لكن ما يجب الوقوف عنده هنا بالذات هو أن المعركة في هذا الجانب وهو المهم لم تحسم بعد وعلى حزب جبهة التحرير الوطني ورجاله تقع المسؤولية إذ أنه ومع الأسف الشديد نقول دون مواربة أو خجل أن الثورة الجزائرية لم تنجح في الجزء الثاني من الحرب وهو معركة الهوية. إن الصراع اليوم يعود إلى الواجهة بقوة وهو صراعا حضاريا داخل مجتمع واحد وقد نجح الاستعمار في رمي الكرة داخل ملعبنا كان من المفروض أن يكون الفصل في الجانب الحضاري للمجتمع قد فصل فيه ليبقى الصراع فيما بعد في عهد التعددية بين التوجهات السياسية والاقتصادية، هل يعقل أو هل يتصور أن ينشب صراع في برنامج انتخابي مثلا في إحدى الدول الغربية المتحضرة بشأن مشروع مجتمع يبحث في أصل السكان وفي اختيار اللغة مثلا؟!.

لعله من الأهمية الإشارة إلى نقطة مهمة في دستور 1976 وهو ما يتعلق بالحزب، فقد نصت المواد من 94 إلى 103 وبالتفصيل إلى تعريف الحزب وتحديد مهامه وكذا العلاقة بين أجهزته وأجهزة الدولة بعد أن أقرت المادة 94 مبدأ الحزب الواحد عرّفت كل من المادتين 95 و97 بالقول بأن جبهة التحرير هي الطليعة المؤلفة من المواطنين الأكثر وعيا وهي القوة الطلائعية لقيادة الشعب وتنظيمه من أجل تجسيم أهداف الثورة الاشتراكية.

وكما اهتم الميثاق بتفصيل العلاقة بين الحزب والدولة فقد نص الدستور على ذلك في المادة 101 منه بالقول أن أجهزتهما تعملان في إطارين منفصلين وبوسائل مختلفة من أجل تحقيق أهداف واحدة، ومن هذا اتضح أن الرئيس بومدين أخذ يتجه إلى التخفيف نوعا ما من الشدة في تسيير شؤون الدولة إلى التروح الليّن وذلك ما يبرزه الخطاب الذي ألقاه أمام أول مجلس شعبي وطني منتخب سنة 1977 والموجه للأمة.

إن بقاء مجلس الثورة في الوجود يؤكد أنه لا يزال مصدر السلطة وأن الشرعية الثورية تعلو الشرعية الدستورية غير أنه لا يجب تعميم ذلك إذ ربما يكون من باب الحرص على بقاء وحدة القيادة السياسية والتحضير للحدث الأكبر والذي سوف تنتهي عنده كل الإلتباسات ألا وهو مؤتمر الحزب[1] والذي كان يعلق عليه بومدين آمالا كبيرة جدا وقد بدأ الحديث عنه مبكرا كما سبق أن أشرنا، ربما يرى فيه الفرصة للتخلص من جميع القيادات أو الزعامات خارج الإطار الدستوري وربما كان يأمل حقيقة في إيجاد هيئة سياسية قوية تأخذ بزمام الأمور كما نص على ذلك الدستور فتوجه سياسة الدولة ويتولى مناضلوها الوظائف الحاسمة في الدولة حسب المادة 102 ذلك ما يرجح تعين أحد أعضاء مجلس الثورة لتولي مهام "المسؤول التنفيذي المكلف بجهاز الحزب" بقرار من الرئيس بومدين بتاريخ: 1977/10/30.

(1) رغم أن المؤتمر التأسيسي 1964 فصل نهائيا في فكرة الجبهة وحولها الى حزب إلا أنه يلاحظ الإبقاء على التسمية (الجبهة) مستمرا فيما بعد.

عبد الصالح يحاوي الرجل القوي سياسيا وعسكريا يتمتع بكفاءة عالية شرع على الفور في العمل وفق الأسلوب العسكري في البداية إذ بادر بانتداب ضباط من الجيش الوطني الشعبي برتبة رائد عينهم كمحافظين للحزب كما يلي:

- محافظ الجزائر: الرائد مصطفى هشماوي.

- محافظة قسنطينة: الرائد عبد الله آدمي.

- محافظة وهران: الرائد خالدي الحسناوي.

وقد امتد النظام إلى القواعد الحزبية بتنظيم مجالس القسمات والاتحاديات وعلى المستوى المركزي أو ما يسمى آنذاك: ((بالجهاز)) تم تنصيب اللجان كما يلي:

1- لجنة التنظيم: عبد الرزاق بوحارة.

2- لجنة المنظمات الجماهيرية: صالح قوجيل.

3- لجنة الثقافة والتكوين: محمد الميلي.

4- لجنة التوجه والإعلام: محمد الشريف مساعدية.

5- لجنة العلاقات الدولية: سليمان هوفان.

6- لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية: عبد اللطيف بن أشنهو.

كانت المهمة المنتظرة من اللجان المذكورة صعبة والتحدي مطلوب من هؤلاء الرجال فالمؤتمر القادم طال انتظاره وفيه سوف تحسم أمور كثيرة بعضها خطير كما كان يتردد ومما يستخلص من خطب الرئيس كلما تعرض إلى الحديث عن المؤتمر القادم، كيف يتم رصد تقييم موضوعي وجدي للمرحلة السابقة ووضع تصور لآفاق العمل الذي يناط بالحزب مستقبلا يبدو أن ذلك ليس سهلا بالرغم أنه يتضح بأن المشرفين على لجان الحزب من ذوي الكفاءة والخبرة والحنكة

السياسية من ذلك أن رئيس لجنة الثقافة والتكوين سبق أن كتب بجريدة المجاهد خلال شهر ماي 1968 يقول: ((إن الخطر يبدأ دائما بعد الاستقلال... عندما تهزم الثورة الوجود العسكري الاستعماري... عندئذ يتحرك الجهاز الثقافي للمهزوم مما يؤدي إلى انتصاره في المعركة الحضارية بعد أن يكون قد هزم في المعركة السياسية)) وبعده قال السيد عبد القادر حجار رئيس اللجنة الوطنية للتعريب: ((إن الاستعمار لا يستعمل الجيوش فقط للاحتلال وإنما يعمد كذلك إلى احتلال الأفكار والأرواح والقلوب وفعلا فإن الاستعمار الفرنسي حاول سنة 1883 تمسيح الشمال الإفريقي أو إيصاله بالفترة التي سبقت الفتح العربي الإسلامي الفترة الرومانية وسن قوانين لمحاربة اللغة العربية))[1].

لكن ما يجب أن نشير إليه هنا، هل أن أزمة المنصب أو الصراع على المنصب انتهت في جبهة التحرير الوطني؟

يجيب على ذلك أحد المحافظين الشباب المرتبطين أو المحسوبين آنذاك على السيد المرحوم محمد الشريف مساعدية وهو السيد كمال بوشامة: ((وكان لتعيين يحياوي رسالة أمل إلى المجاهدين والإطارات لإشاعة الديموقراطية السياسية لكن ذلك لم ينجز، وفي هذه الحالة من الغموض لم يلجأ المناضلون إلى رفع أصواتهم والاعتراض على الأساليب الجديدة التي جاء بها المستأجر لزيغود يوسف (مقر الحزب) اللّهمّ بعض التصرفات مثل ترك الأمور تأخذ مجراها، واللامبالاة، والإهمال وقد كانت أمامهم فرصة، مع ذلك، للاعتراض لأنهم كانوا يرون على الأرض في مستهل مسؤولية يحياوي، بأنه بدل التكاثف والشروع في عهد جديد من الديناميكية، فإن الزمرة التي تبعته هاجت بضراوة، وبدون تبصر على المسؤولين الذين مازالوا في

(1) – عبد القادر حجار، رئيس اللجنة الوطنية للتعريب أمام الملتقى الوطني الرابع للإعلام تنظمه جبهة التحرير الوطني من 21 إلى 24 جانفي 1975.

سابقيهم، وذلك بتوجيه الانتقادات إليهم وبتحقيرهم بغية تعيين آخرين محلهم، آخرين جدد لم يكونوا يلاحقون سوى هدف واحد هو تصفية القدامى))[1].

كنا نحن في قواعد الحزب نرى عكس ذلك تماما، خرجنا في التو من الجامعة كنا نتابع وبحكم انتمائنا إلى شبيبة جبهة التحرير الوطني اجتماعات يعقدها الحزب، ويشرف عليها المحافظون والقيادات المعينة حديثا، كنت ذات مرة أسمع أحد المجاهدين وهو مسؤول الاتحادية آنذاك في اجتماع عام يشرح أهداف الحزب كانت لدينا نحن الشباب نظرة سطحية عن الحزب وكان يشاع بأن المسؤولين فيه مجاهدي الجبال لا يتمتعون بأية ثقافة لكن تبين العكس ووقفنا على الحقيقة كان المسؤول[2] يشرح نظام القابضة ونظام الإقطاع بطريقة تفوق شرح الدكتور الذي درسه لنا في الجامعة وعرفت أن ذلك المسؤول لم يدخل جامعة ولا ثانوية وانخرطت منذ ذاك في الحزب.

عمل إذن السيد محمد الصالح يحياوي على إعطاء الكفاءة للحزب فالرئيس بومدين نفسه يحرص على أن يصل الحزب إلى مؤتمره بهياكل متينة ومناضلين أكفاء.

لهم وبحكم الدستور سوف يتولون الأماكن الحساسة. كانت هياكل الحزب قد ظهرت إلى الوجود وأصبحت مقصدا ومرفأ يلتقي فيه المناضلون والإطارات المنتمية للحزب وبالمقابل كانت إطارات الدولة تتوجه نحو مقرات الحزب بعضها بحكم طبيعة الانتماء والبعض الآخر عن مواربة ومداهنة إذ أن القيادة العليا كلها مهتمة بالحزب خلال هذه الفترة، أعضاء القيادة العليا للحزب تروح وتجيء، لقاءات وتعايش وحوار، مقرات الحزب في أبسط قسمة أصبحت مركز إشعاع فكري وثقافي.

---

(1)- كمال بوشامة، جبهة التحرير الوطني والسلطة ترجمة: جواد صداوي وحاتم سليمان، ص 121.
Kamel Bouchama Le F.L.N. A-t-il jamais eu le pouvoir

(2)- العفني مجاهد ومسؤول اتحادية عين مليلة آنذاك سرح من الجيش ليتولى تأطير الحزب ويمضي لأبيض بمتصر الدعو/بس خليفة.

لكن شاءت الأقدار أن يسبق القدر المحتوم موعد المؤتمر وينتقل بومدين إلى جوار ربه بتاريخ: 1978/12/27 وكان ذلك التاريخ يوما رهيبا فقد نزل كالصاعقة على الجزائريين جميعا كبارا وصغارا رجالا ونساءا شيوخا وأطفالا، أينما وليت وجهك ترى شخصا يبكي حتى الأطفال بكوا، أتذكر صورة تلك الطفلة العائدة من المدرسة وقد استوقفتها كاميرا التلفزيون الجزائري كيف كانت تبكي بكاءا مؤثرا أبكت ليلتها كل من كان يتابع نشرة الأخبار.

كان الحزن يلف الجميع في البيوت وفي الشوارع تلك مرحلة لن نوفيها حقها مهما قلنا أو كتبنا سماه البعض "العهد الذهبي". لا يمكن من باب النزاهة أن ينازع أحد في الإنجازات الكبرى لنظام بومدين فقد توطدت وحدة الأمة، وصارت السلطة المركزية مهابة ومطاعة وبنى الجيش على أساس متين ونشر تعليم جماهيري إن لم نقل نوعي فهو مضمون وفي الخارج أصبحت كرامة الجزائر محترمة))[1].

أزمة السلطة: 1978/12/27 إلى 1979/01/27 موعد المؤتمر الرابع:

كانت الأيام العصيبة أيام المحنة تنوء بكلها على صدر الشعب فردا فردا وتكاد تكتم الأنفاس من كان يحجم عن البكاء أو جفت عيناه لم يستطع إمساك دموعه وهي تنهمر حين وقف الناس جميعا لحظة تأبين الرئيس بكى الجميع حين بكى عبد العزيز بوتفليقة وهو يلقي كلمة التأبين بكى وهو يقول: ((أين أجد الكلمات يا بومدين؟ ومصابنا فيك فوق ما تؤديه الألفاظ والعبارات، أين أجد الكلمات لأرثيك. أجدها في عيون الفلاحين الذين أخرجتهم من الأكواخ وأسكنتهم ديار العزة والكرامة... أقرأها في جباه الشبان الذين فتحت لهم باب الطموح وشققت لهم طريق الشموخ... أجدها في سواعد الكادحين الذين جعلت منهم عمالا

---

(1) – علي هارون، المرجع السابق، ص 221.

...يا ابن الشعب المفدى، بأرواحنا نفديك لو كان يقبل منا الفداء... ها هي شعبك يا بومدين، تضيق بها الطرقات، و تغص بها الساحات قد تدفقت ...العارم، جاءت تتحصّر لفراقك، وتحترق لوعة لارتحالك كان العالم بأسره ...ويترقب حال الجزائر وفيه من أحزم وأيقن بأن حال الجزائر لا يخرج عن حال ...العالم الثالث فساعة الانفجار قد دقت حسبهم، وتساءل الكثير ألم تكن تلك ...للمعارضة والمناوئين للرئيس الراحل للانقضاض على الكرسي والإمساك ...السلطة وقد نسي الجميع أن جبهة التحرير بالمرصاد وتيقن الجميع أن للرئيس ...أن ينم هنيئا كما قالها بوتفليقة لأن الدولة التي بناها لا تزول بزوال الرحال ...مهما يكن فإن الوضع الآن أمام خيارين أما انتصار الشرعية الدستورية التي أسس ...الدستور 1976 أم عودة الشرعية الثورية بالقوة المعهودة. وفي هذا المجال يمكن لنا أن نستخلص بأن هناك ميزة انفرد بها النظام في الجزائر آنذاك وهي المزج بين الشرعين الثورية والدستورية، لكن يجب أن لا يخفى علينا أحد أن الصراع الداخلي ...على أشده لكن في النهاية تنتصر على الشرعية الروح الوطنية وهي التي لازمت ...بدايات الثورة ومنذ أيام الحركة الوطنية في أيام مرض الرئيس يتدخل مجلس الثورة ...بيانات ويتخذ إجراءات منها تشديد الحرص على صون وحسن سير ...المؤسسات، يكلف حينها بعض أعضائه بالمؤسسات ذات الأهمية الحساسة، يكلف ...العقيد الشاذلي بن جديد منسقا بمؤسسة الجيش الوطني الشعبي ويعهد للأخ محمد ...الصالح يحياوي بمواصلة تسيير شؤون الحزب وللسيد وزير الداخلية محمد بن أحمد عبد الغاني شؤون الإدارة، يصاب الحاقدون بخيبة أمل. ها قد تبين من خلال الإجراءات التي أخذت تجد طريقها للتطبيق إن الدستور محترم كما هو الشأن في أي ...بلد متحضر يجتمع المجلس الشعبي الوطني ويثبت حالة الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية ويتولى رئيس المجلس مهام رئيس الدولة لمدة خمسة وأربعون يوما طبقا لأحكام المادة 117 من دستور 1976 لكن الإشكال الدستوري الذي يثار وقد أثير

فعلا وكان على لقاءات هنا وهناك في مقر الحزب وفي رئاسة الجمهورية هو نص الفقرة الثانية من المادة المذكور من الدستور والتي تنص على ما يلي: ((يستدعى مؤتمر استثنائي للحزب قصد تعيين المرشح لرئاسة الجمهورية...)) لقد تم إلغاء الجدل بأن تقرر الذهاب إلى مؤتمر عادي للحزب وهو نفسه الذي كان يحضر له الرئيس الراحل منذ مدة طويلة كما أشرنا له في خطاباته سيما وأن مسؤول الحزب الأخ محمد الصالح يحياوي يكون قد خطى خطوات هامة في إعداد الحزب وإظهاره للواجهة كقوة سياسية مؤهلة للأخذ بزمام الأمور وتقرر بأن يكون المؤتمر القادم هو المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني بالرغم من الإشكالات البسيطة حول هذه النقطة فالبعض يرى أنه المؤتمر الثاني وليس الرابع ويرى الدكتور العربي الزبيري أن التسمية المناسبة للمؤتمر هو أن يكون الثاني للسبب التالي حسب قوله: ((باعتبار أن انقلاب التاسع عشر جوان 1965 وضع حدا للنظام الحزبي))[1].

غير أن الواقع ينفي ذلك ونحن نخالف هذا الرأي ذلك أن تسلسل الأحداث يثبت بأن المؤتمر الأول هو مؤتمر الصومام 1956 والثاني في طرابلس 1962 والثالث في الجزائر 1964 لكن هذا الربط يكون في حالة ما إذا تمت مجاراة تسمية النظام الحزبي (لجبهة التحرير الوطني) أما إذا اعتبرنا حقيقة أن تحول الجبهة أو إنهاؤها ليتم التأسيس لحزب جبهة التحرير الوطني في المؤتمر التأسيسي بالجزائر 1964 فإن المؤتمر الرابع يكون بالضرورة هو الثاني بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني لكن ما يلاحظ في الواقع هو أن جبهة التحرير الوطني لم تنته واستمر تواجدها فعليا بعد سنة 1964 وقد أثبت الصراع المستمر داخل الهيئات وجود أفكار متناقضة تدور في داخل حلقة كبيرة هي جبهة التحرير الوطني وذلك ما أكده أيضا السيد محمد حجابة بالقول في حوار مع المجاهد الأسبوعي (أوت 1990) عن السؤال التالي:

(1) – د/العربي زبيري جريدة الشروق العدد 932.

...ط في الدورة الأخيرة للجنة المركزية طغيان الحساسيات والذاتيات مما يعكس ...لافات جوهرية، ما هي حدود تنوع الأفكار في إطار الحزب الواحد؟

وكان الجواب: ومتى كانت جبهة التحرير الوطني منغلقة على نفسها لدرجة ...قصاء أو إبعاد كل الحساسيات الأخرى؟ فهي نشأت وتطورت وعاشت ولا ...ت بحساسياتها))[1] وهو ما يرجح مقولة د/العربي الزبيري: ((من أن مجلس الثورة ...يكن يؤمن بالفكرة الحزبية لأن أغلبية الفاعلين من أعضائه لم يتكونوا في صفوف ...راب الحركة الوطنية))[2].

...كه ومهما يكن من أمر فإن المناضلين في القاعدة لا يعرفون سوى شيئا واحدا ...لك الوقت وهو أن مجلس الثورة يجسد القيادة السياسية العليا للبلاد وأن ليس ...وص منهم على مستقبل الوطن والثورة. كان العمل الذي ترتب عن مجهودات ...لمناضل المحنك محمد الصالح يحياوي كما سبق أن أشرنا إليه قد هيأ الحزب شكلا ...ومضمونا سيما بعد استكمال عقد مؤتمرات المنظمات الجماهيرية وتحديد الهياكل ...القاعدية للحزب ولم يبق سوى الإعلان عن تشكيل اللجنة الوطنية التي بادر ...بإنشائها مجلس الثورة والتي سوف تتولى تحضير المؤتمر الرابع وتتشكل كما يلي:

1- عبد الحميد مهري.
2- محمد الشريف مساعدية.
3- صالح قوجيل.
4- مولود قاسم نايت بلقاسم.
5- عبد الحق برارحي.
6- عبد الرزاق بوحارة.
7- بوعلام بن حمودة.
8- بلعيد عبد السلام.
9- الرزقي آيت وازو.
10- عبد المجيد علاهم.

---

(1)- محمد جغابة كتابه بعنوان وما خطر على بال بشير ص 191.

(2)- د/العربي الزبيري جريدة الشروق العدد 1106 بتاريخ: 2004/06/21

11- علي عمار.

12- عمار عزوز.

13- عبد اللطيف بن آشنهو.

14- بوعلام دلوسي.

15- الرائد مصطفى بلوصيف.

16- علي بن محمد.

17- محمد الصديق بن يحي.

18- الرائد رشيد بن يلس.

19- محمد بورزام.

20- محمد الميلي إبراهيم.

21- الرائد إبراهيم إبراهيمية.

22- جيلالي شنافة.

23- عبد الله دمان ذبيح.

24- فاطمة الزهراء جعرود.

25- محمود قنز.

26- المقدم عباس غزيّل.

27- العقيد الهاشمي هجريس.

28- عبد الكريم حسني.

29- سليمان هوفمان.

30- المقدم مرباح قاصدي.

31- عبد القادر كتاف.

32- صالح لوانشي.

33- محمد سعيد معزوزي.

34- عيسى ناجم.

35- بشير رويّس.

36- أحمد طالب الإبراهيمي.

37- يوسف يعلاوي.

38- عبد الكريم غريّب.

39- أحمد نذير.

ويتشكل مكتبها من السادة:

1- محمد بن أحمد عبد الغاني: عضو مجلس الثورة ووزير الداخلية.

2- صالح قوجيل.

3- محمود قنز.

4- علي ابن محمد.

5- عبد الحق برارحي.

...يترأس اللجان الفرعية كل من:

1- بوعلام بن حمودة: اللجنة المكلفة بالنصوص.

2- أحمد طالب الإبراهيمي: اللجنة المكلفة بالمقررات.

3- عبد المجيد علاهم: اللجنة المكلفة بتنظيم المؤتمر.

إن تغليب الوطنية وروح الانضباط مكن مجلس الثورة من تجاوز الصعاب بسرعة فائقة ولم تجد تلك الإشاعات التي تثار هنا وهناك حول خلافة الرئيس بومدين سيما ممن حاولوا جر بعض القيادات إلى إعلان النزاع حول السلطة منها عبد العزيز بوتفليقة ومحمد الصالح يحياوي لكن هؤلاء كانوا رجالا صنعهم التاريخ ولم يأتوا إلى القيادة خطأ.

المؤتمر الرابع للحزب 27 – 31 جانفي 1979:

ينعقد المؤتمر الرابع للحزب في وضع خاص لا تزال تخيم عليه أجواء الحزن لكن إرادة المناضلين تجاوزت كل ذلك وكانت تحدوهم رغبة كبيرة في تحقيق أمنية الرئيس الراحل أو شيء منها على الأقل وهو عقد هذا المؤتمر.

كان مفهوم وحدة القيادة لا يزال سائدا وقد تجسد أكثر في نتائج المؤتمر وحتى من خلال تشكيلة اللجان المركزية المنبثقة عنه فهو فسيفساء مبعثرة وموزعة عبر كافة القطاعات لم تحرم أية جهة منها. ربما كان ذلك هو التفسير الذي أعطى لتلك التوجهات التي صدرت عن الرئيس الراحل، إذ يقول في تدخله أمام اللجنة الوطنية للثورة الزراعية في اليوم الإعلامي بقصر الأمم بتاريخ: 1973/02/19: ((لقد قلت في خطاب ذكرى أول نوفمبر الأخير أنه لكي يقوم الحزب بدوره الطلائعي لابد أن يتمتع بعناصر تكون في مستوى فهم الثورة لأن الإطارات العاملة في الإدارة إذا بقيت خارج التنظيم السياسي فإن ذلك يفرغه من محتواه))، ولكن تلك الأماني

في الميثاق الوطني فهو أعطى مكانة خاصة للحزب: ((والحزب هو القوة الطلائعية لقيادة الشعب وتنظيمه من أجل تجسيد أهداف الثورة وهو دليلها وأداتها في مجال القيادة، والتنظيم، والتوجيه، والتخطيط والرقابة))[1].

تلك الصياغة التي جاء بها ميثاق 1986 لم تبتعد عن الصياغة السابقة في ميثاق 76 الذي يؤكد على أن المؤتمر هو الذي يضبط التوجهات الإيديولوجية ويرسم السياسة العامة للثورة وعدد الأهداف التي يجب تحقيقها وقد جاء في إطار تعميق وتطوير المفاهيم حسب ما أورده الميثاق الوطني 86 نفسه بالقول: ((إن المؤتمر يستطيع تعميق مفاهيم وتوجيهات الميثاق كما يستطيع أن يدخل عليه التسويات والتصليحات الضرورية على ضوء ما يمليه تطور الثورة في جميع الميادين))، وهذه النظرة بالذات هي التي كان يراها الرئيس الراحل هواري بومدين منذ سنوات قبل تحرير الميثاق وصدوره، إذ جاء في خطابه أمام المؤتمر الرابع لقدماء المجاهدين بقصر الأمم بتاريخ: 1973/05/08 ما يلي:

((إن المعركة لم تنته... هذه المعركة ذات المراحل الثلاث: مرحلة الاستعمار، ومرحلة الكفاح المسلح ومرحلة البناء. قد انتصرنا في المرحلتين الأولى والثانية وبقي علينا أن ننتصر في المرحلة الثالثة... مرحلة البناء والتشييد وتحقيق كل الأهداف الثورية المكتوبة وغير المكتوبة. وأقول حتى الأهداف غير المكتوبة لأن بيان أول نوفمبر 1954 لم يحدد كل الأهداف التي يجب تحقيقها وكذلك ميثاق طرابلس لم يحدد بوضوح ودقة كل الأهداف التي يجب أن تحققها الثورة وهذا ما قصدته من "الأهداف المكتوبة وغير المكتوبة" لأن الثورة المستمرة ينتج عنها دائما تطور الأهداف وتطور في الأفكار وتطور في المفاهيم، ولأن الثورة سنة 1954 هي غير سنة 1956 والحالة سنة 1962 تختلف عن الحالة سنة 1973)).

---

(1) – الميثاق الوطني 1986 ص 86.

إن أزمة السلطة وإن لم تكن غير ذات بال بالنسبة للثنائي بوتفليقة ويحياوي في هذه الأثناء فإن السيد رئيس الدولة رئيس المجلس الشعبي الوطني المرحوم رابح بيطاط يؤكد بأنه تعرض إلى ضغوط من طرف أشخاص رغبوا في تقديم ترشيحاتهم المسبقة ويذكر أنه كان حاضرا في اجتماع مع جماعة الجيش عندما عينوا العقيد الشاذلي بن جديد منسقا للجيش وذلك عندما كان المرحوم بومدين طريح الفراش واعتبر ذلك الإجراء تجاوزا للدستور باعتبار أن الرئيس ووزير الدفاع لا يزال على قيد الحياة وأنه وفور انتهاء مراسيم الدفن للرئيس الراحل طلبوا منه باعتباره رئيس الدولة إلغاء مهام العقيد الشاذلي بن جديد، يقول: ((فأجلت الموضوع وكنت أقدم الشاذلي أثناء موكب تلقي التعازي كمنسق للجيش، ويضيف رابح بيطاط قائلا: ((طلبت بعد ذلك من الشاذلي في أي وضع يوجد؟...)) ويضيف السيد رابح بيطاط بأن العقيد بن الشريف عضو مجلس الثورة وقائد الدرك الوطني اقترح عليه أي على بيطاط ترشيح نفسه لكنه اصطدم بمانع دستوري كما أنه لم يؤيد هو الآخر بن الشريف الذي أراد أن يرشح نفسه[1]، حظي العقيد الشاذلي باقتراح العسكريين (إثر اجتماع نظمه رئيس الأمن العسكري، قاصدي مرباح)[2] سوف يتبين لنا فيما بعد أن اختيار الشاذلي لم يكن بدون خلفيات لكن قبل ذلك نعود إلى المؤتمر وكيف استطاع المناضلون تجاوز المحنة بالرغم من أن المؤتمر يضم مشارب عديدة وكتل مختلفة كان ذلك ممكنا طالما أن لكل حقق هدفه. المناضلون بلغوا أوج النجاح بظهور قيادات جديدة للحزب وأمين عام وهو المرشح الوحيد لرئاسة الجمهورية وهذا هو طرف الحبل الذي يمسك به الآخرون ويرون فيه العصا السحرية التي سوف يهشون بها على الطرف الآخر وهو الوحيد الذي سوف يوصلهم إلى بر الأمان فالنوايا بدأت تظهر، فالرغبة ملحة عند هؤلاء التكنوقراط في التخلص من الثورة الاشتراكية بل ومن كلمة الاشتراكية في

---

(1)- حوار بيطاط مع جريدة الجزائر الأحداث في: 31/10/ إلى 1991/11/06 ص 39.

(2)- خالد نزار: بوتفليقة الرئيس (التحدي) ترجمة "كابويا عبد الرحمن" ص 44.

بمبادئ الحزب والمتشبعين السياسيون يتشبث المقابل وفي ثمن وبأي ممكن وقت أسرع وبربط بومدين وبكل ما يحتويه الميثاق الوطني من مبادىء وأهداف، وقوهم تكمن في الميثاق والدستور لا غير وهم يرون بأن الوقت مناسب جدا للذهاب بعيدا في تجسيدها ميدانيا وسوف يتضح لنا كيف تمكن هؤلاء من فرض أنفسهم في اللدعوة للمؤتمر الاستثنائي لوضع البرنامج المستقبلي الاقتصادي على الطاولة في الوقت الذي تعمل الجهة الأخرى على تعيين من هم أهل لتقويض أركان الاشتراكية وتجسيد التوجهات الليبرالية في الميدان. لكن كل ذلك لم يكن ظاهرا بل بالعكس فإن المظاهر الإيجابية للمرحلة الجديدة كانت بارزة في البداية. إذن المؤتمر الرابع حقق نجاحا باهرا حتى أن بعض المحللين البارعين في السياسة لم يتمكنوا من فهم الواقع الجديد على حقيقته، فهم يسمعون جعجعة الصراع لكن الكل يكتم في صدره، لم ينتفض أي أحد إنها الميزة التي نشأ عليها المناضلون القدامى، وهكذا ينتخب المؤتمر لجنة مركزية ومكتب سياسي وقد تشكلت اللجنة وفقا لأحكام المادة 101 من القانون الأساسي للحزب المصادق عليه من طرف المؤتمر الرابع نفسه من 160 عضوا أساسيا و40 عضوا إضافيا وعدد أعضاء المكتب السياسي سبعة عشر عضوا كما يلي:

1- الشاذلي بن جديد.
2- رابح بيطاط.
3- محمد الصالح يحياوي.
4- محمد بن أحمد عبد الغاني.
5- بوعلام بن حمودة.
6- عبد العزيز بوتفليقة.
7- محمد الصديق بن يحي.
8- أحمد بن الشريف.
9- محمد أمير.
10- أحمد طالب الإبراهيمي.
11- بلعيد عبد السلام.
12- محمد طيبي العربي.
13- قاصدي مرباح.
14- محمد السعيد معزوزي.
15- جيلالي قزان عفان.
16- عبد الله بلهوشات.
17- أحمد دراية.

يجمع الكل أن أشغال المؤتمر جرت بإحكام وإتقان إلى نهايتها بفضل حنكة رئيس المؤتمر وخبرته وهو السيد الدكتور بوعلام بن حمودة صاحب التجربة النضالية الطويلة مناضل شهم ترك بصماته في قطاعات حساسة ذات سيادة منذ تعيينه في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين فقد عين وزيرا للعدل وبقي في عهد الشاذلي إلى غاية 1986 ليصبح مديرا لمعهد الدراسات الاستراتيجية، كما له الفضل في تعريب العدالة وتجسيد سيادة الدولة الجزائرية فيها في الوقت الذي يعجز فيه المتظاهرون بالانتماء إلى الحزب حتى عن كبح مظاهر التراجع عن السيادة في القطاعات التي يشرفون عليها فيتم التراجع عن التعريب حتى في أبسط الوثائق التي يتعامل فيها مع المواطن.

أصدر المؤتمر إذن القانون الأساسي للحزب ينص في مادته الأولى بأن: ((جبهة التحرير الوطني حزب طلائعي وهو الحزب الواحد في البلاد والتنظيم الذي يضم جميع العناصر الواعية التي تصبوا إلى تحقيق هدف واحد، ومواصلة عمل واحد، غايته القصوى انتصار الاشتراكية)).

وهكذا يجسد المؤتمر مبدأ الحزب بدل الجبهة ويحدد أهدافه، بالرغم من أن الميثاق الوطني والدستور في مادته 95 يؤكد بأن الحزب الواحد الذي يقوم عليه النظام التأسيسي في الجزائر (هي جبهة التحرير) والملاحظ أن التعديلين اللاحقين للدستور بموجب القانون رقم: 06/79 في:1979/07/07 والقانون رقم: 01/80 في: 1980/01/12 لم يمسا بالمادة المذكورة بالرغم من أنه يفهم من التوصية الصادرة عن المؤتمر الرابع كانت تهدف حسب ما ورد فيها بالدعوة إلى تنقيح الدستور مع مراعاة التوفيق مع قوانين الحزب. وهذا نص التوصية فيما يلي:

توصية المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني المتعلقة ببعض التعديلات الدستورية:

إن المؤتمر الرابع:

- يعتبر أن إعداد الدستور وتطبيقه يمثلان من غير شك مرحلة هامة للأعمال الكبرى التي أنجزت منذ 19 جوان 1965.

- فبفضل الدستور منحت البلاد مؤسسات ساهمت في تحويل الأفكار التقدمية التي حملتها الثورة إلى إنجازات إيجابية طبعت الحياة اليومية في البلاد، وحققت بذلك انتهاجها سبيل الاشتراكية.

- وقد دعم الدستور هياكل الدولة بضبطه للأسس القانونية التي يقوم عليها المجتمع والسلطة وتنظيمها.

- لهذه الأسباب جميعها، فإن تمسك الجماهير الشعبية والقوى الثورية بالدستور، إنما يرجع إلى عزمها على السهر على الثورة الاشتراكية والحفاظ على مكاسبها والوفاء للخطة السياسية التي رسمها الرئيس الراحل هواري بومدين لإقامة أسس دولة لا تزول بزوال الأحداث والرجال.

وبمناسبة انعقاد المؤتمر الرابع، لحزب جبهة التحرير الوطني يدعو اللجنة المركزية إلى النظر في مسألة تنقيح الدستور مع مراعاة ضرورة التوفيق بين القوانين الأساسية الخاصة بالحزب وبعض التدابير الدستورية لتحقيق التوازن في المهام واحترام الاختيارات الأساسية.

وللجنة المركزية أن تنظر في إمكانية دراسة النقاط التالية بصورة خاصة:

1- في حالة ما إذا كانت اللجنة المركزية مؤهلة لاقتراح المرشح لرئاسة الجمهورية، فلابد من النص على ذلك في منطوق الدستور.

2- جعل تعيين الأمين العام للحزب مصادفا لترشيحه لرئاسة الجمهورية، ودرس مسألة مدة المأموريات الرئاسية.

3- النص على الموانع المؤقتة التي تعوق رئيس الجمهورية عن الاضطلاع بمهامه، وتعيين السلطة المكلفة بإثبات ذلك، وكذا السلطة المكلفة بالنيابة المؤقتة، وحصر اختصاصاتها.

4- جعل مسألة تعيين الوزير الأول أمرا ضروريا وتوضيح اختصاصاته في نطاق احترام وحدة الوظيفة التنفيذية.

5- إعادة النظر في تعيين أكثر من نائب واحد لرئاسة الجمهورية مع الإبقاء على إمكانية تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية.

6- النظر في إمكانية أبطال بعض التدابير التي صارت غير ذات فائدة.

ويلاحظ أن المؤتمر الرابع لم يعدل كثيرا في مبادئ تسيير الحزب كما جاءت في نص المادة 12 من قانون مؤتمر 1964 فكرس فكرة المركزية الديمقراطية مبدأ ليسير الحزب في المادة 25 من القانون الأساسي وأضاف مفهوم جديد وهو الجماعية في القيادة وحصر احتكار الأفكار، كأحد مستلزمات المركزية الديمقراطية مرتبط بمحور واحد هي المبادئ الواردة في الميثاق الوطني وحتى يتسنى لنا مقارنة مدى تطور أو التقهقر في تسيير الحزب نشير إلى نص المادة 125 من القانون الأساسي للمؤتمر الرابع والتي تنص على ما يلي: ((تعديل القانون الأساسي من اختصاص المؤتمر وحده تقابلها المادة 40 من قانون مؤتمر 1964 نعيد ذكرها فيما يلي: ((للمؤتمر وحده صلاحية مراجعة أو تعديل القانون الأساسي للحزب ليصبح مسار التعديل الأخير في المؤتمر الثامن الملغى منصوصا عليه في المادة 68 من قانونه الأساسي)). نعيد ذكرها فيما يلي: ((تعديل القانون الأساسي من اختصاص المؤتمر إلا أنه وبمبادرة من الأمين العام دون سواه!)).

لقد أنجب المؤتمر الرابع مبادئ وقواعد حزبية لا يمكن تجاهلها وأسس لبناء مستقبل الحزب، كان من الممكن أن تجعل منه حزبا بمعنى الكلمة لو لم يعترض سبيله مصوغات ومعوقات يطول شرحها. لقد أصدر المؤتمر لوائح وتوصيات منها:

- لائحة السياسة العامة.
- اللائحة الاقتصادية الاجتماعية.
- لائحة الثقافة.
- لائحة التربية والتكوين.
- لائحة الإعلام.
- اللائحة التنظيمية.
- لائحة السياسة الخارجية.

وإذا كان المؤتمر كما يبدو يستخلص من التوصيات قد ضرب بقوة وفي جميع الاتجاهات حتى لا يترك منفذا للمتشككين في قدرة مناضليه، والمناصبين العداء لميثاقه فإنه يكون قد وضع الجميع أمام الأمر الواقع ففي كل لائحة أو توصية يستند إلى مرجع أساسي وهو الميثاق الوطني ويذكّر بتوصيات الرئيس الراحل في آن واحد إذ جاء في اللائحة النظامية ما يلي:

((إن المؤتمر: إذ يذكر بخطاب المرحوم الرئيس هواري بومدين حول وضع الأمة، والذي دعا فيه إلى ضرورة التحلي بالصرامة لربح معركة الإنتاج، والإنتاجية والتسيير.

ونظرا لما يواجه جهازنا الإنتاجي من أخطار البيروقراطية والانحراف في تطور العلاقات الاجتماعية في الإنتاج كما حثت القيادة السياسية على وضع تشريع جديد يتعلق بتسيير المؤسسات)).

كما أن المؤتمر الرابع نوه علانية بالجهود الكبيرة التي بذلها مجلس الثورة بقيادة الرئيس الراحل هواري بومدين منذ 19 جوان 1965 وحرصه على الانسجام طوال الفترة التي صاحبت مرض الرئيس الراحل وقد اعتبرت اللائحة السياسية أن للمؤتمر

رابع أهمية تاريخية وهو إذ يقف على الإنجازات الهامة للرئيس الراحل إنما يرسم معالم المستقبل ذلك ما أبرزته اللائحة في مقدمتها:

((لا شيء يبرز الأهمية التاريخية للمؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني والآمال التي يحملها بالنسبة إلى مستقبل البلاد وتعميق ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 كالتذكير بالعمل الجبار الذي أنجز في جميع الميادين، في ظل القيادة الواعية والرشيدة للرئيس هواري بومدين منذ تاريخ التاسع عشر من يونيو 1965 إلى أن وافته المنية. لقد عرفت البلاد تقدما هائلا، بفضل الجهود الضخمة، والتضحيات الجسيمة التي بذلها الشعب بوجه عام وتحملتها بوجه خاص القوى الاجتماعية الثورية المنظمة تحت إشراف القيادة السياسية.

ويستطيع اليوم، كل واحد أن يلاحظ أن البلاد قد ضمنت لنفسها، في الميادين السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، من الوسائل والأدوات، ما يتيح لها تحقيق تنميتها المستقلة، وإحراز المزيد من التقدم في سبيل تشييد المجتمع الاشتراكي.

إن المؤتمر: إذ يسجل المكاسب الهامة للثورة الاشتراكية.

يحي بخشوع الشهداء الأبرار الذين وهبوا حياتهم لتعيش الجزائر حرة مستقلة، ويشيد بكل المناضلين الذين ما فتئوا يعملون لاستمرار تقدم الثورة الجزائرية التي انطلقت شرارتها في الفاتح من نوفمبر 1954 في طريق البناء الاشتراكي الذي هو اختيار لشعبنا لا يمكن التراجع عنه.

انحنى بخشوع أمام روح الرئيس الفقيد هواري بومدين الذي قضى عمره، بكل ما أوتي من طاقة وعبقرية سياسية، في خدمة الشعب وثورته، وفي خدمة كل القضايا العادلة في العالم ومما اعتبره المؤتمر من الأهمية إلى جانب مواصلة برنامج التنمية أوصى بالحرص على التطبيق الصارم لنصوص الميثاق الوطني في مجال الهوية واسترجاع الشخصية الوطنية وإعادة تثبيت وتعزيز عناصرها وفي ذلك نورد لائحة السياسة العامة ما يلي:

((... الثقافة:

إن المؤتمر: إذ يأخذ بعين الاعتبار تعلق الشعب الجزائري وتمسكه الراسخ بالإسلام، الذي هو جزء لا يتجزأ من شخصيته، وباللغة العربية، التي هي العنصر الأساسي لهويته الثقافية.

يوصي بالتطبيق الصارم والناجع لنصوص الميثاق الوطني المتعلقة بالثورة الثقافية عامة وباللغة العربية خاصة.

يطالب: تطبيقا لتوصيات الندوة الوطنية الأولى حول التعريب بأن تتخذ، في إطار الهيئات الحزبية المختصة، التدابير الكفيلة بإحلال اللغة العربية محلها الطبيعي في الحزب، والإدارة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإدماج برامج التعريب في مخططات التنمية الوطنية القادمة.

يطالب: بمواصلة وتعميق ديمقراطية التعليم واستكمال الجزأرة في مجال التعليم والثقافة وتطوير سياسة محو الأمية.

يطالب: باتخاذ التدابير الكفيلة بكتابة تاريخ الجزائر الذي يعبر بحق عن كفاحها العريق في سبيل الحرية والاستقلال الوطني، ويبرز على الأخص ثورة أول نوفمبر 1954)).

ويتوج المؤتمر بانتخاب هيئاته كما أسلفنا وأمينه العام السيد الشاذلي بن جديد وتنتهي أشغال المؤتمر بتاريخ: 1979/01/31 في جو حماسي فياض تنفذ تلك الكلمات المؤثرة لرئيس المؤتمر النابعة من الأعماق وهو يشد على أيادي المؤتمرين يعودون محملين بها إلى قواعدهم.

وبل أكثر من ذلك، ذلك الخطاب البرنامج الذي اعتمده المؤتمر كوثيقة عمل هامة كما جاء في لائحة السياسة العامة والذي ألقاه السيد محمد الصالح يحياوي المسؤول التنفيذي بجهاز الحزب: ((إن المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني يعتبر أن الخطاب التحليلي والعقائدي الذي ألقاه المسؤول التنفيذي المكلف بجهاز الحزب وثيقة من الوثائق الهامة للمؤتمر)).

لتجند الجميع ويستنهض الهمم لانتخاب الرئيس الجديد للجمهورية السيد الشاذلي بن جديد في: 1979/02/07.

المرحلة الجديدة في حياة جبهة التحرير الوطني 1979 - 1988 أو الجمهورية الثالثة في الدولة الجزائرية:

منذ انتخاب الرئيس الشاذلي بن جديد في: 1979/02/07 يشرع في تشكيل هياكل الحزب وحكومة جديدة تتكون من 25 وزيرا أسندت رئاستها إلى العقيد محمد بن أحمد عبد الغاني (كان من ضمن مجلس الثورة الداعمين لترشيح الشاذلي بن جديد، إنه وبالرغم من وجود عناصر مهمة من الحزبيين الحقيقيين في هذه الحكومة أمثال مهري عبد الحميد ومحمد الشريف مساعدية، فإنه يمكن القول أن أفكاراً جديدة بدأت تطل من حين لآخر وترسل ومضات تبهر الناظر أحيانا تدعو إلى الإصلاح وإعادة النظر في كثير من الأمور لكن في مجملها لم تخرج إلى العلن ولم تتجاوز دائرة الاحتشام في الطرح.

كانت نظرة القيادة العليا متجهة إلى الجهتين معا وهي الحزب والدولة، ربما ذلك يجري تحت تأثير توصيات المؤتمر الرابع للحزب التي ورد فيها ما يلي:

إن المؤتمر: اقتناعا منه بأن تطبيق الاشتراكية، وتنمية الديمقراطية يستلزمان إعلام الجماهير بصفة كاملة وموضوعية، واختيارا صارما للرجال.

يطالب: باتخاذ التدابير الملائمة لتسهيل جمع المعلومات واستغلالها ونشرها عبر دواليب الحزب والدولة.

يقرر: التطبيق الدائم والعادل للمقاييس الثلاثة: الكفاءة، والنزاهة، والالتزام كلما تطلب الأمر ذلك عند توظيف أو ترقية أو تعيين أو انتخاب إطارات البلاد وذلك بصفة شاملة وإلزامية.

يوصي على الأخص: في هذا الإطار، بالتحلي باليقظة والصرامة عند اختيار الرجال لممارسة المسوؤليات في مختلف الميادين والمستويات، وبما أن مشاكل التسيير

تكتسي بعد اليوم طابعا حاسما، فإن اختيار الرجال ينبغي أن يحظى، أكثر من أي وقت مضى، بأهمية قصوى،

يرى أنه من الضروري:

- تفادي العزلة بين إطارات الأمة، وتسهيل تحركهم عبر مجموع مؤسسات الحزب والدولة لدعم تجاربهم، وترسيع معارفهم، وتعميق إدراكهم،

- السهر على ترقية أحسن العناصر ومعاقبة القصور والإهمال، والحرص على توزيع الإطارات بصفة متوازنة باستمرار بين مختلف جهات الوطن، وبين مختلف النشاطات.

- القيام بتحليل علمي وصارم للظواهر البيروقراطية لمحاربة النزاعات البيروقراطية في جميع الميادين.

يؤكد: على ضرورة سهر القيادة السياسية على أن تكون الإطارات، في جميع المستويات، القدوة الحسنة باعتماد أسلوب في الحياة مطابق للأخلاق الإسلامية والسلوك الاشتراكي، وعلى خلق الظروف لمشاركتكم الفعلية في نشاطات الحزب وخاصة الإطارات والمثقفين الملتزمين)).

لذلك ربما يكون من باب هذا الحرص إجراء الرئيس الشاذلي تعديلات مهمة على رأس قمة قيادة الحزب وفي جهاز الحكومة في مدة قصيرة. فبعد إنجاز وإنهاء أشغال المؤتمر الاستثنائي في جوان 1980 الذي أوصى بعقده المؤتمر الرابع للحزب يصدر رئيس الجمهورية قرارا في: 1980/07/17 بتعيين السيد محمد الشريف مساعدية على رأس الأمانة الدائمة للحزب ويجري بتاريخ: 15 جويلية 1980 تعديلا في الحكومة بموجب المرسوم رقم: 176/80 والملاحظ أن هذه الحكومة ضمت من بين أعضائها شخصيات حزبية هامة وذات وزن ثقيل منها السادة:

- بوعلام بن حمودة - عبد الرزاق بوحارة - صالح قوجيل - أحمد طالب الإبراهيمي - محمد حربي، ولتأكيد هذا التواجد للإطارات المهمة في الحزب ندرج قائمة الحكومة كاملة وفقا لما جاء في المرسوم المذكور:

Décret n° 80-176 du 15 juillet 1980 portant composition du Gouvernement.

Le Président de la République:Vu la Constitution notamment ses articles 111 -5 ° et 7- 114 . 113 et 115

Vu le décret n° 80 - 175 du 15 juillet 1980 portant réaménagement des structures du Gouvernement ;

Décret:

Article 1er. Sont nommés en qualité de:

Premier ministre......... Mohamed BENAHMED ABDELGHANI
Ministre auprès de la Présidence de la République... Ahmed TALEB Ibrahimi
Ministre de l'intérieur .... Boualem BENHAMOUDA
Ministre des affaires étrangères .... Mohamed Seddik BENYAHIA
Ministre des industries légales .... Said AIT MESSAOUDENE
Ministre des finances................................ M'hamed YALA
Ministre de la jeunesse et des sports .... Djamel HOUHOU
Ministre du tourisme .... Abdelmadjid ALAHOUM
Ministre de l'agriculture et de la révolution agraire .... Sélim SAADI
Ministre de la santé .... Abderrezak BOUHARA
Ministre des transports et de la pêche .... Salah GOUDJIL
Ministre de la justice.................................. Boualem BAKI
Ministre du travail et de la formation professionnelle..... Mouloud OUMEZIANE
Ministre de l'habitat et de l'urbanisme............... Ghazali AHMED ALI
Ministre de l'éducation et de l'enseignement fondamental Chérif KHERROUBI
Ministre de l'enseignement et de la recherche scientifique Abdelhak Rafik BERAERHI
Ministre de l'industrie lourde..................... Mohamed LIASSINE
Ministre de l'énergie et des industries pétrochimiques......... Belkacem NABI
Ministre de l'hydraulique.................... Brahim BRAHIMI
Ministre de la planification et de l'aménagement du territoire Abdelhamid BRAHIMI
Ministre des moudjahidines............... Djelloul Bakhti NEMMICHE
Ministre de l'information et de la culture...... Boualem BESSAIH
Ministre du commerce............... Abdelaziz KHELLEF

Ministre des postes et télécommunications Abdennour BEKKA
Ministre des travaux publics......... Mohamed KORTEBI
Ministre des affaires religieuses... Abderrahmane CHIB
Secrétaire d'Etat aux forêts et à la mise en valeur des terres... Mohamed ROUIGHI
Secrétaire d'Etat à la pêche............. Ahmed BENFREHA
Secrétaire d'Etat à la culture et aux arts populaires Mohamed Larbi OULD KHELIFA
Secrétaire d'Etat à l'enseignement secondaire et technique.... Chérif HADJ SLIMANE
Secrétaire d'Etat au commerce extérieur......... Ali OUBOUZAR
Secrétaire d'Etat à la formation professionnelle Mohamed NABI

Art.2: La charge du ministre de la défense nationale est assumée par le Président de la République. Sont nommés en qualité de:

Vice. ministre de la défense nationale، chargé de l'inspection générale de l'armée nationale populaire...................... Le colonel Abdellah BELHOUCHET

Vice-ministre de la défense nationale, chargé du soutien et des industries Militaires...................... Le Colonel Merbah KASDI

Art3: Le présent décret sera publié au journal officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire.

Fait à Alger، le 15 juillet 1980.

CHADLI BENDJEDID.

سبق أن أشرنا إلى أن النظام في بلادنا له ميزة خاصة بالإضافة إلى التزاوج أو تزاوج بين الشرعية الثورية والدستورية. ويستمر الصراع بين مبدأ أولية السياسي على العسكري والعكس وتظل الصورة مشوشة وغير واضحة بشأن المناضلين العسكريين هل كان ذلك مفيد للحزب لقد كان عدد العسكريين في اللجنة المركزية المولودة في المؤتمر الرابع كما يلي:

الأعضاء الأساسيون 30 عضوا والإضافيون 07 أعضاء. يجب أن لا نستنكر ذلك على الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير فهو بشكل ولا يزال الجناح العسكري لجبهة التحرير الوطني (كان كل مناضل أثناء الثورة عسكري وكل عسكري مناضل) ولم يوجد هناك فرق بين السياسي والعسكري)[1] لم يكن الشعب في يوم ما يستنكر وجود الجيش في السلطة لأنه لمس أن العسكري حكم البلاد وأبلى بلاء حسنا في بناء الدولة. في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين لم يكن بوسع أي كان أن يعطي وجها للمقارنة بين الجيش الوطني الشعبي وجيوش بلدان العالـم الثالث التي منحت صورا قبيحة ومستهجنة.

وأخيرا لم يكن أحد في الجزائر أو في العالـم أجمع يجرؤ حتى اليوم على القول بأن بومدين العسكري التهم أموالا أو امتلك عقارا.

كان المكتب السياسي الذي أوجده المؤتمر الرابع ذو تشكيلة قوية ومتينة في وسطه يوجد أشخاص لهم وزنا ومهابة وأمامهم تضمر باقي الشخصيات ولا يسعها أن تتلألأ أو يسطع نجمها بسهولة مثل هؤلاء السيد محمد الصالح يحياوي وعبد العزيز بوتفليقة كل منهما تتحلى للناظر فيهما صورة الرئيس الراحل بنظراته ونبراته وليس من السهل على الجماعة التي تعمل هناك وتوعز إلى الرئيس بأن يسرع الخطى

(1) - أسهب السيد صالح قوجيل في توضيح هذه النقطة لنا عندما التقينا معه مشكورا بمقر حزب جبهة التحرير الوطني بحيدرة بالعاصمة يوم السبت: 2004/08/14.

في إعادة النظر للخروج من دائرة اشتراكية بومدين نحو مرحلة جديدة سوف يعرف تالحها فيما بعد، ليس من السهل عليهم تخطى الحاجز بسهولة وبسرعة فالصراع المعهود في جبهة التحرير الوطني يعود من جديد ويعمد نتيجة ذلك الرئيس الشاذلي من جديد إلى إبعاد السيدين عبد العزيز بوتفليقة ومحمد الصالح يحياوي ويصدر جملة من القرارات الهامة منها قرار بتاريخ: 1980/07/16 يتعين بموجبه السيد محمد الشريف مساعدية مسؤولا للأمانة الدائمة ومرسوما يحمل رقم: 87/80 بتاريخ 1980/03/30 يقرر فيه تشكيل المجلس الأعلى للأمن. كان ذلك بعد أن بدأت النوايا تظهر من خلال المناقشات الحاصلة في: المؤتمر الاستثنائي الذي انعقد في الفترة من 15 إلى 19 جوان 1980: والذي جاء بناء على توصيات المؤتمر الرابع من أجل تقييم نتائج المخططات الوطنية وضبط توجيهات المخطط المقبل، هذا المؤتمر الاستثنائي الذي رأى فيه المناضلون المتشبعون بسياسية الحزب فرصة لكي يتولى الحزب الإمساك بزمام الأمور ويتحكم في سير الاقتصاد باعتباره الحزب الحاكم لكن صورة الحزب هكذا لا ترضي الأطراف الأخرى لذلك أدرجت ضمن أشغال المؤتمر نقاطا نظامية لم تكن ذات صلة بموضوع المؤتمر والذي كان مخصصا ومبرمجا بناء على توصيات المؤتمر الرابع والتي جاء تجسيدا لما أعلن عنه الرئيس الراحل هواري بومدين بإسناد مهمة إقرار البرنامج الوطني للتنمية، هذا هو جدول أعمال المؤتمر الاستثنائي في الأصل ويبدو وأن له دلالة كبيرة معناه أن الحزب أصبح يمسك بناصية الحكم، يخطط ويشرف ويوجه، ولما كان بعض التكنوقراط ينظرون إلى دور المؤتمر على أنه مجرد تزكية سياسية لمخطط التنمية على اعتبار أن التخطيط عملا تقني يخضع لذوي الاختصاص ومن ثم ليس من مهام الحزب الولوج في حيثياته. لم تكن هذه النقطة خافية على أعضاء قيادة الحزب فقد كان لمحتوى الكلمة التي ألقاها منسق الحزب السيد محمد الصالح يحياوي في ذلك المؤتمر الاستثنائي صدى كبيرا فقد أزالت كل الغموض، أوضح فيها مفهوم الحزب للتخطيط ((إن التخطيط إما أن ندرجه في

... سياسي وهو الذي تتألف عناصره من المنطلقات الإيديولوجية للثورة وإما أن يكون مجرد منهج علمي وفني لحساب المبالغ المرصودة، وحصر المشاريع المتوقع إنجازها... نعتقد أن الاحتمال الثاني مذهب لا يقول به أحد اليوم، ولا يرد مطلقا في خاطر أي واحد من المؤتمرين)) وقد استخلص هذا المفهوم من الميثاق الوطني الذي نص على ما يلي: ((إن التخطيط ليس مجرد وسيلة تقنية للتوقع والبرمجة بل إنه، قبل كل شيء، تعبير عن سياسة معينة وتطبيق لها)).

فالمؤتمر الاستثنائي كان محطة هامة قيّم الحصيلة التنموية والاقتصادية للعشرية الماضية وصادق على المخطط التنموي. إذن سوف تكون المرحلة المقبلة مهمة للغاية وتتطلب تكثيف الجهود ويلزمها رجال من نوع خاص.

وربما يكون الأمين العام للحزب رئيس الجمهورية قد أدرك ذلك ويفسر موقفه ذلك أنه انبرى إلى إصدار قرارات كما أشرنا، منها تعيينه للسيد محمد الشريف مساعدية على رأس الأمانة الدائمة للحزب ثم أنه لا يخفى على الجميع أن المرحلة الصعبة بالنسبة لمخطط التنمية الذي خرج به المؤتمر الاستثنائي هي مرحلة التنفيذ لذلك جاء قرار الرئيس بتعيين الحكومة المذكورة.

أدرجنا قائمة أعضاء الحكومة حتى يتبين لنا بأن أعضاءها من اللجنة المركزية ومن قيادة الحزب فهي حكومة الحزب وربما ذلك يضع حدا للسؤال القديم الحديث: هل الحزب في الحكم أم للحكم؟ كما أنه يضعنا أمام صعوبة فهم واستساغة المفهوم الجديد الذي جاء به مسؤول الأمانة الدائمة السيد: محمد الشريف مساعدية (نحن حزب يقود ولا يحكم) كما سيأتي توضيحه فيما بعد، وهكذا أعيد تشكيل المكتب السياسي. يعود السيد محمد الشريف مساعدية من جديد إلى قمة الهرم الحزبي بعد إنشاء ما يسمى بالأمانة الدائمة. لم يكن السيد مساعدية متشددا وحازما كما هو الشأن بالنسبة للأخ محمد الصالح يحياوي وعرف الحزب نوعا من المرونة في العلاقة مع أجهزة الدولة الأمر الذي شجع على المضي فيما يسمى بالإصلاحات الاقتصادية

والتي اختير لتنفيذها شخص عرف بميوله الليبرالية وهو وزير التخطيط آنذاك عبد الحميد إبراهيمي ليشرع على الفور باتخاذ إجراءات تعتبر خطيرة في ذلك الوقت ومنها إعادة هيكلة المؤسسات بدءا بمؤسسات كبيرة استمر وجود المرحوم محمد الشريف مساعدية على رأس الحزب حوالي تسع سنوات.

مساعدية يعطي مفهوما حديثا للحزب: "حزب يقود ولا يحكم":

في هذه الأثناء تكون قرارات خطيرة قد اتخذت ووجدت طريقها للتنفيذ سيما في مجال إعادة هيكلة المؤسسات تسريح العمال الاستجابة لأوامر صندوق النقد الدولي، وعندما كانت بوادر المرحلة تبرز ويريد أصحابها فرضها بمنطقهم كان المسؤول المكلف بجهاز الحزب السيد محمد الصالح يحياوي يقف بالمرصاد قائلا: ((تراجع ولا تراجع)) ويؤكد بصراحة المناضل النزيه والوفي لمبادئ الحزب في خطاب هام ألقاه أمام المؤتمر الاستثنائي، وقد جاء فيه: ((وبعيدا عن مقتضيات المجاملة أو النفاق: هل الحزب في يوم من الأيام بحق قائدا للمسيرة؟ وهل أتيح له أن يلعب الدور الذي كان يجب أن يلعبه... إننا نستغرب أن بعض الناس يقضون وقتهم في انتقاد الحزب والنيل من أخلص عناصره، وإقامة العراقيل في طريق نشاطه وهم قوم يعدون على الحزب بل أن المواقع الممتازة التي يحتلونها هي أساسا مواقع مخصصة للمناضلين بالحزب: فلسفة ومبادئ ومنهج سلوك في الحياة...)) ويضيف: ((إن الحل الواقعي الذي لا حل سواه، إذا بقينا في الحدود التي رسمها الميثاق هو تحقيق صيغة الحزب الطلائعي الذي لا مكان فيه لأصحاب المنافع والمصالح، والمآرب... ومهما يكن من أمر فإن مشروع الحزب الطلائعي لن يتحقق اليوم ولا غدا مع وجود هذه الفسيفساء المتنافرة التي تعرفونها من التيارات والمذاهب والمآرب...)) كنا نحن مناضلين صغارا في القاعدة السفلى للحزب لم نفهم ما حقيقة ما يدور، كأن تلك اللوحة القوية في التيار والفكر البومديني لا زالت تدفعنا إلى الأمام وشيئا فشيئا بدأنا ندرك حقائق هامة منذ ذلك الخطاب الذي صدر

عن المناضل الكبير محمد الصالح يحياوي في المؤتمر الاستثنائي – أشرنا إليه أعلاه – كنا مناضلين كمندوبين للعديد من المؤتمرات وفي كل مؤتمر كنا كمندوبين من القاعدة نجلس في الصفوف الخلفية أو الحواشي العلوية في القاعة البيضاوية بمركب 05 جويلية في حين تخصص الصفوف الأمامية أو بطحة القاعدة (وسط القاعة) للإطارات العلوية من الوزراء والمؤسسات الوطنية، كانت الوفود القاعدية تثور وتنتصب واقفة لتردد هتافات وشعارات ممزوجة بالصفيق مثل: ((من أين لك هذا؟!)) أتذكّر وعلى سبيل النكتة وهي حقيقة أن أحد الأصدقاء المناضلين كان آنذاك منسق قسمة[1] في أحد المؤتمرات وهو يلاحظ ذلك المشهد الذي يبقى فيه من هم وسط القاعدة جالسون متزنون لا يحركون ساكنا بينما تكون الوفود القاعدية في الوضع المشار له كان يشير بإصبعه ويقول: ((أنظر إلى هؤلاء إنهم بالألوان ونحن بالأبيض والأسود)).

والحقيقة التي لا تروق البعض أننا كنا نشعر بالاعتزاز ننتشي بالرجولة حين ننظر إلى وفد الجيش الوطني الشعبي في المربع المخصص له والذي يبدو لنا كقطعة في السماء متلألئة بالنجوم. كانت اللجنة المركزية في دورتها الثالثة المنعقدة في الفترة من 03 إلى 07 ماي 1980 تحت إشراف الأمين العام للحزب الرئيس الشاذلي بن جديد قد أجرت تقييما للفترة ما بعد المؤتمر الرابع وفوضت الأمين العام في كل شيء يتعلق بالحزب بما في ذلك تخويله الصلاحية في اختيار من يراهم أهلا للمسؤولية وفقا لمبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب ويطول التفسير والحديث في مفهوم هذا المبدأ الفضفاض.

قالت اللجنة المركزية بعد أن أعادت تشكيل اللجان الدائمة لتصبح كما يلي:

- لجنة الشؤون الاقتصادية.
- لجنة التربية والثقافة.
- لجنة الانضباط.

---

[1] يعني بوعقال منسق قسمة عين ببوش بولاية أم البواقي آنذاك.

كما تقرر إنشاء أقسام على مستوى جهاز الحزب كما يلي:

- قسم التنظيم.
- قسم المنظمات الجماهيرية.
- قسم العلاقات الخارجية.
- قسم التوثيق والنشر والإعلام.
- قسم التكوين السياسي.
- قسم الإدارة العامة والتجهيز.

وهذه الأقسام تتكفل بتتبع النشاط اليومي الميداني للحزب ومما ورد في اللائحة النظامية للجنة المركزية عن هذه الدورة ما يلي:

- كما أن اللجنة المركزية تساند بكل قوة ما يتخذه الأمين العام من إجراءات فعالة لتدعيم تنظيم هياكل الحزب وأجهزة الدولة، وتخوله كل الصلاحيات لإجراء التعديلات والتصحيحات التي يراها ضرورية لإقامة الهياكل واختيار من يراهم أهلا للمسؤولية وفقا لمبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب.

- كما تطلب اللجنة المركزية من الأمين العام إنشاء لجنة خاصة مؤقتة لدراسة الهياكل المركزية للحزب وإعداد مشروع تعديل القانون الأساسي في بعض مواده تصادق عليه اللجنة المركزية ثم تقدمه إلى المؤتمر الاستثنائي وفي نفس هذه الدورة قررت اللجنة المركزية موعد انعقاد المؤتمر الاستثنائي في شهر جوان 1980 والذي كان جدول أعماله حسب توصيات المؤتمر الرابع كما يلي:

- تقييم ودراسة مشروع المخطط الخماسي للتنمية 1980 - 1984.

لكن اللجنة المركزية وبناء على نص المادة 91 من القانون الأساسي للحزب كما ورد في لائحتها تدعو الأمين إلى تسجيل النقطة التالية في جدول الأعمال للمؤتمر الاستثنائي وهي:

مشروع تعديل القانون الأساسي:

إن ما يلاحظ بشكل ملفت للانتباه هو أن الخلافات ما بين القيادة السياسية بعد المؤتمر الرابع برزت بسرعة فائقة وهو ما يمكن الوقوف عنده من خلال ما يستشف من أشغال دورات اللجنة المركزية وما قبل المؤتمر الاستثنائي (عدم الانسجام بين تشكيلة المكتب السياسي، حاول المؤتمر الاستثنائي تدارك ذلك، كان إذن المفهوم الجديد الذي أعطاه السيد محمد الشريف مساعدية للحزب (حزب يقود ولا يحكم) قد صاحبه التمسك بالفكرة التي نادت بها قيادة الحزب السابقة وهي ((نراجع ولا نتراجع)) غير أن هذه الفكرة ومع مرور الوقت تتجاوزها الأحداث. كان السيد مساعدية يقول: ((نراجع المشروعات نراجع الأفراد، إن هذه العملية بالنسبة لنا يومية وسنوية ونحن نقول دائما أن للحزب بابين: (الأول لدخول العناصر النشيطة، والثاني لخروج الغير الملتزمة) ويضيف: (نحن لسنا حزبا من أجل الحكم، لا نحكم الشعب وإنما نقوده... لو كنا حزب حكم لكانت علاقاتنا بالجماهير مختلفة، وحتى نكون حزبا يقود ولا يحكم، كان لابد من اعتبار كل أدوات الإدارة (الجيش، الشرطة، العدالة، التعليم... إلخ) أدوات في يد الحزب أي أننا بذلك عندما نتحدث عن الحزب نكون كمن يتحدث عن الشعب الجزائري... وهذه الأدوات لا نعتبرها أدوات محايدة كما في الأحزاب التي تحكم، وإنما نعتبرها أدوات حزبية وجزءا منه...

وهذا مرة أخرى الفرق بين أن نقود وأن نحكم... فهذه ليست أدوات حكم بالنسبة لنا وإنما أدوات قيادة))[1].

وبالنسبة لمفهوم المراجعة يقول: ((وحتى نحافظ على استمرارية الثورة كان علينا أن نواجه السلبيات التي أفرزتها التجربة. إننا لسنا ملائكة... وتصرفات البعض (من الأفراد والمؤسسات) كانت متناقضة مع أقوالهم... لذلك كان علينا أن نعود إلى

(1)- المرحوم محمد الشريف مساعدية، لمجلة روز اليوسف المصرية، عدد تذكاري للجزائر 1985.

الانضباط الذي كنا عليه أيام الثورة... إن البعض يتهم الشعب أنه تغير... الشعب كما هو... نحن الذين تغيرنا... الشعب يقلد القيادة ويعتبرها المثل الأعلى له... لذلك كان علينا باستمرار أن نراجع ونغيّر القيادات التي تغيّر سلوكها... وفي نفس الوقت كان علينا أن نواجه التطلعات البرجوازية المتنامية... ليست عندنا طبقة برجوازية بالمعنى التقليدي، لكن عندنا برجوازية طفيلية، تجحت في تكوين ثروات كبيرة بسرعة اكبر... وبطرق مباشرة وغير مباشرة... هذا ما يفرض علينا المراجعة... ويجعلنا نرفع شعار... نراجع ولا نتراجع))[1].

كانت الأجواء العامة في أحسن حال هذا ظاهريا لكن تلك الفئة التي تحدّث عنها مساعدية كان لها امتداد هام في السلطة فالمعارضة أو ما يمكن تسميته بالسلطة الموازية التي أصبحت تعمل لصالح الجهة الأخرى وتمثلها كانت تغلغلت في أوساط معينة وأصبح لها نفوذا فهي تمتلك ناصية المال الذي تدره السوق الموازية وزاده سوءا سياسة الانفتاح في عهد مبكر.

يمتد هذا النفوذ إلى الإعلام خاصة بعض الصحف الناطقة باللغة الفرنسية هذه الأخيرة تزعم أنها لسان حال للديمقراطية وكما هو معروف لن تجد المعارضة متنفسا سوى منطقة القبائل. حيث تجري مغالطة الشباب خاصة وعلى مر الزمن منذ أزمة 1947 الأزمة البربرية مع حزب الشعب أو الربيع البربري (الأمازيغية) كما تسمى آنذاك في 10 مارس 1980 يستغل بعض الشباب في الحركة الأمازيغية فرصة صدور قرار من الولاية (تيزي وزو) بعدم السماح بإلقاء محاضرة من طرف الكاتب مولود معمري حول الشعر القبائلي، وقعت حوادث شبانية امتدت آنذاك إلى العاصمة في أوساط الطلبة بتاريخ أفريل 1980 كانت الأحداث وحسب ما تأكد حينها مدعمة من حركات سياسية منها:
جبهة الوحدة الجزائرية: التي يتزعمها "علي يحي" المدعو/ رشيد وجبهة القوى الاشتراكية التي يتزعمها الزعيم: حسين آيت أحمد.

---

(1) المرحوم محمد الشريف مساعدية، لمجلة روز اليوسف المصرية، عدد تذكاري للجزائر 1985.

كان هناك أصوات حادة نادت بضرورة أن تتكفل جبهة التحرير بصفة جيدة بهذه القضية وتأخذها مأخذ الجد ولا تتركها بين أيدي أشخاص وجهات داخلية وخارجية تستعملها كورقة سياسية وقت ما شاءت لكن القضية لم ينظر إليها إلا بالاحتشام والتسويف نحو الأمام إذن عبارة الربيع الأمازيغي ليست وليدة اليوم ولكن تقف على خلفيات وحقائق هذه الأزمة الممتدة من سنة 1949. لنستمع إلى السيد آيت أحمد يقول ما يلي: ((في عام 1949 أرسل "واعلي بناي" إلى فرنسا طالبا قديما من ثانوية بن عكنون، محند سيد علي (المدعو رشيد) ليواصل دراسته التي أوقفها سنة 1946 عندما وضع نفسه تحت تصرف الحزب بمنطقة القبائل، وصل إلى باريس في جو تعاظم فيه نشاط الوطنيين... أصبح عضوا باللجنة الفيدرالية لحزب الشعب حركة انتصار الحريات الديموقراطية ....لما التحق بنا في عام 1946 وجدت صعوبة لإدماجه في هياكلنا في قريته أولا، لسببين: أولهما أنه ابن أخ القايد الذي كان يعرف الجميع أنه الذراع الأيمن للإداري الفرنسي (دومونت) إضافة إلى أن أباه يخضع للحالة المدنية الفرنسية ولما بلغ الحزب في نهاية 1948 حالة الخروج من الانسداد بفعل الجناح الثوري وطرحت آفاق جديدة كالحرب التحريرية ... قام بمبادرة تمثلت في جعل اللجنة الفيدرالية تصوت على قرار يدافع عن أطروحة الجزائر الجزائرية، ويدين أسطورة الجزائر العربية الإسلامية وأدى ذلك إلى حملة شنتها الفيدرالية لفرنسا لحزب الشعب ضد التوجه العربي الإسلامي للحزب منذ تلك الحادثة ألصقت بالقبائل تهمة ((البربريزم))[1]. لم يفلح أولئك المناوؤون وتخبوا حذوهم ليس بفعل تدخل السلطة لكن بفعل عوامل أخرى تستطيع الجزم أن سوف تظل حاجزا أمام دعاة وهواة المغامرة بوحدة الأمة إنها الروح الوطنية وجيل نوفمبر 1954 سوف لن يخشى على تلك المنطقة مادام هناك مجاهدون ووطنيون على قيد الحياة ومادامت صورة الأبطال من أبناء الوطن في تلك المنطقة لم تغادر مخيلة الأبناء.

[1]- حسين آيت أحمد روح الاستقلال ترجمة سعيد جعفر ص 199.

قد يبدو أني أتناول موضوعا هاما لما يمكن أن تتهم بلغة "الخشب" لكن تلك هي الحقيقة التي تتأكد يوما بعد يوم منذ 1949 لم يتمكن أحد من تقويض فكرة حزب الشعب الجزائري (P P A) فكرة القومية العربية ولم تفلح أمامها فكرة ذلك التيار الذي أوجد فكرة الجزائر جزائرية بالرغم من أغلبية الأعضاء النافذين في التيارين آنذاك من منطقة القبائل، إن الزعيم آيت أحمد نفسه لم يستطع إخفاء حقيقة تاريخية مرتبطة بأجداده وبأسرته وبنشأته إذ يقول: ((ترعرعت في بيت كان وما يزال إلى اليوم مقصدا للزيارات بسبب جدي المرابط الشيخ محند الحسين... كان جدي رجلا حكيما وشاعرا كبيرا وكان الناس يعجبون بقدرته في ارتجال الشعر وحتى الترجمة لآيات قرآنية. وكان ينتمي إلى إحدى أكبر الزوايا المغاربية التي قاومت الاستعمار وهي الزاوية الرحمانية))[1] نورد هذا الشرح لكي يكون ردا على أولئك الذين يحاولون باستمرار استعمال ورقة الأمازيغية وإعطائنا صورة سيئة عن أبناء منطقة القبائل "سبق أن تحدثنا عن لالا فاطمة نسومر".

إن الاكتفاء بالقول وفق ما جاء في مواثيقنا بتحديد عناصر الهوية (ثلاث كلمات: (الأمازيغية والعربية والإسلام) لم يعد كافيا كما أن محاولة البعض فرض منهجية المؤتمر العالمي للأمازيغية (C M A) لم يعد مقبولا أيضا بل يجب أن تأخذ القضية بمفهوم أوسع وفي منظور تاريخي وحضاري فما الجدوى من طرح مشكلة اللغة (دسترة الأمازيغية) إن لم يعد إلى الأذهان تاريخ أجدادنا من يوغرطة إلى ماسينيسا والكاهنة التي خاضت قبل الفتح الإسلامي معارك ضارية مع الفاتحين الجدد وهزمتهم سنة 72 هجرية مع الصحابي الجليل "عقبة بن نافع" في منطقة مسكيانة[2] ولاحقته بدخولها إلى مدينة القيروان، لندع أبناء تيزي وزو وغيرهم يتعرفون على قبر ماسينيسا ولا يزال قائما قرب مدينة الخروب (قسنطينة) ويطالبون

(1) – آيت أحمد المرجع السابق ص 16.

(2) – مسكيانة: مدينة ودائرة تابعة لولاية أم البواقي حاليا تقع على الطريق نحو تبسة.

استرجاع اللوحات المسروقة والموجودة إلى حد الآن في المتحف البريطاني (أشرنا إليها آنفا) فلنتعرف على إمدغاسن ونحن عائدون من حفلات الرقص على أنقاض الرومان في تيمقاد فهو قريب منها.

للتحدث في المدارس وفي أجهزة الإعلام كما كان يتحدث الفيلسوف والعلامة الجزائري الأمازيغي ((مولود قاسم نايت بلقاسم)) حين قال وقد حز في نفسه ما جاء في خطاب الجنرال "ديغول" بتاريخ: 16 سبتمبر 1958 عن الشعب الجزائري (المزيج مزركش من قبائل وشعوب، ومداشر، وعناصر متعددة وليست هناك أمة وليس هناك شعب، وأنه ليس له تاريخ وأنه لم يكن أمة)) فيقول مولود قاسم: عندما يقول لنا الفرنسيون لماذا تتكلمون عن العرب وأنتم من أحفاد أمازيغيين نحن نقول لهم: ((ما علاقتكم أنتم بالرومان إن أصلكم السلت والغاليون ولا علاقة لكم أصلا بجنس الرومان؟)).

قلنا أن المعارضة والمناورة أخذت في التزايد فبالإضافة إلى حوادث تيزي وزو وقسنطينة وسطيف التي امتدت إلى تلاميذ الثانويات آنذاك برزت المعارضة الشديدة لتيار الإسلامي وكانت الحوادث المنسوبة ((بويا علي)) والتي تنامت فيما بعد، أنه وبالرغم مما يقال عن هذه المرحلة فإنه بإمكاننا تقييم وضع حزب جبهة التحرير خلالها بالهامة ذلك أن دورات اللجنة المركزية محطات هامة تولدت عنها قرارات ذات أهمية كبيرة يمكن تلخيصها بشكل مختصر فيما يلي:

* **الدورة الأولى من 06 إلى 08 مارس 1979:** وهي دورة ترتيبية للأمور المستقبلية.

* **الدورة الثانية من 26 إلى 30 ديسمبر 1979:** وأهم ما صدر عنها بالإضافة إلى اللوائح قرار يتعلق بإنشاء خلية المؤسسة والتي جاءت تطبيقا لأحكام القانون الأساسي للحزب وحددت قانونها الأساسي ودورها ثم قرار حول السكن وفيه طالبت بضرورة الاستجابة العاجلة لانشغالات المواطنين الشرعية في الحصول على

السكن اللائق وسط محيط يوفر حياة ملائمة مما يساعد على القضاء نهائيا على الأكواخ والمساكن غير الصحية وأوصت باتخاذ التدابير الكفيلة بالنهوض بهذا القطاع وفقا لتوجيهات الميثاق الوطني ثم أصدرت قرارين:

- قرار حول الموارد المائية.

- قرار حول توجيهات التنمية العشرية.

وفضلا عن ذلك تناولت هذه الدورة بالتحليل لقطاعات التربية والتعليم العالي والتكوين.

- ومما جسدته من توصيات في هذا المجال بموجب ما اتخذته من قرارات:

- إقرار برنامج خاص ضمن المخطط الخماسي المقبل لقطاع التربية والتعليم والتكوين، يتسم بطابع الفعالية بتجنيد الإمكانيات والتنسيق بين الوزارات وإصلاح المنظومة التربوية والجامعية والتكوينية والشروع في إعداد برنامج وطني وعملي للتعريب في هذه القطاعات وجعل اللغة الوطنية لغة تكوين فيها واستكمال تعريب الإدارة المدرسية والجامعية وتعميم ديموقراطية التعليم وكأولوية العمل على الفور على تحسين الوضعية الاجتماعية لإطارات التربية والتعليم والتكوين ثم حثت على تطبيق نظام المدرسة الأساسية الذي أقره الميثاق الوطني وصادق عليه المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني.

• **الدورة الثالثة من 03 إلى 07 ماي 1980:** إن أهم القرارات التاريخية التي أصدرتها وصادقت عليها اللجنة المركزية في هذه الدورة هي لائحة تتعلق بتعميم استعمال اللغة الوطنية وقد أبرزت بأن اللغة العربية هي عنصر أساسي للهوية الثقافية للشعب الجزائري، ولا يمكن فصل شخصيتنا عن اللغة الوطنية التي تعبر عنها، وأن تعميم استعمالها يهدف إلى تحرير الإنسان الجزائري من التبعية الفكرية والاستلاب الثقافي الناتجين عن فترة طويلة من هيمنة اللغة الأجنبية ويعمل على دعم التلاحم الوطني وتحقيق الانسجام الفكري والسياسي بين أبنائه.

وقد أدرجت هذا القرار ضمن مخططات التنمية الوطنية ابتداء من المخطط الخماسي 1980 - 1984 لكي يجد طريقه إلى التجسيد ويأخذ في الاعتبار في مجالات التمويل، والإعداد، والبرمجة والتنفيذ والتقييم وأوصت في البند العاشر بالإسراع بإنشاء أكاديمية هواري بومدين للغة العربية لتساهم في تمكين اللغة العربية من القيام بكل وظائفها بفاعلية ويسر.

ثم قرار حول الفلاحة: وقد أشار إلى التوجيهات المنصوص عليها في الميثاق الوطني حول هذا الموضوع لا رجعة فيها والرامية إلى تحويل الفلاحة الوطنية إلى فلاحة اشتراكية وأكدت دعم الثورة الزراعية كاختيار استراتيجي وتسخير الجهود لحماية الفلاحين الصغار وترقيتهم باعتبارهم حلفاء الثورة.

ثم قرار حول السياحة: ومما تقرر فيه: ضرورة الشروع فورا في عمل شامل ومشترك بين جميع السلطات المعنية لاستثمار الثروات التاريخية والثقافية والفنية والسياحية والمياه المعدنية الوطنية وإحصاء كل هذه الطاقات الكامنة بصفة دقيقة لتكون مرجعا لإعداد خريطة حقيقية للمنشآت السياحية، كما امتد القرار ليشمل مختلف الجوانب المرتبطة بهذا الموضوع.

* **الدورة الاستثنائية والتي أعقبت المؤتمر الاستثنائي: وانعقدت بتاريخ 28 - 29 جوان 1980:**

وقد أصدرت لائحة تتعلق بالسياسة العامة وقرار خاص بالاختيارات الكبرى للمخطط الخماسي ثم لائحة نظامية.

* **الدورة الرابعة من 29 إلى 31 ديسمبر 1980:** وقد أصدرت فيها لوائح تتعلق بالسياسة العامة والصحة والطاقة ثم قرار يتضمن إنشاء وصلاحيات مجلس التنسيق البلدي والولائي.

* **الدورة الخامسة من 29 إلى 30 جوان الى 01 جويلية 1981:** وأصدرت فيها لائحة السياسة العامة وأخرى للسياسة الثقافية ودرست تقريرا حول السياسة الثقافية واتخذت قرارا يتعلق بميزانية الحزب لسنة 79 - 80.

وكانت الدورات تتعاقب بانتظام وسوف نشير إلى ذلك باختصار فيما سيأتي:

- الدورة السادسة من 22 إلى 24 /1981/12.

- الدورة السابعة من 15 إلى 17 /1982/06.

- الدورة الثامنة من 29 إلى 1982/12/31.

- الدورة التاسعة من 2 - 1983/06/3: وقد خصصت لملف تنظيم الأسرة وتحضير المؤتمر الخامس للحزب.

ومن الأهمية بمكان القول أنه وعندما نتفحص ذلك الملف واللوائح التي أنجزتها اللجنة المركزية فإننا نجد أنفسنا أمام عمل ضخم، عمل أكاديمي وعلمي وسواء تعلق الأمر بوضع تقييم لإنجازات أو إصدار لوائح وتوصيات كل ذلك يدل على مدى الكفاءة العالية التي كانت عليها هذه الهيئة. فلو قمنا بعملية مسح سريع لعمل اللجنة المركزية منذ الدورة الأولى والثانية بدأ بقرار إنشاء خلية المؤسسة وتقييم وضعية قطاع التربية والتعليم العالي والتكوين وإصدار قرارات بشأن تطوير القطاع وكذا قرارات حول قطاع المياه كما أسلفنا ثم وضع تصور حول توجهات التنمية للعشرية القادمة لاحظنا بأن عمل اللجنة المركزية كان ممنهجا أيضا وهادفا ولم يكن أبدا عشوائيا وفوضويا بل إنه يتسم بالجدية القصوى.

لنلاحظ مثلا تسلسل في تناول القضايا حسب أهميتها في كل دورة فاللجنة المركزية كانت تناولت فضلا عن المهام الوطنية العلاقة الخارجية وما يصحبها من ملفات هامة وتدرس دور الجزائر فيها ووجهة نظرها وموقفها بشأنها فنجد أن الدورة الثانية وفي لائحة السياسة العامة تؤكد تمسك الجزائر بمبادئ وأهداف حركة عدم الانحياز وكذا

منظمة الوحدة الإفريقية وتعلن اللجنة المركزية تأييدها في ذات السياق لقرارات مؤتمر
منظمة الوحدة الإفريقية بخصوص قضية الصحراء الغربية وما صدر عن اللجنة التي شكلها
مؤتمر المنظمة من قرارات تهدف إلى تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير
مصيره بكل حرية والذي أكدته حركة عدم الانحياز والجمعية العامة للأمم المتحدة في
دورتها الأخيرة وتشيد بهذا الصدد بموقف بعض الدول الإفريقية (موريطانيا بتوقيعها اتفاق
أوت 1979 مع جبهة البوليزاريو) كما أحيت انتصار شعب زيمبابوي وتجدد مساندة
الجزائر الغير المشروط لشعوب ناميبيا وجنوب إفريقيا ضد الاستعمار والميز العنصري كما
أيدت اللجنة المركزية بمقاومة الشعب الفلسطيني البطولية وأكدت مساندة الجزائر
المطلقة للثورة الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية.

كما حيت في نفس الدورة الثورة الإيرانية التي مكنت الشعب الإيراني التشقق
من التحرر من ربقة الاضطهاد الإقطاعي والرجعي وفي الأخير ذكرت بالتزام
الجزائر في السعي لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ولوضع حد لاختلال التوازن
الاقتصادي الذي لازالت بلدان العالـــم الثالث ضحية له.

ثم تأتي مواضيع الدورة الثالثة لا تقل أهمية عن الثانية إذ سجلت ارتياحها
للجهود التي بذلت في تناول موضوعات الدورة ذات الأهمية منها الفلاحية وقضية
تعميم استعمال اللغة الوطنية. والتي تبين بأنها تتطلب عمل سياسي مستمر وتوعية
إيديولوجية يقوم بها الحزب ومنظماته الجماهيرية، تربط مسيرة اللغة الوطنية بالمسيرة
العامة للثورة، ووضع برنامج وطني لتوفير البحوث والدراسات والمعاجم والوسائل
التعليمية اللازمة، والإسراع بإنشاء أكاديمية هواري بومدين للغة العربية، وتطوير
وسائل الإعلام في اتجاه تعميم اللغة الوطنية على أوسع نطاق، وأن تكون الصحافة
الرسمية الناطقة باسم الحزب ومنظماته الجماهيرية باللغة الوطنية وحدها.

كما تقرر استكمال الإجراءات الرامية لتعميم اللغة الوطنية في المحيط بمفهومه الشامل
وإنشاء هيئة عليا توضع تحت إشراف الأمين العام للحزب، تتولى التنسيق والمتابعة

والتقييم لمختلف المشاريع الرامية لتعميم اللغة الوطنية، وأن تقوم اللجنة المركزية في دورتها الثانية العادية من كل عام بتقييم الإنجازات في هذا الميدان، وأن توفر الدولة مناصب العمل في جميع المجالات للمتخرجين باللغة الوطنية ومما جاء في اللائحة التي صادقت عليها اللجنة المركزية في دورتها الثالثة والخاصة باستعمال اللغة الوطنية ما يلي:

- انطلاقا من المبادئ الأساسية التي حددها الميثاق الوطني فيما يخص اللغة العربية، وتعميم استعمالها في مختلف المجالات.
- واعتمادا على مقررات المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني في هذا الميدان.
- واعتبارا للقرارات التي اتخذتها اللجنة المركزية في دورتها الثانية في ميدان التربية والتعليم العالي والتكوين والتي استهدفت إيجاد وضع منسجم ومتطور لتعميم استعمال اللغة الوطنية في جميع القطاعات، وجعله أكثر تماسكا مع اعتماده وانتشاره.
- واعتمادا على توجيهات الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني الواردة في خطابه الافتتاحي، وتدخلاته أثناء المناقشات العامة خلال هذه الدورة.
- واعتبارا للمناقشات الثرية التي دارت خلال الجلسة العامة، والتي ألحت على ضرورة تعميم استعمال اللغة الوطنية.
- وانطلاقا من المشروع التمهيدي الذي أعدته لجنة التربية والتكوين والثقافة للجنة المركزية.
- ونظرا للتقدم الذي حققته اللغة العربية منذ الاستقلال في العديد من المجالات، وخاصة في ميدان التربية والتعليم.
- وبما أن اللغة العربية هي عنصر أساسي للهوية الثقافية للشعب الجزائري، ولا يمكن فصل شخصياتنا عن اللغة الوطنية التي تعبر عنها، وأن تعميم استعمالها يهدف إلى تحرير الإنسان الجزائري من التبعية اللغوية والاستلاب الثقافي الناتج عن فترة طويلة من هيمنة اللغة الأجنبية.

وبما أن تعميم استعمال اللغة العربية قضية وطنية تهم الشعب الجزائري بكامله، وتعمل على دعم التلاحم الوطني وتحقيق الانسجام الفكري والسياسي بين أبنائه.

وبما أن إحلال اللغة العربية مكانتها الطبيعية وتطويرها هو هدف استراتيجي للثورة الجزائرية، وأن تعميمها جزء من معركة التنمية الشاملة، وأن هذا الهدف لا يتحقق إلا بتعميم استعمالها كأداة للعمل والتواصل.

فإن اللجنة المركزية تقرر ما يلي:

أولا: الشروع في تعميم اللغة الوطنية كأداة للعمل في الميادين الآتية:

أ) في الهيئات الحزبية والمنظمات الجماهيرية.

ب) مؤسسات الدولة والمجالس المنتخبة.

ج) الإدارات العامة.

د) المجالات الفنية والتقنية.

هـ) محيط الحياة العامة.

ثانيا: يدرج تعميم اللغة الوطنية في جميع المجالات المذكورة آنفا ضمن مخططات التنمية الوطنية ابتداء من المخطط الخماسي 1980 - 1984 في مستويات التمويل، والإعداد والبرمجة، والتنفيذ والتقييم.

ثالثا: يتضمن كل مخطط لتعميم اللغة الوطنية، مجموعة من المشاريع مرتبة حسب ثلاث مراحل: قريبة، ومتوسطة، وبعيدة المدى.

رابعا: يراعى في وضع هذه المشاريع، التي تنطلق حتما من قطاعات مختلفة، أن تتسم في صياغتها النهائية بالشمولية والتكامل والتدرج المتواصل حسب طبيعة القطاع.

خامسا: تعطى الأولوية في مشاريع تعميم اللغة الوطنية للقطاعات التالية:

أ) قطاع السيادة الوطنية ومظاهرها المختلفة في الداخل والخارج.

المؤسسات التكوين وخاصة مؤسسات التكوين الإداري، لضمان إمداد

ب) قطاعات النشاط المختلفة بالإطارات القادرة على استعمال اللغة الوطنية استعمالا وظيفيا ناجعا.

ج) المصالح المتعاملة مع جمهور المواطنين في جميع الميادين.

د) إعطاء الحالة المدنية ومصالحها المختلفة أولوية وعناية خاصة، وقدرا كبيرا من الدقة في التصميم والإعداد والإنجاز.

سادسا: يعزز العمل الإداري والتشريعي الذي لابد منه لتنفيذ مخططات تعميم اللغة الوطنية بعمل سياسي مستمر، وتوعية إيديولوجية تربط مسيرة اللغة الوطنية بالمسيرة العامة للثورة.ويقوم بهذا العمل الحزب بمختلف هيئاته والمنظمات الجماهيرية، والاتحادات المهنية التي يجب إشراكها في مختلف مراحل إعداد المخططات والمشاريع.

سابعا: تجنيد كافة الإمكانيات المادية والبشرية لإنجاح هذه العملية الوطنية الكبرى، وترشيد الطاقات المتاحة باستثمارها في أفضل مواقعها، وتوفير أحسن الظروف للاستفادة منها.

ثامنا: تعزز الوسائل البشرية المتوافرة في كل قطاع، بعمليات التطوع وإسهامات الخدمة الوطنية، وفق برامج مدروسة تشرف على وضعها وتطبيقها الهيئات المعينة.

تاسعا: وضع برنامج وطني لتوفير البحوث والدراسات والمعاجم، والوسائل التعليمية اللازمة للأوضاع بهذه المهمة الوطنية، بمساعدة هيئات البحث العلمي والمعاهد والجامعات والمراكز المتخصصة.

عاشرا: الإسراع بإنشاء أكاديمية هواري بومدين للغة العربية، لتساهم في تمكين اللغة العربية من القيام بكل وظائفها بفاعلية ويسر.

حادي عشر: تطوير وسائل الإعلام في اتجاه تعميم اللغة الوطنية على أوسع نطاق، مع مراعاة الظروف الموضوعية التي تستدعي استعمال اللغات الأجنبية.

ثاني عشر: تكون الصحافة الرسمية الناطقة باسم الحزب والمنظمات الجماهيرية باللغة الوطنية وحدها.

ثالث عشر: استكمال الإجراءات الرامية لتعميم اللغة الوطنية في المحيط بمفهومه الشامل، في مواقع العمل والإنتاج، والإسراع بوضع برنامج وطني لتعليم الكبار ومحو الأمية.

رابع عشر: تتولى كل الوزارات والمؤسسات والهيئات، وضع تطبيق المشاريع الرامية لتعميم اللغة الوطنية في القطاعات التابعة لها. وتشرف على تنفيذ هذه المشاريع، وتقييمها دوريا مصالح فنية تنشأ فيها لهذا الغرض.

خامس عشر: إنشاء هيئة عليا توضع تحت إشراف الأمين العام للحزب، تتولى التنسيق والمتابعة والتقييم لمختلف المشاريع الرامية لتعميم اللغة الوطنية في مختلف المجالات، والتأكد من تطبيق المشاريع والبرامج في المواعيد المحددة لها.

سادس عشر: تقوم اللجنة المركزية للحزب، في دورتها الثانية العادية من كل عام بتقييم الإنجازات في ميدان تعميم استعمال اللغة الوطنية، بناء على التقارير التي تضعها الهيئة المذكورة في الفقرة السابقة، ويرفعها لها الأمين العام للحزب.

سابع عشر: توفر الدولة مناصب العمل في جميع المجالات للمتخرجين باللغة الوطنية، مع احترام حق جميع المواطنين في العمل.

ثامن عشر: تضمن حقوق العمال والموظفين العاملين في مختلف القطاعات، وتوفر لهم الدولة كل الإمكانيات التي تساعدهم عند الضرورة على التكيف مع هذه المرحلة، وتمكنهم من الإسهام في إنجاح هذه العملية الوطنية الكبرى.

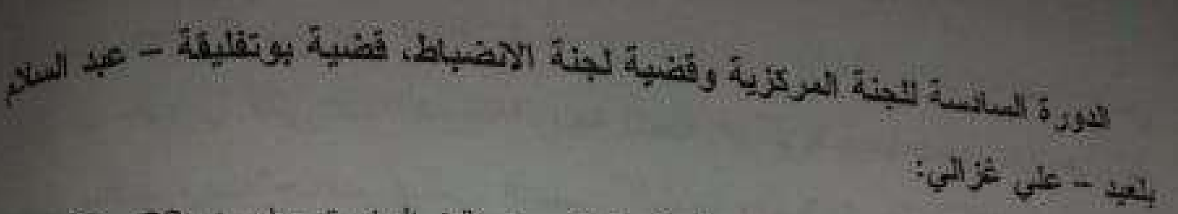
تاسع عشر: تدعو اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، المواطنين والمناضلين للعمل بكل جد وحيوية لإنجاز المخطط الوطني لتعميم استعمال اللغة الوطنية.

إن ما يمكن ملاحظته هو أن فكرة تكفل الحزب بالتنمية بوضع المخططات لم ترق التكنوقراط بالرغم من أن هذه المهمة قررها الميثاق الوطني وأناطها بمؤتمر الحزب وأوكلها الدستور نفسه إلى هيئات الحزب ومن ثمة بدأ التخوف يتسرب إلى المناضلين في قيادة الحزب، ويجب أن نفرق في أذهاننا بأن هيئات الحزب العليا مثل اللجنة المركزية كان بها مناضلون ممن ينتمون إلى الحزب قلبا وقالبا بينما يتواجد آخرون بحكم المهمة التي يمارسونها في الدولة ومن هنا كان الشعور يختلف بين الصنفين حول الدور الحقيقي للحزب، فإذا كنا قد سلمنا بأن استمرار الجبهة والسير بها فعليا فرضته المرحلة وأن الجبهة استمرت بجناحيها العسكري والسياسي، وأن العسكري كان مصدر قوة للجبهة منذ الأيام الأولى للرئيس الراحل بومدين فإن هذا الدور بدأ يتقلص فيما بعد أو ربما يكون ذلك نتيجة إبعاد المؤمنين بفكر بومدين، فالمهم أن قرارات اللجنة المركزية ومع مرور الوقت أصبح مجرد حبر على ورق بل أن بعض الأعضاء الذين ما يزالون متشبثين بالأفكار السابقة حوصروا مثل السيد "بلعيد عبد السلام"، كانت بعض الجهات تبحث عن أي مبرر لصب كافة غضبها على الاقتصاد والتخطيط وما شابهه والمتعلق بالمرحلة السابقة، إذ أن البعض كان يعتقد بأن التصنيع جريمة والثورة الزراعية كارثة، لذلك فإن جهة معينة كانت قد ضغطت في الدورة الثالثة للجنة المركزية لإدراج اللائحة النظامية التي أعطت مفتاح التغيير للمؤتمر الاستثنائي في مسار الحزب في جانبه التنظيمي على خلاف ما قرره المؤتمر الرابع.

لكن ربما كانت سياسة المرحوم محمد الشريف مساعدية المتسم بالمرونة واستعمال أقصى الأساليب السياسية بالابتعاد عن المواجهة والمجابهة والعمل على جذب الآخرين نحو الهدف هذه كلها مكنت اللجنة المركزية والحزب من السير قدما في مزيد من تحقيق أهداف ولو جزئية ومرحلية إلا أنها كانت تعطي

للحزب دفعا وتوسع من دائرة نفوذه في كثير من الأحيان، نذكر على سبيل المثال ما جاء في مقررات الدورة الرابعة للجنة المركزية فيما يتعلق بقرارها الهام حول تنظيم وصلاحيات مجالس التنسيق البلدية والولائية. فقد كان لهذا القرار أهمية بالغة بحيث أعطى للهيئات القيادية والقاعدية للحزب دورا لم يكونوا ينتظرونه وفي الوقت الذي كان فيه المحافظ ونوابه يدعون إلى اجتماعات الهيئات التنفيذية على سبيل الاستئناس كما يقال في لغة القانون أصبحوا هم يرأسون اجتماعات هذه الهيئات في شكل مجالس تسمى "مجالس التنسيق" تتشكل مكاتبها في الولاية من المحافظ رئيسا وعضوية والي الولاية وقائد القطاع العسكري ورئيس المجلس الشعبي الولائي. لكن لم تمر تلك الدورة الرابعة بردا وسلاما على أعضاء الحزب في اللجنة المركزية ذلك أن ملفا هاما وخطيرا يطرح لأول مرة على البساط خيوطه متشابكة، البعض يتهم البعض بالتورط في ملفات خطيرة.

وكانت تلك هي القطرة التي أفاضت الكأس فهذه النقطة تصحبها ملفات خطيرة وقضايا شائكة لكن الواضح تماما أن النوايا الغير الحسنة أخذت في الظهور وبدأ التنابز والتحرش ببعض القادة من الحرس القديم كما تمت تسميتهم فيما بعد ففي الدورة الخامسة للجنة المركزية تناولت ملف الثقافة الوطنية وعاله من أهمية وكان القرار الذي يتعلق بميزانية الحزب له خلفيات لم يفصح عنها إلا فيما بعد حين ظهرت إلى الوجود لجنة سميت بلجنة مراقبة مالية الحزب أو شؤون الحزب والمنظمات الجماهيرية ولقد خرجت من هنا محاولات غير بريئة تهدف إلى ملاحقة بعض المناضلين أمثال محمد الصالح يحياوي لو لم يتبين للملأ انعدام القرائن وعدم قيام شبهات في الموضوع. لكن وكما بدأ كنا نقول دائما فإن جبهة التحرير لا تخلو من الأزمات والصراعات فها هي بذرة الانتقام تنبت من جديد.



الدورة السادسة للجنة المركزية وقضية لجنة الانضباط، قضية بوتفليقة – عبد السلام بلعيد – علي غزالي:

تنعقد الدورة السادسة للجنة المركزية في دورتها العادية بتاريخ 22 و23 و24 ديسمبر 1981 وعشية حلول الذكرى العشرين للاستقلال كما جاء في ديباجة محضرها (لائحة السياسة العامة) وكان مكتب الدورة يتكون من السادة أو الإخوة كما يتداول في الحزب:

صالح الوانشي، علي بوحجة، أحمد زمرلين، محمد بجاوي.

وبعد الأشغال تصدر اللجنة المركزية لائحة السياسة العامة تدعو فيها كافة الهيئات للاستمرار في العمل من أجل تحقيق نتائج أكبر لتجسيد شعار المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني (من أجل حياة أفضل) إلى واقع ملموس وتنوه اللجنة المركزية بروح الديمقراطية والمسؤولية التي سادت على جميع المستويات المناقشات حول القطاع الخاص غير المستغل معلوم أن ملف القطاع الخاص ومنذ أن وجد حيزا في التعديل الذي جاء به الميثاق الوطني لسنة 1986 على خلاف ما نص عليه ميثاق 1976، فتح ذلك الطريق للمافيا المالية لتدخل يدها وتخلخل القطاع العام وتظهر القطاع الصناعي الضخم الذي أنجز في مرحلة بومدين على أنه هياكل بلا روح، وتلك هي المبررات التي فتحت الشهية لدى مهندس الاقتصاد الجديد في عهد الشاذلي بن جديد الوزير ((الإبراهيمي عبد الحميد)) الذي جيء به خصيصا لهذا الغرض كان البعض يرى في شعار المؤتمر الاستثنائي ((من أجل حياة أفضل)) حلما قد تحقق وفجأة أشبع الشعب رغبته في الحلويات والمعلبات المستوردة لكن العارفين بخبايا الاقتصاد والوضع الوطني حز في نفوسهم ذلك التوجه الجديد والذي أخذ يلتهم بسرعة كل ما بني سابقا ويحاول إقناع الرأي العام بأن كل ذلك التسابق لم يكن سوى محض خطأ وسوء تقدير وأحسن تعبير للرد المناسب جاء على لسان السيد عبد

العزيز بوتفليقة: ((منذ ذهاب بومدين إن الذي أخذ مكانه بكيفية لا أستطيع أن أفهمها إلى يومنا هذا، أخذ بالضبط الطريق المعاكس كان بومدين قد ضحى بنفسه لبناء بلد، بينما كان الآخر يقضي جل وقته في بناء القصور، بومدين فرض على نفسه التقشف والادخار بينما كان الآخر يتململ في الرفاهية ويشبع الشعب بالكبوي))[1].

تصدر اللجنة المركزية إذن لائحة القطاع الخاص مع أنها تقر بأنه يعمل في فوضى حين تقول اللائحة: ((نظرا لعدم وجود سياسة واضحة للقطاع الخاص وتؤكد ضرورة إعطاء الضمانات المناسبة له قصد تجنيد موارده)).

إن اللجنة المركزية وفي نفس الدورة السادسة تورد في لائحتها السياسية ما يلي:((وتؤكد اللجنة المركزية أن أساس النجاح في كل المهام الكبرى يخضع وجوبا للالتزام والانضباط واحترام المبادئ والقوانين في جميع المجالات وفي كل المستويات وتبارك اللجنة المركزية في هذا الإطار المهام التي اضطلعت بها "لجنة الانضباط" وحصيلة العمل الذي تقدمت به والذي حظي بمصادقة اللجنة المركزية)).

هكذا إذن تسري الروح الشريرة في النفوس، لا أحد كان قادرا يومها على الجهر بالقول أو يحرك ساكنا لإخماد هذه الشرارة التي تريد أن تحرق رموز شامخة مثل: يحياوي وعبد العزيز بوتفليقة وبلعيد عبد السلام.

* **بالنسبة للسيد محمد الصالح يحياوي** يعنيه قرار اللجنة الخاص بمراقبة وفحص ميزانية حسابات الحزب لسنتي 1979 - 1980 والذي أشير فيه بما يلي:

اعتبارا لعناصر التقدير الواردة في التقرير الخاص بالفترة المعينة التي تبرز بوضوح بأن تقييم التسيير ينطوي على أخطاء ونقائص إذ أن هذا الأخير قد تم إعداده بناء على ما توفر من وثائق ولكنه سرعان ما تبين فيما بعد أن ما ذهب إليه التقرير المذكور لم يكن شيئا مذكورا وبقي السيد محمد الصالح شامخا كالطود.

[1]- خالد شايب بوتفليقة (التحدي) ص 45.

- **أما القرار الثاني: فإنه خاص بالسيد عبد العزيز بوتفليقة:** فقد جاء من العين ذلك أنه غير مستصاغ منطقا وقانونا فأسبابه وحيثياته غير واضحة تماما ولا يمكن بسهولة استخلاص الأساس القانوني له فالخطأ المنسوب والمزعوم والمحال توجيه على لجنة الانضباط وحتى وإن تمت مجاراة أصحابه فيه فإن الخطأ المقصود في القانون الأساسي للحزب لا يدرج مثل ذلك التصرف المنسوب له في صلب كما أنه ومن جهة أخرى فليس من السهولة بمكان اعتبار مثل هذه القضية مثارا ومجالا لخطأ يستوجب جزاءا تأديبيا قبل أن يتقرر بشأنها قول من جهات رسمية إن القضية تتعلق آنذاك بصندوق الأموال الخاصة بوزارة الخارجية والمودعة بأحد البنوك السويسرية تسمى (R E B - R E A)[1] كان وضعها معروفا ومدروسا وليست محل شبهة، كانت الجزائر تستعمله لأغراض تتعلق بسيادة الدولة الخارجية وبالمساعدات والدعم الإنساني على الصعيد الدولي.

كان عبد العزيز بوتفليقة بالنسبة للخصوم الآخرين يجسد بقاء المرحلة السابقة فهو الشخص الوحيد الذي لازم الرئيس الراحل جنبا إلى جنب منذ أيام الثورة هو من خطط معه وفكر ورسم بمعية نفس المجموعة المتحدة في الفكر مع بومدين معالم مشروع المجتمع الذي عرض في طرابلس فها هو أحد الزعماء الكبار البارزين أيام الثورة التحريرية من الذين لم يكونوا ضمن نفس المجموعة وليس من المتحدين معها في الفكر وهو حق مشروع له وهو "سعد دحلب" الذي يشير في كتابه ("المهمة منجزة" في الترجمة إلى العربية صفحة 114) معترفا وفي وجهة نظر منتقدة.

((... قد شرع بومدين مع مجموعة من ضباطه الشباب المشكلة من: بوتفليقة ومدغرين والشريف بلقاسم، والمدعمة بالرائدين سليمان (قائد أحمد) ومنجلي في

(1) – كمال بوشامة، المرجع السابق.

لعمل السياسي، ظنا منهم بأنهم استوعبوا النظريات التي لقنهم إياها الدكتور فرانس فانون... فقد وجدوا في أنفسهم أهلية لوضع النظريات الاشتراكية سواء كانت علمية أو حقيقية أو نوعية...)).

ويضيف: ((فهم كانوا وراء فكرة "المكتب السياسي")). من هذا يتضح بأن الرجل يحمل فكرا صنعه بيده (الفكر الاشتراكي) وأن بقاءه سوف يكون عائقا كبيرا لأن المرجعية الفكرية التي جاءت بالرئيس الشاذلي بن جديد تتعارض مع تلك الأفكار والإيديولوجية وسوف يثبت لنا الوقت ذلك بالرغم من أن تلك الجماعة لم تكن تصل إلى غرضها إلا بشق الأنفس والذي هو إزالة كلمة الاشتراكية من قاموس جبهة التحرير الوطني ولم يكن لها ذلك إلا بعد المؤتمر الخامس للحزب. إن ما ورد في كتابات أخرى عن تلك الأيام من الثورة بالنسبة لهذا الرجل (بوتفليقة) مع بومدين أنه كان يعتمد عليه كثيرا وقد أوكل له مهمة إقناع قادة الثورة الأوائل بالانضمام للفكرة التي هي مشروع المجتمع الذي كان يحضّر ((المجتمع الاشتراكي)) وقد سافر إلى فرنسا واتصل بالسيد بوضياف، لم يتجاوب معه ثم اقتنع بن بلة وانضم بقوة فيما بعد إلى المجموعة، ذلك ما أورده أيضا أحد المجاهدين القدامى (المحامي الأستاذ/ علي هارون) في كتابه أزمة صيف 1962 وأشار إليه قبل ذلك فرحات عباس في الاستقلال المصادر وغيرهم.

لجنة الانضباط التي تحدوها التحرشات من جهات أخرى لم تجد بدا من أن تسارع فيما بعد إلى الاعتذار لهؤلاء الرجال ولم يعد شيئا يخفى على المناضلين في جبهة التحرير الوطني وعلى الشعب حين يشير الجنرال: خالد نزار في:

((بوتفليقة الرجل والحصيلة)) مستعطفا ومشفقا بل ومستصغرا صورة عمار بن عودة المجاهد الكبير قائلا: (كان عمار بن عودة يحظى باحترام المناضلين وتقديرهم لأنه كان ينتمي إلى الرعيل الأول الذي أشعل فتيل الثورة ونحن متأكدون أنه لحظة أجهاشه بالبكاء كان يطمع في نظرة إشفاق من الرئيس)،

ذلك تأويل خاطئ ما الذي يدفع مجاهدا مثل: عمار بن عودة[1] أن يضعف أو يستجدي الرحمة والشفقة أهو الطمع في منصب أو جاه أو مال كل ذلك لم يعد يعنيه في شيء وهو في آخر أيامه.

كانت له مكانته المرموقة وهو يحظى بالاحترام فعلا. إنما الموقف بالنسبة لمثل هؤلاء الرجال الذين عايشوا المحن والإحن هو موقف إباء وعزة نفس تأبى إلا أن تكفّر عن هفوة لحظة صفاء وإخاء بين إخوة يجمعهم تاريخ مقدس. عمار بن عودة شعر بأن الذين دفعوه إلى الخطأ في حق بوتفليقة حين أوكلوا له مهمة الانضباط والمرافعة أمام مجلس المحاسبة في شأن الرجل إنما كانوا جبناء ونواياهم غير حسنة فقد كان بالإمكان إسناد المهمة إلى غير مصطفى بن عودة لكنهم أذكياء كذلك في اختيارهم لكون المجاهد بن عودة ليس سهلا فقد لامس الحقيقة وأمسك برأس الخيط الذي يكشف النقاب عن المختبئين وراء التاريخ لهذا كان ذلك الموقف أمام بوتفليقة إننا وبصدد الموضوع نستذكر واقعة جعلتنا نعتز بالسيد: بوتفليقة حينها نوردها في إشارة عابرة: ((كنا ونحن مجموعة من الطلبة متواجدين في تونس العاصمة أيام استعصاء النزاع بين الدولتين الشقيقتين إيران والعراق كان معنا إخوة تونسيون نشاهد الأخبار على التلفزيون آيامها كنا نحن الجزائريين نعتز بالأنفة ومنتشين بالعظمة إلى حد كبير ونحن نشاهد الأخبار على التلفزيون الذي نقل مهرجانا أقيم بساقية سيدي يوسف بتونس تذكيرا بأحداثها الأليمة والمعروفة لحظتها ألقى وزير جزائري لا أتذكر اسمه هنا كلمة ويالها من حشمة ((بخصة)) كما يقال عندنا لم يتمكن من تركيب جملة باللغة العربية على بعضها وما كاد ينتهي حتى لاحظت زميلي وهو محام حاليا قد احمر وجهه وهمس في أذني قائلا إن

---

(1) – عمار بن عودة، اسمه الحقيقي بن مصطفى بن عودة ولد بعنابة بتاريخ: 1925/09/27 انضم إلى حزب الشعب في:1943 من أعضاء المنظمة الخاصة عند تأسيسها شارك في اجتماع 22 وشارك في هجومات: 55/08/20 شارك في مؤتمر الصومام وكلف من بعده بالخروج إلى تونس لمعالجة مشكل التسليح بعد الاستقلال عين ملحقا عسكريا ثم سفيرا ومنذ المؤتمر الرابع للحزب رئيس لجنة الانضباط ثم رئيس مجلس مصف الاستحقاق.

العرق قد احمر وغمر حذائي أعقب ذلك الوزير خطاب الوزير التونسي بلغة فصيحة بليغة ممزوجة بجمل من اللغة الفرنسية الراقية شعرنا وكأننا أقزام مع التونسيين، وفجأة وأعتقد أن ذلك حدث عندما كان التلفزيون يعرض صورا عن أحداث العراق وإيران المذكورة وفي حديث عن وساطة الجزائر كانت الدبلوماسية الجزائرية آنذاك مشهورة ومشهود لها بالقدرة وكان لها أكثر من دور)).

فجأة يظهر السيد: بوتفليقة عبد العزيز وزير الخارجية الجزائري.

يتحدث لصحفي مصري عند توقف مؤقت بمطار القاهرة لم يسبق أن سمعناه يتحدث بالعربية كانت المفاجأة أن نشاهده يتحدث بلغة عربية أبلغ من البلاغة ويرد على الصحفي قائلا: ((لا تنسى بأن سيبويه فارسي)) وهنا انتعش زميلي وانتفض وعادت له النشوة والنخوة الجزائرية. هذا حالنا مناضلي الحزب المؤمنين برسالته نعرف رجال الحزب من التاريخ لا من الجغرافيا لا يسعنا إلا أن نقف بإجلال أمام رجال لا غبار عليهم أنجبتهم جبهة التحرير فكانوا لها أبناء مخلصين تفانوا في خدمتها والرفع من شأنها فلن يغيب عن الذهن رجل مثل السيد: محمد الصالح يحياوي وأمثاله.

لكن أن يأتي علينا زمان تتقول فيه الأقاويل ويكتب بقايا الإنكشاريين والكراغلة[1] كلاما ليس أبلغ منه في الانحطاط والإسفاف في حق رجال الثورة الجزائرية ثورة نوفمبر 54 العظمى. فذلك ما سوف يبقى ويظل قذفا تحرّمه الشرائع ويجرّمه القانون.

القرار الثالث ويخص السيد بلعيد عبد السلام:

السيد: بلعيد عبد السلام[2] هو الآخر من الكوادر التي لا يستهان بها شب على النضال وتمرس في غياهب السياسية في جبهة التحرير الوطني وقل عضده في مواقع حساسة في الدولة.

---

(1)– إشارة إلى كتاب بن شيكو: حول الرئيس بوتفليقة.

(2)– بلعيد عبد السلام /مواليد: 1928 كان في: 1951 – 1953 رئيس لجمعية الطلبة المسلمين الجزائريين وهو مؤسس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين.

كان نضاله مشهودا منذ الخمسينات في اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين ثم في جبهة التحرير الوطني ليصبح بعد الاستقلال عضو في مجلس الثورة ثم في المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير ثم يكلف بمنصب وزير.

كان له ضلع كبير في إيصال قضايا هامة حساسة في مجال المحروقات إلى قمة الخضم وإخراجها من عنق الزجاجة لم تثنيه الضغوط المنطلقة من الضفة الغربية من وراء البحر.

لقد لعبت فرنسا الرسمية دورا كبيرا جدا مباشرة بعد وفاة بومدين لقلب الموازين وخلط الأوراق في مجال المحروقات وفي ذلك يشير السيد عبد السلام بلعيد في كتابه (الغاز الجزائري) ((ولا ننسى العمل البارع الذي قام به (فرانسوى متران) سنة 1982 حينما راوغ ليساعد أولئك الذين قاموا بنقد سياسة بومدين البترولية، حتى وإن لم يعود ذلك بأدنى فائدة للاقتصاد الفرنسي، فالمهم بالنسبة لهم هو طعن سياسة بومدين الإنمائية... والغريب في الأمر. أن الفرنسيين يحاولون كذبا إقناع الرأي العام الجزائري بأن معركة الغاز هي في صالح الجزائريين))[1].

من المعلوم أن "سونطراك" حققت في عهد بلعيد عبد السلام إنجازات هامة بعد أن خلّص بومدين المحروقات الجزائرية من النفوذ الفرنسي فالعقود المبرمة مع أمريكا وإيطاليا (عقود الباز وأنبوب الغاز الجزائري الإيطالي. لم تكن تحت الوصايا الفرنسية لذلك فهي لا تغفر للجزائر هذه المبادرة كما يؤكد بلعيد عبد السلام منها في جويلية 1992.

إنها عجلة التاريخ تدور والشعبُ لا يزال يراوح مكانه ولم تمسسه نار ولم يحجب عنه الدخان ذكريات الماضي المجيد إنه يحتضن السيد عبد العزيز بوتفليقة

(1) – بلعيد عبد السلام، الغاز الجزائري ص 146 وبعد الاستقلال: 79 – 80 عضو المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني وعضو مجلس الثورة وبعد الاستقلال وزير الصناعة: 65 – 1977، وزير الصناعة الخفيفة: 1977 – 1979 ثم في: 1992/07/08 رئيس الحكومة بعد استقالة أحمد غزالي.

ويلتف حوله، كما فعل مع بومدين تماما ومنحه في الرئاسيات الأخيرة أفريل 2004 بنسبة 84,99 %.

وأتذكر على سبيل النكتة حادثة رواها لي أحد الأصدقاء فحواها أنه في أيام السيد التيجاني هدام وزير الصحة أنذاك في بدايات الاستقلال أشرف على مهرجان شعبي بمدينة باتنة وقف قبله ممثل العمال يلقي خطابا ولما وصل إلى كلمة إن الجزائر تدور... هبت ريح قوية على المنصة فاقتلعت منه الورقة وأخذ يبحث عنها يمينا وشمالا وهو لا يزال يردد كلمة: تدور وتدور... تدور وتدور وإذا بالوزير التيجاني هدام يخطف منه مكبر الصوت ويقول بأسلوبه التهكمي المعروف: ((هات سوف لن تبقى تدور سندفعها إلى الأمام)).

وهكذا كلما يزج هؤلاء بوضع الجزائر في دائرة مبهمة وجعلها تدور يأتي من يدفعها بقوة إلى الأمام.

القرار الرابع حول قضية السيد /سيد أحمد غزالي: وهو مقتضبا كما يلي:

- إن اللجنة المركزية وبناءا على التقرير المقدم من طرف لجنة الانضباط المركزية للحزب تقرر ما يلي:

أولا: توقيف السيد: سيد أحمد غزالي من عضوية اللجنة المركزية ريثما يتم إقصاؤه من طرف المؤتمر طبقا للبند السادس من المادة 106 من النظام الداخلي للحزب.

ثانيا: يلتزم المعني بالأمر بإعادة ممتلكات ووثائق الحزب والدولة التي في حوزته.

القرار الخامس:

يتعلق بقضية السيد: عالي عبد القادر ويحمل نفس صيغة القرار المتعلقة بالسيد /غزالي.

إن التعليق على مثل هذه القرارات لم يعد مجديا بعد أن جرفها التاريخ ورمى بها في وجوه صانعيها فها هو بلعيد عبد السلام يعود على رأس الحكومة ليستخلف فيها السيد: سيد أحمد غزالي الذي استقال منها.

إن السيد بن عودة وبعد أن أنجز مهام الانضباط يكافأ بترؤسه الدورة السابعة للجنة المركزية التي تنعقد من: 15 إلى 17 جوان 1982 بقصر الأمم وكالعادة تستمر اللجنة المركزية على نفس المنوال الاستماع إلى خطاب الأمين العام وتنتهي باللوائح والتوصيات وقد كانت أشغال هذه الدورة منصبة على ملفي:

الشباب والإعلام ومسائل تنظيمية من ضمنها مشروع ميزانية تسيير الحزب لسنة 1982 وحوصلت في لائحة السياسة العامة أهمية تلك الملفات وانتهزت فرصة لقائها لتترحم على روح المرحوم ((محمد الصديق بن يحي))[1].

اعتبرت اللجنة المركزية قضية الشباب هامة ووصفتها بالاستراتيجية بعد أن أبرزت إحصائية تفيد بأن نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة تصل إلى 70 % أي ما يقارب 14 مليون شخص وأن الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم من 17 إلى 27 يصل تقريبا إلى: 4 ملايين شاب أي خمس مجموع السكان، إن ما يمكن الوقوف عنده بصدد نظرة اللجنة المركزية للسياسة الوطنية التي سوف تتكفل بالشباب والتي تعتزم القيادة السياسية تحديدها سوف يكون مرجعها الميثاق الوطني وقرارات مؤتمرات الحزب والهدف حسبها هو إيجاد الحلول الملائمة في قضايا الشباب في التعليم والتربية والتكوين على الصعيد المهني والإيديولوجي.

وهنا يمكننا أن نقف كثيرا عند هذه النقطة بالذات ونتساءل هل تكفلنا بالجانب الإيديولوجي صحيح؟ إن الأرقام والوقائع تثبت التكفل بشريحة الشباب في الجوانب الأخرى وإلى حدود قصوى.

---

(1) – الأمين العام للحزب كان قد وعد بكشف الحقيقة بشأنه وقال إن الملف بين أيدينا كما جاء في كلمته أمام المؤتمر الخامس للحزب.

إن إغفال جانب التربية الإيديولوجية كما وردت في لائحة اللجنة المركزية كانت له نتائج وخيمة جدا أهمها التنصل من التاريخ والانسياق وراء أهواء وأوهام لا يزال يصطنعها أناس في هذا الوطن يخيل إليك أن تسلهم لا ينتهي بشبهون ثلبات أوروبية إلى أبعد الحدود داخل مجتمعنا العربي المسلم، فلتذكر أيام خرج شباب في بعض الثانويات بالعاصمة في تظاهرة منادين: (التاريخ في المزبلة).

يومها رد الفيلسوف الجزائري مولود قاسم بصوت عال التاريخ يا شماريخ.

وبعدها أحداث كثيرة توجت بأخطرها في أكتوبر 1988 والتي سوف نعرج عليها، وعلى العموم فإن المرجع الذي هو الميثاق الوطني آنذاك حدد الإطار العام لسياسة الشباب أشير إلى ما ورد في لائحة اللجنة المركزية:

((...بالقيام بإصلاح اجتماعي عميق... حتى يتمكن الشباب من الاستفادة من التعليم والتكوين والترفيه السليم وحتى يتربى في بيئة اجتماعية مفعمة بقيمها الوطنية))، ويضاف إلى ذلك أن اللجنة المركزية لم ينسها وهي تتناول نظرة الميثاق الوطني حول سياسة الشباب لتؤكد بأنه حدد أهداف الثورة الثقافية وهي:

- التأكيد على الهوية الوطنية وتقويمها في الميدان اللغوي والتاريخي والديني وهذا هو مربط الفرس كما يقال كم هو جميل جدا ما ورد في لوائح اللجنة المركزية لكن شتان بين القول والفعل إنه لا يمنعنا أحد وقد يخالفنا القليل فقط القول بأن الثورة الجزائرية بقيادة جبهة التحرير نجحت في بعث الدولة الجزائرية من جديد ووحدت الشعب وأثبت أنه شعب واحد له خصوصيته وأقامت المؤسسات والمنجزات لكنها لم تنجح في الشق الثاني من المعركة وهي معركة الهوية أو بمعنى آخر الثورة الثقافية

نسترجع الآن أهمية السؤال الذي طرحه الدكتور عثمان سعدي (رئيس الجمعية الوطنية للدفاع عن اللغة العربية) على الأستاذ المحامي (جاك فرجاس) خلال محاضرة ألقاها بمناسبة إحياء ذكرى انطلاق الثورة المنظمة (أحداث 20 أوت 55) يوم: 19

أوت 2004 بالمركز الدولي للصحافة بالعاصمة جاء فيه: ((... ألا ترون أن الثوران وعبر التاريخ لها هدفين الأول وهو الاستقلال وطرد الاستعمار والثاني هو إعادة السيادة والشخصية والهوية المسلوبة أو الممسوخة؟))، ألا ترون بأن هذا هو حال ثورتان عظيمتان في التاريخ وهي الثورة الفيتنامية والثورة الجزائرية وقد نجحت الأولى في تحقيق الهدفين فيما لم تنجح الثانية سوى في الجزء الأول أو الهدف الأول. كنت قد حضرت وتابعت المحاضرة والمناقشة من أولها. حضرها المحامون المجاهدون أمثال: بن تومي وبن موهوب زرداني التي كنت معجبا جدا بتدخلها النابع من الأعماق حين صورت محنتها وزميلاتها الحاضرات في اللقاء أيام سجنهن وتعذيبهن من طرف قوات الاستعمار الفرنسي وشكرن جميعا الأستاذ: "جاك فرجاس" عن دور الدفاع الذي أداه لصالحهن مذكرات بتفاصيل الإجراءات والمرافعات لكن ما لفت الانتباه: إني سمعت امرأة تقف أمام الأستاذ: عثمان سعدي وتقول له لم أر إلا ثلاث جزائريين في هذه القاعة وهم: أنت والسيدة بن موهوب (المحامية والمجاهدة) والسيد ((جاك فرجاس)) لقد عبرت هذه السيدة المحترمة عن واقع شاهدته بعينها وفحصت مستوى وقيمة التدخلات والأسئلة المطروحة لم يجرؤ أحد على ذكر جبهة التحرير الوطني ما عدا "جاك فرجاس" كان هناك مواطنا قد حضر من مدينة سكيكدة وأهدى لوحة برسوم زيتية للأستاذ /جاك فرجاس وهذا المواطن شاهد إثبات ممن حضروا وقائع الجريمة الإنسانية الكبرى سكيكدة على خلفية أحداث 20 أوت كانت موازينه قد ثقلت على المستمعين بالقاعة ولـم يبدو اهتماما إلا القليل منهم وهو يروي الحادثة فعدم الاهتمام وعدم الاكتراث بالتاريخ ظاهر وتلمسه من الوجوه بل أن كلام الرجل يكاد يكون غير مرغوب فيه. كل ما قلناه ليس هدف الانتقاص من مجهود جبار بذل في هذا الوطن لصالح أبنائه لكن النتائج في مجال خدمة الفكرة والثقافة وترسيخ الهوية بمبادئها منقوصة وكانت بالنسبة للمجتهدين والمجهدين من أجل تحقيقها كمن يحفر في الرمل، انه يتعين علينا أن ننزع الستار على الحقيقة لنرى وجهها: لقد سبق أن أوردنا ما قال الجنرال دوغول عن الأهداف التي رسمها لما بعد الخروج من الجزائر ووصل إلى

نتيجة لم يفهمها البعض وهي أنه يمكن في مرحلة ما أن نغلق المصنع الذي بنيناه أو نقوم بهدمه لكننا لا نستطيع بناء إنسان كما نريد نحن ولا يستطيع هو هدمه إذا بنيناه، لذلك ركزّ على الثقافة منذ اتفاقيات إيفيان وبعدها.

كان موضوع الإعلام ملفا ذا أهمية بالغة وكان محل اهتمام اللجنة المركزية في نفس الدورة والذي اعتبرته قطاعا يتعلق بالسيادة الوطنية وله دورا أساسيا في الاتصال والحوار بين الجماهير الشعبية والقيادة السياسية ويشكل قاعدة اتصال حيوية مع العالم المعاصر وأنه يعد جزءا من مؤسسات الثورة يساهم في صنع القرار السياسي وله دور أيضا في معركة التنمية الوطنية ومن ثَـمَّ فقد اعتبره مقرونا بالسياسة الثقافية مما يستوجب ضرورة التنسيق بينهما في مستوى التخطيط والتنفيذ وكذا تأكيد العلاقة بين السياسة الإعلامية وبين قرارات اللجنة المركزية المتعلقة بتعميم استعمال اللغة الوطنية والإسراع في تطبيقها في مجال الإعلام وكانت اللائحة قد ذكرت وقيمت مجهود الإعلام الوطني منذ أيام الثورة لتصل إلى التنويه بقانون الإعلام الجديد الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني ومع كل ذلك فإن اللجنة المركزية استنتجت بأن عدم التنسيق الدائم بين مختلف الهيئات المسؤولة حال دون تطبيق النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير فيما يتعلق بقطاع الإعلام.

أما الدورة الثامنة والتي انعقدت في الفترة من: 29 إلى 31 ديسمبر 1982: فقد كانت تحت إشراف المكتب المتكون من السادة:

- خالد نزار - عبد الله فاضل - محمد علي عمار - مصطفى بن زارة.

إن هذه الدورة كانت من أهم الدورات من حيث المنعرج الذي بلغته جبهة التحرير الوطني وبدأت معالمه في الظهور.

كان جدول أعمال هذه الدورة يتمحور حول قطاعات: الفلاحة والري والسكن والسياحة والطاقة كما أصدرت لائحة للسياسة العامة وتوصية حول

تعميم استعمال اللغة الوطنية ليس مهما أن يبرز جدول الأعمال نقاط مضيئة وعناوين براقة إذ صحيح أن النتائج لا يجب إنكارها لكنها في الغالب نتاج مرحلة سابقة كانت وليدة تدفقات سياسية التقشف التي اعتمدت منذ الأيام الأولى. لم يكن بالإمكان أن تتوسع حركة البناء وأن يتم محاصرة أزمة السكن ويتم الحد منها نوعا ما لولا الإمكانيات والمواد التي يوفرها مصنع الحجار ووحدات إنتاج الإسمنت والتحكم في التوزيع من قبل شركات وطنية ومحلية.

لم يكن بالإمكان أيضا للفلاحة أن تسير ولو سير الأعرج لولا مصانع الجرارات والحاصدات ((وإن ليس على الأعرج حرج)) فقد كان بالإمكان أن تزدهر كل القطاعات وقد كادت فعلا، لو لم يبادر الأحدب إلى عرقلة الأعرج ويرمي حجرا في طريقه، كان طرفا آخر يرى بعين واحدة ويتصور مخطأ أنه لسوف لن يكون للقطاع الخاص مكانا ما دام القطاع العام قائما وشامخا بالرغم من أن الميثاق الوطني وحتى قبل تعديله طمأن هذا القطاع وأعطاه مكانته وفق مقتضيات المرحلة آنذاك تلك المبادئ التي جسدتها لائحة القطاع الخاص التي أصدرتها اللجنة المركزية في دورتها السادسة المنعقدة في الفترة من: 22 إلى 24 ديسمبر 1981 والتي اعتبر إدراجها تجسيدا لتوصيات المؤتمر الرابع والاستثنائي وتوجيهات الميثاق الوطني وكلها أكدت:

بأن القطاع الخاص الوطني يملكه مواطنون جزائريون في الفلاحة والصناعة والتجارة والسياحة والبناء وفي سائر الخدمات الاجتماعية يساهم في تنمية البلاد وهو مضمون في إطار القانون، ولكن نوجز نتائج هذه الدورة الثانية في إشارات قصيرة:

يتعين الإشارة أولا إلى ما ورد في لائحة السياسة العامة والتي أشادت بالنشاط الذي قام به (حزب جبهة التحرير الوطني) خلال سنة 1982 في مجالات التوعية والتعبئة في تدعيم هياكل الحزب وتأطير المنظمات الجماهيرية والاتحادات المهنية والثقافية من خلال عقد مؤتمراتها الجهوية والوطنية وتجديد هياكلها فضلا عن ذلك يتضح أن هناك نقاط تبدو هامة أثيرت لأول مرة وتلك هي التي جعلتنا نعتبر هذه

الدورة هي المنعرج نحو التغيير الشامل فقد أشادت وأبدت ارتياحا يشجع إلى تعميق التوجه الجديد فيما يلي:

- إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية الكبرى، انطلاقا من مبدأ اللامركزية تنشيط المجموعات المحلية.

- التحقق من الإجراءات الإدارية والمالية.

وفي لائحة القطاع الفلاحي سجلت اختتام المرحلتين الأولى والثانية من الثورة الزراعية وأشادت بالمجهودات التي بذلت بشأن تطبيق القرار الخاص بإعادة الهيكلة للمزارع المسيرة ذاتيا.

وفي لائحة الرّي قيمت الدورة مدى تطبيق قرارات اللجنة المركزية في الدورة الثانية حول هذا القطاع ووقعت على النتائج المحققة واعتبرتها إيجابية خاصة في المجالات التالية:

- جرد وجمع كل الدراسات وإنشاء بنك المعطيات.
- الشروع في وضع المخطط الوطني الطويل المدى للموارد المائية وذلك بإنجاز مخططات رئيسية جهوية.
- الديناميكية الجديدة لتحقيق برنامج واسع في بناء السدود.
- تدعيم وسائل الدراسات والإنجاز على المستوى المحلي والجهوي والوطني.
- تحسين محسوس في إيصال وتوزيع مياه الشرب وصرف المياه المستعملة.

كما أوصت اللائحة بما يلي:

* التعجيل بسن قانون للمياه وإصدار النصوص التطبيقية.
* اتخاذ التدابير والإجراءات الناجعة لصيانة وحماية الموارد المائية من التلوث والتبذير.

* إعطاء العناية المتزايدة لبناء السدود الصغيرة والري الصغير.

* الشروع في إقامة محطات لتحلية مياه البحر عند الضرورة.

وفي لائحة السكن قيمت الدورة القرارات المتخذة في الدورة الثانية التي انعقدت في 26 إلى 1979/12/30 وسجلت ارتياحها لما تحقق من إنجاز وفيما شهده القطاع من تحسن في مجال التموين لمواد البناء وكذا بالوسائل المالية عن طريق تحسين استخدام الادخار الوطني وما صاحب ذلك من إجراءات دعت اللجنة المركزية إلى تدعيمها وتوسيعها كما قيّمت هذه الدورة القرارات المتخذة سابقا في الدورة الثالثة التي انعقدت من 3 إلى 7 ماي 1980 حول القطاع وعبّرت كذلك عن ارتياحها للنتائج المحققة وأوصت في هذا الإطار بوضع وتطبيق سياسة حقيقية في مجال اللامركزية تتمثل في:

1- التنازل لفائدة البلديات عن الممتلكات السياسية الموكلة لها سابقا.

2- إسناد استغلال وحدات فندقية ومطعمية ذات الحجم الصغير لفائدة المجموعات المحلية.

كما تعتبر لائحة الطاقة الصادرة عن هذه الدورة تقييمها للقرارات المتخذة في الدورة الرابعة وخلصت اللجنة المركزية إلى كون القطاع لا زال يحتاج إلى مجهود بالنظر إلى الأهمية والطابع الجد حساس تجاه المواطن لهذا القطاع وأوصت بالعناية أكثر بقطاع الطاقة بشكل عام وإضفاء الأهمية على الصادرات سيّما البترول الخام كما تسجل تطبيق نظام إعادة الهيكلة التنظيمية لمؤسسات قطاع الطاقة وتحيي إنشاء المجلس الأعلى للطاقة الموضوع تحت الإشراف السامي لرئيس الجمهورية الأمين العام للحزب ثم أصدرت هذه الدورة توصية خاصة بتعميم استعمال اللغة الوطنية جاء فيما يلي:

إن اللجنة المركزية في دورة انعقادها الثامنة بعد الاستماع إلى التقرير المقدم إليها من المجلس الأعلى للغة الوطنية توصي بما يلي:

أولا: دعوة المسؤولين في الأجهزة التنفيذية إلى مضاعفة الجهود لتطبيق قرارات اللجنة المركزية المتعلقة بتعميم استعمال اللغة الوطنية.

ثانيا: العمل على توحيد النصوص القانونية المتعلقة باللغة العربية في قانون موحد يحدد ميادين وكيفيات استعمال اللغة الوطنية، انطلاقا من لائحة اللجنة المركزية المصادق عليها في الدورة الثالثة.

ثالثا: توحيد الإطار التنظيمي المكلف، في الأجهزة التنفيذية، بالإشراف على تعميم استعمال اللغة الوطنية بالتنسيق مع المجلس الأعلى للغة الوطنية...

انه من الصعب جدا فهم الحقيقة أو الوصول إليها حتى وان اختلفت الآراء فإن الحكمة التي تقول: ((الحقيقة وليدة اختلاف الآراء)) لم تعد مفيدة هنا يبدو لنا كلما تمعنا في مقررات وتوصيات اللجنة المركزية هامة ومفيدة ومعبرة بصدق عن شعور المواطن ورغبته في تجسيد مبادئ الثورة لكن سرعان ما يصاب الإنسان بإحباط عندما ينزل إلى الواقع. إن هذه التوصية مثلا الخاصة بتعميم استعمال اللغة الوطنية لم تجد طريقها إلى التطبيق في نهاية المطاف كما كان مرجو منها بالرغم من صدور العديد من اللوائح والتوصيات منها اللائحة التي أشرنا إليها سابقا والتي صدرت عن الدورة الثالثة للجنة المركزية المنعقدة بتاريخ: 3 إلى 7 ماي 1980 والأكثر من ذلك صدور قانون خاص بهذه النقطة صادق عليه المجلس الشعبي الوطني بالإجماع سنة: 1986 ثم قانون رقم: 91 - 05 المؤرخ في: 1991/01/16 والمتضمن تعميم استعمال اللغة الوطنية. غير أن ظروفا وعوامل معروفة عرقلت بشدة تطبيق هذا القانون إذ صدر مرسوم تشريعي يحمل رقم: 92 - 02 بتاريخ: 1992/07/04 يمدد الأجل المحدد لتطبيق القانون: 91 - 05 إلى أجل غير مسمى ليعقب بمرسوم رئاسي رقم: 92 - 303 مؤرخ في 1992/07/04 والذي اعتبر كأن لم يكن.

إن ما نريد التوصل إليه هو أن هناك كثيرا من قرارات اللجنة المركزية بقيت كما هي عبارة عن مخطوطات محبوسة في الأدراج بالرغم من أن حزب جبهة

التحرير الوطني يتمتع آنذاك بقيادة ذات وزن من لجان ومجالس عليا غير أن ما لا يمكن استبعاده هو أن بعض العناصر الحزبية إما عن ضعف أو عن قصد عملت على عرقلة تلك القرارات بشير المرحوم: مولود قاسم بأن ((مجمع اللغة العربية كان مشروعه جاهزا من جميع الجوانب إلا أنه أقبر وآخر من دفنه السيد: عبد الحميد مهري ومولود حمروش))[1].

الدورة التاسعة للجنة المركزية من 2 - 3 جوان 1983:

وكان مكتب الدورة يتشكل من السادة:

- الأمين زروال. - فاطمة الزهراء جفرود.
- أحمد فريحة. - صالح الونشي.

ولم تقل أشغال هذه الدورة أهمية عن الدورات السابقة بل ربما تكون أكثر أهمية، ذلك أن المؤتمر الخامس على الأبواب وأن الساحة السياسية تعج بأفكار لم يعهد المناضلون سماعها حتى أن تلك المناقشات التي شهدتها القاعدة الشعبية بمناسبة ملف الأسرة فتحت شهية البعض إلى طرح أفكار غريبة لم يألف الناس سماعها وهي في مجملها لا تتماشى مع قيم المجتمع ومبادئه ومع ذلك كان الحزب يساير النقاش ويتوصل الى حصر انشغالات المواطنين وإعداد ملف شامل للسياسة الوطنية للأسرة اعتمدته اللجنة المركزية في دورتها التاسعة هذه وأوصت اللجنة المركزية بموجب ذلك على أن تؤسس الأسرة الجزائرية على قواعد سليمة ومتينة تقوم على الرضى والتفاهم ومستمدة من روح الشريعة الإسلامية التي تتماشى ومتطلبات الأصالة الحضارية والمعاصرة والتطور وربما يحتوي الملف على دراسة شافية ووافية مدعمة بآيات قرآنية وأسانيد صحيحة يمكن الرجوع إليه في مواثيق حزب جبهة التحرير الوطني[2].

---

(1) - د/أحمد بن نعمان مولود قاسم، رمز كفاح أمة، ص 238.

(2) - مقررات اللجنة المركزية من المؤتمر الرابع إلى الخامس الجزء الثاني (نشر قطاع الإعلام والتنشيط بالحزب.

كما أصدرت اللجنة المركزية في هذه الدورة لائحة خاصة حول تحضير المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني أما الدورة العاشرة فقد تركزت على استعراض الاستعدادات وضبط التدابير الكفيلة بانعقاد المؤتمر الخامس.

اختتمت بتدخل الأمين العام للحزب رئيس الجمهورية بالقول ((أعتقد بأن القيادة السياسية قد تحملت مسؤولياتها كاملة وأدت واجباتها وكانت في مستوى طموح المناضلين والمواطنين وخاصة بالنسبة للقرارات التي اتخذتها والتي ساهمت مساهمة فعالة في توضيح الرؤية فيما يتعلق بالاختيارات وفي إثراء المفاهيم)). ثم يضيف: ((أعتقد بكل إخلاص بأننا قد أنجزنا الكثير على درب تحقيق شعار المؤتمر الرابع (الوفاء والاستمرارية) وتحقيق شعار المؤتمر الاستثنائي (من أجل حياة أفضل) وبأننا كنا في مستوى ثقة المناضلين ومطامح الجماهير)).

إن ملامح المؤتمر الخامس بدأت في الظهور مبكرا وربما يكون ذلك ابتداء من الدورة الثالثة للجنة المركزية ففيها تم تعميق إعادة هيكلة المؤسسات وفيها وضعت معالم تنظيم جديد للحزب تطبيقا للائحة العسكريين والتي تبنتها اللجنة في منح صلاحيات تعيين القيادة السياسية، المكتب السياسي والأمانة الدائمة للأمين العام وكان ما كان بعد ذلك من ترتيبات أو ما يسمى بالتطهير من إطار الحرس القديم كما يسمّونه وفي مقدمتهم المتشددين المنحازين لتوجيهات الرئيس الراحل. يلي ذلك ما اتخذ من إجراءات جرى تقنينها بسرعة وتم تمريرها على المجلس الوطني بمرونة فائقة من أهمها ملف القطاع الخاص والقانون المتعلق بالاستثمارات الخاصة الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني في شهر جويلية 1982 لم يكن هذا القانون وحده هو المؤشر نحو الانفتاح والانبطاح كما يقول البعض بل قطار الانفتاح الاقتصادي السريع كان قد انطلق بقوة منذ مجيء الرئيس بن جديد، ربما كانت له قدوة في الرئيس السادات وبما حدث بعد جمال عبد الناصر، لقد حدث ما حدث

وربما لا يهم كثيرا ما حدث فالأفكار بالنسبة لنا نحن المواطنين الجزائريين على عليها الزمن وتكون قد تغيرت لكن بنسب مختلفة من شخص لآخر، ربما نكون مخطئين إذا لم تقبل سياسة الاقتصاد الحر في جميع جوانبه فذلك من قبيل التزمت والوقوف في وجه التطور لكن ما يغيض ويحز في النفس هو تلك الهجمة التي يتعرض لها هذا الوطن في مقوماته وثوابته لم يكن يجرؤ أحد من اليهود أو ما يسمى باليهود الجزائريين بالحديث عن الوطن الأم (سبق أن قدمنا وثيقة وهي ملحص في رسالة جبهة التحرير الوطني إلى يهود الجزائر).

لكننا نعتقد بأن هذه القضية سوف لن تبقى في الأرشيف بل سوف تجدد وبقوة وسوف يطرح بقوة أيضا في يوم ما على الجزائر وقد بدأت ملامحها تظهر إضافة إلى ذلك هناك ملف (الحركي) الذي يتزامن مع تزيم دور المجاهدين بل محاولة إضفاء نوع من النسيان على التاريخ عموما فالاحتفال بالذكرى الوطنية العظمى أصبح يجرى في احتشام فلا ترى سوى مجموعة من المجاهدين يحملون باقة زهور يتجهون بها نحو مقبرة الشهداء هكذا أصبح حال أعظم ثورة في القرن العشرين، حتى الإعلام الوطني لم يعد يعطيها ما تستحق، أحيانا يخيل إلينا أنه وحتى التلفزة الجزائرية أو اليتيمة كما يسميها البعض تحجم أو تخجل من عرض أفلام تزامنا مع تلك المناسبات ربما يندرج ذلك كله في سياق محاولات تعديل النشيد الوطني وحذف المقطع المتعلق بفرنسا (...يا فرنسا قد مضى وقت العتاب،...) بل أنه وأبعد من ذلك فهناك من يطالب اليوم وبإلحاح بحذف المقطع الخاص بجبهة التحرير (جبهة التحرير أعطيناك عهدا...) وربما ذلك قد يكون هو الدافع إلى المطالبة برمي جبهة التحرير وحملها إلى المتحف هكذا إذن نصل إلى المؤتمر الخامس منهكين ومتعبين. لكننا لا نزال نملك حق الامتياز بالتاريخ والثوابت، ربما ذلك هو الدافع إلى طرد جبهة التحرير من الميدان حتى يتساوى الجميع وتكون اللغة واحدة تتشبث بأي شيء.

المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني:19 – 22 ديسمبر 1983
تحت شعار العمل والصرامة لضمان المستقبل:

أ- المناضلون بين التموقع والتميّع:

كانت المرحلة السابقة عن المؤتمر الخامس تدور في حلقة واضحة رسمها ميثاق 1976 وبدا للكثيرين وكان البلد كله محاط بسياج يصعب تقطيعه أو الخروج منه لكن المناضلين البسطاء في القواعد الحزبية المخدوعين والمشدودين إلى المبادئ والثوابت ظلوا يتساءلون وفي أنفسهم شيئ من الحيرة، انهم يرون بأن القيادة العليا بما هي عليه من تداخل بين أجهزة الحزب والدولة يحمل أعضاءها في كلتا الجهتين عضوية اللجنة المركزية أو المكتب السياسي هناك لجان في الحزب تابعة للجنة المركزية على رأسها أشخاص لهم وزنهم لكن مع ذلك كله فالتساؤل يظل قائما كيف يجري الحديث عن عرقلة قرارات القيادة السياسية في مجال الثقافة والهوية والإعلام..... الخ. كيف تبرز قرارات جديدة في مجال الاقتصاد وإعادة نظر في هياكل المؤسسات الكبرى بتفتيتها تحت عنوان إعادة الهيكلة وتروّج أحاديث يساندها الواقع عن التنازل عن أملاك الدولة وتستعمل العنوان كغطاء لاقتسام ممتلكات الشعب، في هذا الجو الملوث يتروي البعض من هؤلاء المناضلين وهو يعيد قراءة ذلك الخطاب الذي ألقاه السيد محمد الصالح يحياوي المكلف بجهاز الحزب أمام المؤتمر الاستثنائي المنعقد في: 15 - 19 جوان 1980 ونسترجع ما جاء فيه:

((أيها الإخوة...

أيتها الأخوات...

حين نتحدث عن الحزب وقياداته، فإن هناك مسألة ما زالت تطرح على الساحة الوطنية بإلحاح وقد بلغت اليوم من الحدة بحيث لم يعد السكوت عنها مقبولا، ولا تجاهلها ممكنا، لأنها أحدثت تشويشا لا نظير له في عقول المواطنين المخلصين، والمناضلين المؤمنين، وأعني بها قضية الأموال التي اكتسبت بطرق غير شرعية، وأساليب

غير شريفة وهذا أقل ما يقال... ويزيد في خطورة هذا الموضوع، أن أصابع الاتهام تشير أكثر فأكثر، إلى عدد من الإطارات السامية، والمسؤولين في أعلى المراتب القيادية)) ويضيف في الخطاب: ((... ونعتقد أنه من مصلحة الثورة، ومن مصلحة البلاد وانتصار الروح المسؤولة وأخلاق الموقع القيادي في هذا الوطن، أن يفتح هذا الملف بصفة فورية، وأن ينظر فيه بكل دقة وبكل جديّة، فأما المظلومون الواقعون ضحية الإشاعات الكاذبة فتبرأ ذمتهم أمام الملأ وتسد كل الطريق إلى النيل منهم، وأما الذين ثبتت إدانتهم وتقوم الحجة على إغراقهم، فيطبق عليهم حكم العدالة بكل صرامة مهما كانت. ومهما كان الذين يساندونهم، ومهما كانت المسؤوليات التي يتولونها)).

أما القسم الآخر من المناضلين أو المنتسبين للحزب فقد فهموا الوضع جيدا واندمجوا منذ البداية في التيار الذي أصبح شعاره المذهب"((الميكيافيلي)) الغاية تبرر الوسيلة، هؤلاء هم الذين أصبحوا فيما بعد يشكلون الأغلبية من القمة إلى القاعدة وأقول القمة لأنها هي التي أعطت النموذج والقدوة، لم يعد أحد يتمعن أو يتفحص حيثيات القرارات وأهداف التوصيات بل لم تكن المناقشة تعني شيئا بالنسبة لهؤلاء فهم ينتظرون اللحظات الأخيرة فقط هذا في المؤتمرات والجمعيات والاجتماعات التي فيها تعينات أو توزيع المناصب.

فنجد الأعناق مشرئبة إلى عضوية اللجنة المركزية أو ....أو ....إن فرص تمرير القرارات وأخذها المصادقة وهكذا تمر، ربما يكون هذا حال هؤلاء الذين اجتمعوا في طرابلس في: 05 من جوان 1962 ((اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية)) حين أكدوا بأنهم صادقوا بالإجماع على التقرير أي ميثاق طرابلس (أشرنا آنفا إلى تلك الملاحظات) لكنهم اختلفوا في النقطة الثانية وهي ((انتخاب القيادة)) فالاهتمام كان منصبا على القيادة ولم يعط أهمية للتقرير الذي أصبح محل خلاف كبير وترتب عنه أمورا خطيرة فيما بعد وإلى الآن؟ لم يجرؤ أحد الآن ليزيل الغموض الذي ظل يطبع هذه القلعة العجيبة.

الأمانة الدائمة لحزب جبهة التحرير الوطني يبدو أن الجميع يحوم حولها فهي مدخل الطريق السيّار نحو المقام الرفيع الذي يفتح المنافذ ويدر المنافع.

كان المؤتمر الخامس قد أدرج في جدول أعماله تقييم مسار التنمية المنتهجة وانتخاب قيادات جديدة،كان المؤتمر تحت شعار "العمل والصرامة لضمان المستقبل"ربما يكون هذا الشعار مصوغا من واقع الآثار المترتبة عن شعار المؤتمر الاستثنائي ((من أجل حياة أفضل)) والذي أضفى نتائج سلبية نتيجة الانفتاح الاقتصادي خلص المؤتمر عقب تقييمه للجانب السياسي ولمسار الحزب منذ المؤتمر الرابع والاستثنائي إلى ما يلي:

(1): أن المؤتمر الرابع كرس وحدة القيادة في الحزب والدولة والتي أصبحت تتجسد في شخص الأمين العام للحزب رئيس الجمهورية.

(2): تعميم مبدأ الديمقراطية على جميع المستويات.

(3): إرساء دعائم الاستقرار السياسي في إبرازه لقيادات منسجمة.

أما المؤتمر الاستثنائي والذي انعقد تحت (شعار من أجل حياة أفضل) فقد أكد تلك القرارات التي رسخت الدور القيادي للحزب ومكن مما يلي:

أ- إجراء تقييم موضوعي وديمقراطي في نطاق الاختيارات الجوهرية للبلاد.

أ- مكن من التحكم الرشيد في زمام الثورة وأبرز مواطن القوة والضعف.

أ- عمق التجربة ورسّخ أبعادها الثورية الوطنية الأصلية.

أ- جعل التقييم النظامي للهياكل والرجال أسلوب عمل من أجل:

أ- توفير السبل الملائمة لتطبيق الاختيارات الأساسية للثورة.

ب- إحداث أساليب جديدة للتنسيق بين أجهزة الحزب والدولة على جميع المستويات.

5- تدعيم المنظمات الجماهيرية وتوسيع قاعدتها من أجل تعبئة وتنظيم مختلف الفئات الاجتماعية.

ويمكن تلخيص النقاط الإيجابية التي رصدها المؤتمر كنتائج إيجابية للمرحلة السابقة بما نتج عن المؤتمرين الرابع والاستثنائي من تطبيق للائحة النظامية وقرارات اللجنة المركزية[1]:

- تعميق المفهوم الاشتراكي المنبثق من الواقع الاجتماعي والتاريخي والحضاري والسياسي للثورة، تجسيدا لإرادة الشعب المعبر عنها في الميثاق الوطني.
- تجسيد الدور القيادي لحزب جبهة التحرير الوطني باستكمال البنية السياسية الوطنية المتمثلة في القيادة السياسية من طرف المؤتمر.
- صدور القانون الأساسي الذي ضبط أساليب العمل النضالي وأرسى دعائم الاستقرار النظامي.
- إقرار وتطبيق مبدأ إشراف الحزب على مجالس التنسيق.
- إشراك القاعدة النضالية في صنع القرار من خلال مناقشة وإثراء الملفات الهامة والاضطلاع بمهمة توجيه المخطط التنموي للبلاد ومتابعة وتقييم تطبيقه.
- إنشاء خلايا الحزب في المؤسسات التي بلورت المفهوم النضالي في عالـــم الشغل.
- التطور النوعي والكمي للتركيبة البشرية للحزب بإقبال العنصر الشاب والمؤهل للعمل النضالي.
- توسيع انتخاب الهيئات الحزبية للجان ومكاتب المحافظات.
- تدعيم الحياة الديموقراطية داخل الحزب بالمشاركة الفعالة للمناضلين في الحوار والتشاور وممارسة الديموقراطية المسؤولة.

---

(1) – من اللائحة النظامية للمؤتمر الخامس.

- انتقاء العنصر الكفء في القيادات الحزبية واختيار المناضلين المؤهلين وترشيحهم للمجالس المنتخبة.
- تبني الهيئات الحزبية لقضايا الجماهير والسعي لإيجاد الحلول الناجعة لها.
- التعبئة الدائمة للمناضلين حول مختلف القضايا الحساسة للبلاد.
- النتائج الإيجابية التي حققتها المنظمات الجماهيرية في مؤتمراتها الأخيرة على الصعيدين السياسي والنظامي وبروز قيادات لها من بين المناضلين وما تمخضت عنه هذه المؤتمرات من قرارات مكنت من توحيد المفاهيم وإزالة الغموض وتكييف تنظيمات كل منظمة وفقا للمبادئ العامة للحزب ومعطيات التطور العام وخاصيات كل منها.
- تنظيم الفئات العلمية والثقافية والمهنية لاعتبارها امتداد للمنظمات الجماهيرية.
- إنشاء وتنصيب المجلس الأعلى للشباب باعتباره الإطار المناسب لاستيعاب كل قضايا واهتمامات الشباب.
- ترسيخ التطوع كعمل نضالي وإرساء قواعده في تقاليدنا الاشتراكية وتعميم مجالاته ومدى مشاركة كل القوى الاجتماعية للثورة فيه.

كما أن المؤتمر أوصى كذلك بتدعيم الدور الريادي والقيادي للحزب وذلك باشتراط الصفة النضالية في إسناد المسؤوليات في المناصب الهامة للأجهزة التنفيذية وربما يكون ذلك مثار جدل بشأن تطبيق المادة 120 التي شكلت قضية وأصبحت محل جدل كبير لفترة في حياة الحزب سوف نوضحها فيما بعد لكن مما يجب الإشارة إليه هنا أن هذه التوصية جسدت وطبقت في الواقع بطريقة عكسية تماما فالمعلوم أن الحزب كان محايدا وهذه حقيقة ما عدا ما لاحظناه من تزاوج وتداخل في القمة فقد أدى الأمر بمن هم في مناصب المسؤوليات إلى تقديم ملفات الانخراط في الحزب وهو انخراط اضطراري ولـم يكن عن قناعة وهذه الحقيقة لا يخالف

فيها أحد فقد عايشتها بنفسي أثناء ممارستي مهمة كاتب عام بمحافظة أم البواقي قبل أن انتخب فيها فيما بعد إلى عضوية مكتب المحافظة مكلفا بالتنظيم وتضيف التوصيات الصادرة عن المؤتمر ما يلي:

- تدعيم الدور القيادي للحزب باشتراط الصفة النضالية في إسناد المسؤوليات في المناصب الهامة للأجهزة التنفيذية.

- العمل على حماية المناضل حتى يتمكن من أداء مهامه في محاربة الانحرافات والسلبيات وإبداء الرأي.

- التأكيد على تدعيم صلاحيات جمعية الخلية في الاختيار والترشيح لجميع الانتخابات.

- إيجاد صيغة خاصة بالتنظيم الحزبي داخل المؤسسات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

- التقييم المستمر للمناضلين والمسؤولين وفق خطة مضبوطة وتطبيق مبدأ الجزاء بالمكافأة أو العقاب.

- الحرص على التوزيع العقلاني للمسؤولين واستغلال مردوديتهم وذلك بتفادي تعدد المسؤوليات للشخص الواحد في الحزب والدولة.

- السهر على تكوين المناضلين تكوينا مستمرا بواسطة التربصات والملتقيات والنشريات الإعلامية وتوفير الوثائق والتأكيد على إنشاء مدارس حزبية للتكوين الحزبي والسياسي.

- تدعيم الديموقراطية داخل الحزب وضمان تطبيق مبدأ النقد والنقد الذاتي.

- العمل على الصلة بين الخلية الإقليمية وجماهير محيطها بتنظيم جمعيات عامة دورية تحت إشراف مكتب الخلية.

- العمل على توفير الشروط المعنوية والمادية اللازمة لممارسة النشاط الحزبي.
- إنشاء جهاز حزبي على المستوى المركزي للرقابة النظامية والسياسة وتحديد وتقنين صلاحياته.
- تحديد قواعد العمل والصرامة في النشاطات اليومية والحياة النظامية للحزب والدولة
- إعطاء المزيد من العناية لتنظيم الجالية الجزائرية في الخارج بتعزيز ارتباطها بالحياة الوطنية.
- الحرص المستمر على اختيار العناصر المناضلة في تشكيل المجالس المنتخبة.
- تدعيم مبدأ التنسيق وتقنين صلاحياته وتعزيز اللامركزية لتحقيق الانسجام بين التوجه والتطبيق.
- يوصي المؤتمر بتدعيم المسجد باعتباره المركز المفضل لنشر التعاليم الإسلامية السامية ومبادئ ثورتنا الخالدة وقيمنا الوطنية كما يوصي بالعمل على أن تواكب وظيفة المسجد مسيرة البلاد وتطور المجتمع.
- إعطاء العناية الكافية للمنظمة للمجاهدين من أجل تمكينها من مواصلة مهامها في تخليد مآثر النضال البطولي وكتابة تاريخ الثورة.
- الاهتمام والمتابعة والتقييم المستمر للمنظمات الجماهيرية تدعيما لتكاملها وانسجامها مع الهيئات الحزبية.
- ضرورة التكامل في المهام بين منظمتي العمال والفلاحين اعتبارا لأهميتهما البالغة كل منها لاقتصاد والتنمية وإعداد دراسة تحدد المفهوم الدقيق للعامل والفلاح بغية حصر القطاعات والمؤسسات ذات العلاقة بكل من منظمتي العمال والفلاحين.

- تكييف هيكلة الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات لضمان فعاليته في تجنيد وتوعية المرأة.

- ضرورة إنشاء الفروع القاعدية لمنظمتي النساء والمجاهدين.

- تدعيم الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية من أجل تجنيد وتعبئة كل الطاقات الشابة والعمل على إيجاد صيغة فعالة لتنظيم الشباب في الجامعة والمؤسسات التعليمية الأخرى وضرورة تعميم التنظيم الكشفي عبر جميع البلديات والأحياء لتطعيم النشء بالقيم الوطنية الإسلامية والثورية.

- اضطلاع المجلس الأعلى للشباب بتوجيه ومتابعة السياسة الوطنية للشباب والعمل على إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تعترض حسن تطبيقها.

- تخفيف وتكييف التنظيمات العلمية والثقافية والمهنية في أطر متشابهة ومتقاربة وتدعيمها ماديا ومعنويا وتحديد أهدافها في المساهمة في نشر الثقافة الوطنية والحفاظ على الشخصية الجزائرية وتطوير العلوم والمعرفة ورفع مستواها وتوضيح علاقاتها العضوية والنظامية بالمنظمات الجماهيرية.

- التحسين المستمر لمنهجية تنظيم التطوع وتوسيع مجالاته وجعله وسيلة للتجنيد النضالي ودعم الحس الوطني وترسيخ فكرة التضامن والتعاون.

كل ذلك جميل في حياة الحزب لكن ما الفائدة؟ فهو سيصبح بمثابة الرجل العرجاء في حين تقوى الرجل الأخرى على السير بسرعة وتقذف بكل حصاة ترمى في طريقها إنها التخطيط والاقتصاد فها هو السيد: عبد الحميد الإبراهيمي والذي عينه الرئيس الشاذلي بن جديد وزيرا للتخطيط وأسند له مهمة رئاسة اللجنة الوطنية الموكول لها بمهمة متابعة المخطط الوطني الخماسي: 1980 - 1984 وكان المؤتمر قد قيم مسار التنمية الاقتصادية للبلاد خلال المرحلة السابقة والتي شهدت إعادة تفعيل قرار إعادة هيكلة المؤسسات وشملت 20 مؤسسة كبيرة مبدئيا. توصل التقييم إلى أن

هناك صعوبة تواجه الدولة في هذا الجانب وأبرز نقاط سلبية وقد تبين ذلك في آن واحد فيما ورد بخطاب الأمين العام للحزب رئيس الجمهورية:

((إن التقييم الموضوعي لأوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية أكثر من ضروري خصوصا في الوقت الذي نعرف فيه أن مواردنا من المحروقات سائرة تدريجيا نحو النفاد، وأن أسعارها انخفضت. فكيف إذا أضفنا لذلك كون ثورتنا، بما خططت من مشاريع وما حققت من منجزات، وما دعت إليه من عدالة اجتماعية قد ضاعفت الاحتياجات ورفعت المستوى المعيشي بصورة قلّ أن يوجد لها مثيل في بلدان من العالم الثالث يعرف ما يعرفه بلدنا من نمو ديموغرافي، وما يطرحه في السوق سنويا من سواعد تطلب عملا وسكنا وأفواه تريد قوتا، وأطفال لا يعقل أن يحرموا من مقاعد الدراسة وفرص التعليم بعد مضي عشرين عاما على الاستقلال الذي حققه آباؤهم بتضحيات جسام)).

وما يمكن استخلاصه وبصفة مختصرة هو أن المؤتمر الخامس للحزب توصل إلى نتائج في هذا الجانب أهمها:

1- أن السياسة المنتهجة في الصناعة في المرحلة السابقة لم تحقق الأهداف المرجوة للأسباب التالية:

أ- أن طريقة الإنجاز وحجم المشاريع نفسها لم يستوجب التكنولوجيات المعقدة ولم يهيّئ ويكيّف بالتالي حسب قدرات البلاد الأمر الذي أدى إلى:

1- عدم القدرة على التحكم في الإنتاج والتسيير والصيانة وأدى إلى:

أ- الاعتماد أكثر فأكثر على الخبرات التقنية الأجنبية وأدى إلى:

* ارتفاع حجم الديون الخارجية.

* اختلال التوازنات بالنسبة لهذا القطاع بشكل خطير أصبح له تأثيرا على المحيط.

أمثلة: مركب الرويبة للسيارات الصناعية كان يضم تسعة آلاف عامل.

والخلاصة أن التقييم الذي خرج به المؤتمر الخامس للحزب في هذا المجال ذكر بأن الثورة وهي: ((العبارة التي كانت تستعمل آنذاك)) وضعت منظور سياسة التنمية المستقبلية في جميع المجالات وصاغها في الميثاق الوطني: 1976 إلا أن الواقع أبرز حالة اختلال من شأنه عرقلة مسار التنمية مما يستدعي إعادة النظر وذلك ما أشار إليه خطاب الأمين العام في المؤتمر نفسه:

((وقد عمدت الثورة في 1976 إلى صياغة منظورها للتنمية وللمستقبل في الميثاق الوطني الذي كان جهدا تنظيريا بلور أيضا الاتجاهات الأساسية للثورة الجزائرية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)).

لكن المرحلة التي تمتد من 1967 إلى عام 1978 أفرزت عمليا سلبيات ومظاهر اختلال كان لابد من مواجهتها واستخلاص الدروس اللازمة من تحليل الأسباب التي أدت إليها.

فقد ظهرت الاختلالات وتراكمت بصورة أصبحت معها تشكل عرقلة لمسار التنمية الوطنية اقتصاديا واجتماعيا من شأنها أن تتطور إلى تهديد خطير. وقد سمح تقييم مظاهر الخلل تلك أثناء المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني في جوان سنة 1980 بالكشف عن طبيعتها، وأسبابها ونتائجها وطرق معالجتها في كل ميادين النشاط الاقتصادي والاجتماعي)).

إذن كانت هذه الخطة التي يشير إليها الخطاب الحماسية التي خرج بها المؤتمر الاستثنائي آنذاك ذات أهمية وقد جاءت على أنقاض تقييم ما سبقها لكن السؤال المطروح: لماذا التركيز من جديد على المرحلة: 1967 - 1978 في المؤتمر الخامس؛ لقد كان السعي إلى تحرير الاقتصاد كما يفهمه البعض أو يخطط له لا يعني شيئا إذا لم يتم القضاء على القطاع العام قضاء مبرما وذلك ما أدركته قيادة الحزب فيما بعد فقد أشار السيد بوعلام بن حمودة في خطابه الافتتاحي لأشغال المؤتمر السابع لحزب جبهة التحرير الوطني ما يلي:

((وهناك من اعتبر تحرير المبادرة الاقتصادية مرادفا للربح الفاحش ومرادفا لتكسير كل ما هو قطاع عام بدون التمييز بين القطاعات الناجحة والقطاعات الفاشلة وهناك من اعتبر تحرير المبادرة الاقتصادية مرادفا لتخلي الدولة عن الاهتمام بالأشغال الكبرى التي تلعب دورا أساسيا في امتصاص البطالة ومرادفا بترك الفئات المحرومة تتخبط في مشاكلها في حين أن العدالة الاجتماعية مكمل أساسي لكل مجهود تنموي ولكل تفتح اقتصادي)).

لكن هذا الكلام جاء متأخرا جدا ذلك أن المفهوم السابق والمضاد له وجد طريقه الى التطبيق وتبين أن كثيرا من أولئك الذين كانوا يتغنون بالمبادئ المستمدة من الثورة إنما كانوا يظهرون ما لا يبطنون وقد ساروا في النفاق والشقاق بشكل كبير مكنهم من التموقع والاستمرار في الموقع الذي هم فيه لكن ومع الأسف الشديد فان التغيير أو التكسير لم يأت على الاقتصاد وحده فلو كان على الجانب الأول وحده لهانت الأمور. فالفكر الاقتصادي انقلب في العالـــم كله وربما يخطئ البعض بين المفهوم والمقصود الذي كانت ترمي إليه الجزائر بالمطالبة بنظام اقتصادي دولي جديد وبين النظام الجديد في مجال عوملة الاقتصاد فقد كان الرئيس الراحل هواري بومدين أول من نادى بضرورة إقامة نظام دولي جديد يضمن حق الشعوب في اختيار النظم الاقتصادية والسياسية التي تلائمها ويضمن تكريس الاستقرار الاجتماعي. لقد تبيّن أن حربا حضارية استهدفتنا دون أن نشعر ولـــم تكن الثورة لتخطوا خطوات لتراجع من حيث بدأت ذلك أن هناك تقصير كبير في مجال خدمة الفكر والثقافة وتلك هي رسالة حزب جبهة التحرير الوطني التي كان من المفروض أن يضطلع بها بقوة بالأمس واليوم. إن ما نعيشه اليوم هو حرب حضارية داخل مجتمع واحد وقد تكون بين مجتمعين مختلفين متصارعين. كان الاستعمار الفرنسي متخصص عبر التاريخ في زرع مثل هذه الألغام فإذا كان الدستور الطائفي في لبنان الذي وضعته فرنسا أو تركته هناك حقق غرضه بإشعال

الحرب الأهلية فإنها لم تبخل بذلك على الجزائر فلولا رجال الثورة الذين ما زالوا على عهد الثورة ولولا بقايا حزب جبهة التحرير الوطني ما بقيت الجزائر. كان من الأجدر أن نخدم التاريخ ونبلغه للأجيال بأمانة وأن يعمل الجميع على تحقيق مشروع المجتمع في الجانب الحضاري ولا أقول الاقتصادي المتغير بل إقرار الجانب الأول بما فيه من ثوابت لا تتغير فنحن في اختلاف شديد حول اللغة منذ الاستقلال ونعيش واقعا مشتتا بين النصوص والقوانين وبين الواقع لذلك فالأجيال لم يترسخ في عقولها حقيقة ثابتة فإذا كانت الدساتير الجزائرية تنص على أن اللغة الوطنية هي اللغة الرسمية فان الوقائع خلاف ذلك وأن معنى النص الدستوري أن اللغة جزء من السيادة الوطنية سبق أن أشرنا آنفا إلى نظرة الفرنسيين إلى اللغة ومدى أهميتها كعنصر فعّال لتكريس وبقاء التّواجد الفرنسي بعد الاستقلال.

هل نتصور أن تغيّر فرنسا لغتها أو أي دولة أخرى وتستبدلها بلغة أخرى في يوم ما؟ لذلك اعتبرت اللغة من الثوابت. إن ما يدعو إلى الحيرة هو أنه كيف لم يتسن لجبهة التحرير أن تحقق وتكرس هذا الثابت فعليا وواقعيا منذ خمسين سنة من وجودها؟ قد يثير البعض مشكلة تهميش الحزب كما يقولون وتجميده منذ 19 جوان 1965 وهذه مقولة مفبركة وغير مقبولة منطقا وعقلا؟ أليس من تولوا الحزب هم أنفسهم مؤسسوه وبعد 79؟ ألم يكن على رأس القيادات العليا المسؤولة أشخاص حزبيون ومناضلون في الحزب؟ كان بالإمكان أن تنتفض الأمانة الدائمة أو توعز إلى مناضليها في القاعدة بالانتفاضة وذلك بمجرد التنديد و...الخ من أجل إجبار الآخرين على تنفيذ قراراتها لماذا لم تستعمل المجالس المنتخبة في ذلك وهم من مناضلي الحزب؟ ثم لماذا هذه الأسئلة كلها؟ ها هي مظاهر التراجع عن أبسط الجزئيات في عمل المؤسسات في مجال استعمال اللغة الوطنية في الوقت الذي يوجد على رأسها قياديون من حزب جبهة التحرير الوطني قد يقول قائل أن إعادة تحرير فاتورة الهاتف مثلا باللغة الفرنسية مبررة باستعمال الوسائل الحديثة.

لذلك عذر أقبح من ذنب فلنعطي مثالا بسيطا فقط يمكن لأي مواطن أن يطلع عليه حين يذهب إلى الجمهورية التونسية (تونس) فاتورات الكهرباء والغاز والهاتف والمياه محررة بالعربية نعطي هذا المثال البسيط بهدف الوصول إلى نقطة معينة وهي أن الذين يتصببون باسم الحزب إنما هم غير منتمين إليه إيديولوجيا وعقائديا.

إن مؤسسات دولتنا لم تبذل مجهودا في إيصال البضاعة التي أنتجها الأولون وهي صناعة التاريخ إلى الأجيال فلو فعلت ذلك ما تجرأ أحد على تمزيق العلم الوطني، ولو فعلت ذلك لشاهدنا أناسا شبابا وكبارا يهرولون إلى مقابر الشهداء في الفاتح من نوفمبر و5 جويلية لكننا نشاهد فقط مجموعة من المجاهدين أو قدماء المجاهدين كما يسمّون يعدون على الأصابع يسيرون وحدهم ويعودون كذلك من مقابر الشهداء وعلامات الحسرة تعلو محياهم. لقد نبّه الرئيس الراحل هواري بومدين إلى أهمية هذه النقطة حين خاطب المجاهدين أو قدماء المجاهدين في مؤتمرهم الرابع بتاريخ 1973/5/8: ((... إن تاريخ بلادنا يجب أن يكتب بكل أمانة وصدق، وكذلك يجب أن يعاد النظر في كتابة تاريخ بلادنا القديم لأنه كتب من طرف المستعمرين الذين كان هدفهم أن يقضوا على كل ما يسمى تاريخا أو حضارة لهذا الشعب، وليقضوا بالتالي على كل ما يمت بصلة للشخصية الجزائرية وجذورها التاريخية ... فلا بد إذن من كتابة التاريخ الحديث للثورة حتى لا نترك المجال لبعض تجار السياسة من الأجانب أو من الجزائريين لكي يستغلوا هذه المرحلة التاريخية ويحلوها طبقا لأغراضهم وحسب أهوائهم ومفاهيمهم الشخصية والتاريخ ملك للشعب الجزائري وهو أحسن ما نعتز به...)).

لقد تطرق تقرير الأمين العام للحزب في المؤتمر الخامس كذلك إلى هذه النقطة وأبرز أهميتها ومما جاء فيه: ((... وينبغي أن يتكفل قطاع الثقافة بالاتصال مع المنظمة الوطنية للمجاهدين من جهة ومع المعاهد الجامعية المختصة من جهة أخرى، بتهيئة الظروف اللازمة لكتابة التاريخ الوطني وتخليد وقائعه في الأجيال الحاضرة والمقبلة...)).

وقد أكد هذه النقطة أيضا السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الحالي: ((ليس التاريخ سلسلة من الأحداث فقط، إنه يكتسب تماسكه جوهريا من مآثر الرجال الذين يصنعونه ويكتبون صفحاته، وفي كثير من الأحيان بدمائهم)).

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى ما ورد في خطاب الأمين العام للحزب في المؤتمر الخامس حول استرجاع الأرشيف الوطني وهذه نقطة هامة فيها كثير من الكلام وربما تفوق أهميتها كثيرا من القضايا الأخرى فهي وإلى حد الآن تثير الحساسية وليس من السهل الخوض فيها.

إن ما يمكن الوقوف عنده بقوة هو أن الصراع الذي يخوضه حزب جبهة التحرير الوطني أخذ منحى آخر منذ المؤتمر الخامس ذلك أن مناضليه تشبعوا بأفكار الميثاق الوطني وتوجيهاته ومن الصعب محوها بسهولة.

في الوقت الذي كانت فيه جهات أخرى تسرّع الخطى نحو التغيير السريع والتخلص من العديد من الأفكار منها على الخصوص ((كلمة الاشتراكية)) وما يتبعها فالمناقشات حول الميثاق الوطني خلال سنة 1976 أظهرت مدى تمسك مناضلي الحزب بتلك الأفكار لذلك لم يكن خطاب الأمين العام للحزب في المؤتمر الخامس إلا تعميقا لتلك الأفكار فقد رسم آفاقا هامة للحزب تشيد بمستقبل واحد يكون فيه "في الحكم لا للحكم" كما جاء في الخطاب لكن لكي يصل الحزب هذه المكانة يتعين أن يتخلص من جملة من الأمور التي تحول دون تطوره وقد قال الخطاب بشأنها:

((...ولهذا يجب أن ننبذ ما عرف بالتمثيل الجهوي الذي أصبح مطية عند البعض يستغله لتغطية عجز أو إخفاء تقصير، إن المرشح لمناصب قيادية يختار لقيمته أولا وليس بسبب انتمائه الجهوي أو علاقته العشائرية.

لقد عانت بلادنا كثيرا من هذه الظواهر التي تعكس جانبا من جوانب التخلف الذي تسبب في عجزنا خلال القرن الماضي. عن مواجهة الاستعمار مواجهة مظفرة.

في الجزائر واحدة وأبناءها الذين تتوفر فيهم المقاييس والشروط يحتلون كل أماكنها)). إنه
من الملاحظ أن الأمين العام للحزب وعند ما يقول:... حتى نتمكن من تدعيم الحزب
وجعله حزبا في الحكم لا للحكم فهو يعترف صراحة بأن الحزب كان مفعولا به
ويمارس به وباسمه وظيفة وهي الحكم.

وأنه من الممكن أن يصبح في الحكم إذا تحققت الشروط التي من شأنها تطويره
لكي يصل إلى تلك الدرجة وهذه في الحقيقة قمة الصّراحة، لكن نتساءل هل أن
الحزب تخلص من تلك السلبيات المشار لها فعليا وواقعيا من استعمال الجهوية
والعشائرية؟ إن الحقيقة تفرض نفسها. إن تلك الممارسات تكرست أكثر فأكثر
والسبب في ذلك ربما يكون واحدا فقط وهو خلو عمل الحزب من العمل
الفكري وفشل الثورة الثقافية في داخله مما أدى إلى عجزه عن القيام بالثورة
الثقافية يمكننا هنا أن نرجع ودون عقدة إلى رؤية الرئيس الراحل هواري بومدين
إلى هذه النقطة بالذات في أكثر من موقف عبّر عن ضعف الحزب. ونادى المثقفين
والشباب إلى الانخراط فيه وتدعيم صفوفه واعتبر جميع مهام الثورة موكولة
للحزب قال في المؤتمر الرابع للمجاهدين في: 1973/05/08: ((أن مؤتمركم هذا
هو كذلك تجديد لحزب جبهة التحرير الوطني، هذه الجبهة، جبهة التحرير وجيش
التحرير التي هزت بالأمس أركان الاستعمار... أصبح البعض مع الأسف يراها
أقل من مستواه ولهذا فهو خارجها وأقول لهؤلاء بأنه إذا كان هناك شيء نفتخر
به فهو انتسابنا لجبهة التحرير ولجيش التحرير لأننا نتيجة لهذه الجبهة... وعلى
الأجيال القادمة أن ينخرطوا في هذا التنظيم الثوري وأن يصبحوا أعضاء عاملين
منظمين فيه)). إنه ليس من العيب أن نمارس النقد الذاتي كما رخصت به مواثيق
الحزب وقوانينه الأساسية لنصل إلى القول أن اجتماعات هياكل الحزب في كثير
من المناطق أشبه ما تكون أو أقل مستوى من جمعيات كرة القدم ليس في جدول
أعمالها موضوعات فكرية للنقاش أو الإثراء ولا تبادل الآراء والأفكار. لم يعد

المناضلون في الحزب يدركون ماهية مشروع المجتمع الذي هو بحوزة حزب جبهة التحرير الوطني الآن ربما البعض لم يستوعب فيما إذا كان الحزب لا يزال على خطى مشروع المجمع كما رسمه بيان أول نوفمبر 1954. وعلى العموم فإن نتائج المؤتمر الخامس بقدر ما كانت بردا وسلاما على مناضلي الحزب بعد أن زالت المخاوف من الانحراف بالمؤتمر إلى النتائج التي خطط لها في تلك الأثناء ظهرت مقالات في بعض الصحف بلغة جديدة ومهددة تعتبر: ما يكون من كلام في الحزب هو "لغة الخشب" وأن التشبث بمبادئ الميثاق الوطني عرقلة للاقتصاد الوطني والحديث عن الثوابت الوطنية من لغة ودين يصب في خانة الرّجعيين والمتخلفين، إن الابتعاد عن التوجهات المحددة معالمها بموجب الميثاق الوطني بدا واضحا فعندما أشرنا إلى حصر عملية التقييم في الفترة ما بين عام 1967 و1978 خلال المؤتمر الاستثنائي تم التعرض لها في المؤتمر الخامس وأشرنا في ذلك إلى ما ورد في خطاب الأمين العام للحزب والذي أبرز السلبيات التي أفرزها هذه المرحلة، فربما كان الهدف من ذلك هو التمهيد للمرحلة اللاحقة والتي ينتظر أن تكون إيجابية طالما أنها سوف تقوم على أنقاض مرحلة سلبية لكنه وعندما نرجع إلى لائحة التقييم التي أصدرها المؤتمر الاستثنائي المنعقد في الفترة من: 15 إلى 19 جوان 1980 نلاحظ أن هذا المؤتمر والذي كان في الأصل مقررا مسبقا ومنذ المؤتمر الرابع لجدول أعمال واضح يتضمن نقطة واحدة وهي دراسة ومناقشة وإصدار المخطط الخماسي: 1980 - 1984 ثم أضيفت نقطة نظامية بناء على توصيات اللجنة المركزية في دورتها الثالثة (بناء على لائحة العسكريين المؤيدين للرئيس الشاذلي بن جديد) والتي منحته صلاحيات تعيين المكتب السياسي ومسؤول الأمانة الدائمة هذه الصلاحية جسدت في القانون الأساسي المعدل في المؤتمر الاستثنائي، إذ نجد في لائحة التقييم المذكورة تنويها وإشادة بالمرحلة السابقة التي شملها التقييم (1967 - 1978) وجاء في اللائحة ما يلي:

*((إن المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني بعد تقييمه للعشرية الماضية بالنسبة الوطنية أولا: يشيد بالمكاسب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حققتها الجزائر في بحر هذه الفترة الماضية كما يشيد بالخطوات التي قطعتها البلاد خلال العشرية الماضية في ميدان وضع الهياكل والمؤسسات والأطر القانونية التي توجه النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... كما سجل المؤتمر ارتياحه للاتساع الذي حققه القطاع العام في مختلف الميادين والموقع الاستراتيجي الذي يحتله بالنسبة للنشاط الوطني باعتباره القاعدة المتمية والواسعة لاتباع أسلوب اشتراكي في الإنتاج والتسيير...)) لكنه ويبدو وأن هذه الصورة تبلكت وتمّ إبراز الجوانب السلبية المترتبة على المرحلة التي قيّمت كما أشرنا كما أن الاختلاف في وجهات النظر المستقبلية بات الاختلاف فيها واضحا أيضا فمن خلال ما تعلق ببعض الملفات الهامة والتي تثير بعض الإشكالات وينظر إليها بحساسية ملف القطاع الخاص ومكانته ففي الوقت الذي يدينه المؤتمر الاستثنائي بسبب اتجاهه إلى أعمال المضاربة والبحث عن تحقيق أرباح هائلة أدت إلى تضخمه بصفة غير وظيفية كما جاء في لائحة التقييم[1].

نتيجة استغلاله أيضا لظروف انعدام استراتيجية واضحة تحدد مكانته نجد أن النظرة لهذا القطاع اختلفت وتطورت.

ففي تقرير الأمين العام للحزب في المؤتمر الخامس للحزب المنعقد في: 29 إلى 1983/12/22 إذ يشيد بدور القطاع الخاص الذي أصبحت له مكانة سيما بعد صدور قانون الاستثمار الخاص والذي صادق عليه البرلمان في: 1982 وأنه يستحق نفس الدّعم الذي يحظى به القطاع الاشتراكي[2].

---

(1)- المؤتمر الاستثنائي للحزب وثائق لجنة الإعلام والثقافة والتكوين للحزب ص 22.

(2)- من خطاب الأمين العام للحزب أمام المؤتمر الخامس للحزب منشورات الحزب ص 72.

إن مرحلة ما يسمى بالإصلاحات صاحبتها بعض السلبيات التي أثرت بشكل كبير على المحصلات الإيجابية لمرحلة البناء والتشييد وامتدت إلى ضرب وهدم مؤسسات كبيرة وذات سمعة وطنية ودولية بدعوى إعادة الهيكلة كان هناك العديد من المناضلين في الحزب من القاعدة إلى القمة متذمرون لما يحدث ولم يستطيعوا فعل شيء فالقيادة هي قيادة الحزب وتتصرف باسمه فقد جاء في خطاب الأمين العام للحزب أمام الدورة الثالثة للجنة المركزية المنعقدة في: 1989/09/28 ما يلي: ((... وفي اعتقادي أن ما قمت به كان باسم جبهة التحرير الوطني لأن الظرف والمعطيات ووضع الأمة يستحق هذه التغييرات بإشراك جبهة التحرير الوطني، لأنها هي صاحبة الفكرة والرأي... لقد اكتملت القناعة بضرورة فتح المجال أمام كل أبناء الأمة في إطار منظم للتعبير عن رأيهم بكل حرية)).

من المعروف أن تلك الإصلاحات ترتبت عليها وضعية مزرية جراء عوامل داخلية وأخرى خارجية.

وفي مقدمتها الأزمة الاقتصادية العالمية وما نتج بالنسبة للجزائر جراء انهيار أسعار المحروقات، ومهما يكن فإنه واستنادا إلى ما جاء في خطاب الأمين العام للحزب رئيس الجمهورية المشار له لا يمكن لحزب جبهة التحرير أن يبرئ نفسه بسهولة وأن يتنصل من المسؤولية ذلك ما جعل الشعب أو جزء منه يحمله المسؤولية وتكون الفرصة بذلك سانحة لأعدائه ليفعلوا فعلتهم في أكتوبر 1988.

إن الأسد يخيف ويرهب وهو نائم كما يقال فبالرغم من أن الأمور انفلتت من يد الحزبيين الحقيقيين (يجب التوضيح هنا أن قيادة الحزب كان بها مناضلون ممن ينتمون تنظيميا أي إجرائيا وعقائديا إلى الحزب، يؤمنون بإيديولوجيته ويستوعبون بدقة برنامجه ويحضرون الاجتماعات واللقاءات ويتبادلون الأفكار مع المناضلين وهم يشكلون في رأينا الأقلية في حين تشكل البقية الأغلبية وهم أولئك الذين تمنح لهم العضوية بحكم المنصب أي أنهم لا يفقهون شيئا عن مشروع المجتمع الخاص بحزب

جبهة التحرير الوطني ولا يعرفون شيئا عن توجهاته وهؤلاء لا تربطهم أية صلة بالحزب ماعدا العضوية التي يتقمصونها ويمنحها لهم المؤتمر.

ولم يعد المناضلون يثقون في واقع يرونه يتجسّد حرفيا أمامهم في الوقت الذي لا يزالون يناقشون في اجتماعاتهم موضوعات أكل عليها الدهر وشرب، إن المتقدين لم يرضيهم أن يعرض أحد من الحزب عليهم بل أنهم يرون من الضروري إزالة كل ما من شأنه العودة إلى الماضي ومن ثم يجب قطع الحبال التي تربط الجسر المعلق ولن يتأتى ذلك إلا بإعادة النظر في الميثاق الوطني 1976 ذلك أن المؤتمر الخامس لم يبلغ فيه الآخرين مرادهم.

اتضح أن المناضلين الذين يأتون من قواعد الحزب لا يزالون متمسكين بقوة بالمبادئ التي يحتويها الميثاق الوطني لكن من الجانب الآخر يبدو أن هذه المبادئ لم يعد لها مكان في العالم الجديد ويتعين إزالة عبارات اشتراكية الثورات الثلاث...الخ.

يطرح الميثاق الوطني للنقاش ويتولى الحزب مهمة تأطير العملية والإشراف عليها كالعادة سوف لن تتطرق إلى عمل الحكومات المتعاقبة بالرغم من أن هناك ما يقال بشأنها فحتى رؤساء الحكومات كانوا يحسبون على الحزب مباشرة بالرغم من أن أغلبهم ليس له به صلة شكلا ومضمونا فكرا وثقافة وإيديولوجية وما يهمنا هو مسيرة الحزب وأزماته والوضع يتطلب إعادة النظر في الميثاق الوطني وجعله يستوعب المعطيات الجديدة.

كانت مرحلة مناقشة الميثاق الوطني فرصة ثمينة لتوجيه النقاش من جهات معينة وإن كان هدفها الذي لم يتحقق إلى حد الآن فهي حققت الكثير بتغيير نمط الاقتصاد وإعادة النظر في ثوابت الأمة لتصبح كما هي منصوص عليها من لغة... الخ في الدستور مجرد شعارات محفوظة بين دفتيه إن هدفها الأسمى هو القضاء على جبهة التحرير الوطني لأنها تشكل عقدة لهؤلاء تذكرهم بالتاريخ وليس لهم تاريخ لذلك يؤرقهم بقاؤها على قيد الحياة فلو كانت الجبهة شخصا ماثلا أمامهم لاغتالوه حتما لكنها فكرة وفلسفة ومبادئ سوف يتوارثها الأجيال جيلا بعد جيل

ولن يستطيع أحد أن ينهيها وينقلها إلى المتحف لأن المنطق يستبعد دفن شخص وهو حي يرزق ذلك هو حال جبهة التحرير الوطني. لقد تم طرح الميثاق الوطني للنقاش إذن بعد عشر سنوات من وضع ميثاق 1976 وهي المدة المقررة بمحتوى الميثاق الوطني 76 نفسه لمواجهة التطورات كل عشر سنوات.

وكانت صائفة 1985 مسرحا لنقاشات واسعة انتهت بمؤتمرات ولائية وكانت بمثابة فرصة ديموقراطية مفتوحة لطرح كل الأفكار وما يجب التذكير به هو أن الإثراء كان كإجراء سياسي يأتي وفقا للمدة المحددة للميثاق الوطني لكن الخلاف طرح بحدة حول المحاور التي سوف يشملها الإثراء أو تطرح للنقاش والإثراء وهذه هي: النقطة التي كانت محل صراع حاد بين أمانة الحزب وجهات أخرى آنذاك.

ليتم الفصل فيها في النهاية بموجب التعليمية التي أصدرها الأمين العام للحزب والتي تحمل رقم 27 والتي حددت نقاط الإثراء وأوكلت المهمة إلى محافظات الحزب والقسمات والتي تولت تأطير المناقشات في الأطر النظامية للحزب وفي المهرجانات الشعبية ومما يمكننا حوصلته كخلاصة لذلك أن المرحلة ما بعد مناقشة وإثراء الميثاق أضفت تصورا متطورا نوعا ما على المفاهيم السابقة في الوقت الذي كان ينتظر من الصياغة الجديدة إلغاء كلي: لكلمة اشتراكية وإزالة ما يتعلق بالثورات الثلاث لكن النقاش والإثراء يأتي عكس هذا التيار ليبقى على التوجه نفسه ويضفي عليه نوعا من المرونة.

فقد جاء في الميثاق الوطني[1]: ((... وهكذا اختارت الثورة الجزائرية النهج الاشتراكي من أجل تحقيق التنمية الشاملة، وبوصفها وسيلتها المفضلة لتحقيق العدالة الاجتماعية)). والميثاق الوطني يعتبر معركة البناء هي في الأصل معركة حزب جبهة التحرير الوطني ويورد بهذا الصدد ما يلي: ((... ولقد كان على حزب جبهة التحرير الوطني أن يخوض هذه المعركة على واجهتين متساويتين من

(1) – الميثاق الوطني: 1986 ص 82.

حيث الخطورة، إحداهما خارجية من أجل القضاء على مخلفات الاستعمار في كافة المجالات، والثانية داخلية تتمثل في تهيئة الشروط الضرورية لحسن استعمال الموارد الوطنية، بعد تحريرها من التبعية الأجنبية، وفي وضع هياكل اقتصادية ثابتة تسمح بانطلاق عمليات التنمية في عدة اتجاهات دون قيد من الخارج أو قصور من الداخل[1] والميثاق الوطني عندما يوكل هاته المهام إلى الحزب فإنه أعطى نظريا للحزب مكانته حين قال: ((وهكذا فإن حزب جبهة التحرير الوطني حزب طلائعي يضم العناصر الواعية التي يتم اختيارها من بين صفوف الفلاحين والعمال، والشباب، والوطنيين الثوريين وفقا لمقاييس النزاهة والكفاءة والالتزام واعتبر الميثاق الوطني بأن الحزب بهذه الصفة يكون قد قاد ثورة في المجتمع وأدخل تحولات عميقة مكنت المجتمع من تجاوز مفهوم مجتمع القبيلة والعشيرة، والتعددية الحزبية إلى مفهوم يعتمد في قراراته على مبادئ المؤسسات التي أحدثتها جبهة التحرير الوطني وعلى ضوابطها لكن الواقع يطرح تساؤلا حول ما إذا كان الحزب قد أنجز هذه الرسالة بالفعل؟ فإذا سلمنا بأن حزب جبهة التحرير الوطني قد ساهم إن لم نقل نجح إلى حد كبير في المعركة الداخلية كما أشار إليها الميثاق الوطني في البناء والتنمية فانه أخفق إلى حد بعيد في المعركة الثانية وهي القضاء على مخلفات الاستعمار سيما في مجال تحرير الإنسان وإعادته إلى هويته أو استعادة هويته إليه لأن المعركة ذات شقين فالإنسان الجزائر بهذا المفهوم نوعان:

الأول: سلبت منه شخصيته وأخذت منه هويته بالقوة والعنف فهو مسلوب ومغلوب على أمره ولابد أن يعاد له ما سلب منه ليندمج في وطنيته ويتمتع بسيادته، فاللغة جزء من السيادة وتعبير عن الهوية والشخصية.

والنوع الثاني: هو شخص ممسوخ سلخ من شخصيته وخرج عن هويته وتنكر لأصله وفصله يتظاهر بمظهر حضاري لا يخصه ويشعر في داخله بنقص وانفصام في

(1)- الميثاق الوطني: 1986 ص 82.

الشخصية فالتفرقة بينه وبين الفرنسي خاصة لا يكون إلا من خلال الاسم فقط فهو شخص بلا وطن ولا هوية ويجب تحريره من نفسه وإعادته إلى وطنيته بشتى الوسائل.

ذلك هو العمل الذي كان من الواجب أن يقوم به الحزب ويركز عليه فلو تكفل الحزب بالثورة الثقافية كما قررتها مواثيق الثورة لأنهى المشكل ذلك أن النزاع لم يعد مطروحا في جانبه الاقتصادي فالمناضلون في حزب جبهة التحرير الوطني من أكبرهم إلى أصغرهم لا يعرفون الخطوط العريضة لهذا البرنامج أو هذا التوجه هل هو اشتراكي أم ليبرالي؟ ربما سوف تتضح الرؤيا مستقبلا. إنما الصراع اليوم هو صراعا حضاريا داخل مجمع واحد وقد سبق أن شرحنا هذه النقطة. إنه يمكن رد التقصير المسجل على الحزب إلى عوامل كثيرة لكن ومهما يكن فإن الحزب يظل متهما بالتقصير وربما يكون ذلك ما أدى إلى إدانة عمل الحزب واعتباره معيبا ومنقوصا.

وذلك على لسان الأمين العام للحزب نفسه في المؤتمر الاستثنائي حين قال:

((فقد اقتصر نشاط أجهزة الحزب في جميع المستويات على ترديد كلمة الموافقة، بينما كان التأطير السياسي لبرنامج العمل ومتابعة تطبيق اللوائح والتوصيات نادر الفعالية... وكانت المناقشات السياسية داخل الهياكل محدودة نسبيا، كما كان اشتراك مناضلي القاعدة في الشرح والتقويم والرقابة هو الآخر ضعيفا، وهذه الظواهر نفسها تنطبق على المنظمات الجماهيرية والاتحادات المهنية)). إن ذلك التقصير لا يحول دون التأكيد بأن اللجنة المركزية للحزب ظلت تعكف على دراسة ملفات هامة تتعلق بالتنمية الوطنية في مجالات السكن والفلاحة، والشباب والصحة وغيرها وقد عقدت ما يزيد عن اثني عشرة دورة منذ المؤتمر الخامس وإلى السادس غير أن عملها كان محدود الفعالية لعدة أسباب أدت كلها إلى الانقسام واختلاف الرؤى وفي العمل السياسي وانعكس ذلك على سير الجهاز الإداري والاقتصادي وكل ذلك كان له تأثير على عرقلة ومحاولة تجميد الإصلاحات الاقتصادية مما جعل

البلاد تدور في حلقة مفرغة أدت إلى الانفجار أمام تراكم المشاكل على المواطنين في خضم تلك الصراعات يأخذ الأمين العام للحزب المبادرة بنفسه آنذاك كما أكد في خطابه أمام المؤتمر السادس ليعلن عن الخطة المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية خلال سنة: 1986 ويعقد الندوة الوطنية للتنمية سنة: 1987 ثم يشرح في خطابه أمام المجلس الشعبي الوطني في نفس السنة 1987 وهكذا تأخذ الإصلاحات الجديدة طريقها لكنها ودون تخويف قد تحمل معها الخير إذا انتهجت بشأنها أساليب نافعة وناجعة لكن الواقع بدأ يفرز سلبيات عديدة تضرب مباشرة يوميات المواطن وتصنع لديه وضعا مزريا يصعب تجاوزه، مظاهر يصعب استيعابها تبدو في شكل حقائق يصعب تصديقها، هل يعقل أن ينفذ الخبز ولا يعثر المواطن على كيس من الدقيق؟ وهي جحافل من المواطنين تتدافع نحو مخازن شركة توزيع الدقيق فقدان شبه كلي للمواد الغذائية، كل ذلك كان في ظل وضعيات أخرى ناتجة عن الأزمة الاقتصادية وانهيار سعر البترول وتسريح العمال وغلق أبواب التشغيل أمام الشباب، كانت السلطة تتفرج وكأن الأمر لا يعنيها، هنا فهم المناضلون المتمرسون في الحزب "أن في الأمر إنّ" كما يقال كيف تفسر القواعد الحزبية المواقف إذن؟ وكيف تواجه وتجابه الوضع الذي ينذر بالخطورة؟ إنها النتيجة التي آل إليها الصراع بين الحزب ومصادر سلطة القرار، هذه الأخيرة كانت تصطدم كل مرة بمواقف الحزب الذي يقف أمامها حجر عثرة كلما أرادت تجسيد مشروعها (مشروع المجتمع الجديد) وحذف مشروع المجتمع الذي وضعت معالمه جبهة التحرير في أول نوفمبر 1954 وتعمل لتحقيقه باستمرار! لم يبق الآن سوى إثارة الجماهير الشعبية ضد الجبهة أو كما يقول المثل الشعبي ((عليّ وعلى أعدائي)).

كان الصراع قد بلغ أشده في دوائر السلطة وصار القرار في الجهة الأخرى تريد بسرعة إلى مجتمع جديد تسود فيه الليبرالية يستثمر فيه أصحاب الأموال أموالهم

علانية ويشتمون صحفا فهي تعمل إذن كل ما في وسعها لعرقلة الاصلاحات، وفي الضفة الأخرى يقف ذلك الشيخ الوقور الذي بدأت تظهر عليه علامات العياء وتكاد تنحار قواه... حزب جبهة التحرير الوطني يمسك بعصا موسى يلف برنوسه على مبادئ الثورة ويلوّح بعصاه في وجه كلاب مسعورة تحاول الانقضاض على ما تحت البرنوس... فهكذا يتيقن هؤلاء جميعا أنه لا مناص من إسقاط هذا الشيخ بعصاه وإزاحته من الطريق...

كان الأمين العام للحزب رئيس الجمهورية السيد الشاذلي بن جديد وهو يحظى بعطف جزء من المواطنين الذين يرون فيه الشخص ذو النية الحسنة المدفوع والمحكوم بقوة خفية لا يعلمها إلا الراسخون في السياسة وفي كواليس النظام كان قد أدرك حقيقة الوضع بعد فوات الأوان وحاول إظهارها للشعب وإلقاء القنبلة حتى يعرف كل مسؤوليته. فانبرى إلى إلقاء خطاب حماسي ومؤثر بتاريخ: 1988/09/19. وفي نفس الخطاب دعا كل مواطن بأن يتحمّل مسئوليته ويحدد موقفه وأعطى مثالا:

((حين تحدث عن موقف سكان حي في بلد ما ضد أحد الباعة (جزار... إلخ) هكذا إذن يبدأ الانفجار ((كل شيء بدأ في الصباح، ورجال الشرطة الذين جرّدوا من أسلحتهم ليلة أمس على ما يبدو، توزعوا في الشوارع الكبرى في العاصمة، وطلبوا من التجار، إمّا سرا، وإمّا علانية ((بإنزال الأبواب)) ماذا يعني ذلك ببساطة... إن كل شيء معد سلفا، وبأدق التفاصيل... أطفال المدارس كانوا يجرون في كل مكان بعدما سرحوا من مدارسهم قبل الوقت))[1] الآن وبعد الكارثة يفسح الطريق للإصلاحات وللمجتمع الجديد، بدأت إثر ذلك الآراء المختلفة والتفسيرات والتأويلات حول تلك الحوادث ومن وجهات نظر مختلفة لبعض الكتّاب صوّرت تلك الحوادث على حقيقتها

(1) - كمال بوشامة جبهة التحرير الوطني والسلطة أو جبهة التحرير الوطني لم تكن أبدا في السلطة ترجمة جواد صداوي، حاتم سليمان ص 228.

جاء على لسان: د/بوعمر برامة ما يلي: ((كنت أسكن بحي باب الواد خلف محافظة الحزب سابقا توجد بها قوات الشرطة لا يبعد عنها محل الأحذية الرياضية إلا ببضعة عشرات الأمتار، تابع للأملاك العمومية، هاجمته جماعة من الشباب نهبته وحرّقته عن آخره أمام أعين الجميع بما فيهم رجال الأمن... سيارات من نوع "استافيط" كانت تصحب المتظاهرين وفي بعض المرات تتقدمهم حاملة زجاجات البنزين وأدوات التخريب تضرم النيران في المحلات)). كانت هذه السيارات تتنقل من مكان إلى آخر بعيدا عن الأملاك العمومية... هذه السيارات لم تكن لهؤلاء المندفعين في الشارع وإنما هي لطبقة معينة ميسورة الحال كما يبدو من سمة المتواجدين بداخلها... سيارات من نوع بيجو 404 كانت تطلق النار بطريقة عشوائية على الجمهور وحتى على أفراد الجيش مستفزة الجميع قصد المزيد من الفوضى والاضطراب، تصحبها في هذا العمل بعض الدرّاجات النارية))[1]. إن وقائع الخامس من أكتوبر قيل عنها الكثير وما يهمنا هنا هو تأكيد شيء واحد وهو إضافتها إلى قائمة الأزمات التي شهدتها جبهة التحرير والتي عاشتها من الداخل ومن الخارج واستطاعت تجاوزها والتغلب عليها، من كان يصدق بأن تنجو جبهة التحرير الوطني من هذه المحنة الخطيرة التي حيكت من الخارج ووجدت لها أيادي لتنفذ في الداخل لقد أكدت أغلب التحاليل السياسية الإعلامية لأناس مفكرين متخصصين أن المخابرات الفرنسية والإعلام الفرنسي كلهم كانوا يعملون عن قرب ويتابعون بجدية ذلك المشروع الذي طرح والمتعلق بإقامة الوحدة مع ليبيا وقد أشير إليها في خطاب الرئيس المشار له في: 1988/09/19.

كان هذا الموضوع يشكل خطرا كبيرا وسابقة ليس لها مثيل على الصعيدين الداخلي والخارجي بالنسبة للداخل، كان التيار الموالي للغرب وفرنسا على الخصوص قويا ولا يزال وبيده قوة السلطة يخشى فقدان موقعه لأنه يرى في أي توجه نحو الشرق هدما لمصلحته وتهديدا لموقعه، في الوقت الذي تكون فرنسا قد

(1)- بوعمر برامة الجزائر في المرحلة الانتقالية ص 17.

حسرت نمائيا مستعمرتها المهجة في إفريقيا والتي لا تزال تحت نفوذها ولا تمكنها تجاوز الخط الأحمر إلا بإذنها في كل ذلك لا يمتلك الحزب إلا سلطة القرار السياسي وهو يحمل بيده باستمرار ريشة ووعاء فيه طلاء يقوم بواسطتها بتلميع الواجهة كلما علاها صدأ أو شابها، لتظهر بمظهر الجمهورية الديموقراطية الاجتماعية أو (الاشتراكية) ذات المبادئ الإسلامية)) كل هذا لا يمنع هؤلاء المناوئين فأصروا على معاقبة السيد محمد الشريف مساعدية وطرده من على رأس الحزب وبعد أن ألصقت به تهم عرقلة الإصلاحات وإفشال التسيير... إلخ.

وهكذا يتم عزله منذ أن أعيد إلى الحزب بتاريخ: 1980/07/16 من كان يتوقع لحزب جبهة التحرير الوطني أن يجتاز تلك الأزمة وتعود له القوة والعظمة، بينما ينزوي الآخرون ويبدون في شكل أقزام بعد أن ظهروا أول مرة كأسود من ورق)) شرع في الإصلاحات السياسية موازاة مع الإصلاحات الاقتصادية تنفيذا لما وعد به الأمين العام للحزب رئيس الجمهورية، وكما يلاحظ بأن الأمين العام لم يتنح بعد ولم يعلن انفصاله عن حزبه مما يؤكد بأن الإصلاحات مستمرة وباسم الحزب، إذن حزب جبهة التحرير الوطني يقبل التحدي.

فور تعيين السيد عبد الحميد مهري على رأس الحزب في خضم تلك الأزمة كان الاختيار موفقا إلى أبعد الحدود فمن ذا الذي يقدر على مواجهة هذه الأزمة، مثل هذا الرجل الذي عاش أزمة حزب الشعب بتفاصيلها وشاب قرناه في جبهة التحرير الوطني وعرف كيف تمسك بزمام الأمر ففي الوقت الذي كان الجميع ينتظر انشطار حزب جبهة التحرير الوطني وانسحاب مناضليه واختفائهم يبعث فيه السيد مهري الروح من جديد وينتعش بالرغم من أن الشهب لا تزال تتطاير نحوه من جميع الجهات ويوصف مناضلوه بأبشع النعوت ويشار إليهم بالأصابع تشرع قواعد الحزب في تحضير المؤتمر السادس والذي ينعقد رغم ما كان.

المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير الوطني من 27 إلى 28 نوفمبر 1988:

تحت شعار "التزام واقعية عمل":

أ- المؤتمر لتأصيل جبهة التحرير الوطني والعودة بها إلى نقطة البداية:

كان للظروف التي ينعقد فيها المؤتمر السادس تأثيرا كبيرا على أشغاله وبدا ثقلها واضحا فالأحداث التي جرت منذ فترة قصيرة لا تزال أثارها حاضرة ومائلة في الواقع وفي الأذهان كان الخطاب الافتتاحي للأمين العام للحزب قد شق ذلك السكون الذي خيّم على قاعة المؤتمر وكأني به يلقي عصا موسى ((وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا...)) (سورة طه، الآية 69). بدأ الرئيس وهو يلقي خطابه شاحب الوجه في حالة قصوى من الانفعال، يبدو غير متماسك استعرض الوضعية وما شهدته البلاد من إنجازات ونشاطات وما قامت به اللجنة المركزية خلال اثني عشرة دورة كما أشار إلى أعمال دراستها وتمحيص لملفات هامة.

ليبادر الرئيس إلى التذكير ببرنامج الإصلاحات التي بادر بها سنة 1986 سياسية واقتصادية مذكرا بالخطوط العريضة التي رسمها التعديل في الميثاق الوطني الجديد وفي الدستور ثم ما شهده القطاع التنموي والاجتماعي من تدهور جراء الأزمة الاقتصادية التي كانت آثارها وخيمة سيما بعد انهيار أسعار البترول، ذكّر الأمين العام للحزب المؤتمرين بما سبق له أن قاله في خطابه حول وضع الأمة في شهر ديسمبر 1987 قائلا: ((لقد قلت وكررت، خصوصا في خطابي حول وضع الأمة في ديسمبر 1987، إن هذه الإصلاحات سوف تلاقي لدى تطبيقها عقبة "عادات التهرب من المسؤوليات"، لا سيما تحالف كل أولئك الذين يستغلون بغير حق مناهج التسيير القديمة)).

كان خطاب الرئيس يبعث برسائل مشفرة وذات دلالة قوية البعض منها واضحة المعنى والهدف، فالأمين العام للحزب وفي لحظة غضب أخذ يرمي في جميع الاتجاهات أجهزة الحزب ومؤسسات الإدارة فكشف للمؤتمرين بأن هناك من عمل بقوة على

عرقلة الإصلاحات بالقيام بمحاولات تجميد ملفات الإصلاحات كما اعتبر عمل أجهزة الحزب في جميع المستويات ضعيفة ونادرة الفعالية ونفس الكلام ينطبق على المنظمات الجماهيرية والاتحادات المهنية (سبقت الإشارة إلى ما قيل في الموضوع). إن الشأن المستقبلي كما يراه الأمين للحزب ويشرحه للمؤتمر يجب أن يرتكز على جملة من العوامل من أجل الرقي وفي مقدمتها ما أشير إليه في الخطاب بالقول: ((لابد أن نكافح بلا هوادة نزعة استحواذ الأجهزة على السلطة لأنها مصدر كثير من المشاكل التي يتخبط فيها مجتمعنا وتقوي روح الاتكال، واحتقار المواطن، والنزعة الفردية)).

ومما يلفت الانتباه أن الأمين العام للحزب أدرك بعد فوات الأوان أن المسار كله لم يخدم الثقافة ولــم يعر اهتماما لهذا الجانب فقد أكد بالقول: ((وبما أننا ما زلنا حتى اليوم نستورد التكنولوجيا وحتى الثقافة فليس لنا مورد آخر غير استخدام الطاقة الثقافية، قوة التغيير، وقوة المعرفة والابتكار...)) ويضيف: ((... وهكذا تبدو أهمية المسائل المتصلة بالثقافة شيئا فشيئا، إحدى الظواهر الكبرى في عصرنا التي تطبع البلدان مهما تكن درجة تنميتها)).

تقرير الأمين العام للحزب بالرغم من الضعف والتقصير الذي لاحظه على الحزب فإنه يرى بأن يجب أن يتكفل الحزب بالمهام المستقبلية بما يطبع المرحلة من الخطورة لكن بشرط تطوير هذا الحزب وإعادة تشكيله وتنظيمه بما يتماشى ومقتضيات المرحلة حسب ما يستخلص من تقرير الأمين العام ولن يكون ذلك إلا بتأصيل الجبهة أي بالعودة إلى أصل نشأة الجبهة والحقيقة أن هذه الفكرة ليست جديدة فقد سبقتها بوادر وإشارات نحو ترسيخ هذا المفهوم منذ المؤتمر الخامس إذ جاء في خطاب الأمين العام للحزب رئيس الجمهورية آنذاك ((... فلا يعقل أن يبقى هناك بعد مرور أكثر من عشرين سنة على انتزاع الاستقلال، من المواطنين من لا يجد إطارا يمكنه من التعبير عن آرائه وأفكاره...)).

العودة إلى تنظيم جبهة التحرير الوطني بدل حزب جبهة التحرير:

هكذا إذن وبعد أن قــيّم الرئيس الأمين العام للحزب حالة الحزب وخلص إلى ما به من ضعف واقتصار دوره على التصفيق وترديد كلمة الموافقة بات من الضرورة التخلي عن فكرة الحزب الواحد كما أقره المؤتمر التأسيسي المنعقد في 16 إلى 21 أفريل 1964 والعودة إلى نظام الجبهة أي إلى الحالة التي كانت قبل مؤتمر 1964 ويرجع الأمين العام الرجوع إلى هذا التنظيم إلى عامل الضعف الذي أصبح عليه الحزب ويستشهد بالأحداث الأخيرة (أحداث أكتوبر 88) التي عاشتها البلاد والتي هي شاهد على الأخطار المحدقة بالمجتمع وسببها ضعف التحاور مع المجتمع، وهو تحليل غريب وعجيب فهل أن حوارا كان قادرا على إقناع الشعب بأقوال مخالفة لما يراه ويعيشه في الواقع. هذا الواقع الذي لا يتحكم فيه الحزب، لقد آل زمام التسيير والتنفيذ إلى أيادي أخرى تقرر وتنفذ، لم يبق بيد الحزب سوى منابر الخطابة والكلام لا غير، إن تأصيل الجبهة معناه فتح الحزب إلى التيارات الأخرى وذلك ما أورده خطاب الأمين العام بالقول:

((... جعل جبهة التحرير الوطني أوسع جبهة منفتحة على المجتمع تستمد شرعيتها، وقوتها من قدرتها على التجدد والتكفل بأوسع التطلعات الشعبية، كما تصبح الجبهة مكان التقاء قوى التقدم بتصوراتها المختلفة وتكامل مشاريعها...))، إن الخطاب يحمل في طيّاته تصورات مختلفة لهذه الجبهة التي تحل محل الحزب (حزب جبهة التحرير الوطني) منها:

1- أن هناك تيارات سياسية سوف تندمج داخل الجبهة ذات حساسية مختلفة.

2- أن هذه التيارات الجديدة لها قدرات وإمكانيات للتجنيد والتعبئة.

3- أن حزب جبهة التحرير الوطني وصل حد الضعف والهزال ولـم يستطع القيام بالدور المنوط به ذلك ما يبرر من قول الأمين العام نعيده فيما يلي: ((فقد انحصر

كلمة الموافقة... بينما كان نشاط أجهزة الحزب في جميع المستويات على ترديد التأطير السياسي لبرنامج العمل ومتابعة تطبيق اللوائح والتوصيات نادر الفعالية... وينصرف نفس القول على المنظمات الجماهيرية والاتحادات المهنية...)) فما يستخلص إذن هو أن جميع هذه الهياكل السياسية لم تعد قادرة على التعبئة والتوعية والتنشيط وغير ذلك من المهام التي يجري الزعم بأنها مسندة للحزب ويجب إذن تمهيد الطريق لبروز التيارات السياسية المختلفة بدخولها إلى حظيرة جبهة التحرير أولا ولكي يبسّط الخطاب المعنى بغرس التأصيل بالقول: ((ويعني تأصيل جبهة التحرير الوطني في آخر المطاف إلا جعلها مصبا تعبّر فيه جميع قوى التقدم عن نفسها، لا سيما الشباب والعمال، ويجب على الجبهة أن تتحلى بالشجاعة السياسية لإزالة التصلبات تنظيما وعملا من أجل أن تحقق التجديد)) إن هذا التوضيح يقلل صراحة من الدور الذي كانت تلعبه المنظمات الجماهيرية مثل منظمة الشباب والعمال ويلاحظ في تسلسل الخطاب أنه يربط ذلك بضرورة إعادة النظر في قانون الجبهة الأساسي وجعله يحتوي على الضمانات الديموقراطية التي من شأنها كفالة مساواة الجميع في المشاركة في عمل الجبهة وتوجيهها وتطويرها)) وتلك هي الحقيقة التي تبرز في تعديل القانون الأساسي من قبل المؤتمر السادس وفي محتوى اللائحة النظامية التي صادق عليها والتي جاء فيها: ((نظرا إلى أن تأصيل جبهة التحرير الوطني من شأنه أن يسمح للاتجاهات والميول بالتعبير عن نفسها... اعتبارا لما يكتسيه تطوير الجمعيات من أهمية بالنسبة لجبهة التحرير الوطني لكونها قنوات تعبر عن حياة المجتمع وتفاعلاته فإن المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير الوطني يقرر ما يلي:

أولا: اعتماد صبغة جبهة التحرير الوطني، بما يضمن المحافظة على قيم ومبادئ ثورة أول نوفمبر والالتزام باختيارات الميثاق الوطني والتفتح على مقتضيات التطور السياسي للمجتمع)).

فمقتضى ذلك يتم تعديل القانون الأساسي ويأتي تحرير نص المادة الأولى منه كما يلي: ((جبهة التحرير الوطني تنظيم سياسي يستقطب مختلف الطاقات السياسية المؤمنة بالوحدة الوطنية، والمتمسكة بمصالح الشعب، والعاملة لتجسيد مبادئ وأهداف ثورة نوفمبر 1954 وتحقيق الاشتراكية)).

بعد أن كانت صياغتها في المؤتمر الرابع كما يلي: ((جبهة التحرير الوطني حزب طلائعي وهو الحزب الواحد في البلاد...)) وقبله في المؤتمر التأسيسي 1964 صيغت المادة الأولى في القانون الأساسي كما يلي: ((إن حزب جبهة التحرير الوطني هو المنظمة الطلائعية للشعب الجزائري شعاره "الثورة من الشعب وإلى الشعب" منبثق من الشعب، فهو القوة التي تقوده وتوجهه. إن هدفه هو تشييد مجتمع حيث تكون ملغاة جميع أشكال استغلال الإنسان للإنسان أو بمعنى آخر، تشييد مجتمع اشتراكي))، وما تجب ملاحظته هو أن التعديل الجديد في القانون الأساسي للمؤتمر السادس تخلى عن مضمون المادة الثالثة في القانون الأساسي السابق للمؤتمر الرابع والتي تنص على أن: ((الميثاق الوطني هو المرجع الإيديولوجي للحزب...))

كما ظهر الخلاف فيما يتعلق بالقوى البشرية التي يمون منها الحزب وتشكل رصيده البشري باستمرار فنجد أن المادة الثانية من النظام الداخلي الذي وضعه المؤتمر التأسيسي 1964 تنص على أن: ((حزب جبهة التحرير الوطني يستمد قوته من الجماهير الفلاحية والجماهير العاملة ومن المثقفين الثوريين...)) فإن المادة 5 من قانون المؤتمر الرابع تنص على أن: ((الحزب يستمد قوته من العمال والفلاحين والشبيبة والجنود والوطنيين الثوريين)) في حين تنص المادة الثانية من قانون المؤتمر السادس على: ((... وتستمد جبهة التحرير قوتها من كل الوطنيين لا سيّما المجاهدين، النساء، والعمال والفلاحين، والشباب، والمثقفين)).

ولعل المتمعن في نصوص القانون الأساسي يلاحظ التدرج المدروس في التعديل تماشيا مع التصورات والأهداف الخاصة بالتنظيم حسب المراحل في الوقت الذي

يدرج فيه المؤتمر الرابع فئة الجنود كقوة للحزب باعتبار تواجد هذه الفئة بالأغلبية في القيادة العليا للحزب. ذكرنا آنفا عدد أعضاء اللجنة المركزية بالنسبة للجيش الوطني الشعبي في المؤتمر الرابع والذي يسميه البعض مؤتمر العسكريين، لكن يلاحظ أن المادة 2 من قانون المؤتمر السادس تحذف الجنود وتقتصر على كلمة المثقفين وتزيل عنها كلمة الثوريين.

ربما يطول الشرح والتعليل مع المقارنة والمقاربة، ونفضل ترك ذلك للقارئ ليستنتج بنفسه وفي الخلاصة أن المؤتمر السادس بالموازاة مع إدراج تنظيم الجبهة بدل الحزب والابتعاد عن ربط الفكر السياسي للجبهة بالمجتمع الوحيد السائد سابقا وهو الميثاق الوطني يلاحظ أن الميثاق لم يعد هو المرجع في التوجهات الرئيسية لسياسة التنمية بعد أن اختفت كلمة "اشتراكية" وحلت محلها عبارة "العدالة الاجتماعية"، وفقا لما جاء في توصيات المؤتمر كما يلي:

إن المؤتمر: يحدد التوجيهات الرئيسية في سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لجبهة التحرير الوطني كما يأتي:

- يجب أن يستهدف سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ... في إطار العدالة الاجتماعية).

فإنه وفي الخلاصة يبدو أن الرأي السائد يبّت لشيء ما أكثر بكثير من فكرة إزالة حزب وتحويله إلى جبهة، فما جاء في اللائحة السياسية التي صادق عليها المؤتمر يؤشر بنوع آخر من العمل السياسي بعد أن أقحم مصطلحات جديدة في الميدان وركز عليها كثيرا، منها: حقوق الإنسان، الحريات الأساسية ومشاركة جميع المواطنين في الحياة السياسية فاللائحة تشير بالقول:

- ((وهكذا فإن الديموقراطية في الجزائر لا تقتصر على الحياة السياسية فقط بل تبنى على الكفاح الفعلي من أجل رعاية المصلحة العامة ومشاركة جميع المواطنين في

...ية السياسية)) كان هذا النموذج الجديد لتنظيم الحزب في شكل جبهة قد انتهى
...المؤتمر دون حرج في أوساط المناضلين ذلك أن صورة هذه الجبهة كانت موجودة
...يا وما فعله المؤتمر هو تقنينها فقط بل يمكننا الذهاب بعيدا إلى القول أن الجبهة أو
...ب الجبهة كان عبارة عن تجمع عمومي يشمل التيارات السياسية وحتى
...أشخاص الذين لا علاقة لهم بالسياسة ولا يمارسونها ولا يفقهون فيها شيئا منهم
...لتكنوقراط" الذين نجد أن بعضهم لا يحمل من الجزائر سوى الاسم فقط ولا
...يمي حتى فكريا أو حضاريا إلى هذا الوطن بل أن بعض هؤلاء ظلّوا إلى وقت
...ريب يقيمون هناك ومنذ ما قبل الاستقلال ويمارسون مهامهم بالتنقل والمهم أن
...نصب اللجنة المركزية تمنح للشخص بحكم المنصب، يمكن القول أن رجال الحزب
...لحقيقيين هم رجال حقيقيون وليسوا أشباه رجال فقد استطاعوا في ظل هذا الوضع
...أن يحافظوا على بقاء الحزب حيا يرزق ويظل يشكل خطرا على الآخرين في
...الداخل وعلى الآخرين في الخارج. ففي أثناء حوادث أكتوبر وما بعدها كتبت
...صحف الفرنسية الكثير عن الحزب وعن مساعدية واعتبرته المعرقل للانفتاح
...والانفتاح) وكانت تلك الحملة قد أدت إلى إبعاد السيد محمد الشريف مساعدية
...التاريخ نسجل أن أحدا لم يجرؤ إلى حد الآن على اتهامه في الاستحواذ على
...الأموال والممتلكات ويعين مكانه السيد عبد الحميد مهري كما سبق أن أشرنا.

...إذن ينتهي المؤتمر بتحقيق هدف أوّلي وهو تمهيد الطريق لترشح الرئيس
...الانتخابات الرئاسية وانتخاب هيئات قيادية: لجنة مركزية ومكتب سياسي وما
...لاحظ هنا هو أن المادة 50 من القانون الأساسي الجديد المصادق عليه من المؤتمر
...الرئيس جاءت بصيغة جديدة وهي منصب رئيس الجبهة بالقول: ((يضطلع رئيس
...الجمهورية برئاسة جبهة التحرير الوطني)) ويستخلص منه أن هذا الرئيس يمكن أن يأتي
...بتوسط أي تيار أو حساسية سياسية من داخل الجبهة ويصبح رئيسا لها على اعتبار
...الأول في خطيرة واحدة تلك الحساسيات.

إن ما يدعم الخلط ويضفي الغموض أكثر على نظام الجبهة هو أن رؤساء الحكومات كانوا ينتمون ظاهريا إلى الجبهة بينما تعريهم قراراتهم ومواقفهم في الميدان، ذلك لا يفيد في شيء فالكل محسوب على جبهة التحرير وإن اختلفت العناوين والتسميات فبعد حكومة "مرباح" التي سميت (حكومة الميدان) والتي واجهت صعوبات وعوائق كبيرة جدا أصبح مؤكدا أنه ليس بالإمكان تخطي المأزق ما لم يكن ذلك بمقدور السيد مرباح، فهو رجل من الطراز الأول يمتلك القدرة العسكرية والخبرة السياسية يفيض بالوطنية ولا يجهل أحد أنه من كان وراء المجيء بالرئيس الشاذلي ومهندس المؤتمر الرابع لم يكن لأحد أن يشك في مقدرة وكفاءة الرجال الذين عاصروا الرئيس الراحل هواري بومدين وهم لا يزالون يحظون إلى حد الآن بمكانة خاصة في الأوساط الشعبية. إن ما يستعصي فهمه آنذاك هو كيف يتم اختيار الحكومات ويبقى سؤال تصدّر المشكلة تلك حكومات جبهة التحرير الوطني أي معنى ذلك أن أعضاء الحكومة من مختلف الحساسيات من داخل الجبهة الواحدة جبهة التحرير الوطني أم هناك جهات أخرى هي التي تدفع بمن يمثلها في الحكومة؟ كان من الواجب أن يلقى التساؤل جوابا مقنعا حتى يمكّن على ضوئه تحمل المسؤولية فيما آلت إليه الأوضاع لحزب جبهة التحرير أم لجبهة التحرير ذات الحساسيات المختلفة أم أن جبهة التحرير بعيدة عن مسرح الأحداث وهي بريئة من كل ما حدث ويحدث!؟

لم يمض وقت طويل ويعزل السيد قاصدي مرباح وتأتي حكومة جديدة سميت بحكومة الإصلاحات يقودها عسكري آخر لا يقل قوة عن سابقيه وهو السيد مولود حمروش ليزداد الوضع الاجتماعي تدهورا بعد أن أظهرت حكومة الإصلاحات براعة كبيرة في تنفيذ أوامر صندوق النقد الدولي ويذهب حمروش ليأتي بعده السيد أحمد غزالي العضو القيادي السابق في جبهة التحرير الوطني، لا يمكننا أن نغوص في الحديث عن الحكومات بتشكيلاتها المتعاقبة، فذلك يجرنا إلى

اتجاه آخر لسنا بصدد البحث فيه ولنعد إلى جبهة التحرير فذلك هو موضوعنا ولا بأس ونحن بصدد ذكر الحكومات أن نخلص إلى نتيجة وهي: هل أن صورة الحزب المندمج في الدولة أو "الحزب الدولة" لا زالت قائمة. الملاحظ أن السيد مولود حمروش وبمجرد إزاحته من على رأس الحكومة يعود إلى المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني ومن هذا الموقع يتصرف كقائد للحزب ويوجه انتقاداته إلى خليفته السيد أحمد غزالي الرجل الأنيق الذي يدخل هو الآخر المعترك ويحاول الإمساك بطرفي السفينة التي أخذتها الرياح بعيدا. يفتح الباب على الصحراء علّه يستهوي الشركات الأجنبية نحو الاستثمار في المحروقات ويعتذر لزبائنه بذلك عمّا تجرأت الجزائر على فعله أيام تأميم المحروقات لكنه وفي آن واحد أبدى جرأة كبيرة حين انبرى بالتعهد أمام الشعب بأنه سوف يجري انتخابات تعددية لأول مرة تكون "انتخابات نظيفة ونزيهة" أجمعت كل التحليلات فيما بعد أنه ومن معه يجهلون تماما ما يجري داخل تلك الهوة السحيقة التي ينظرون لها من قمة الهرم والتي يموج داخلها الشعب بمختلف فئاته، كان الهم الوحيد هو التخلص من جبهة التحرير وإزالتها من الوجود وها قد جاءت الفرصة فالذين كانوا يدفعون بالجبهة الإسلامية وباقي الأحزاب لضرب جبهة التحرير سرعان ما تحولوا إلى ألد أعداء للجبهة الإسلامية في الساحة الوطنية ومن يوم لآخر تظهر قطعان بشرية في شكل مجموعات صغيرة تعتلي منابر هنا وهناك بعد أن منحتها وزارة الداخلية السند والمدد يأخذ هؤلاء بادئ ذي بدء في إطلاق وابل من عبارات السبّ والشتم وبعبارات القذف المشين ضد جبهة التحرير الوطني بل أن بعض الحثالات تجرأ على نبش قبر الزعيم الراحل هواري بومدين طيّب الله ثراه. ظل الشعب مشدودا إلى جهاز التلفزيون علّه يعثر أو يتعرّف على فارس الأحلام وهو راكب حصان "طراودة" قادم لإنقاذه مما هو فيه، لكن كانت خيبة الأمل.

لا أحد قدّم برنامجا واضحا بخطوط مرسومة ومحددة بدقة من رقم واحد إلى العشرة أو المائة، حتى أن بعض المواطنين أخذ يجزم أن بعض هؤلاء الناس لا يتمتع بكامل قواه العقلية وقد كان على وزارة الداخلية أن تجري عليه خبرة عقلية قبل البث في ملف حزبه.

يأتي بعد غزالي إلى رئاسة الحكومة السيد بلعيد عبد السلام بتاريخ: 1992/07/08 (الأشدّاء يعثر عليهم وقت الشدة) وبعودته يدب الرعب في قلوب مخططي ومنفذي حوادث: أكتوبر 88 فبقاؤه يعني العودة إلى مرحلة تأميم المحروقات ودعم المصانع والمؤسسات الاشتراكية لذلك واجهوه بقوة وحرضوا ضده حتى عمال المؤسسات الكبيرة لتنظيم إضرابات مستمرة تحت عناوين وطلبات متنوعة.

في هذا الخضم كانت هياكل جبهة التحرير خاوية إلا من المناضلين المخلصين لمبادئها تخنقهم الحسرة ويحاصرهم الإحباط لكن ليس من عادة جبهة التحرير أن تستسلم أمام الأزمات المتتالية فسرعان ما تبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود وتتلملم القواعد الحزبية لتشد الرّحال نحو العاصمة لتعقد مؤتمرها الاستثنائي مؤتمر الغضب والحسرة.

*** المؤتمر الاستثنائي 28 – 29 – 30 أكتوبر 1989:**

كان المناضلون في جبهة التحرير قد قبلوا بل رحّبوا بالصيغة الجديدة التي عادوا بها من المؤتمر السادس وهي تحويل الحزب الواحد إلى جبهة التحرير تضم حساسيات مختلفة ذلك أن الحساسيات كانت قائمة وتعبر عن نفسها فعليا داخل الجبهة وأن المؤتمر السادس لم يقم سوى بتكريس واقع قائم مسبقا، غير أنه ولما كانت قواعد الحزب في غفلتها تكون الأحداث قد تجاوزتها بظهور الدستور الجديد عقب استفتاء 23 فبراير 1989 والذي يكون قد تجاوز صيغة الجبهة كلية وجاء بمادة جديدة أثارت جدلا في تفسيرها ومدلولها وهي المادة 40 منه والتي جاء فيها: ((حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به)). كان الجدل حول مفهوم هذه الجمعيات، هل هي

أحزاب سياسية أم مجرد جمعيات مقيدة في الشكل والمضمون ولا ترقى إلى مستوى حزبية؟ استمر ذلك إلى غاية صدور قانون الجمعيات بتاريخ: 1989/07/05 ليضع حدا لتلك التأويلات، هذا القانون الذي رسم خطوط التماس لنشاط الأحزاب السياسية بالقول: ((لا يجوز للجمعية ذات الطابع السياسي أن تبني تأسيسها أو عملها على أساس ديني فقط أو على أساس لغوي أو جهوي أو على أساس الانتماء إلى جنس أو وضع مهني معين)) وهكذا فإن ما سبق أن قلناه بشأن الظهور الأول للأحزاب لا ينصرف على الجميع، فالواقع أثبت أن هناك أحزابا لها قدرة على التحيد بالرغم من مخالفتها لمضمون هذه المادة المذكورة. ومما يمكن الاعتزاز به أن جبهة التحرير لم تكن ضد التعددية الحزبية بل قبلتها كتحدي لإثبات مدى قوتها وتجذرها ببرنامجها في أوساط الشعب وهكذا يأتي المؤتمر الاستثنائي الذي دعت إليه اللجنة المركزية في وقت كانت فيه القاعدة الحزبية في حاجة ماسة إلى توضيح الرؤية السياسية للمسار المستقبلي لجبهة التحرير الوطني والذي ميّزه إعادة صياغة مشروع البرنامج السياسي لجبهة التحرير الوطني ويبدو من خلاله أن جبهة التحرير الوطني ما زالت تعتمد الميثاق الوطني كمرجع أساسي لمنطلقاتها السياسية ويمكن اختصار محاوره مستخلصة من المذكرة الصادرة آنذاك عن الأمين العام للجنة المركزية رئيس اللجنة الوطنية لتحضير المؤتمر الاستثنائي السيد عبد الحميد مهري فيما يلي:

1- طبيعة المرحلة.

2- مهام جبهة التحرير الوطني في هذه المرحلة.

3- سياسة الجبهة تجاه التنظيمات الشعبية.

4- علاقة الجبهة بالمحيط السياسي العام.

5- إصلاح الجهاز الحكومي والإداري (ويعني آفاق العمل المستقبلي في برنامج الجبهة).

6- تحديد كيفيات ممارسة الجبهة للحكم (أي حين تصل إلى الحكم).

7- الاستراتيجية العامة للتنمية الوطنية (المبادئ والأسس) وتشمل النقاط التالية:

أ- التخطيط.

ب- القطاع العام.

ج- القطاع الخاص.

د- مكانة قطاع المحروقات في استراتيجية التنمية.

هـ- التوجهات الجديدة وتحديد مجال تطوير الصناعة والزراعة.

8- التوجيهات المرحلية للتنمية.

لم يجد المناضلون في جبهة التحرير الوطني صعوبة في الدراسة والتقييم للوصول إلى حصر التوجيهات المستقبلية لبرنامج الجبهة في ظل الوضعية الجديدة في مرحلة التعددية الحزبية، فالحياة الحزبية بالنسبة لجبهة التحرير كانت زاخرة بالعمل الفكري المرتبط والهادف إلى تطوير المجال السياسي، فقد كانت دورات اللجنة المركزية تنكب على وثائق هامة كانت الأمانة الدائمة للجنة المركزية تعدها بطريقة علمية بالاستناد إلى إطارات كفوءة كانت الجبهة تستحوذ عليها فقد أصدرت اللجنة المركزية ملفات عديدة مثل ملف الأسرة ملف الشباب ملف التربية والتكوين والتعليم العالي في دورتها العشرين المنعقدة في: 21 - 22 من شهر جوان 1988 وغيرها كثير جدا، ويمكن للمتمعن فيها أن يتأكد بأنها بمثابة دراسات أكاديمية ذات تخصص نادر لكنها مع الأسف بقيت في كثير من الأحيان مجمدة ومكدسة في المكاتب.

كان المؤتمر الاستثنائي قد شهد وضعا خاصا أدى إلى إعادة النظر في تشكيلة اللجنة المركزية تحت ضغط المؤتمرين فقد كان الجو فيه مشحونا تسوده حالات الغضب الناتج الإحباط الذي بلغته القواعد الحزبية جراء العوامل المترتبة عن المرحلة

...ة حينذاك. كرس دستور 1989 التفتح على التعددية الحزبية هذه التجربة ...شت معها جبهة التحرير الوطني من موقف واضح وموقف صلب، فهي تمسك ...ها مواثيق الثورة من بيان أول نوفمبر إلى الميثاق الوطني.

كان الوضع مهيئا ظاهريا لإجراء أول انتخابات محلية تعددية بتاريخ: 1990/06/12، وذلك بعد أن شهدت سنة 1989 إعادة النظر في قانون الانتخابات ...مول به في المرحلة ما قبل التعددية، كانت الانتخابات تنصب على عدد 1541 ...لس بلدي و48 مجلس ولائي تحصلت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ على 855 ...دية و32 مجلسا ولائيا، ورغم الداء والأعداء كما يقال تحتل جبهة التحرير المرتبة ...الية بإحرازها على 487 بلدية و14 مجلس شعبيا ولائيا.

وفي المرتبة الثالثة الأحرار باستحواذهم على 106 مجلس بلدي، وفي المرتبة الرابعة ...تجمع من أجل الثقافة والديموقراطية بحصوله على 87 مجلسا بلديا. وكانت بعض ...أحزاب قد قاطعت الانتخابات مثل: حزب القوى الاشتراكية (F F S) وذلك ...ب تمسك زعيمه بنفس الطلب القديم الجديد وهو أولية انتخاب مجلس تأسيسي. ...بعد أن شهدت سنة 1991 ما شهدته من حوادث، تجري الانتخابات التشريعية ...في 1991/12/26 ويسفر الدور الأول على النتائج التالية:

1- المرتبة الأولى للجبهة الإسلامية للإنقاذ بـــ: 188 مقعدا.

2- جبهة القوى الاشتراكية بـــ: 25 مقعدا.

3- جبهة التحرير الوطني بـــ: 16 مقعدا.

4- الأحرار بـــ: 03 مقاعد.

...له إبراز الأرقام هناك هو بهدف تأكيد المكانة التي احتلتها جبهة التحرير الوطني ...لم يكن ذلك مفاجئا لاعتبارات عديدة لكن ما يهمنا هو كيف كان موقف ...الجبهة ومن أين لها أن تتجاوز الأزمة؟ يجب أن يعلم الجميع أن الأزمة بالنسبة لجبهة

التحرير في تلك الظروف هي على شقين داخلية وخارجية، فبالنسبة للداخل فإن التعددية أزاحت الستار عن هؤلاء المنافقين الذين كانوا يرون في الجبهة الجلوس على كرسي المسؤولية والحصول على المنافع والمواقع، هؤلاء وجدوا أنفسهم فجأة يفقدون هذه المواقع، وكان من اللازم أن يبحثوا عنها في مكان آخر فسارعوا إلى الالتحاق بالأحزاب الأخرى وأعلنوا الولاء لها بل أن بعضهم اعتلا منابر السّب والشتم ضد جبهة التحرير الوطني أضف إلى ذلك أن الصراع داخل الجبهة لا يزال قائما وسوف يظل بين القدامى أو ما سمي بالمحافظين والمتقمصين للتجديد المجندين للمجابهة والمتأكدين من قدرة الجبهة على المنافسة ولذلك لم يخضعهم تقهقر مكانتها في الانتخابات فهم تعلموا من أقوال الزعماء السابقين أن خسران المعركة لا يعني خسارة الحرب. فإذا كانت تصريحات الجبهة الإسلامية قد بعثت الرّعب في قلوب بعض الأحزاب الأخرى سيّما البعيدة عن التوجه الإسلامي مثل التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية (R C D) وجبهة الأفافاس وغيرها والذين طالبوا بمقاطعة الدّور الثاني وإلغائه نهائيا فإنه وعلى العكس من ذلك فإن جبهة التحرير الوطني واثقة من نفسها بفعل رصيدها النضالي والتاريخي.

موقف جبهة التحرير الوطني:

جاء هذا الموقف من خلال البيان الذي أصدره المكتب السياسي والذي أكد فيه حرصه على احترام إرادة الشعب وحذّر من مغبة الانسياق وراء المطالبين بإيقاف المسار الانتخابي ومما جاء في البيان: ((إن جبهة التحرير الوطني تسجل بارتياح وعي الشعب الجزائري الذي مكن من إجراء هذه الاستشارة في ظل الهدوء والأمن على الرغم من النقائص والقصور والتجاوزات العديدة المسجلة...)).

وهكذا وقبل أيام معدودة من موعد الدور الثاني للانتخابات التشريعية والمعلوم أن المجلس الشعبي الوطني تم حلّه من طرف الرئيس "بن جديد" بتاريخ: 1991/09/30.

يستقيل أو يقال الشاذلي بن جديد في: 1992/01/11؟:

قيل عن الموضوع الكثير، فهناك من قال بأن الرئيس استقال فعلا في حين رأى البعض بأنه أقيل من أطراف أخرى وتحت ضغطها على اعتبار أنه عارض فكرة إلغاء المسار الانتخابي(1) وإصراره على التعايش مع أي حزب يفوز في الانتخابات، يضاف إلى ذلك ما ترتب عن لقائه يوم: 1992/01/06 مع "حشاني" ممثل الجبهة الإسلامية وإلى كل ذلك "حصول توقعات تؤكد بأن الفوز سوف يكون للجبهة الإسلامية بالأغلبية(2)".

ومـمّا جاء في استقالة الرئيس ((أمام حجم هذا الخطر الداهم فإنني أعتبر في قرارة نفسي وضميري بأن المبادرات المتخذة ليس بإمكانها، ضمان السلم والوفاق بين المواطنين في الوقت الراهن... فكرت طويلا... ووعيا مني لمسئوليتي في هذا الظرف التاريخي الذي يجتازه وطننا فإنني أعتبر الحل الوحيد للأزمة الحالية يكمن في ضرورة انسحابي من الساحة السياسية)) وليس هناك من كتابات أو تصريحات تفيد فيما إذا كان للرئيس الشاذلي بن جديد سبق أن اتصل مع قيادة جبهة التحرير الوطني في تلك المرحلة وفيما إذا كان قد أطلعها أو استشارها في موضوع الاستقالة لكن مهما يكن من أمر فإن موقف جبهة التحرير جاء واضحا تماما ومكملا للموقف السابق الذي شمله البيان السياسي بشأن استعمال المسار الانتخابي وذلك ما يستخلص من محتوى البيان السياسي الذي أصدره المكتب السياسي في: 1992/01/12 فور الإعلان عن استقالة الرئيس فقد جاء فيه ((إن الاستقالة المفاجئة لرئيس الجمهورية في هذه الظروف العصيبة التي تمر بها البلاد، قد تزيد الوضع تعقيدا إذا لم تواجه آثارها ونتائجها ببالغ الحكمة والتبصر من طرف الجميع...)) بتاريخ: 1992/01/14 يعلن المجلس الأعلى للأمن عن إقامة المجلس الأعلى للدولة وتشكل من السادة:

(1) – راجع ما أشرنا له سابقا خلال حوار الجنرال المتقاعد خالد نزار مع قناة الجزيرة.

(2) – أنظر حوار بوضياف رئيس مجلس الدولة لمجلة روز اليوسف المصرية في: 1992/03/15.

1- محمد بوضياف: رئيسا.
2- خالد نزار: عضوا.
3- علي، كافي: عضوا.
4- تيجاني هدام: عضوا.
5- علي هارون: عضوا.

عودة بوضياف فلتتهيأ جبهة التحرير للرحيل نحو المتحف أو فلتختفي عن الأنظار:

لقد توقفنا في نقاط سابقة في هذا الكتاب عند تلك الأيام السابقة عن لقاء طرابلس التاريخي الشهير ورأينا كيف تم التحضير له وكيف أن رجالا يقودهم الرئيس الراحل هواري بومدين حضّرت برنامج طرابلس وعملت من خلاله على تهيئة الأرضية لتجسيد مشروع المجتمع الذي يشير له نداء أول نوفمبر 1954 ((دولة ديموقراطية اجتماعية، في إطار المبادئ الإسلامية)) ذكرنا آنذاك أن قائد الأركان العقيد هواري بومدين أوفد أحد أصدقائه المعول عليهم هو السيد سي عبد القادر (عبد العزيز بوتفليقة) لإقناع القادة التاريخيين الموقوفين في السجون الفرنسية للانضمام إلى الفكرة وكان من الأوائل الذين تم الاتصال بهم هو السيد محمد بوضياف.

ونجد أن بوضياف نفسه يعترف بهذا ويؤكد بأن الاتصال عن طريق المحادية فرنسا، غير أنه رفض الانضمام لأسباب سبق شرحها. لكن ما نريد الإشارة إليه بادئ ذي بدء هو أن المرحوم محمد بوضياف يعود أخيرا حسب الشرط الذي جعله مقترنا بعودته إلى أرض الوطن إذ يقول: ((لقد تلقيت وعودا من حكومة بومدين سنة 1966 ومن حكومة الشاذلي بمناسبة الذكرى الثلاثين للثورة لكنها لم تكن مرفوقة برفع الحظر الذي أدى بي إلى الخروج وهو التعبير عن رأيي فيما يجري في البلاد بصفتي مسؤولا سابقا وأحد قادة ثورة الفاتح نوفمبر، لقد سألت مبعوث بومدين: هل أعود إلى البلاد كمواطن جزائري عاد أم كمسؤول سابق؟ فذهب ولـم يرجع! ونفس الشيء حدث تقريبا مع الشخص الذي اتصل بي سنة 1984)). وهكذا تشاء الأقدار أن يعود المرحوم بوضياف كمسؤول على رأس المجلس الأعلى للدولة والذي

قاده المجلس الأعلى للأمن بموجب إصدار إعلانه المؤرخ في: 14 جانفي 1992 والذي يتشكل من خمسة أعضاء كما سبقت الإشارة إليهم.

كان المرحوم السيد بوضياف كما بدا للجميع في عجالة من أمره وهو يريد أن ينفذ أفكار قديمة يسترجعها من ذاكرته لكن شد إليه الانتباه حين خاطب الشعب قائلا: ((هذه يدي أمدها للجميع بدون استثناء أمدها بثقة وأمل وتجديد العهد من أجل المصلحة والمساعدة والتعاون لبناء الجزائر)) المتبعون والمهتمون بشؤون السياسة عرفوا على الفور في تحليل الخطاب الذي باشر به المرحوم بوضياف مهمته، البعض فسّر كلمة ((هذه يدي أمدها للجميع دون استثناء...)) أن الأمر يتعلق بمصالحة وطنية شاملة تتجاوز كل الخلافات السّابقة لاسيما أن الصراع بل الحرب المتعرة بلغت أشدها حرب حضارية وكانت تبدو وكأنها بين شعبين مختلفين أحدها يزعم إقامة دولة إسلامية وآخر ينتمي إلى حضارة غربية بينما كان من ينتمي إلى جبهة التحرير الوطني يقف وسط هذه الأمواج العاتية هذا هو وضع جبهة التحرير الوطني "الاعتدال والوسطية" وذلك هو منطلق العمل الذي كنّا مع كثير من الطلبة أيام الجامعة نمارسه حين كنّا نتدخل من حين لآخر للتوفيق وفك النزاع الذي يبلغ حالات خطيرة أحيانا بين مجموعات الطلبة من الذين ينتمون إلى ما يسمى آنذاك "بالإخوان المسلمين" وبين ما يسمى "بالشيوعيين" (تلك المرحلة التي عاق فيها عميد جامعة قسنطينة السيد عبد الحق برارحي آنذاك صعوبات كبيرة في إعاقة حسن سير النظام الجامعي)). كان المناضلون المستوعبون لبرنامج جبهة التحرير الوطني من غير المنتمين نظريا لها يرددون في وصف الجبهة الآية القرآنية الكريمة: ((وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا)).

يجب أن نتيقّن ولا يستطيع أحد أن يقنعنا بعكس ذلك أن الحرب التي انطلقت في الجزائر والتي وصل الحد بمفجريها إلى شعار ((عليّ وعلى أعدائي))

كانت مستمرة من أزمة صيف 1962 وعادت لتشتعل في أكتوبر 1988 لتستمر فيما بعد. كان لها هدف واحد وهو القضاء على جبهة التحرير الوطني وإزاحتها من الطريق، ليس هناك هدف آخر غير هذا، فالمشروع الاقتصادي أو الاشتراكية أقبر نهائيا ولـم يعد يهتم به أحد لكن الذي بقي وظل صامدا هو المشروع الحضاري وذاك هو توجه جبهة التحرير فالحرب الجديدة يجب أن تأتي على ما حققته في هذا الميدان وما سبق أن وضعه وبينت رسمه الملفات التي انتهت بها أشغال اللجنة المركزية في مختلف دوراتها ملف الأسرة الذي جسده (قانون الأسرة) ملف الإعلام ملف الثقافة ملف اللغة العربية وما صدر بشأنها من توصيات، أصبحت مقننة وقال فيها المشرع كلمته إلى جانب ذلك كله. لكن أن يؤدي الأمر إلى التراجع عن مواقف الدولة تجاه قضايا خارجية لم تكن سوى نابعة من مبادئ الثورة الجزائرية وتجسيدا لما تقرر في مواثيقها (مثل قضية الصحراء الغربية) هكذا بدأت النوايا تتضح وبسرعة فائقة، السيد بوضياف يصدر مرسوما رئاسيا يحمل رقم: 92 - 39 بتاريخ: 1992/02/04[1] يحدد فيه صلاحيات المجلس الاستشاري الوطني المنشأ بموجب أحكام المادة 06 من إعلان تأسيس مجلس الدولة المشار له والتي تنص على: ((تساعد المجلس الأعلى للدولة هيئة استشارية وطنية)) وقد نصت المادة الثامنة 08 من المرسوم المذكور على نوعية التشكيلة التي تكوّن هذا المجلس بالقول: ((يضم المجلس في صفوفه أعضاء:

- مشهورين أو معروفين بحكم كفاءتهم أو لهم حظوة أو مصداقية في ميدان عملهم.
- متصفين بقناعات وروح التضحية والإخلاص للقضية الوطنية.
- غير مرتبطين بأية مسؤولية نظامية في حزب سياسي أو جمعية أو تجمع منضوين تحت لواء حزب سياسي أو على علاقة به.

---

(1) - المرسوم منشور بالجريدة الرسمية عدد 10 بتاريخ: 1992/02/09 معدل بالمرسوم الرئاسي 92/257.

وحدد المرسوم تشكيلة المجلس بستين عضوا (60) يعينون بمرسوم رئاسي. وفي الوقت نفسه تصدر مرسوما رئاسيا رقم: 92 - 44 مؤرخ في: 1992/02/09 بإعلان حالة الطوارئ لمدة 12 شهرا على امتداد كامل التراب الوطني وينشئ بموجب نص المادة 05 منه مراكز الأمن التي يرجع صلاحيات إقامتها لوزير الداخلية.

لقد سبق للسيد بوضياف أن صرّح بأن: ("جبهة التحرير الوطني" في تقديره انتهت سنة 1962) لكن ها هو يجدها أمامه حيّة ترزق بل لا تزال في ريعان الشباب فهي تجدد ثيابها باستمرار ويدخلها الناس أفواجا، ربما يكون هذا هو الذي أثار حافظة السيد بوضياف نحو الجبهة والتي لم تشهد حصارا مثل الذي فرض عليها في هذا العهد، فالسيد بوضياف طالب بضرورة حمل الجبهة إلى المتحف فورا لأن مهمتها انتهت وهي ملك لجميع الجزائريين وبإمكانهم زيارتها والتبرك بها هناك، في تلك الأثناء ومن أجل تشديد الحصار على الجبهة يجري إحصاء وجرد ممتلكاتها بناء على منشور رئاسة مجلس الدولة بتاريخ: 1992/04/21 في القمة وفي مستوى الولايات تجرّد الجبهة من ممتلكاتها. يبدو وأن كل شيء أصبح محل مراجعة فالسيد بوضياف لم يستطع ولم يقنع بالأحزاب السياسية وأخذ يعمل داخل محيطه الوحيد وهو المجلس الاستشاري.

كانت الفرصة سانحة جدا والساحة مهيأة لأعداء الجبهة لكي يفعلوا شيئا قبل فوات الأوان، فما أن أفصح السيد بوضياف عن إنشاء بديل لحزب جبهة التحرير أو بالأحرى استنساخ جبهة تحرير أخرى وفق التصور الجديد حتى تلقف الفكرة أناس هم ليسوا من رجال الفكر ولا منظرين، من هؤلاء الذين يعيشون في دواليب السلطة ليست لهم مهنة معينة، بعضهم الحق بمنظمات وجمعيات عن طريق الانتداب وبقي بتلك الصفة منذ سنوات عديدة. يشكل هؤلاء قطعانا أو لوبيات تستعمل حسب المراحل لتحقيق أهداف معينة. كانت فكرة إنشاء التجمع الوطني تشكل الشغل الشاغل آنذاك، وكان منتظرا أن يشتمل هذا الكيان السياسي الجديد

الحساسيات السياسية ضمن حظيرة واحدة. كانت هناك العديد من الملفات الهامة بيد المجلس الاستشاري الذي يرأسه السيد "رضا مالك" بعضها لم يفرّط فيه واستمر إلى غاية خروجه إلى حيز التنفيذ في إطار مجلس الدولة والذي ضم إلى تشكيلته "رضا مالك"، ويتعلق الأمر بالمرسوم التشريعي رقم: 92 - 02 الصادر في: 1992/07/04 المتعلق بتمديد الأجل الأقصى المنصوص عليه في المادة 36 من القانون رقم: 91 - 05 والمتضمن تعميم استعمال اللغة الوطنية والذي أمضاه خليفة بوضياف السيد علي كافي والذي أصدر فور توليه المهام على رأس مجلس الدولة مرسوما تشريعيا يحمل رقم: 92 - 01 يتضمن تشكيل لجنة وطنية للتحقيق في اغتيال الرئيس بوضياف وتتشكل من السادة: مبروك بلحيسن أحمد، بوشعيب محمد، فرحات يوسف، فتح الله كمال، رزاق بارة، علال الثعالبي. جبهة التحرير الوطني لم تنسحب من الساحة بل ظلت بيانات المكتب السياسي تأتي من حين لآخر معبرة عن مواقف الجبهة حيال الوضعية بتطوراتها بل أنه يمكن اعتبار اللقاء الذي عقدته اللجنة المركزية بباتنة بالهام وهي الدورة التي تمت بتاريخ: 28 إلى 30 أكتوبر 1992، كان الانشغال الوحيد آنذاك هو البحث عن الصّيغ الممكنة للخروج من الأزمة وقد أصدرت اللجنة المركزية لائحة أشادت فيها بالدور الذي تلعبه قيادة جبهة التحرير الوطني وثمنت اللقاء الذي أجراه المكتب السياسي يوم: 21 سبتمبر 1992 مع المجلس الأعلى للدولة والذي ضم إلى جانب السيد الأمين العام للحزب عبد الحميد مهري كل من السادة: عبد العزيز بلخادم وعلي بن فليس وقد جاء اللقاء في إطار المشاورات التي دعا إليها المجلس الأعلى للدولة وكان اللقاء مع المجلس الأعلى للدولة فرصة لإعادة تأكيد موقف حزب جبهة التحرير الوطني ووجهة نظر قيادته لحل الأزمة والتي جاءت ضمن التوصيات ولوائح اللجنة المركزية في الدورة التي انعقدت بتاريخ فيفري 1992 وألحت اللجنة المركزية في دورة باتنة على ضرورة مواصلة الحوار ومما يتعين تأكيده أن المكتب السياسي قام بحوصلة نتائج النقاش والحوار والأفكار المنصبة حول مواقف الحزب وتصوره لحل الأزمة في شكل مذكرة قدمها

المجلس الأعلى للدولة يوم: 30 نوفمبر 1992، كما وزعت على جميع هيئات الحزب والمنظمات والاتحادات المهنية ووجهت كذلك إلى الأحزاب السياسية لتنشر في نهاية الأمر إلى الرأي العام ويبدو أن موقف حزب جبهة التحرير الوطني الداعي إلى الحوار لم يرق بعض القادة في المجلس الأعلى للدولة نفسه وفي مستويات أخرى كثيرة وقد اعتبر السيد "خالد نزار" فيما بعد أن الاتجاه الذي تسير فيه جبهة التحرير الوطني بالخاطئ والمتخاذل[1] ونظرا لما تكتسيه المذكرة المشار لها من أهمية كبيرة وما يحتويه من أفكار تبرز بوضوح موقف حزب جبهة التحرير الوطني بدون مزايدة أو مناورة أو مواربة نفضل إدراج المذكرة كاملة فيما يلي:

* إن هذه المذكرة تعبر عن استعداد حزب جبهة التحرير الوطني للمساعدة على حل القضايا الكبرى التي تميز الأزمة التي تعرفها بلادنا منذ سنوات، وتتضمن هذه المذكرة ثلاثة محاور:

أولا: المبادئ والقناعات التي ينطلق منها حزب جبهة التحرير الوطني في تصور الحلول التي تتطلبها الأزمة.

ثانيا: الاقتراحات العملية التي تمكن من العودة إلى الأوضاع الطبيعية في تسيير شؤون الدولة ومواجهة الآثار الحادة للأزمة.

ثالثا: الإصلاحات الهيكلية وقضايا المجتمع الكبرى التي تتطلب حلولا بعيدة المدى، وتستلزم بالتالي حوارا معمقا من الضروري أن ينظم ويستمر بعد عودة الأوضاع الطبيعية.

أولا: المبادئ والقناعات:

إن المبادئ والقناعات التي تنطلق منها في تصور الحلول التي تتطلبها الأزمة يمكن إجمالها في النقاط التالية:

(1) - انظر خالد نزار: بوتفليقة الرجل والحصيلة ص 155 وما بعدها.

1- إن حزب جبهة التحرير الوطني يعتقد أن الوضعية التي تعيشها بلادنا تتطلب تجنيد جميع الجزائريين للمحافظة على ثوابت هذه الأمة، وهويتها، ورصيدها الوطني النضالي والثوري والنظام الجمهوري ودستور البلاد ومؤسساتها الدستورية واحترام إرادة الشعب المعبر عنه بحرية.

2- إن حزب جبهة التحرير الوطني، انطلاقا من مواقفه المبدئية الثابتة، وخاصة منها تلك التي تضمنتها اللائحة التي صادقت عليها اللجنة المركزية في شهر فيفري 1992، يعتقد أن الأزمة المتعددة الأبعاد التي تعيشها البلاد لا يمكن التغلب عليها بالحلول الجزئية ولكنها تتطلب حلولا متكاملة ومنسجمة تغطي جميع أبعاد الأزمة ويمكن أن تشكل قاعدة لمسعى وطني شامل يؤدي إلى إجماع وطني أو إلى صيغة قريبة من الإجماع الوطني.

3- إن إنهاء مسلسل العنف يمثل قضية مركزية في معالجة هذه الأزمة، والمقترحات التي يتقدم بها حزب جبهة التحرير الوطني ترمي في جوهرها إلى تطويق هذا المسلسل الخطير.

إن التنديد بالعنف ورفضه من طرف حزب جبهة التحرير الوطني وكثيرا من الهيئات والأحزاب الأخرى وما تقوم به الدولة من إجراءات أمنية، لا يكفي لتجنيب البلاد مغبة هذا المنزلق الخطير.

4- إن الحوار هو الوسيلة المثلى لإيجاد الحلول الصالحة وإنضاجها وتطبيقها تطبيقا سليما، واعتماد الحوار يقتضي رفض حتمية المواجهة بين الجزائريين. ويقتضي كذلك رفض حتمية التناقض بين الجزائر الوفية لثوابتها وهويتها، وبين الجزائر المتفتحة على العصر وحقائقه.

5- إن المجلس الأعلى للدولة، بحكم المسؤوليات التي يتحملها، هو الذي يجب أن يكون أكثر الأطراف حرصا على اعتماد الحوار وسيلة لحل المشاكل الوطنية. ويتولى تنظيمه، ويحرص على نجاحه، وفعالية تطبيقه، كما تقتضيه المصلحة العليا للبلاد.

6- إن الحوار يجب أن يتسع لجميع الفعاليات السياسية والاجتماعية المؤثرة في المجتمع، ولا يقصي من الحوار أي طرف يقبله وسيلة لحل الأزمة.واشتراك أي طرف في الحوار لا يعني التسليم بمطالبه وتوجهاته بل يفترض تفتحه على آراء الغير، والتزامه بتنفيذ ما تتفق عليه أطراف الحوار، ويمكن أن تتعدد صيغ الحوار وأساليبه حسب المراحل وتتوسع بها جميع القوى السياسية والاجتماعية من الاضطلاع بقسطها من المسؤولية في إخراج البلاد من الأزمة.

7- إن الهدف العام من الحوار هو الوصول إلى اتفاق وطني على الحلول التي تتطلبها الأزمة المتعددة الجوانب، وحتى يستجيب الاتفاق لهذه الغاية، يجب أن تعتبره أطراف الحوار، كلا لا يقبل التجزئة في التصور، والالتزام، والتنفيذ ولكن تطبيقه يخضع بطبيعة الحال، إلى تحديد أولويات ومراحل ضمن رزنامة متفق عليها.

8- إن الاتفاق الوطني يستهدف أساسا تنظيم الفترة التي تمهّد للعودة إلى الأوضاع الطبيعية لأن هذه الفترة تزيد المشاكل تعقيدا وخطورة إذا اقتصرت على تغييب مؤسسات الدولة أو تجميدها وتعطيل الحياة السياسية، والحد من الحريات العامة، والركون إلى الإجراءات الاستثنائية وبالعودة إلى الجمع بين السلطات وتداخلها.

9- ضرورة الاتفاق على هيكل للمتابعة والتنسيق بين المجلس الأعلى للدولة والأطراف الأخرى المشاركة في الحوار يظل قائما طيلة المرحلة اللازمة لتطبيق الاتفاق الوطني.

10- تلتزم الحكومة بتطبيق الاتفاق المبرم في تسييرها للشؤون العامة، وتلتزم الأطراف التي قبلت نتائج الحوار بمساندة الحكومة والعمل لتجنيد الطاقات الشعبية للمساهمة في الجهد العام للخروج من الأزمة.

11- تلتزم الحكومة والإدارة بالحياد الكامل تجاه التيارات السياسية، وخاصة في كل ما يتعلق بتحضير الانتخابات وتنظيمها كما تلتزم باحترام الحريات العامة، وحياد وسائل الإعلام العمومية.

12- يضمن الجيش الوطني الشعبي، الاتفاق المبرم وتطبيقه بتراهة من طرف الجميع ويبقى ملتزما بجميع الصلاحيات التي يخولها له الدستور.

ثانيا: الاقتراحات العملية:

إن النقاش حول المبادئ والتوجهات العامة يجب أن ينتهي إلى مقترحات عملية تضمن للاتفاق المرجو الوضوح والواقعية... وسلامة التطبيق وانطلاقا من المبادئ والقناعات التي أشرنا إليها نرى من الضروري أن يتناول الحوار القضايا التالية:

1) تطويق مسلسل العنف:

وهذا يتطلب من الأطراف المشاركة في الحوار:

- الالتزام بعدم اللجوء إلى العنف بجميع صوره، كوسيلة للعمل السياسي.
- الالتزام بالعمل، بمختلف الوسائل السياسية لإخراج البلاد من مسلسل العنف.

لا يدخل ضمن النقاش مسؤولية الدولة وحدها، دون أي طرف آخر، في حفظ الأمن والممتلكات العامة، وواجباتها في حماية المجتمع والمواطنين من العنف وفق أحكام الدستور والنصوص القانونية المستمدة منه.

2) العمل لعودة الطمأنينة:

إن استتباب الأمن يجب أن يعزز بجملة من الإجراءات من شأنها إعادة الطمأنينة للمواطنين والمجتمع ومنها:

- التخفيف التدريجي من الإجراءات المنجرة عن حالة الطوارئ بما يسمح بعدم تجديدها إذا تعذر رفعها قبل الأجل المحدد لنهايتها.
- احترام الحريات العامة المنصوص عليها في الدستور.
- تحرير العمل السياسي من كل القيود باستثناء القيود التي تتفق عليها أطراف الحوار.

- إبعاد النشاط الحزبي والانتخابي عن المساجد.
- إجراءات أخرى تدخل ضمن هذا المنظور.

3) العودة إلى المسار الديموقراطي:

تكون العودة إلى المسار الديموقراطي بإحدى الطريقتين التاليتين:

أ) إمّا البدء بانتخاب مجلس تشريعي عن طريق الاقتراع العام المباشر وبناء على قوانين انتخابية، تتفق عليها أطراف الحوار، ويصدرها المجلس الأعلى للدولة وتعزز هذه القوانين بالتزامات محددة بين أطراف الحوار لتوفير كل الظروف المساعدة على الاختيار الحر للموطنين، واحترام نتائج هذا الاختيار، وفي هذه الحالة يبقى المجلس الأعلى للدولة قائما بجانب المجلس الوطني المنتخب حتى يتم انتخاب رئيس الجمهورية.

ب) وإمّا البدء بانتخاب رئيس الجمهورية، عن طريق الاقتراع العام المباشر، بناء على قانون انتخابي تتفق عليه أطراف الحوار ويصدره المجلس الأعلى للدولة، ويعزز هذا القانون بالتزامات محددة بين أطراف الحوار لتوفير كل الظروف المساعدة على الاختيار الحر للمواطنين، واحترام نتائج هذا الاختيار، وفي هذه الحالة تنتهي مهمة المجلس الأعلى للدولة بمجرد انتخاب رئيس الجمهورية الذي يبادر بدعوة الناخبين إلى انتخاب مجلس تشريعي في الأمد المتفق عليه وعلى الأسس المذكورة آنفا.

وسواء اعتمدت الصيغة الأولى أو الثانية للعودة إلى المسار الديموقراطي، فإنه يتعين استكمال هذا المسعى بانتخاب المجالس البلدية والولائية لتمكين الشعب من المساهمة المنظمة بواسطة نوابه المنتخبين، في الجهد العام الذي يتطلبه الخروج من الأزمة.

4) العودة إلى الحياة الدستورية:

إن العودة السريعة إلى الحياة الدستورية تتطلب من أطراف الحوار: الالتزام بدستور 23 فبراير 1989 وتطبيقه طيلة الفترة الانتقالية.

يمكن الاتفاق على إدخال تعديلات محدودة على الدستور الحالي إذا دعت الحاجة إلى ذلك وهذا بعد إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية.

إمكانية وضع دستور جديد أو إدخال تعديلات أساسية على الدستور الحالي إذا أثبتت التجربة ذلك في نهاية الفترة التشريعية، ويمكن أن يتم ذلك إما بانتخاب مجلس تأسيسي أو تحويل المجلس الشعبي الوطني إلى مجلس تأسيسي.

5) تجنيد الطاقات للتكفل بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية:

تسعى أطراف الحوار إلى الاتفاق على سياسة موحدة في القضايا التالية:

أ) الإجراءات اللازمة للتطهير الاقتصادي والمالي، وتحديد أولوياتها، ومراحل تنفيذها.

ب) تنظيم التضامن الوطني لمواجهة الأزمة، وحماية الفئات الاجتماعية المتضررة منها.

ج) الإجراءات الكفيلة بسد مصادر الرّشوة والثّراء السهل والثّراء غير المشروع.

د) دور المحروقات في الاقتصاد الوطني.

هـ) موقف مشترك من المديونية وطرق معالجتها.

و) موقف موحد لرسم حدود التعاون الاقتصادي والمالي مع الخارج، وضمان الاستثمارات الأجنبية.

ز) الاتفاق على برنامج استعجالي لصالح الشباب في ميادين التكوين والإدماج الاجتماعي والتشغيل.

ح) الإجراءات اللازمة لدعم النشاط والإبداع الثقافي والعلمي.

ط) تحديد محاور العمل لتنشيط مشروع الاتحاد المغاربي، وتوضيح معالم السياسة الخارجية للبلاد إن حزب جبهة التحرير الوطني يعتبر أن الاتفاق

على كيفية معالجة هذه القضايا يمثل الأرضية المثلى للمحافظة على الوحدة الوطنية، واستقلال البلاد وأمنها، وتنمية المجتمع وازدهاره في إطاره الحضاري الأصيل.

وإن تنظيم الحوار الوطني وتطوره حول هذه القضايا سيمكننا من تقديم مقترحات مفصلة أخرى للأطراف المشاركة في الحوار.

ثالثا: **الإصلاحات الهيكلية وقضايا المجتمع الكبرى:**

إن العودة إلى الأوضاع الطبيعية لا يكفي وحده لتحصين البلاد، وبناء المستقبل على أسس متينة، وإن التغيير الجذري، في كثير من الميادين، مطلب أساسي لابد أن يؤخذ بالاعتبار بعد استقرار الوضع العام في البلاد، ولكن التغيير المطلوب عملية دقيقة ومعقدة واستمرار الحوار المعمق والرصين بين الجزائريين، على اختلاف توجهاتهم، في القضايا التي يطرحها هذا التغيير هو أهم الضمانات لنجاحه.

ومن الصعب وضع قائمة شاملة للقضايا التي يمكن أن تندرج في هذا الباب الذي يختلف من حيث المنظور والتوقيت عن البابين السابقين، ولكننا نذكر البعض منها على سبيل المثال فيما يلي:

- النمو السكاني.
- مكانة المرأة في المجتمع.
- سياسة اللغات.
- دور المسجد في المجتمع الإسلامي الحديث.
- إصلاح المؤسسات.

- الإصلاحات الهيكلية الكبرى (مثل إصلاح المنظومة التربوية، والإصلاح الاداري ...إلخ).

((إن الرّغبة في استمرار الحوار في هذه القضايا وأمثالها مؤشر على التوجه لترشيد التجربة الديموقراطية والتعددية الحزبية في بلادنا. وتأكيد الإدارة التي تجمع أطراف الحوار في اعتماد الديموقراطية لبناء مستقبل الجزائر)).

سوف يشهد التاريخ أن رجالا مثل عبد الحميد مهري كان لهم الدور الفعّال والرجولي الذي لا ينساه المناضلون المخلصون، فقد حمل في سفينة فيها من كل زوجين اثنين إلى بر الأمان وتخطّى بها المرحلة الحرجة لتتزاوج وتتوالد في مرحلة الحياة والرّخاء. كان موقف الجبهة واضحا من الأزمة وليس مذبذبا ولم يجعل منها إمعة نقلها إلى المعارضة الراديكالية في وضح النّهار فقد قال عن موقف الجبهة ((إن الأفلان يرفض استعمال العنف كوسيلة للعمل السياسي، مهما كان مصدره ومهما كانت ضحاياه، ومهما كانت الظروف ولكن دائما نواجه بالقول أن ذلك غير كاف لماذا؟.

إنهم يريدون منّا أن نستعمل مصطلح الإرهاب بدل العنف!.

والآن نكشف لماذا؟.. إنهم يريدون القول للعالـــم أنه ليس لدينا أزمة بل مجرد ظاهرة إرهابية، ويجب أن تتجند كل الترسانة الدولية لمحاربة الإرهاب، ومساندة السلطة القائمة على ذلك، وهذا واضح في الوقت الذي يشرع فيه في تنظيم اجتماعات بين وزراء الداخلية لتنسيق الجهود لمحاربة الإرهاب.

لقد قلنا أننا لم نستعمل مصطلح الإرهاب، لأنه مصطلح قمعي، ولأن الظاهرة أكثر أهمية وعمقا، وهذا لا يعني أنه ليس خطيرا.

إن ظاهرة العنف عندنا معقدة، وتستدعي حلا سياسيا، لا حلا أمنيا فقط.

إنهم يطلبون منّا أيضا أن نكون آلة للتنديد، بمعنى أن نصدر بيان تنديد كل يوم، وعلى إثر كل ضحية، إنها محاولة لإغراق الأحزاب في قضايا ثانوية، مما قد يعطي الانطباع بأننا نقوم بشيء ضد العنف، بالتنديد به وبآثاره، ولكن لا يحق لنا تقديم اقتراحات عملية لتوقيفه.

إننا نعتقد أن مهمة الأحزاب السياسية ليس التنديد بالعنف، ووصف وحشية الأعمال، ولكن مهمتها هي البحث عن مخرج من العنف، ولأننا نؤكد على الحل، ونقول بأن الحل هو الحوار، يريدون أن يجروننا إلى طرق مسدودة))[1]، ويضيف: ((... هل حقيقة ليس هناك علاج للأزمة الجزائرية إلا السياسة الإستئصالية)).

ويضيف ويبرز السيد عبد الحميد مهري تصور الجبهة حول حل الأزمة عن طريق واحد وهو الحوار قائلا: ((والحل الوحيد هو الحوار القوي والعميق والواقعي بحضور كل القوى السياسية للبلاد، وبالطبع يجب أن يعقد هذا الحوار في الجزائر، لأنه لا يمكننا أن نعفي السلطة القائمة من مسؤوليتها في إيجاد الحل معنا، إننا نعتقد كل الاعتقاد أنها تمتلك مفتاح الحل، وتستطيع، إن أرادت، أن تشجع على إيجاد مخرج مشرف للجميع، مخرج سلمي وديمقراطي، كما أنها تمتلك في ذات الوقت وسيلة سد النظام السياسي، وسد كل قنوات الحوار، مثلهما هو الشأن عليه الآن، إننا نشاهد عمليات الغلق والسد على الأصعدة السياسية والإعلامية. وهذا يقلقنا بشدة لكنه يدفعنا إلى الدفاع عمّا نعتبر أنه مستقبل ومصير الجزائر. فهذه الجزائر ملك للجميع، وليس هناك كائن من كان، مهما كانت مرتبته يمكنه الزّعم بقدرته على تسييرها كما يسيّر مزرعة خاصة)).

كانت جبهة التحرير الوطني بقيادة عبد الحميد مهري قد لعبت دورا هاما في الدعوة إلى الحوار بين الجزائريين جميعا ودون إقصاء وذلك ما عبر عنه في ندوة روما التي انعقدت بتاريخ: 21 - 22 نوفمبر 1994.

---

[1] - حوار السيد عبد الحميد مهري الأمين العام للحزب (ندوة صحفية عقدها يوم: 1994/11/29).

السيد عبد الحميد مهري سحب الشعرة من العجين كما يقال في العامية وأفرغ ما في جعبته من غيض وصرح في أحد المناسبات قائلا: ((إن جميع الأحزاب وأعضاء الحكومات المتعاقبة نصبوا العداء لجبهة التحرير الوطني فوجدت نفسها تتحمل جميع الأخطاء المرتكبة من الحكومات التي تعاقبت على السلطة منذ 30 عاما)).

جبهة التحرير الوطني وبحكم مكانتها التاريخية ورصيد رجالها النضالي ظلت على موقفها حيال الأزمة ولا أحد أعرف منها بسرايا وخبايا النظام لذلك أرادت أن تنخرط في مسعى الحوار بشكل واضح وشفاف، وأمام ضمور هذه العوامل قاطعت ما يسمى بأرضية الوفاق الوطني وكان شرطها واضحا هو أن يجمع الحوار الأحزاب الفاعلة في الساحة. فالمجلس الأعلى للدولة وتتوسطه لجنة الحوار الوطني التي أنشأها "علي كافي" بتاريخ: 1993/10/13، حددت المرحلة الانتقالية إثر ندوة الوفاق الوطني. سنة 1994 قاطعت جبهة التحرير المؤسسات التي أفرزتها المرحلة الانتقالية واعتبرت ذلك هدرا للوقت وتهربا من الاتصال المباشر بالشعب والرجوع لمؤسساته الشرعية.

بتاريخ: 1995/09/19 يصل اللواء العسكري "اليمين زروال" إلى رئاسة مجلس الدولة ثم يترشح للانتخابات الرئاسية المقررة في شهر ديسمبر 1995. كانت الدعوة إلى الصراع لازالت تتأرجح، لكن المجاهد والوطني المخلص "زروال" ابن الأوراس الأشم يضع حدا لتلك التصورات الطائشة التي تدعو إلى الاستمرار في الخطأ ويدعو إلى حوار سياسي هادئ يجمع حوله قدماء المناضلين والمجاهدين والتاريخيين ومثال ذلك أنه عمد إلى السيد الطاهر الزبيري بالاتصال بقادة الحزب المنحل (الجبهة الإسلامية) بسجن البليدة للتحاور معهم.

أصبح الذين كانوا يوجهون هوائياتهم المقعرة إلى الضفة الشمالية وراء البحر لا يتمكنون من التقاط الصور بشكل جيد، فالرجل الوطني شوّش الأفكار فهو لا يتلقى تعليمات من وراء البحر، تلك عوامل دفعت بجبهة التحرير الوطني إلى مساندته ومؤازرته فقد انبرت لجان من المناضلين أسست نفسها لمساندة الانتخابات الرئاسية عبر مختلف أنحاء الوطن.

إن انقشاع شحنة الحقد وروح الانتقام تجاه جبهة التحرير من طرف أناس كتب لهم الوجود على قمة هرم السلطة، فتح المجال لعودة الحيوية والنشاط إلى الحزب فقد أدرك الشعب حقيقة تلك الأكاذيب والخزعبلات التي كانت تحاك وتثار ضد الجبهة. تعاود احتضانها بعد أن تبين له أن لا بديل عنها ذلك ما فعله في تشريعيات 05 جوان 1997 والمجالس المحلية في: 23 نوفمبر 1997 في انتخابات تعددية رغم الإجحاف الواضح في حقها لكن كل ذلك لا يمنعنا من الولوج داخل جبهة التحرير الوطني لنرى الوضع على حقيقته ولنتأكد هل زالت الصراعات الداخلية داخل الجبهة وتلاشت الأزمات الداخلية بفعل تلك العوامل الخارجية!؟ أبدا لم تحقق ذلك وهل ما قام به مهري من الابتعاد بالجبهة خارج أسوار النظام يعني أنها أصبحت حزبا معارضا بالمفهوم التقليدي للأحزاب أم أن ذلك كله لم يكن في صالح الجبهة التي كانت في الحكم أو للحكم؟. إن الصراع الجديد داخل أجنحة الجبهة يمكن اعتباره طبيعيا من منظور مواقف الأجنحة أو الرجال الأقوياء داخل الجبهة تجاه ما يجري من أحداث على الساحة الوطنية، تنعقد اللجنة المركزية في دورة استثنائية في شهر ديسمبر 1996 ويتم سحب الثقة من السيد عبد الحميد مهري وتعويضه بالسيد بوعلام بن حمودة قد يكون ذلك مندرجا في الاستمرارية والتواصل داخل جبهة التحرير الوطني لكن البعض أعطاه تفسيرا آخر مفاده مواقف مهري المعارضة بشكل متعنت للنظام القائم قد يعطي تصريح بعض القياديين في الحزب حينها، تفسيرا آخر فقد صرح السيد بلعياط للصحافة بالقول: ((إن مهري حرم إطارات الحزب من الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها يوم كان الحزب حاكما، حيث حرموا من الحقائب الوزارية ومن مناصب السفراء... لذلك وجبت تنحيته...)). واصل السيد بوعلام بن حمودة مسار الحزب ودفع به إلى الأمام وفي المؤتمر السابع تكون محطة يقف عندها الجميع للنقد الذاتي ووضع بعض النقاط على الحروف من أجل ضمان انطلاقة جديدة في ظل معطيات متغيرة كلية عن الزمن السابق.



*** المؤتمر السابع لجبهة التحرير الوطني 1، 2، 3 مارس 1998 تحت شعار: "جبهة التحرير أعطيناك عهدا":**

ومما يتعين ملاحظته هنا ومنذ البداية أن الحزب يعود إلى صيغته الأولى ويتم التراجع عن صيغة الجبهة وهو ما ظهر به القانون الأساسي المنبثق عن المؤتمر السابع والذي ينص في مادته الأولى على ما يلي:

((حزب جبهة التحرير الوطني تنظيم سياسي وطني مبني على أسس ومبادئ بيان أول نوفمبر 1954 وثورته الخالدة، شعاره "من الشعب وإلى الشعب".

على خلاف ما نصت عليه المادة الأولى من القانون الأساسي الناتج عن المؤتمر السادس بالقول: ((جبهة التحرير الوطني تنظيم سياسي يستقطب مختلف الطاقات السياسية المؤمنة بالوحدة الوطنية، والمتمسكة بمصالح الشعب...)).

يلاحظ أيضا تفتح الحزب في هذه المرحلة على الشعب وتخليه عن تخصيص مصادر القوة أو مصادر التموين البشري (من المناضلين) على فئات الوطنيين من المجاهدين والنساء والفلاحين والشباب والمثقفين، فقد نصت المادة الثانية من القانون الأساسي للمؤتمر السابع على ما يلي: ((يستمد حزب جبهة التحرير الوطني وجوده من إرادة الجزائريين والجزائريات الذين يقبلون الانضمام إليه ويتبنون برنامجه والنضال في صفوفه على أساس مبدأ "الشعب هو مصدر السلطة" وهذا التخلي على حق الامتياز للفئات المذكورة سابقا أو تخصيصها دون غيرها، تفرضه سياسة التعددية الحزبية ومدى تبني الشعب للحزب من خلال برنامجه. فالمقياس هو الاحتكام للشعب وحده ومن خلال المقارنة والتحليل بين نصوص القانون الأساسي الجديد والقديم يتضح لنا التطور الذي بلغه الحزب وتبنيه نظريات جديدة لم تكن معروفة في قاموسه السياسي ولـــم يسبق تداولها في أدبياته. لقد أفضى الخطاب الافتتاحي للأمين العام السيد بوعلام بن حمودة إلى وضع تحليل عميق لمسيرة الحزب خلال تلك المرحلة وإلى

الصعوبات التي اعترضته كما أنه يستخلص أنه لم يكن انتقاديا لسابقيه بل اعتبر المجهودات التي بذلت من عوامل نجاح الحزب وعودته إلى مصاف القيادة بما حققه من نجاح في الانتخابات سنة 1997 ويبدو أن الوثيقة الأهم التي خرج بها المؤتمر هي التي سمّاها "لائحة المنطلقات الفكرية والسياسية" فقد أوردت تقيّما دقيقا وموضوعيا لمسار الحزب وأبرزت مآثر الوطن بتاريخه المسلسل وحضارته العريقة كما أن اللائحة حددت حوادث أكتوبر 1988 كظاهرة كان لها خطورة على البلاد والعباد ورصدت أهدافها والتي لم تكن التعددية الحزبية وما صاحب ذلك من حواجز أقيمت في وجه مناضلي الحزب وما حملهم شعار القطيعة من روح عدوانية انتقامية من الحزب ومبادئ الأمة وثوابتها ولـــم تخف اللائحة العيوب التي أفرزها تنظيم جبهة التحرير بسبب عوامل عديدة ومما قالته: **((إن الحكم كان ينظر دائما إلى الجبهة بعد الاستقلال على أنها محضنة تفرّخ فيها أفكاره أو أفكار الجماعة الخفية التي تخطط وتنظر له، ولم يقبل أبدا أن تكون هذه الجبهة مصدر وحيه.. إن الإصلاح الذي كان يرفع شعاره بالنسبة لجبهة التحرير الوطني يوم أن كان يزعم أن الحكومة هي حكومتها كان ينبغي أن يشمل كل مرافق الدولة ومؤسساتها، ذلك أن الأدوات التي كانت سببا من أسباب الفساد والإفساد وأوصلت البلاد إلى الوضع الذي تعرفه، لا تستطيع أبدا أن تتحول بصفة سحرية إلى أداة إصلاح، وهكذا حول شعار الكفاءة إلى المكافأة والالتزام بالمبادئ والقيم إلى نوع من الولاء لمراكز القوى والعناصر النافذة في الحكم)).**

إن ما استخلصه المؤتمر السابع إلى حد هذه النقطة يعيدنا إلى البداية ويجزم ما قاله قبل ذلك السيد محمد الصالح يحياوي منسق الحزب آنذاك قبل المؤتمر الرابع، فهو الذي رسم تصورا تنبّأ فيه بهذه النتيجة التي بلغها الحزب باعتراف المؤتمر السابع فقد جاء في خطاب السيد محمد الصالح يحياوي أمام المؤتمر الاستثنائي المنعقد بتاريخ: 15 إلى 19 جوان 1980 ما يلي:

((...المشكلة في الحزب ليست مشكلة شخص أو أشخاص وإنما هي بالدرجة الأولى مشكلة النظام السياسي في البلاد، إن الحزب الذي يستحق هذه التسمية بجدارة، لا يمكن أن يكون في منزلة بين المنزلتين. الحزب إما أن يكون حاكما يمارس السلطة بكل معانيها المنبثقة عن إيديولوجيته وأهدافه وإما أن يكون معارضا يسعى بكل الوسائل إلى شق الطريق نحو الحكم لتطبيق إيديولوجيته وسياسته ذلك هو مفهوم الحزبية في العالـــم، أما الحزب الذي يمارس الحكم باسمه، ويتخذ معيارا للترشح إلى الانتخابات أو ذريعة لتولي المسؤوليات، فسيبقى جهازا رديفا لدوائر الحكم الحقيقي يتحرك بإشارة منها، ويتوقف بإشارة منها...... أما الحزب الذي يكون جهازا مكملا لنشاط الأجهزة الإدارية فسيقبل كل الطاقات النضالية فيه، ومن هنا فلن يبقى ضمن صفوفه في النهاية إلا المنافقون والمغامرون، أي الذين لا يتوجهون نحو الحزب للنضال من أجل المبادئ والأهداف، ولكن من أجل تحقيق الأغراض والمصالح الشخصية)).

ليس من اللازم التعليق على هذا الكلام فهو يفسر نفسه ويسهل فهمه بمجرد رؤيته في الواقع إن ما يمكن ملاحظته أن حزب جبهة التحرير الوطني أعاد وضع خط برنامجه بشكل يتلاءم مع تطور الحياة الوطنية فأعطى مفهوما جديدا للاشتراكية التي كانت مواثيقه وقوانينه السابقة توردها بعبارة ((لا رجعة فيها)).

فاللائحة السياسية الاقتصادية والاجتماعية للمؤتمر السابع تؤكد على أن الحزب وهو يسعى إلى العودة إلى مقاليد تسيير شؤون البلاد ضمن المسعى الديموقراطي التعددي فإن توجهاته ترتكز أساسا على العمل على إقامة العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في حين لم يتخلّ الحزب كما يتجلى من اللوائح السياسية الثقافية والخارجية عن مبادئه المعروفة والمنصبة على الثوابت الوطنية وفي مقدمتها الإسلام واللغة العربية والأمازيغية كثرات مشترك لجميع الجزائريين ويؤكد المؤتمر بأن الحزب يظل يعمل من أجل تحقيق أهدافه بتشييد مغرب عربي كبير وهو التزام تاريخي مرجعه اجتماع طنجة

1958 ولقاء زرالدة 1988 ومعاهدة مراكش 1989 كما يتمسك بالانتماء الحضاري والتاريخي للعالـــم العربي والإسلامي ويضع في الحسبان حتمية التعاون والشراكة بين الضفة الشمالية والجنوبية للمتوسط ويعزز الرسالة الداعمة للشعوب المكافحة من أجل الحرية والسلام إن المؤتمر السابع لم يفوت الفرصة للتذكير فإنه حزب متفتح وغير مغلق على نفسه فقد كان شرع في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية مباشرة بعد إثراء الميثاق الوطني وأخذ في الانتقال إلى التعددية السياسية بمنهجية واضحة ابتداء من المؤتمر السادس ولما تبين بوضوح حسب ما خلص إليه المؤتمر السابع بأن أحداث أكتوبر 1988 كانت مطبوعة بطابع العنف والإجرام والعمالة لقوات أجنبية معادية فإنه يذكر بأن المؤتمر السادس كان قد أوصى بالإجماع بتكوين لجنة تقصي الحقائق لتقدم تقريرا مفصلا عن أسباب ودوافع وخلفيات تلك الأحداث غير أن هذه اللجنة لم تر النور إلى يومنا هذا (كما جاء في اللائحة السياسية العامة) ينتهي المؤتمر السابع ويستمر السيد بوعلام بن حمودة على رأس الحزب ليباشر أعمال أخرى وهي المبادرة إلى تجسيد مقررات المؤتمر في الميدان لكن الأزمة الداخلية لم تمت، فهي تولد من جديد، وينتهي الأمر بذهاب السيد بن حمودة في دورة اللجنة المركزية التي انعقدت بتاريخ: سبتمبر 2001.

كما جاء تماما ويعتلي مكانه السيد علي بن فليس ويلقي خطابا هاما أمام اللجنة المركزية أطلقت عليه اسم الخطاب البرنامج وتبنته في لائحتها كبرنامج عمل، تلك المرحلة كانت فيها جبهة التحرير منتعشة ومنتشية بالحيوية جراء عودتها إلى الميدان ويرجع المناضلون بكل نزاهة ذلك إلى عاملين وهما:

أولا: نشاط السيد بوعلام بن حمودة الذي قام وقتها بزيارة تكاد تكون شاملة للهياكل القاعدية للحزب عبر الولايات.

ثانيا: لاعتلاء أحد مناضليها القدامى منصب القاضي الأول في البلاد رئيسا للجمهورية وهو السيد عبد العزيز بوتفليقة خلال انتخابات 15 أفريل 1999 وكان قبل

ذلك قد أعيد انتخابه في قيادة الحزب بعضوية اللجنة المركزية في المؤتمر الاستثنائي الذي انعقد في الثامن والعشرين أكتوبر 1989 إذ أنه وبالرغم مما تقتضيه الظروف آنذاك من أن يكون مرشحا حرا فإن حزب جبهة التحرير تبناه بقوة وقاد حملته الانتخابية.

فقد جسد أول الأمر إنجازا هاما وعظيما وهو إعادة الحلقة المفقودة بين الجزائريين وهي الأخوة والتضامن اللذين حل محلهما العداء والجفاء والحقد فقد أطّرت هياكل الحزب وهيئاته عملية الاستفتاء الشعبي حول "قانون الوئام المدني" بحكم خبرته في التأطير والتعبئة الشعبية تلك العوامل أزالت المتاريس التي وضعت في طريق حزب جبهة التحرير الوطني ليعود بقوة ويأخذ مكانه بالاستحواذ على الأغلبية في الانتخابات الشعبية بدءا بالانتخابات التشريعية، ويعمل الحزب في إطار عمله التنظيمي على تنظيم المؤتمر الثامن الذي ألغي فيما بعد بقرار قضائي.

*** المؤتمر الثامن الملغى المنعقد في الفترة ما بين 18 – 19 مارس 2003:**

الآن ونحن نكتب عن هذا الحدث أو الأحداث كما يقول البعض يكون رجال حزب جبهة التحرير قد أعادوا القطار إلى سكّته وتجاوزوا تلك الخلافات ويجري الآن تحضير المؤتمر الجامع الثامن المانع والآمن، لذلك يجب أن نتجاوز الحديث في معطيات وحيثيات الأزمة غير أن ذلك لا يكون مانعا من إبراز بعض النقاط التي نعتبرها كمناضلين بسطاء قاعدة هرم الحزب أخطاء وجب تصحيحها وعندما نستعرض القانون الأساسي للحزب المنبثق عن المؤتمر الثامن الملغى تجابهنا بعض المواد التي صيغت بطريقة مختلفة تماما عن جميع الصّياغات السّابقة منذ المؤتمر الأول للحزب وبشكل نراه لا يتماشى مع مفهوم التطور وغير مستصاغ في الوقت الحالي وباختصار نورد تعليقا حول نص المادة 50 من القانون الأساسي المصادق عليه من طرف المؤتمر الثامن الملغى فهي تتضمن العديد من الفقرات تتصدرها عبارة ((يعين الأمين العام أعضاء مكاتب اللجان الدائمة واللجان الخاصة وينهي مهامها، يعين

أمناء المحافظات وينهي مهامهم، يعين منسق محافظات الجزائر وينهي مهامه، يعين منسق ممثليات الحزب في الخارج وينهي مهامها، يرشح المناضلين لتولي المسؤوليات في أجهزة الدولة ومؤسساتها، يضبط ويعتمد قائمة مرشحي الحزب للانتخابات البرلمانية بوزع المهام على منتخبي الحزب في البرلمان)). هذه بعض الفقرات من نص المادة 50 المذكورة وهي في عمومها مناقضة لما استقر عليه العمل فيما يتعلق بمبادئ تسيير شؤون الحزب والذي كرسته مواثيقه ونصوصه من المؤتمر الأول العادي المنعقد في الفترة ما بين 16 و21 أفريل سنة 1964 بل وقبله وقد نصت المادة 9 من القانون الأساسي آنذاك على ما يلي: ((طبقا للمبادئ الديموقراطية الداخلية التي تسير عليها جبهة التحرير الوطني فإن لكل مناضل الحق في: عرض آرائه ووجهة نظره والدفاع عنها في اجتماع المنظمات التي ينتمي إليها.

ونصت المادة 10 على أن كل المناضلين مساوون داخل جبهة التحرير الوطني والمسؤول مهما تكن درجته في السلم التصاعدي يخضع لنفس الواجبات والحقوق.

ثم نص المادة 12 تحت عنوان مبادئ الإدارة والتنظيم على ما يلي: ((بما أن السلطة الفردية وعبادة الشخصية تتعارض مع مبادئ الثورة فإن القيادة الجماعية مبدأ أساسي للعمل داخل جبهة التحرير الوطني...)).

ولنتفحص القانون الأساسي المنبثق عن المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني المنعقد بالجزائر في الفترة ما بين 27 إلى 31 جانفي 1979 لنقارن دائما نص المادة 50 من القانون الأساسي الناتج عن المؤتمر الثامن الملغى، لا نجد هناك هيمنة الأمين العام ولا وجود لمثل هذه الصلاحيات بل أن المادة 25 من القانون الأساسي للمؤتمر الرابع تحت عنوان مبادئ التسيير تنص على أن تسيير الحزب يخضع لمبادئ الديموقراطية والجماعية في القيادة وتنص المادة 27 على ما يلي: ((تستلزم المركزية الديموقراطية: (انتخاب جميع الهيئات وجميع المسؤولين في الحزب على جميع المستويات...) إن مبدأ التسيير

الديموقراطي لحزب جبهة التحرير الوطني ازداد تقدما وتوسعا فيما بعد وتجسدت الممارسة الفعلية فيه بشكل كبير وكان التنافس قائما في الأفكار والانسجام في الأدوار وإن تكريس مبدأ الديموقراطية والشفافية أضحى سائدا ولـــم يعد أحد يجرؤ على التفكير بالتراجع عنه بل أن المؤتمر السابع لجبهة التحرير الوطني والذي انعقد بالجزائر من 01 إلى 03 مارس 1998 عمّق وأكّد مبدأ التسيير الديموقراطي وَعَزّزَ طريقة الانتخاب على مستوى جميع الهيئات، إذ نصت المادة 46 من قانونه الأساسي تحت عنوان "الترشيح والتصويت"على ما يلي: ((كل المسؤوليات في الحزب انتخابية وكل هيئة منتخبة مسؤولة أمام منتخبيها)) كما نصت قبل ذلك المادة 45 فقرة 04 على أن حق الأقلية في التعبير عن حقها مضمونا وتلتزم الأقلية بتنفيذ قرار الأغلبية في حين لم ترد كلمة تعين في أي نص من نصوص القانون المنبثق عن المؤتمر السابع سيما في الصلاحيات الممنوحة للأمين العام في المواد من 22 إلى 25 بل إن صلاحياته تقتصر على التوجيه والإشراف على تنسيق أعمال الهيئات. إن المجال لا يسع للمقارنة بشكل أوسع وإبراز أوجه التراجع في تسيير الحزب بالابتعاد عن مبادئ الديموقراطية المكرسة فيه ولعل الإشارة لبعض المواد كاف للتدليل على صحة ما نقول وأنه بإمكان أي كان التأكد بقراءة ودراسة القوانين الأساسية للحزب والتي أشير إليها، كما أنه يلاحظ أن التوجه الذي سلكه المؤتمر الثامن الملغى يذهب إلى تغيير مناهج التسيير ويبين التروح نحو إعطاء مفهوم جديد للمركزية الديموقراطية وإضفاء مبدأ جديد أو مفهوما جديدا في تسيير الحزب يتسم بالفردية أو المحورية بجعل أو ربط جميع منطلقاته بقمة الهرم وذلك ما يستخلص من صياغة المادة 68 من القانون الأساسي الذي أنجبه المؤتمر الثامن وهي كما يلي: ((تعديل القانون الأساسي من اختصاص المؤتمر إلا أنه وبمبادرة من الأمين العام دون سواه)) في حين نجد صياغة المادة 70 من القانون الأساسي للمؤتمر السابع تنص على: ((تعديل القانون الأساسي من اختصاص المؤتمر في دورته العادية إلا أنه يمكن للجنة المركزية تكييفه عند الاقتضاء مع القانون قصد المطابقة)) وفي نفس السّياق تنص المادة 125 من القانون الأساسي من

المؤتمر الرابع على ما يلي: ((تعديل القانون الأساسي من اختصاص المؤتمر وحده))
ونصت المادة 40 من القانون الأساسي المنبثق عن المؤتمر الأول في 1964 على ما يلي:
((المؤتمر وحده صلاحية مراجعة أو تعديل القانون الأساسي للحزب)) لذلك يتضح أن
صياغة المادة 68 المشار لها مخالفة بذلك الأمر 97 - 09 المؤرخ في: 1997/03/06 المتضمن
القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية والذي نص بوضوح في المادة الثالثة منه على
أن كل حزب سياسي يجب أن يمتثل في ممارسة جميع أنشطته إلى مبادئ وأهداف منها:
احترام الحريات الفردية والجماعية واحترام حقوق الإنسان وأن تتمسك بالديموقراطية وأن
يجعل منها قاعدة أساسية لتنظيمه الداخلي وعمله في كل الظروف وفي جميع الحالات،
ذلك ما أكدته المادة 11 أيضا من نفس القانون وهي حتمية تفرض ترسيخ المسار
الديموقراطي وإشاعته والملاحظ أن مبدأ التعيين بدل الانتخاب المكرس في مواثيق الحزب
امتد إلى أسفل الهرم ليشمل الهيئات الدنيا، أمين المحافظة وإلى القسمة فقد نصت المادة 38
في أحد فقراتها على أن أمين المحافظة يعين مندوبي المحافظة ومنسقي المقاطعات وأمناء
القسمات وهو يعين من طرف الأمين العام كما سبقت الإشارة إليه ويوزع المهام على
أعضاء المجلس الشعبي الولائي كما يفعل الأمين العام بالنسبة للمجلس الشعبي الوطني
وهي في واقع الأمر صلاحية مخالفة لنصوص القوانين المنظمة للمجالس المنتخبة بما يجعل
صياغة هذه النصوص تنبئ عن سوء تقدير الأمور فقد حذّر ميثاق الجزائر لسنة 1964 في
باب الحزب والمنظمات الجماهيرية ص 108 بالقول: ((يتعين أن يقوم اختيار الحزب
الواحد في جو من الوضوح والدقة يزيلان كل التباس فيما يرجع إلى أهدافه ومقوماته
الاجتماعية ومبادئ سيره وبدون ذلك فإن مخاطر الانزلاق عاجلا أو آجلا إما نحو
دكتاتورية بورجوازية صغيرة وإما نحو تكوين فئة بيروقراطية تجعل من الجهاز أداة
لمصالحها الخاصة، وإما نحو دكتاتورية فردية تجعل الحزب مجرد جهاز شرطة سياسية، إن
هذه المخاطر تبقى قائمة))[1].

(1) – ميثاق الجزائر 1964 فقرة 06 ص 108.

إنه كان من الأولى والأجدر أن يتجه التفكير إلى تحديث نظام تسيير الحزب إلى ما هو أفضل بما يسمح بتعميق ممارسة الديموقراطية بكل أبعادها وعلى شتى المستويات لمختلف هيئات الحزب بما يعمق الفعل السياسي والحوار الديموقراطي البنّاء ويحقق التفاعل بين المناضلين للعمل على تنفيذ برنامج الحزب على أي موقع وجدوا فيه أن هذه العوامل ولدت شعورا بعدم الرضا وعدم استصاغة هذه التوجهات الجديدة مما أدى إلى ظهور نزعة لتصحيح المسار يضاف لها استنكار البعض لظاهرة التقارب الحاصل مع المتزعمين للتيار التغريبـــي كما يقال آنذاك بعد المؤتمر الثامن الملغى بل أنهم انتصبوا للدفاع عن القيادة وتمجيدها مثلما فعلت السيدة: ليلى عسلاوي في: ((السنوات الحمراء)) والذي أبرزت فيه باسم ذلك التيار عداء كبيراً لسياسة المصالحة الوطنية وهي السياسة التي يؤاخذ عليها الأمين العام آنذاك رئيس الحكومة عندما صرح من الجلفة بانتقاده لها وهنا كما يؤكد العارفون بخبايا جبهة التحرير الوطني أخذت الأجنحة تتموقع فالملاحظ أن الحزب وإلى حد هذا التاريخ لم يتخلص من صيغة الجبهة من حيث الواقع الفعلي والعملي بالرغم من أن تغيير العنوان قد تم في المؤتمر السابع وعادت الجبهة إلى صيغة الحزب فكثير من التيارات بقيت منضوية داخل حزب جبهة التحرير الوطني لاعتقاد كل منها أنه يشكل القوة الوحيدة وسوف تمكن من التموقع وتنفيذ الأفكار التي تحملها حساسية أو تيار لذلك فإن ظهور التيار الإصلاحي أو التصحيحي لقيادة السيد: عبد العزيز بلخادم كان مرجعه الاختلاف الإيديولوجي في الأصل فالسيد: بلخادم معروف انتماؤه وتوجهه العربي الإسلامي ولا غبار عليه ولعل المتمعن في خلفية الصراع يرجع الأذهان مباشرة إلى مخالفات مؤتمر الصومام وكأنها تبرز من جديد، والملاحظ أيضا أن التدليل له معناه في الصراع القائم في حياة جبهة التحرير أو حزب الجبهة أو جبهة الحزب فالمتمعنون للوضع رأوا بأن إعلان التيار التصحيحي لمسار الحزب انطلاقه من مدينة الجلفة له مغزاه وهو التمسك بخيار المصالحة الوطنية وتدعيم سياسة الوئام الوطني التي عنلها الرئيس: عبد العزيز بوتفليقة والتي ثار ضدها التيار أو الجناح المضاد الذي يتزعمه الاستئصاليون

كما يسمونه وهم من دعاة مواصلة الحرب الأهلية وتنفيذ الخيار العسكري كطريق وحيد لحل الأزمة في الجزائر والملاحظ أنه وكما سبق أن أوردنا موقف جبهة التحرير الوطني أيام السيد: عبد الحميد مهري وبتصريحاته شخصيا فقد كانت متبنية لسياسة المصالحة والوئام الوطني بشكل واضح بل أن السيد: عبد الحميد مهري ظل يدعو إلى الحوار وبعد استفحال الأزمة خرج عن صمته وراح يقارن بين أزمة حزب الشعب بالأمس وأزمة جبهة التحرير اليوم بل ويبرز صورة شاملة عن أزمة الحركة الوطنية بشكل عام قبل اندلاع الثورة ويخلص إلى أن سلبيات أزمة جبهة التحرير الوطني عديدة ومرشحة للتكاثر ويرى السيد: مهري بأن الرصيد السياسي والبشري للجبهة يمكنها من وضع حد لأية أزمة إذا ما تم تجديد رسالتها ويكون ذلك أولا بفتح حوار شامل وعميق بين المناضلين والمؤيدين للجبهة[1] والجدير بالملاحظة أننا سوف نخوض أو نغوص في معطيات كثيرة كما قلنا لكن ما نؤكده هو أن الأزمة المترتبة عن المؤتمر الثامن تعد من أخطر الأزمات التي عاشها حزب جبهة التحرير الوطني، لقد أضفى بظلاله على الساحة السياسية والإعلامية وناء بكلكه على صدور المناضلين. سيما الجيل الجديد الذي لـم يعرف أزمة حزب الشعب ولـم يعش أزمة صيف 62 و65، لكن الأزمة تلد الهمة كما يقال لقد انبرى مناضلون أكفاء من القدامى ومن الجيل الجديد إلى طرح أفكار مختلفة حول الأزمة مختلفة في الإجراء والشكل وتكاد تكون متفقة في المضمون الذي هو مصلحة الحزب ومستقبله فقد نادى السيد عبد الرزاق بوحارة بالحل الثالث للأزمة وطرحت بموازاة ذلك اقتراحات بحلول كثيرة ومتنوعة لكن ذلك لم يكن لينهي الأزمة أو يوقف الصخب لقد عمل التيار التصحيحي على درب التصحيح وعاود هيكلة جزء هام من الحزب وخلخل القواعد النضالية واستنفرها ليصل منطلقا من لقاء الحلفة أين يأخذ السيد: عبد العزيز بلخادم زمام الأمور في هذا الجناح ويعقد مؤتمر بالعاصمة وهو الذي سمي بالمؤتمر المرحلي.

(1) - عبد الحميد مهري "جبهة التحرير إلى أين" جريدة الشروق العدد 998، 2004/02/14.

المؤتمر المرحلي للمؤتمر الجامع: 22 – 23 جانفي 2004:

كما مررنا مرور الكرام على المؤتمر الثامن الملغى من هنا كذلك لم يلاحظ المندوبون الذين توافدوا لحضور هذا المؤتمر شيئا يقلل من قدره فالتنظيم محكما ومضبوطا. كما يجري العمل في مؤتمرات الحزب من استقبال الوفود وإيوائها وإيصالها إلى قاعة المؤتمر الذي انعقد بنفس القاعة التي شهدت المؤتمر الثامن الملغى لكن ما ميّز حال هذا المؤتمر وكان محل تساؤل المندوبين وحيّر الكثيرين وزاد من حيرتهم الانتظار الطويل لإعطاء إشارة الانطلاق نحو قاعة المؤتمر وعند زوال يوم الافتتاح تتسرب أخبارا عن التدابير التي سوف يسير على منوالها المؤتمر وبدأ التساؤل يطرح هل نحن بصدد مؤتمر ثامن يقوم مقام المؤتمر الملغى له كامل السيادة وتترتب عنه نتائج المؤتمر العادي لكن سرعان ما تبددت الحيرة حين تبيّن من الوثائق الموزعة أن المؤتمر أولي وتمهيدي (وهذه العبارة في لغة القانون تعني أن الإجراء هنا لا يمس بأصل الحق ولا يغيّر من مراكز الخصوم). وأطلقت عليه تسمية: ((المؤتمر المرحلي للمؤتمر الجامع)).

كنت مندوبا ومقررا للجنة القانونية في هذا المؤتمر وكان لي شرف حضور المؤتمرات السابقة الخامس والسادس والاستثنائي ولقد وقفنا في تحليل مع بعض الزملاء حين الاطلاع على عنوان: ((المؤتمر المرحلي للمؤتمر الجامع)).

إن التسمية هذه وليدة فكر عبقري لن تصدر إلا عن مناضل مقتدر ولديه بعد النظر وحريص فعلا على مصلحة الحزب ومستقبله وقد وقفنا عند العبارة نفسها متسائلين كيف تفطن صاحبها إلى صياغتها بهذا الشكل لكن المهم هو أن المؤتمرين وقفوا على حقائق وحققوا نتائج، فالحقائق هي تصحيح وتصويب الأخطاء وإعادة صياغة نصوص القانون الأساسي وإن كان ذلك كما اعتبر أرضية أو تهيئة لأرضية المؤتمر الجامع القادم والنتيجة هي إعلان ترشيح ومساندة المناضل: عبد العزيز بوتفليقة للانتخابات الرئاسية أفريل 2004 وخلاصة القول في هذا الجانب هو أن

حزب جبهة التحرير الوطني ليس حزبا من النوع العادي فلو كان كذلك لأندثر حزب أساساته من الإسمنت المسلح والمضاد للزلزال فهل بالإمكان زلزلة التاريخ وإزاحته من الذاكرة الجماعية لأمة من الأمم فجبهة التحرير تحمل التاريخ وتجسده وبداخل أسوار هذا التاريخ تنبت ثوابت الأمة والتي يظل حزب جبهة التحرير يذود عنها وكلما فعل ذلك التف حوله الشعب بكامله فهل له بديل؟، إن هذا هو جهاز المناعة الذي مكن حزب جبهة التحرير من تخطي أزماته كانت نتائج التوعية تنطق بالجملة التي تعبّر عن شخصية رجال مثل السيد: عبد العزيز بلخادم رجل متشبع بمبادئ وقيّم أمته متمرس وجزائري مائة بالمائة استطاع أن ينقل للمناضلين صورة حقيقية عن الاتجاه الذي سلكه ما كان لينضم إلى دعاة الحرب وإشعال نار الفتنة فهل كان منتظرا منه أن يكون صدى لصوت: ليلى عسلاوي وغيرها؟ فهو رجل متدين ومثقف مربوط ومشدود إلى عمق الجزائر في لحظة الحسم ردد كلمة الرئيس بوتفليقة ((إن الوئام المدني والمصالحة الوطنية قد عززا طاقتنا وإيماننا في الكفاح المشروع الذي نخوضه بلا هوادة من أجل القضاء على الإرهاب، فالحق بيّن والباطل بيّن، ومن أراد أن يلحق بالشعب الجزائري فالشعب له قلب كبير ومن أراد أن يحارب الشعب فنحن له بالمرصاد)) كما أنه أكد ووضح موقف حزب جبهة التحرير الوطني أمام الملأ وأبرز تمسكه بالمثل والقيم والعقيدة ذلك ما يستخلص من كلمته أثناء حفل توقيع عقد التحالف مع الأحزاب المتحالفة معه وهي حركة مجتمع السلم والتجمع الوطني الديمقراطي يوم الاثنين: 25 ذو الحجة 1424 هـ الموافق لـ: 16 فيفري 2004.

((نريد من خلال توقيع عقد التحالف أن يسموا إلى مراتب أجرى فيما يمكن أن نسميه:

"بالقطب الوطني" بالمفهوم الواسع إن الوطنية بدون احترام للمثل والقيم والعقيدة، لا تؤدي معناها في البناء الوطني والعقيدة أيضا أن تعمل من أجل صالح

الوطن، فهذا التكامل بين أحزابنا بعيدا عن الاحتكار وبعيدا عن رفض الآخر نريد منه أن يكون قاطرة تجر عربات في قطار التقدم الذي يركبه مناضلونا، ويركبه الشعب كله من أجل نصر الحق.....))[1].

لقد أخذت وجهات النظر في التقارب بين قيادي حزب جبهة التحرير الوطني، فكلما تم ضمور المصلحة الخاصة تعلو المصلحة العامة وهي مصلحة الحزب فيلاحظ أنه بموازاة مع اللائحة التي أصدرتها اللجنة المركزية المنبثقة عن المؤتمر السابع بتاريخ: 21 ماي 2004 تصدر القيادة المنضوية تحت لواء السيد: عبد العزيز بلخادم نداءات إلى نبذ التعصب والتروح إلى الحوار وتغليب مصلحة الحزب وهكذا تلتئم اللحمة ويظهر وينهض الحزب شامخا واقفا بكامل أجزاء جسمه ملتئمة بعد أن كانت مفككة.

قد لا يبدو ذلك غريبا إذا عرفنا أن لجنة نصبت لتحضر المؤتمر الثامن الجامع!.فيها مناضلون رجال أمثال السيد صالح قوجيل يلجأ إليهم عند الضرورة، كان اسمه بارزا في لجنة تحضير المؤتمر الرابع للحزب وتلك أيام عصيبة أيضا لكنها لم تكن مستعصية على مثل هؤلاء الرجال. لقد لاحظنا أن السيد مهري أعاد إلى الأذهان ما وقع لحزب الشعب عام 1947 حين انفصل المركزيون عن مصالي الحاج وكانت النتيجة هي انتقال الحزب إلى الأرشيف وظهور حزب جديد هو جبهة التحرير الوطني.

ذلك هو هاجس الخوف عند السيد عبد الحميد مهري الذي بادر إلى رفع مذكرة إلى السيد: رئيس الجمهورية فشرح فيها وجهة نظره لحل الأزمة وقد سبق لمهري أن كشف عن رؤيته لحل أزمة جبهة التحرير الوطني من خلال مؤتمر وطني ويأتي بعده السيد بوحارة عبد الرزاق وهو قيادي سابق في حزب جبهة التحرير ومن الكوادر ذات الأهمية فيه، وهو يعبّر عن وجهة نظر الطرف الثالث في الأزمة أو ما يمكن تسميته بالتيار شبه المحايد ويبدو أن مشروع السيد بوحارة لحل الأزمة يختلف إلى حد بعيد عن سابقيه فهو يطرح أفكار جديدة ومزعجة للبعض منها خاصة:

(1) – من كلمة السيد عبد العزيز بلخادم بمناسبة توقيع عقد التحالف بفندق الأوراس: 2004/02/16.

1 - إعادة تأسيس الحزب ليصبح متجانسا وقويا وحسبه فإن بلوغ هذا الهدف يستدعي جملة من الأعمال يجب القيام بها لحل الأزمة أولا، ومنها:

أ- عقد ندوة وطنية تضم جميع الأطراف المعنية والتي تهتم بشأن الحزب ومصيره ويمكن أن تشكلها العناصر التالية:

- المكتب السياسي.
- الأمانة التنفيذية.
- أعضاء مكتب المؤتمر المرحلي الذي نظمته الحركة.
- التصحيحية (والملاحظ أن السيد بوحارة كان ضمن هذا المكتب).
- منسقو الحركة التصحيحية في الولايات.
- المناضلون الأعضاء بمجلس الأمة.
- المناضلون الذين مارسوا مهام المحافظ.
- أعضاء اللجنة المركزية المنبثقة عن المؤتمر السابع.
- المناضلون الذين مارسوا مسؤوليات سامية في الدولة أو في المنظمات الجماهيرية والنقابية.

أما خطة عمل هذه الندوة ومحاور برنامجها فيحدده السيد بوحارة في خمس مراحل كما يلي:

أولا: تحديد وضبط الإجراءات العملية المتعلقة بتنظيم الندوة.

ثانيا: ندوات محلية تتولى إعداد ودراسة المشاريع التمهيدية التي تعرض على المؤتمر وتنعقد خلال ثلاثة أسابيع من تاريخ انتهاء أشغال الندوة الوطنية ويشرف على هذه الندوات المحلية قياديون من القيادة المؤقتة التي تنتخبها الندوة خصيصا لتسيير شؤون الحزب إلى غاية المؤتمر الجامع وتتولى الندوات الولائية على مستوى المحافظات من جهتها انتخاب قيادة محلية مؤقتة ولجان محلية لتحضير المؤتمر.

وفي الخلاصة أن نهاية هذه المراحل بتشكيلاتها المقترحة تكون بعقد مؤتمر جامع، غير أنه يجب أن تسجل هنا نقطة نراها هامة وقد استخلصناها مما عشناه ولاحظناه في مستوى القاعدة وقد لا يخالفنا فيها أحد أن المعطيات التي أفرزتها الأزمة التي عاشتها البلاد وخلال العشرية الماضية وما ترتب عن ظهور التعددية الحزبية بصفة سريعة وغير منتظمة وتحرك هاته بكثرتها وتنوعها في اتجاهات مختلفة، تطبعها ثقافة الحقد والهدم أضف إلى ذلك عزوف الإطارات الأكْفَاء عن الاندماج في نشاط الحزب وبقائها مرتبطة شكليا بالهياكل الحزبية.

خلو العمل الحزبي نهائيا من الأعمال الفكرية التي تخدم جانب التكوين عند المناضلين كالمحاضرات والندوات والملتقيات السياسية والفكرية أضفى على أعمال الحزب وضعا خاصا يتسم بالركود والجمود وأصبحت النقاشات الدائرة في الاجتماعات تنحصر في الشؤون الاجتماعية والقضايا السطحية التي لا تمت بصلة إلى عمق الحزب بل أنه وبهذه الصفة فلم تكن تجمعات الهيئات أبعد من عمل جمعيات كرة القدم وغيرها.

وشيئا فشيئا أدى غياب الفكر إلى بروز ظواهر غريبة وخطيرة في الأوساط الحزبية وهي اللهث وراء المناصب للمرور إليها عن طريق الحزب فأضحت عمليات الترشيح للانتخابات المحلية أو الوطنية حلبة الصراع ونطاح، يفضل بعض الأذكياء من هذه الأوساط استعمال طرق أخرى للمرور بسرعة وبرزت بوضوح تلك العيوب التي حذّرت منها مواثيق الحزب واعتبرها قانونه الأساسي من قبل الانحراف الموجب للطرد من الحزب كاستعمال الجهوية والقبلية والمحسوبية وغيرها، وأنه لا يتجاهل أحد أنه وفي المرحلة السابقة كان المناضل يخجل من رفع يده طالبا الترشح لمنصب المسؤولية مهما كان نوعه وكان المناضلون الآخرون هم الذين يقترحونه، إن غياب العمل الفكري والثراء الإيديولوجي يحل محله قوة العضلات والعنف في اللفظ وعدم الشعور بأي ارتباط بالانضباط الذي هو أساس العمل الحزبي الذي

يقوم على عنصرين الديمقراطية والانضباط. فأمام هذا الوضع لا يمكن القيام بأية عملية ناجحة لأن المتعامل مع من يجهلون الهدف منها. فلو أمعنا في تكوين وتوعية المناضلين وتعريفهم ببرنامج الحزب ورسالته وبدور المناضل في تحقيق هذه الرسالة لعرف الجميع كيف يتموقع بحزبه لا بشخصه ولنفسه ويعرف أن حرب المواقع هي قاعدة اللعبة في التعددية الحزبية، إذن يصبح من أولى الأولويات أن تشرع قيادات الحزب قبل كل شيء بعملية مسح لقواعدها بإحداث خلخلة في الأفكار من خلال ندوات محلية تخصص أولا لإعادة شرح برنامج الحزب وأفكار وإحياء المنظومة الفكرية بشكل جذري ثم بعد ذلك تسهل عملية انتخاب المندوبين أو القيادات ويسهل الاختيار ويقع التفاضل والتنازل بين المناضلين أنفسهم، فتجد المجموعة تلح على الواحد منها لتحمل المسؤولية ما وتدفعه إليها وبذلك تعيد الأذهان إلى تلك المقولة التي كنا نسمعها في الجمعيات العامة والمأخوذة من الشهيد العربي بن مهيدي ((من يطلب المسؤولية فهو خائن، ومن يرفضها فهو خائن)) حين ذاك يدرك المناضلون في الحزب أن الواجب يفرض عليهم اختيار أحسنهم ليتكفل بضمان موقع الحزب في الريادة من خلال منصبه وتصحبهم تطرقهم إليه كمن يقوم بفرض كفاية عنه وتختفي بذلك صراع المصالح والمطامح والمطامع.

وحين يصبح الاختلاف بين المناضلين رحمة كما أكده السيد: عبد القادر حجار حين قال:

((اختلاف الرأي رحمة ونحن لسنا نسخا مستنسخة من بعضنا البعض، فلكل واحد منا رأيه ونلتقي في الإطار العام والخلاف ينبغي أن يبقى في هذا الإطار، فنحن لا نختلف في البرنامج وخط الحزب، بل نختلف في طموحات شخصية، فإذا كان الاختلاف على هذا الأساس فليذهب أصحاب الاختلاف إلى الجحيم))[1]،

(1) – من حوار السيد: صالح قوجيل مع جريدة صوت الأحرار العدد 1983 في: يوم الاثنين 06 سبتمبر 2004.

ويأتي رأي القيادات في هذه المرحلة متطابقا فالسيد: صالح قوجيل يؤكد من جهته بأن عهد الخلاف قد ولّى ((ليس هناك خلافات، فأعضاء اللجنة الوطنية لتحضير المؤتمر الثامن يعملون في هدوء ومبدأنا الأساسي هو: الديمقراطية في جميع المستويات... أهم شيء لنا هو وضع حزب جبهة التحرير الوطني في سكته...))

إن كلاما كهذا يدفع المناضلين في حزب جبهة التحرير الوطني إلى التفاؤل بمستقبل حزبهم ووجود هذا الصنف من الرجال في قمته يخمد الفزع الذي تثيره في نفوسهم الهجمات والتحرشات التي تنبت من هنا وهناك ضد الحزب ففي الوقت الذي يجري فيه تحضير المؤتمر الثامن الجامع الذي سوف يضع الحزب نفسه في جو الانسجام والوئام تثور أصوات منادية بحقها في استرجاع شعار حزب جبهة التحرير الوطني ووضعه في المتحف على اعتبار أنه إرثا مشتركا بين جميع الجزائريين لكن الرد الذي جاء من أحد مناضليه وهو الأستاذ: محمود خضري وزير العلاقات مع البرلمان الذي أكّد بقوة مفحمة ورادعة لكل من تسوّل له المساس بحزب جبهة التحرير الوطني حين قال: ((إذا كان الحزب يحمل إرث الحركة الوطنية فهو يستمد وجوده وشرعيته اليوم من مناضليه ومن الإرادة الشعبية التي دعمته فتبنته كقوة سياسية أولى في البلاد....

إن من له النية الصادقة في المحافظة على الأفلان من تسلل الخونة والحركى ومن ولاهم إلى صفوفه أن يظل مناضلا في صفوف الحزب لا أن يركن في بيته ويغادر صفوفه... ملتحقا بأحزاب أخرى ليعود له الوعي فيما بعد ويتذكر أنه ناضل ذات يوم في صفوف الأفلان وكان مجاهدا... ليعطيه هذا الماضي صفة الحارس الأمين...على جبهة التحرير الوطني وتدفعه الغيرة لصونها بالإحالة على المتحف))[1]. إنه من الأكيد القول أن الأزمة تلاشت عن الحزب وأن المؤتمر الجامع والشامل قاب قوسين أو أدنى أو على مرمى حجر وأنه بات من الضروري التفكير

(1) – من حوار الأستاذ: خضري محمود وزير العلاقات مع البرلمان لجريدة صوت الأحرار العدد 1973 في الأربعاء 25 أوت 2004.

في ما بعد المؤتمر فرسالة الحزب لم تتحقق بعد إلا بتجسيد مبادئ ثورة نوفمبر 54 المجيدة وتلك مهمة مناضليه ممن تسند لهم مناصب القيادة في الحكم، إذ ليس من المنطق أن نشيع في أوساط المناضلين مبادئ الحزب ونعمل على إدارة الظهور لها عندما تصبح مقاليد القرار بأيدينا، فإذا زعمنا أن الحزب يناضل من أجل استرجاع الهوية ويسعى بذلك إلى إعطاء اللغة الوطنية مكانتها الدستورية فكيف تتراجع ويجرفنا التيار المضاد وحتى في أشياء بسيطة مثل التراجع عن تحرير فاتورة الهاتف أو الكهرباء والغاز التي توجه للمواطن باللغة العربية بينما نراها في بلد مثل تونس مثلا تحرر باللغة العربية وهذا مثال بسيط نسوقه، إن المفاهيم تبدأ حسب ابن خلدون من البسيط إلى المعقد. وعندما نتحدث عن الإصلاحات وتنص مواثيقنا على جعلها اقتصاديا تصب في إطار العدالة الاجتماعية لا نجد لذلك أثرا ونهدف بها في المجال الثقافي والتربوي إلى التعديل والتطوير نحو الأحسن، لكن في إطار قيمنا الحضارية ونستطيع إدخال اللغة الفرنسية في السنة الثانية من المدرسة الابتدائية، هذا قد يكون جميلا وتفرضه معطيات العالـم الجديد لكن عندما نقحم عقول أبنائنا في أشياء تجعلهم يعيشون شريدي الذهن مشدودين إلى محيط غيرهم فذلك غير مقبول فلو نأخذ مثالا بسيطا جدا للتدليل على ذلك فنلاحظ أن تسميات أشياء وأشخاص بكتاب السنة الثانية ابتدائي بالفرنسية (Le Monde de Didine).

في الصفحة رقم: 11 عبارة ((Le Chat de Mira "MISTIGRI")) أي قط ميرى اسمه: ((مستقري)) فهل في بيوتنا قط بهذا الاسم وعبر الوطن بكامله إن كانت ميرى وأسماء أخرى كثيرة قد تكون متداولة، ونحن ندرج اسم هذا القط نستحضر ما قاله المرحوم: مولود قاسم نايت بلقاسم عن رئيس الجمهورية الفرنسي ((فاليري جيسكار ديستان)) عندما أطلق اسم بوغرطة على كلبه فقد قال مولود قاسم ماذا سيكون شعوره لو سمي أحد الجزائريين كلبه: ((لويس الخامس عشر)) مثلا[1].

(1) – مولود قاسم نايت بلقاسم. أصالية انفصالية ج 1 ص 408.

ليتضح إذن أن النوايا الصادقة والجهود الجادة نحو إعادة بعث حزب جبهة التحرير بقوة هي القاعدة الآن وأن ما عدا ذلك يعد استثناء من القاعدة، لقد تبيّن أن محيط حزب جبهة التحرير يعج بكثير من الأصوات التي تنادي بأنها الأحرص على مصلحة الحزب والأخلص له والأولى به والأقرب إليه لكن ((لكل إمرىء ما نوى)) لم يكن حزب جبهة التحرير يعرف هذا النمط من السلوك المتمرد على الانضباط لرؤوس تشرأب إلى القمة فكلما زاد ارتفاع القمة عن سطح البحر أجهد الخلق نفوسهم في التسلق ولو على الأيدي وكلما وصلوا هناك اختلط الحابل بالنابل وكانت الغاية هي بلوغ الهدف وهو التمركز هناك كيف غابت تلك الضوابط التي كانت تلزم الجميع كل حسب موقعه ومقدوراته؟ لا ينظر نفسه على وقفها ويحبسها يضع حدا لأفاقه، لقد كان المناضلون يحضرون في القواعد الحزبية في جمعيات عامة تقدم فيها الترشيحات للمجالس المنتخبة وما رأينا وكما نرى اليوم (شخصا يطلب ويلح في الترشح وليس لديه مؤهلات أو مقدورات ومواصفات ولو حتى شبه بسيطة تؤهله للمنصب، في مؤتمرات الحزب: ((لم يحدث ما أشير إليه في المؤتمر الخامس وقبله)).

ترى الناس يتدافعون ويتهافتون ويكاد ينطبق عليهم قوله تعالى: ((**وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُم بِسُكَارَى**)) سورة الحج، الآية: (2) الكل يريد اللجنة المركزية.

إن المقاييس والضوابط التي رسمتها قوانين الحزب لم ترتسم في الأذهان بل ديست ولـم يعدلها مكان في هذا الزمان فلو سألت البعض من هؤلاء عن أبسط مبادئ الحزب وأهدافه وبرنامجه فما أجاب عن شيء مطلقا. قد يكون معذورا لم يخضع إلى تكوين أو تحضير فالجميع لا يحتشد إلا أياما معدودات حين ينادي المنادي ثم لا يلبث أن ينفض باستنفاد الغرض الانتخابي أو غيره ثم سرعان ما يتولد عن الحدث نفسه تنافر وتباعد بين المناضلين يؤدي إلى تشتت أكثر فأمام هذه الظواهر الغريبة والجديدة عن الحزب نستخلص بأن انعدام التصور أو التوجه الإيديولوجي الناتج عن الأمية السياسية

هو الذي يجعل الأشخاص يتحركون في اتجاهات مختلفة ومن منطلقات ذاتية تخلو من أي تصور أو توجه سياسي. لقد سبق أن تنبأ ميثاق طرابلس لهذه الظواهر حين أشار بالقول: ((أما عادات السهولة التي جاءت إلى الجبهة من الأحزاب الوطنية القديمة والهروب من الحقيقة وغياب كل تكوين ثوري والبحث الفردي عن الوضعيات المستقرة، وإرضاء النفس بأوهام الكرامة الشخصية، والأحكام المسبقة التي تكونها عن الفلاحين والمناضلين المحتشمين. وكل هذا يشكل الطابع المدمر.....)) إن وحدة الفكر والتصور المنبعث من وحدة الإيديولوجية كان المنطق أن يبعد أي صراع بين المناضلين لكن الفقر السياسي أو الهوة القائمة بين السياسة والفكر هي التي أوجدت هذا الصراع فكما يقول الدكتور عبد الله شريط ((لا ثقافة بدون سياسة ولا سياسة بدون ثقافة)).

إن عدم الاهتمام بالتكوين وبتبليغ إيديولوجية الحزب وفكره وبشكل أوسع برنامجه الذي يناضل من أجل تجسيده وهو برنامج المجتمع الذي يتميز وينفرد به دون غيره من الأحزاب والتنظيمات الأخرى وهو تحرير الإنسان بعد تحرير الأرض حال دون تحقيق الانتصار في الجزء الهام والمتعلق بالإنسان فهذه رسالة يقوم بها مناضلون متشبعون بمبادئ الحزب وملتزمون بتطبيقها، وقد وصفهم الميثاق الوطني 1986 بالقول: ((لا يستطيع أن يتحصل على صفة النضال إلا المقتنعون بمبادئ حزب جبهة التحرير الوطني الذين يلتزمون بتطبيقها وينذرون أنفسهم للعمل من أجل تحقيق مثلها العليا، ويكافحون بإصرار من أجل ترسيخ مقومات الشخصية الوطنية العربية الإسلامية...))

لقد أعطت مواثيق الحزب أهمية كبيرة للتكوين السياسي فقد اعتبره ميثاق 1962 الشرط الأول لقوة الحزب ونجاح الثورة ووصفه بالعمل الذي يحتاج إلى النفس الطويل يتعين تحقيقه بانتظام وعمق وأشار إلى الوسائل التي يتعيّن أن يستعملها الحزب في ذلك ومنها ((الشرح الشفوي عند الاتصال وفي الاجتماعات وفي الصحافة ومنشورات الحزب...)) ومن التكوين يتولّد التماسك ووحدة الفكر بين المناضلين والذي يجب أن يحرص عليه الحزب من خلال ضمان توافر عامل الجمع بين الانضباط الصارم وإشاعة الديمقراطية المسؤولة على جميع المستويات.

الخاتمة

إن محاولة إبراز مسيرة جبهة التحرير الوطني وتقفي آثارها ليس بالأمر السهل فهو عمل يحتاج إلى مجهود جبّار ولا يسعه كتيب واحد بل إنه يستحق أن يجمع في مجلدات ينبري له أساتذة ومفكرون ومناضلون مقتدرون من القدامى أو الحديثي العهد به وممن تمرسوا فيه وعايشوا مراحل الكفاح والنّضال على مر الزمن.

إن تلك الأعمال تستحق فيما بعد أن تخلّد في أذهان الأجيال بالتواصل الفكري المستمر، بأن ثورة نوفمبر العظيمة المشهودة في التاريخ المعاصر والتي فجرتها جبهة التحرير الوطني تستحق أن تخلد ويعايش وقائعها أبناء الجزائر إلى الأبد، إنه من المؤسف أن يحجم تلفزيون الجزائر عن عرض أفلام عن الثورة وحتى في مناسباتها الرّسمية ولا تتناولها الصّحف إلا باحتشام، بل أن قراءة الفاتحة على مقابر الشهداء أصبحت مقتصرة على مجموعة قليلة جدا ومحدودة لا يتجاوز عدد أعضاء مكتب قسمة المجاهدين على مستوى البلدية. إن السّير على النهج والاستمرار في اللامبالاة بالتاريخ سوف يقطع أواصر الأجيال وينهي صلتها بماضيها فتجرؤ على المناداة بمقولة ((التاريخ في المزبلة)) وحينها تجد المؤيدين والمناصرين وما أكثرهم وقد أصبحوا في مراكز القوة والتأثير، إن بقاء حزب جبهة التحرير الوطني حيا وقويا يشكل خطرا ومصدر قلق أولئك الذين يتعقّدون من التاريخ لسبب أو لآخر ولذلك فلا يرضيهم بقاؤه وهم يلحون من حين لآخر بمقولة مثل ((جبهة التحرير تراث للجميع)) إنه لن يفلح هؤلاء أمام تجذّر حزب جبهة التحرير الوطني في أعماق التاريخ فمحاولة إزالة شعار ((من الشعب وإلى الشعب)) الذي رفعه حزب الشعب وتواصل مع جبهة التحرير أحبطها الشعب في المهد لقد باءت محاولات الانحراف بالجبهة إلى اتجاهات أخرى غير تلك التي رسمت منذ الأمير خالد مبادئ حزب الشعب بالرغم من أن بيان أو ما نستطيع تسميته بميثاق أول نوفمبر 1954 الذي حدد برنامج الثورة المظفرة

...رابي معالـم مشروع المجتمع وهي في الأساس تحرير الوطن ثم تحرير الإنسان
...قامة ((جمهورية جزائرية ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية)).

وهي الدولة التي تقرر منذ 19 جوان 1965 بأن تكون ذات سيادة لا تزول بزوال الرجال والحكومات، فلئن انحاز الاتجاه منذ مؤتمر الصومام إلى غير ذلك المفهوم الذي تقرر أن تكون عليه الدولة الجزائرية بعد الاستقلال فإن المؤتمر التاريخي الذي انعقد بطرابلس سنة 1962 كان محطة لتصحيح المسار وتوحيد التفسير والحد من التأويل حول مفهوم الدولة الاجتماعية بإدراج كلمة ((اشتراكية)) وكان للمناوئين والمعارضين أن يحاولوا عرقلة وفرملة مسار الثورة بالتركيز على أن مجرد النطق بكلمة اشتراكية يعني الخروج عن الإسلام والارتماء في أحضان الشيوعية وكل ذلك ظل مجرد نقاش في الشكل ولـم يصل إلى المضمون لأن ليس بإمكان أولئك المناوئين أن يثبتوا شيئا مما تخيلوا في مضمون البرنامج وقد تنبأ ميثاق طرابلس إلى هذا النقاش وتوقعه فقال: ((نحن ننتمي بالطبع إلى الحضارة الإسلامية التي طبعت بعمق تاريخ الإنسانية، لكننا نؤدي خدمة سيئة لهذه الحضارة، عندما نظن أنه بإمكاننا إحياءها عبر امتثالنا لصور سلوكية شخصية في ممارستنا الدينية العادية، فنحن بذلك نتجاهل بأن الحضارة وهي تشييد للمجتمع، قد بدأت منذ زمن بعيد وتواصلت بفضل جهد إيجابي مزدوج يتمثل في الفكر والعمل في الاقتصاد والثقافة ناهيك عن روح البحث التي نشطتها وتفتحها العقلاني على العلوم ((...فمن هنا تبدأ كل نهضة حقيقية وإذا استغنينا عن هذا المجهود الضروري يصبح الحنين إلى الماضي مرادفا للعجز والغموض...)).

لقد اعتبر ميثاق طرابلس المهمة المنتظرة من الثورة كبيرة وعظيمة ولا يتسنى تحقيقها في ظل تشتت الأفكار وتنازع الإرادات لذلك قرر بأن يتم التخلص من الإيديولوجيات وأن يتم على أنقاض ذلك بناء حزب قوي ((الحزب بوصفه هو طليعة القوى الثورية في البلاد يجب أن لا يسمح بأن يوجد في داخله تعدد في الإيديولوجيات)) لقد أوردنا خلاصة لتلك المناقشات التي جرت آنذاك في طرابلس

مستخلصة من أفواه الحاضرين في المؤتمر أنفسهم واختطفنا منهم عبارة ((تمت المصادقة بالإجماع)) على النصوص المودعة للنقاش في جلسة علنية وهي المشكلة بما تم ضبطه في ميثاق طرابلس وبقي الخلاف منصبًا على نقطة واحدة هي تشكيلة المكتب السياسي فقط، فهل كان المتسببون في أزمة صيف 1962 على حق حين أرادوا الخروج عن ميثاق طرابلس بعد أن صادقوا عليه بالإجماع؟

إن التاريخ ودماء الشهداء لم تشأ بأن يفسح المجال لفرض الاتجاه القائل بربط الجزائر بالأفكار البورقيبية التي تدور في فلك الدول الغربية وتعتبر أن الارتباط بالتوجه العربي الإسلامي أن يبقى الجزائر في فلك الرجعية والانحطاط وحتى الذين استعملوا شعارات جوفاء ناؤوا بها حزب الشعب منذ 1947 باسم الأمازيغية وهي براء منها، لم يفلحوا في ذلك وقد شاءت الأقدار أن يمحو الرئيس الراحل هواري بومدين آثار تلك الأفكار بعين المكان في عين الحمام في خطاب ألقاه يوم 21 أكتوبر 1968، ومما قال بعد أن حلل أسباب وأهداف تلك الأحداث التي تزعمها آيت أحمد الحسين أثناء أزمة صيف 1962 لقد كانت نتيجة واحدة لهذه الاضطرابات خلال ثلاث سنوات وهي زيادة آلام سكان المنطقة وإضافة أرامل وأيتام جدد لأعباء ومخلفات الحرب التحريرية لكن والحمد لله انتهت هذه الحالة مع التغير الذي شهدته البلاد والذي وضع حد ((لكل سياسي منغص)). إن تأكيد المبادئ السامية للأمة والتي أخذت مفهوم الثوابت تجسدت من جديد في ميثاق الجزائر 1964 ودخلت الدستور الذي أصدره رئيس الجمهورية الجزائرية بتاريخ: 1963/9/10 بعد أن نص في المادة الرابعة منه على أن الإسلام هو دين الدولة والمادة الخامسة بأن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية للدولة، كما أن نفس الدستور أرسى مكانة جبهة التحرير الوطني وجعلها حزب الطليعة الوحيد في الجزائر وهي التي تحدد سياسة الأمة وتوجه عمل الدولة وتراقب عمل المجلس الوطني والحكومة وهي بذلك تعكس مطامح الجماهير وتعمل على إنجاز أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية....

لقد بينا أن الجبهة بالأمس لم تنخدع بالسياسة الديغولية ولم يطل عليها رباطه بالكنيسة الكاثوليكية ولا انتماؤه إلى اليمين المحافظ ولم يستهويها مشروع قسنطينة ولم تعتبر أو تنجذب إلى مقولة (سلم الشجعان). لقد أكدنا أن حزب جبهة التحرير الوطني ومنذ مؤتمره التأسيسي في أفريل 1964 حاول الانتفاضة ليسقط عنه كل تيار وينهض وحيدا ومنفردا بنفسه ينبري لتحقيق مبادئه والوصول إلى أهدافه وقد أوردنا بدون تحفظ ما بذل من جهود في عهد الرئيس أحمد بن بلة وقد ركزنا منذ البداية على إبراز الأزمات المتوالية على جبهة التحرير وعلى الحزب بعدها ورأينا كيف أن جبهة التحرير لم تتمكن من تحرير نفسها من نفسها ولم يولد الحزب الواحد من صلبها ولم يخرج إلا مشوها مثل مولود مشوه قيل فيه نتاج جماع وقت محيض فالحساسيات استمرت في جسم الحزب الواحد وأضحت الكتل تتراءى للأعين ويلمسها الجميع داخل الحزب ولم يحصل أن وقع اتحاد في الأفكار وقد حسم وأجزم بعض قادة الحزب ومنظّريه وفي مراحل مختلفة أن الحزب الواحد والطلائعي لن يحقّق أبدا طالما أنه يشكل نفقا وحيدا نحو السلطة وواقي الصدمات. فقد قال الأخ: محمد الصالح يحياوي ((الله يذكره بالخير)) في كلمته أمام المؤتمر الرابع ((إن مشروع الحزب الطلائعي لن يتحقق اليوم ولا غدا مع وجود هذه الفسيفساء المتنافرة التي نعرفها من التيارات والمذاهب والمآرب...)).

تلك هي الإشكالية التي أضفت غموضا على مسيرة حزب جبهة التحرير الوطني وحالت دون تمكن المفكرين والسياسيين من رصد تعريف علمي وأكاديمي لحزب جبهة التحرير الوطني بالمقارنة مع وضعه هل هو حزب حاكم أم معارض؟ إلا أننا استطعنا أن نقف عند التعريف الذي أعطاه المرحوم السيد: محمد الشريف مساعدية: ((**نحن حزب يقود ولا يحكم**)) وقد وقفنا عند بعض التوضيحات التي تلقي الضوء على هذا التعريف وخلصنا إلى نقطة مهمة جدا عارضا من خلالها كل مقولة مفادها أن حزب جبهة التحرير تعرض إلى التجميد أو تم وضعه في ثلاجة كما يقول البعض

الآخر منذ: 1965/06/19 وأثبتنا بالدليل أن المرحوم الرئيس هواري بومدين ومجلس الثورة نفسه يمثلون قيادة شرعية لحزب جبهة التحرير الوطني بعضهم في الجناح العسكري والبعض في الجناح السياسي وأن بيان مجلس الثورة وضع معالم تسير في اتجاهين أولهما إقامة دولة قوية بمؤسساتها لا تزول بزوال الحكومات والرّجال وثانيهما إقامة حزب قوي يجسد الإطار السياسي لرسم سياسة الثورة وتوجيهها.

وأفرد دستور 1976 الفصل الأول كاملا لإبراز مكانة الحزب واعتبر أن جبهة التحرير الوطني هي الطليعة المؤلفة من المواطنين الأكثر وعيا وهي تشكل دليل الثورة الاشتراكية والقوة المسيرة للمجتمع وقد أبرزنا الاهتمام الذي أولاه المرحوم بومدين للحزب وأوردنا مقتطفات من خطبه منذ الأيام الأولى لتشكيل مجلس الثورة والحكومة وانتهينا إلى أن وضع الحزب في ذلك الوقت لم يؤهله للمهمة التي أنيط بها مما جعل الرئيس الراحل يدعو الإطارات والمثقفين إلى الانخراط في الحزب ويبدأ في استقطاب العديد منهم، البعض عن قناعة بمبادئه وبرنامجه والبعض الآخر لحاجة في نفس يعقوب من تيارات مختلفة حتى أنه تبين أن قيادات في الحزب عارضت قرارات الرئيس بومدين واعتبرت أن الثورة الزراعية مخالفة للإسلام وهنا وجد التيار المنتمي إلى الشيوعية أو يزعم الشيوعية فرصة ليثني على الأفكار بقوة بعد أن كان التيار الوطني يتصدى وحده لتمرير تلك القرارات الثورية التي هي من صلب الإسلام، والرئيس الراحل لم يكتم ذلك بل جهر به حتى قال في خطابه: ((إذن تصدى أناس من الحزب نفسه إلى انتقاد نظام حكمهم المسؤولين عنه واشهروا الفؤوس ليهدموا هذا النظام)) جاء ذلك في خطاب ألقاه يوم: 1968/01/05 في الاجتماع الثاني لإطارات البلاد وفي خطاب آخر ألقاه بتاريخ: 1968/02/05 في الندوة الوطنية الثانية لرؤساء المجالس الشعبية قال: ((ويجب على الذين لا يؤمنون بالحزب أن ينسلخوا عنه ويدعوا أماكنهم للذين يؤمنون به وبالبناء الاشتراكي... هذا ملخص فكرتنا بالنسبة للحزب الذي يتعين عليه أن يفرض نفسه تدريجيا في ميادينه...)).

إن اهتمام بومدين لاستكمال بناء الدولة التي يراها لن تكتمل إلا بإسناد أمرها إلى ولي الأمر وهو جبهة التحرير الوطني حزب قوي وواع.

وقد رأى أمام ضعف القيادات أن يعهد بأمر الحزب إلى إطارات من الجيش وعلى رأسهم السيد محمد الصالح يحياوي ثم إسناد هيئات المحافظات الحزبية بالمدن الكبيرة إلى أعضاء معروفين بكفاءتهم سرّحهم كذلك من الجيش خصيصا وكان ذلك من أجل النهوض بالحزب وتحضير مؤتمره الذي فيما بعد المؤتمر الرابع والذي كان يأمل أن يجعله حدا فاصلا بين الثورة وأعدائها وقد كان هو موعد اجتثاثهم من جسمها بعد أن أرسى معالـــم دولة دستورية ووضع الميثاق والدستور.

لقد واجهنا بالحجة كل من يلوح بالقول بابتعاد بومدين عن الإسلام وفرضه لبرنامج اشتراكي علماني بأن الدستور 1976 ينص في المادة الثانية منه على أن الإسلام دين الدولة وأن الشواهد كلها مما ذكرنا ولـــم نذكر تؤكد أن الرجل له فهم صحيح للإسلام غير متزمت إسلام صالح لكل زمان ومكان كان خلال اجتماعات ضخمة مع الطلبة المتطوعين يلقننا المفهوم الصحيح للحديث الشريف ((الذي كان يكرره البعض فيما معناه من علامات الساعة ((عندما تَلِدُ الأَمَةُ رَبَّتَهَا وَأَنْ تَرَى الْحُفَاةَ الْعُرَاةَ رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُنْيَانِ)) أخرجه مسلم في (8، عبد الباقي).

كانت البرجوازية تسارع إلى تفسيره بشكل يخدم وضعها. في ذلك الوقت كانت الديمقراطية وممارسة السياسة والاختلاف في الإيديولوجية مسموح بها تماما في الوسط الجامعي الذي يرى فيه بومدين وسطا مثقفا يحكمه الفكر. كانت الكتب الشيوعية ومصنفات الإخوان المسلمين تتداول بدون حرج وكان التيار الوطني من المناضلين في حزب جبهة التحرير الوطني والشبيبة الجزائرية يمثلون الوسطية والاعتدال في الجامعة وكنا نعتز بذلك الانتماء.

من الإجحاف والجحود أن ينكر على بومدين برمجة إنجاز مسجد في ألف قرية من قرى برنامج الثورة الزراعية ويشجع ويؤطر ندوات دولية كبرى حول الإسلام تمثل في ملتقيات الفكر الإسلامي ويفرد مشروعا لإقامة الجامعة الإسلامية ((جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة)) تقرر مشروعها سنة 1970.

لم نمر إلى المؤتمر الرابع للحزب دون الإشارة إلى ذلك اليوم الحزين الذي لا ينسى يوم تشييع جنازة المرحوم بومدين إلى مثواه الأخير وكيف أبّنه السيد: عبد العزيز بوتفليقة بكلمات رثاء أبكت الجزائريين والعالـــم لأنها خرجت من الصميم لأن عبد القادر (عبد العزيز بوتفليقة) صديق للمرحوم ومرافقه أيام الثورة وبعد الاستقلال وأنه لعب إلى جانبه دورا هاما في وضع معالـــم برنامج طرابلس بشهادة قياديين في الثورة أمثال سعد دحلب الذي ذكر ذلك في مؤلفه الذي أشرنا إليه وإن كان بغير رضا.

وقد لاحظنا أن أزمة السلطة في جسم جبهة التحرير الوطني تأخذ باستمرار أوجها عديدة وتختلف أسبابها حسب كل مرحلة فقد أبرزنا عملية تصفية قدماء القياديين من جبهة التحرير الوطني أمثال السيد عبد العزيز بوتفليقة والسيد محمد الصالح يحياوي وبلعيد عبد السلام وكان المتنفذون يستعملون لجنة الانضباط ويضفون عليها طابع الهالة والعظمة بإسنادها إلى رجال تاريخيين كما فعلوا مع مصطفى (عمار) بن عودة ولاحظنا أن هناك ميزة تنفرد بها جبهة التحرير دون بقية الأحزاب في عالـــم السياسة والحكم وهي صفة التكتم وتبطين الخلافات والظهور بمظهر الانسجام أمام الآخرين أيام المحن ذلك ما حدث عند وفاة الرئيس الراحل، إذ تم تغليب الشرعية الدستورية على الشرعية الثورية. وهي نقطة يسجلها التاريخ لصالح أعضاء مجلس الثورة بصفة خاصة وبالمرور من تلك الأزمة بسهولة تعيش جبهة التحرير أزمات أخرى طوال المسيرة بعد ذلك، إذ أنها وبتنظيم المؤتمر الرابع يبرز الجناح العسكري لجبهة التحرير الوطني بقوة وقد أشرنا إلى تشكيلة اللجنة المركزية حسب العدد ووقفنا عند نقطة لم

يجد لها الجواب الكافي والشافي وهي هل أن جبهة التحرير تحولت فعلا إلى حزب واحد في مؤتمره التأسيسي في شهر أفريل 1964؟.

وأن الجميع الذين أصبحوا أو بقوا فيه يجمعهم برنامج واحد وفكر واحد؟ والأهم هل أن إلغاء المبدأ الذي أقرّه مؤتمر الصومام وهو أولية السياسي على العسكري استمر منذ اجتماع القاهرة 1957 وهو الذي يتولى الحكم باسم جبهة التحرير الوطني إلى ما بعد المؤتمر الرابع؟ وهو الذي يقود الجبهة نفسها؟.

ربما يعزز هذا التساؤل الأخير كيفيات تحضير للمؤتمر الاستثنائي الذي انعقد بتاريخ: 15 - 19 جوان 1980 والذي تمكّنت فيه لائحة العسكريين من منح الأمين العام للحزب رئيس الشاذلي بن جديد صلاحيات جديدة وواسعة وأضافت إلى جدول أعمال المؤتمر المخصص أساسا لدراسته المخطط التنموي بناء على توجيه من المؤتمر الرابع نقطة جديدة تنظيمية في الوقت الذي لم يكن فيه المؤتمر ذا طابع تنظمي وانتهى إلى الخروج بهيئات جديدة. لم تكن العملية سهلة ومستصاغة داخل الحزب لكنها أزمة تمر بعد أن تلفظ وتبعد من طريقها إطارات من الحزب ككل مرة وتركتهم على جانب.

وعند هذا ذكّرنا بمقولة المرحوم فرحات عباس ((إن الجزائر بلد ليس له حظ، فأبناؤه يحسدون بعضهم ولا يملكون روح الانضباط والتضحية، فهم يفضلون المكائد ويلهثون وراء الأمور التافهة...)) إنه وبالرغم من كل شيء فقد وقفنا عند الإنجازات الضخمة التي لا تزال شاهدا على ما حققته جبهة التحرير لفائدة الشعب والوطن وسجلنا بكل اعتزاز الإعداد للملفات الضخمة والهامة التي أعدتها ودرستها اللجنة المركزية في مختلف دوراتها بعضها وجدت طريقها للتطبيق والبعض الآخر بقي رهين الأدراج وسجلنا أنه وقبل سنة 1986 كانت الأمور تسير على وتيرة حسنة وكل شيء يتقرر باسم جبهة التحرير الوطني وكل القيادات تتمتع بعضوية اللجنة المركزية أو المكتب السياسي. كانت العضوية كما أشرنا توزّع وتمنح في

شكل (كوطة) حسب القطاعات والوزارات والسفارات فقد ينالها بحكم المناصب من لا يؤمن مطلقا بجبهة التحرير الوطني ولا يعرف شيئا عن برنامجها فجأة لاحظ كيف هبت رياح التغيير جراء الأزمة الاقتصادية وانهيار أسعار البترول وكان من المفروض أن لا نتطرق إلى هذا الجانب لكنه كان أمرا ملحا. فالتغيير لم يشمل الجانب الاقتصادي بضرب مؤسسات جبهة التحرير الوطني التي أقيمت في الصناعة والزراعة وغيرها بل امتد إلى الجانب الحضاري في توجيهات جبهة التحرير الوطني وطرحت المبادئ والقيم التي رسختها جبهة التحرير للمزايدة ويأتي تعديل الميثاق الوطني في محاولة لمواكبة المستجدات ويخرج الجبهويون من المؤتمر الخامس المنعقد بتاريخ: 19 – 1983/12/22 شبه منتصرين ببقائهم في الواجهة لكن الراغبين في التغيير لم يكن هدفهم إرساء نظام اقتصادي بوجه جديد على أنقاض الاشتراكية ومن ثـمّ يحتدم الصّراع مع جبهة التحرير الوطني ويبلغ أشده فحتى الأمين العام للحزب لم يعد يرى في الحزب سوى مجموعة ضعيفة لا تقدر على أي شيء مهمتها تنحصر في التصفيق والتهليل دون تعليل أو تحليل فقال في خطابه أمام المؤتمر السادس للحزب المنعقد بتاريخ: 27 – 28 نوفمبر 1988 ((لقد اقتصر نشاط أجهزة الحزب في جميع المستويات على ترديد كلمة الموافقة)) جاء ذلك عقب أحداث أليمة شهدتها البلاد لأول مرة بهذا الحجم وقد أوردنا شهادات إثبات من ثقات تدل على أنها نظمت في الأصل ضد حزب جبهة التحرير الوطني بعد أن ظل قائما رغم ما تعرض له من هزات وأزمات وتلك هي أحداث أكتوبر 1988.

لكن حزب جبهة التحرير الوطني بمن فيه زادته الأزمة قوة وولدت لديه الهمة ولم تفلح محاولة تفتيت الحزب خلال المؤتمر السادس جرّاء ما تقرّر إثر تحويل حزب جبهة التحرير إلى صيغة الجبهة تشمل حساسيات متعددة وهي خطوة نحو الانفتاح على الأحزاب تعامل معها المناضلون بذكاء إلى أن جاء الدستور الجديد الذي أزاح من صلبه كل من يمت بصلة إلى الإيديولوجية والاشتراكية ووحداوية الحزب وفتح المجال

التعددية السياسية وهي مرحلة راهن فيها الكثير على موت جبهة التحرير الوطني لكن ذلك لم يحصل بالرغم من أن جهات معينة استعملت جبهة الإنقاذ آنذاك بقوة ضد جبهة التحرير وانبرت الأحزاب الأخرى إلى الظهور ببرنامج واحد يشتمل على مخطط واحد يتضمن السّب والقذف في حق جبهة التحرير لا غير، يصل حزب جبهة التحرير إلى عقد مؤتمره السّابع بتاريخ: 01 إلى 03 مارس 1998 ويضع شعاره: ((جبهة التحرير أعطيناك عهدا)) وتبدأ جبهة التحرير في جذب أطراف البرنوس الذي كان يغطي الآخرين وتقع تعريتهم بتحويل حزب جبهة التحرير الوطني بقيادة السيد: عبد الحميد مهري إلى المعارضة كلية وينحاز إلى الجناح الذي اختار سياسة الحوار كأسلوب لحل الأزمة التي عصفت أو تكاد بالبلاد كلها لم يشهد التاريخ مثيلا لها وكادت تصل أو تفوق ما شهدته بعض البلدان الإفريقية المتخلفة أمثال روالندا وأنغولا ويقف البعض حائرا تجاه القوة الخفية التي تسند جبهة التحرير الوطني لتظل واقفة شامخة فحتى المحاولات التي ساندها المرحوم بوضياف ومن بعده والدّاعية والرّاغبة في إنهاء الجبهة وحملها إلى المتحف تحت عنوان ((التراث المشترك للأمة)).

لم تفلح، لقد أبرزنا الأزمات الخارجية التي تفرض على حزب جبهة التحرير الوطني وأظهرنا في آن واحد الأزمات الداخلية التي ما فتئت تطيح بالرؤوس والقيادات تحت عناوين مختلفة ولـــم يتسن وبالسهولة المتوقعة فهم ما يجري داخل الجبهة إلا لمن هو ضالع فيها وعارف بخباياها.

فسمة التكتم تصاحب القيادات منذ الأيام الأولى للثورة ولازمت الأحداث الخطيرة التي عاشها وعايشتها جبهة التحرير منذ ذاك مثل قضية ملوزة: 1957/05/28 ووضعية الجبهة مع مصالي الحاج وقضية عبّان رمضان وقضية العقداء وهم: العقيد لعموري، أحمد نواورة (كان قائدا للولاية الأولى 1958) العقيد عواشرية قائد القاعدة الشرقية 1958) الرائد مصطفى لكحل العقيد عمار بوقلاز والتي أسرّ إلينا أحد المجاهدين بتفاصيلها (ليست للنشر) وأكّد بأن المحكمة التي أقيمت لهم فرضت على

بومدين فرصا وغيرها...، بذلك استمرت بنفس الشكل ولـم يحدث أن تجرأ زعيم
على كشف خباياها ممن تخلى أو تولى ولو في لحظة غضب منذ المرحوم: محمد خيضر
إلى أحمد بن بلة إلى الشريف بلقاسم ثم قائد أحمد ثم محمد الصالح يحياوي ثم المرحوم:
محمد الشريف مساعدية وعبد الحميد مهري وبوعلام بن حمودة وعلي بن فليس
فبالرغم من الصّراعات المبثوثة في الدّاخل لا يبرز منها سوى سحب الثقة أو التنحي
أو التخلي ثم سرعان ما تخمد الأزمة وتخفت لينحصر الغليان داخل الوعاء (المرميطة)
كما يقال، لقد بـيّنا بوضوح ودون مواربة أو مداهنة أنه وخلال عودة السيد: عبد
العزيز بوتفليقة وبعد تبني جبهة التحرير لبرنامجه والقيام بالإشراف والتعبئة إثر ترشحه
للانتخابات الرئاسية سنة 1999 عادت معه جبهة التحرير بقوة وبفضل تواجده على
أعلى هرم السّلطة امتدت السّلطة المعنوية إلى جبهة التحرير فهو أحد مناضليها وقادتها
بلا منازع وتعزز الالتزام المعنوي تجاه الجبهة من جديد فكانت نتائج ذلك واضحة في
انتخابات البرلمان والمجالس المحلية كما شرحنا، ولـم يكن لحزب جبهة التحرير
الوطني أن ينكر الجميل أو يرجع عن عهد، فإذا كان طموح الرّئيس عبد العزيز
بوتفليقة هو استعادة السلم المدني بإقرار الوئام وتقنينه فإن حزب جبهة التحرير جعل
ذلك من ضمن برامج عمله التّوعوية وقد كان ذلك خياره في الوقت الذي قاد
السّيد: عبد الحميد مهري تـيّار الحوار والمصالحة إذن لم تكن لحزب جبهة التحرير
الوطني أن يحيد عن هذا الطريق ويتروى وينضوي إلى زاوية حادة يحشر أنفه فيها مع
دعاة الاستئصال والدّاعين في العير والنّفير إلى مواصلة الاقتتال بين الجزائريين.

ولما كان الأمر يوشك على الانفلات تعلو كلمة محبي السلام والصلاح لكل
الجزائريين وما كان سوى الامتثال لإرادة الشعب الذي هو السيد ومصدر السلطة
ومالحيها فهو قد جسد إرادته بكل صراحة حين استفتي فأفتى لصالح الوئام المدني
وقد تبيّن للعالـم أن هذا كلام ليس مصدره العاطفة حين انتهت الانتخابات
الرئاسية في فيفري 2004 وانتصر حزب جبهة التحرير مرة أخرى، لكن الانتصار

يجب أن يستمر بالاتفاق إلى حقن جسم الحزب بالمقويات وبأقصى سرعة لينتصب بقوة وقد حان الوقت لكي تتجسد من جديد مقولة الرئيس الراحل بومدين: ((وعلى الذين لا يؤمنون بالحزب أن ينسلخوا عنه ويدعوا أماكنهم للذين يؤمنون به....)) وإنه مع المؤسف حقا أن نرى ونلمس بقاء من يستوفي مواصفات المغادر ولم يغادر الحزب ويسانده الوافد من الوجوه الجديدة التي استفاقت على عودة الحزب بقوة إلى واجهة السلطة فأخذوا في الولوج فيه مبادرين على الفور بتصدر الصفوف الأمامية والظهور بمظهر القائد المحنك والحريص على مصلحة الحزب ومستقبله، إن عدم استيعاب قواعد اللعبة في عمل الحزب في رحاب التعددية السياسية سوف تكون عواقبه وخيمة فليس اليوم كالبارحة فالمؤمنون بالحزب عليهم مسؤولية كبيرة في الإمساك بزمام الأمر والعمل على إرساء قواعد الانضباط والديمقراطية معا مع العمل بين ذلك كله على بث الوعي والحرص على تكوين المناضلين وتعريفهم بالحزب وأهدافه وكلما تكتشف تقصير ممن تسند لهم مسؤولية في موقعهم ذاك أو الانحراف عن مبادئ الحزب أو التخلي عن تنفيذ برنامجه وجب التصدي لهم في الحال، وليقلع الجميع عن الممارسات الشوفينية الاعتباطية التي لا تستند إلى قاعدة في قانون الحزب أو أعرافه فهل يعقل أن يختار مرشح الحزب في عصرنا هذا على أساس العرش أو القبيلة أو الولاء لشخص على حساب مبادئ الحزب ويفتح المجال لكل من هبّ ودبّ.

وإنه في الخلاصة نرى أنه سؤالا مهما لا يزال مطروحا وهو: هل أن الجبهة تحولت إلى حزب وهو حزب جبهة التحرير الوطني كتنظيم سياسي له برنامجا واضحا في جانبه السياسي بتوجهه الحضاري وجانبا اقتصاديا بمفهوم جديد؟.

وهل تخلّى عن الميثاق الوطني كمرجع سابق له؟ وعلى أي مرتكزات يتحقق مفهوم العدالة الاجتماعية؟ وهل هذا المفهوم نفسه هو امتداد لمفهوم (دولة اجتماعية) حسب ما جاء به بيان أول نوفمبر 1954؟.

وهل أن الحساسيات غادرت حزب جبهة التحرير بعد أن فتح لها مجال التعددية؟.

وهل بإمكان الحزب أن يحقق برنامجه حرفيا عندما يكون في الحكم؟.

والآن هل الحزب في المعارضة أم في الحكم؟.

وهل لا تزال فيه صورة من الجبهة؟، وإن كان لا فهل الصراع الآن ليس على المبادئ والمفاهيم والبرنامج؟.

إنه على المؤتمر الجامع المزمع عقده أن يتصدّى لكل هذه التساؤلات ويؤسس للحزب من جديد بالحسم نهائيا في:(الحزب الجبهة) ويرسم من جديد وبشكل واضح تماما معالـــم مشروع المجتمع ويقرر نهائيا الفصل بين الحزب المعارض والحزب الحاكم ويتخلّى نهائيا عن مفهوم الحزب الدولة أو الدولة الحزب.

لم يعد البقاء على شاكلة تجمع الحساسيات مفيدا أو مجديا بعد أن انسحب الجناح العسكري لجبهة التحرير من السياسة وخلا الجو لمبدأ أولوية السياسي على العسكري وحده.

إن المناضلين المقتنعين برسالة حزب جبهة التحرير الحضارية والوطنية الغيورين على الوطنية والأوفياء لأرواح الشهداء الأبرار مطالبون اليوم بتحقيق ذلك والمؤتمر الجامع الثامن فرصتهم الوحيدة لبقاء جبهة التحرير قوية كما يراد لها ((لا ظهر يركب ولا ضرع يحلب)).

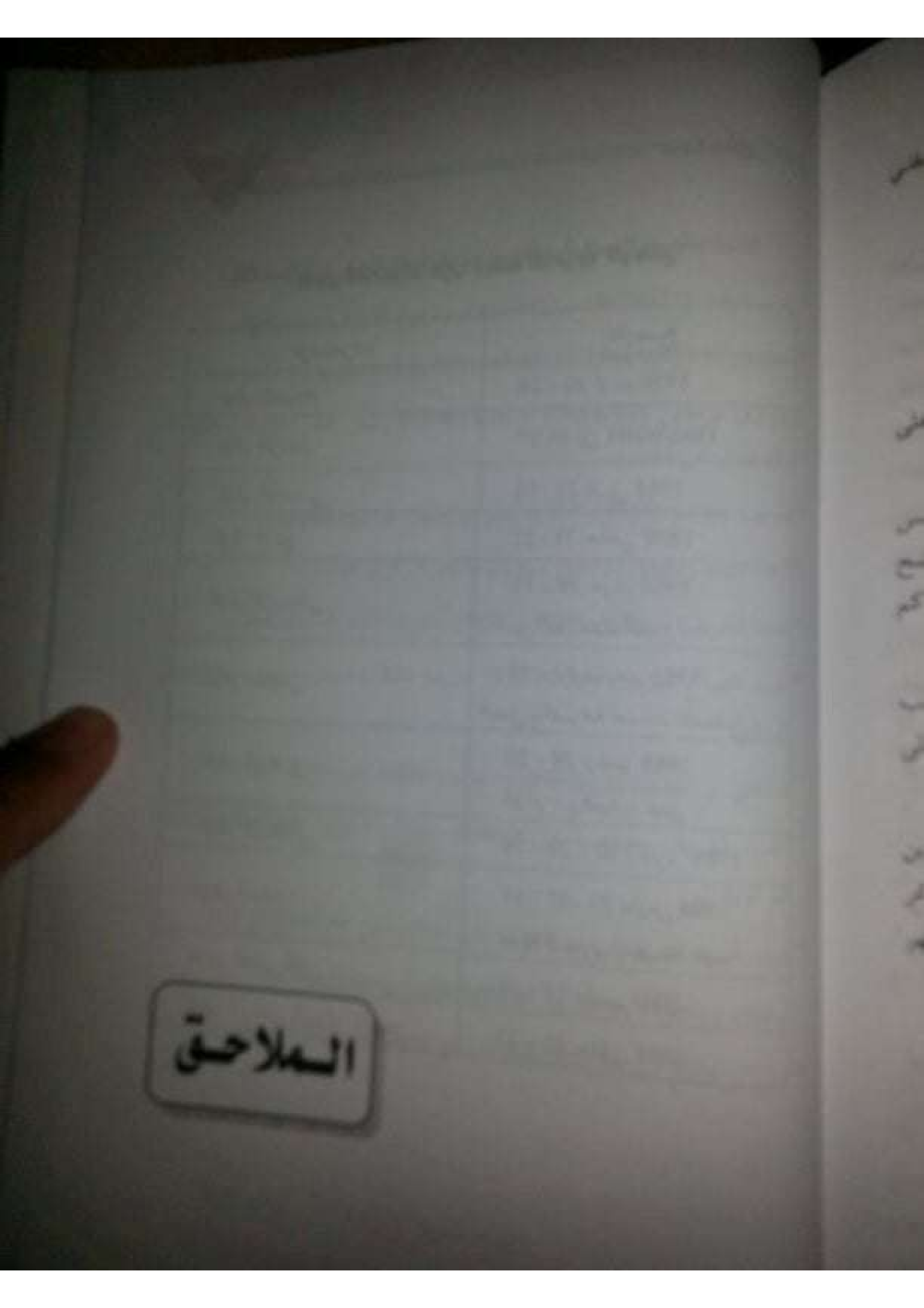
عاش حزب جبهة التحرير الوطني...

عاشت الجزائر حرة كريمة مهابة ومصانة.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

تم بعون الله عين فكرون ولاية أم البواقي

في 03 شعبان 1425 هـ الموافق لـ 18 سبتمبر 2004.



الملاحق

جدول لمؤتمرات حزب جبهة التحرير الوطني

المؤتمرات	التاريخ
مؤتمر الصومام	14 - 20 أوت 1956
مؤتمر طرابلس	05/27 إلى 1962/06/05
المؤتمر التأسيسي	16- 21 أفريل 1964
المؤتمر الرابع	27- 31 جانفي 1979
المؤتمر الاستثنائي	15 - 19 جوان 1980 من أجل حياة أفضل
المؤتمر الخامس	19 - 22 ديسمبر 1983 العمل والصرامة لضمان المستقبل
المؤتمر السادس	27 - 28 نوفمبر 1988 التزام - واقعية - عمل
المؤتمر الاستثنائي	28 - 29 - 30 أكتوبر 1989
المؤتمر السابع	01 - 02- 03 مارس 1998 جبهة التحرير أعطيناك عهدا
المؤتمر الثامن الملغى	18 - 19 مارس 2003
المؤتمر المرحلي للمؤتمر الجامع	22 - 23 جانفي 2003

قائمة بأسماء المسؤولين الذين تداولوا على الحزب منذ الاستقلال

* محمد خيضر (1962/4/21 – 1964/4/22) مسؤول الأمانة العامة للجبهة.

* أحمد بن بلة (1964/4/17 – 1965/6/19) الأمين العام للجبهة.

* هواري بومدين (1965/6/19 – 1978/12/28) رئيس مجلس الثورة والحكومة والمسؤول عن الحزب.

* شريف بلقاسم (1965 – 1967) مسؤول الجهاز المركزي للحزب.

* أحمد قايد، (1967 – 1972) مسؤول الجهاز المركزي للحزب.

* محمد الشريف مساعدية، (1973 – 1976) مسؤول الجهاز المركزي للحزب.

* محمد الصالح يحياوي، (1977/10/30 جويلية 1980) منسق حزب جبهة التحرير الوطني.

* الشاذلي بن جديد، (1979/1/12 – نوفمبر 1988) أمين عام للحزب.

* محمد الشريف مساعدية (1980/7/17، 1988) مسؤول الأمانة الدائمة للجنة المركزية.

* عبد الحميد مهري (نوفمبر 1988، نهاية 1996) أمين عام اللجنة المركزية.

* بوعلام بن حمودة (1996 إلى 2001/09/20) أمين عام للحزب.

* علي بن فليس منذ (2001/09/20 – ماي 2004) أمين عام للحزب.

المراجع

- حزب الشعب الجزائر: - الجزء: 1 - أحمد الخطيب.
- النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني: 1979 - 1980، الجزء الرابع، لجنة الإعلام والثقافة لحزب جبهة التحرير الوطني.
- الميثاق الوطني.
- ميثاق الجزائر: 1964 و1986.
- النصوص الأساسية للمؤتمر السابع لحزب جبهة التحرير الوطني.
- ملف سياسة الثقافة: (لجنة الإعلام والثقافة لحزب جبهة التحرير الوطني.
- ملف منظومة التربية والتكوين والتعليم العالي لحزب جبهة التحرير الوطني: الأمانة الدائمة جويلية 1988.
- مختلف الدساتير.
- التقرير التمهيدي لملف السياسة الثقافية.
- مقررات المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني: الأمانة الدائمة جويلية 1988.
- النشرة الداخلية لحزب جبهة التحرير الوطني في عدد 5.
- حزب جبهة التحرير الوطني مواقف كتيب ديسمبر 1994.
- الجزائر في ظل المسيرة النضالية: ((المنظمة الخاصة محمد يوسف ترجمة محمد الشريف بن والي)).
- الرجل اللغز (هواري بومدين): رشيد مصالي.
- تقرير الأمين العام للمؤتمر الخامس.
- تقرير الأمين العام للحزب المؤتمر السادس.
- لوائح المؤتمر الرابع.
- لوائح المؤتمر الخامس.
- لوائح المؤتمر السادس.

- **القضايا السياسية الجزء 1:** اللجنة الوطنية المكلفة بتحضير المؤتمر الخامس للحزب: 1983/09/19.
- **مقررات اللجنة المركزية لحزب ج.ت:** (منشورات قطاع الإعلام والتنشيط.
- **النصوص الأساسية:** المصادق عليه من طرف المؤتمر الرابع ح. ج. ت. و.
- **وثائق المؤتمر السابع ح. ج. ت.و.**
- **النصوص الأساسية ح.ج.ت.و:** 54 - 62 قسم الإعلام والثقافة.
- **خطاب الرئيس المرحوم هواري بومدين:** منشورات وزارة الإعلام والثقافة (إدارة الوثائق والمنشورات).
- **قانون تسيير الخلايا والقسمات:** مصادق عليه من طرف مجلس الثورة في جلساته: أيام: 11 إلى 1970/02/13 قسم التنظيم ح.ت.و.
- **القوانين الأساسية للحزب لجميع المؤتمرات.**
- **اتفاقيات إيفيان:** بن يوسف بن خدة ترجمة لحسن زغدار.
- **مجلة أول نوفمبر:** عدد خاص. 1982/56.
- **مجلة أول نوفمبر:** عدد خاص. 1980/46.
- **وثائق المؤتمر الوطني الرابع للإعلام:** 21 - 1975/01/24 ج.ت وقسم الإعلام.
- **مذكرة الحوار الوطني رئاسة الجمهورية:** ماي 1996.
- **مجلة الثقافة:** عدد خاص بمناسبة الذكرى 25 لاندلاع ثورة أول نوفمبر وزارة الإعلام.
- **مجلة الثقافة:** عدد 80 وزارة الثقافة والسياحة.
- **تخليص التاريخ من الاستعمار:** محمد الشريف ساحلي ترجمة محمد مناد.
- **مولود قاسم رمز كفاح أمة:** د/أحمد بن نعمان.
- **أصالية أم انفصالية:** ج 1 مولود قاسم نايت بلقاسم.
- **المشكلة الإيديولوجية وقضايا التنمية:** د/عبد الله شريط.
- **مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الإيديولوجي في الجزائر:** د/عبد الله شريط.

عمّار نجار.
- مصالي الحاج الزعيم المفترى عليه: عمّار نجار.
- المختصر في تاريخ الجزائر: د/صالح فركوس.
- تطوّر النظريات والأنظمة السياسية: د/عمار بوحوش.
- القانون العرفي الأمازيغي: لحسين بن الشيخ آث ملويا.
- التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية: د/الأمين شريط.
- المؤامرة الكبرى أو إجهاض الثورة: د/العربي الزبيري.
- تاريخ الجزائر المعاصر: ج 2. د/محمد العربي الزبيري.
- الثورة الجزائرية في عامها الأول: د/العربي الزبيري.
- من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية: د/أحمد طالب الإبراهيمي.
- الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني: د/يحي بوعزيز.
- المقالة الصحفية الجزائرية: (نشأتها وتطورها)ج 1 و2 د/محمد ناصر.
- ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين: ج 1 و2 د/يحي بوعزيز.
- الاستعمار والصّراعات الثّقافية في الجزائر: د/عبد القادر جغلول.
- حوار الحضارات: روجي غارودي.
- الوحدة والديمقراطية في الوطن العربي: د/محمد مجذوب.
- الثورة الزراعية: كتيب (ح.ج.ت.و) نشر قسم التوجيه والإعلام للحزب.
الإصلاحات السياسية في الجزائر: حسين بواردة /السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه ثورة الجزائر: د/إسماعيل دبيش.
- عبّان رمضان (مرافعة من أجل الحقيقة): حميد عبد القادر.
- خيبة الانطلاق: الأستاذ/ علي هارون.
- العقيد محمد شعباني وجوانب من الثورة التحريرية الكبرى: د/محمد العيد مطمر.
- روح الاستقلال: (مذكرات مكافح) حسين آيت أحمد ترجمة سعيد جعفر.

- جبهة التحرير بعد بومدين: د/علي بن محمد.
- ثوار عظماء: محمد عباس.
- رواد الوطنية: محمد عباس.
- "وما خطر على بال بشر": محمد جغابة.
- أمر رقم 97 – 09 القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية.
- عروبة الجزائر عبر التاريخ: د/عثماني سعدي.
- جبهة التحرير الوطني والسلطة: كمال بوشامة.
- الجزائري في المرحلة الانتقالية: د/عمر برامة.
- المؤسسة العسكرية الجزائرية والشرعية: خالد عمر بن ققة.
- شخصيات ومواقف تاريخية: زهير إحدادن.
- الرّد الواقي على مذكرات كافي: محمد قديد.
- عمر بن الخطاب والمعادلة الإنسانية: محمد الرحمن عبد اللطيف.
- آراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأزمة: عمر صدّوق.
- الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال: بلعيد عبد السلام، ترجمة محمد هناد ومصطفى ماجي.
- إلياذة الجزائر: للشاعر مفدي زكريا.
- بوتفليقة الرئيس وحصيلته التحدي: خالد شايب ترجمة كابوبا عبد الرحمن.
- المهمة منجزة: سعد دحلب.
- وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس من مذكرات ووثائق: الرائد: عمار ملاح.
- بوتفليقة الرجل والحصيلة: خالد نزار.
- الانفجار حرب الثلاثين سنة 1967: د/محمد حسين هيكل.
- فرحات عباس رجل الجمهورية: حميد عبد القادر.
- أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر: د/أبو القاسم سعد الله.
- الثورة الجزائرية: العماد مصطفى طلاس.

الفهـرس



الأستاذ .. زبيحة زيدان ، ولد بتاريـــخ : 17-03-1953 ، بعين فكرون ولاية أم البواقي .اشتغل أستاذ بالتعليم من تاريـــخ : 01-12-1971 إلى 12-09-1981، بتاريـــخ : 20-09-1981، وُظف كمتصرف إداري بمحافظة الحزب بأم البواقي ، ثم كاتبا عاما بنفس المحافظة ، مارس مهام قيادية على مستوى الهيئات القاعدية لمنظمة الشبيبة وفي مستوى جبهة التحرير ، بتاريخ الأربعاء 16 ماي 1984 ، انتخب عضوا بمكتب المحافظة مكلفا بالتنظيم والمجالس المنتخبة بتاريخ : 31-12-1989 التحق بمهنة المحاماة. بعدها انتخب عضوا بالمجلس الجهوي لمنظمة المحامين لناحية باتنة وعيّن مندوبا له على مستوى مجلس قضاء أم البواقي ومعتمد لدى المحكمة العليا ومجلس الدولة.

« .. الحزب إما أن يكون حاكما يمارس السلطة بكل معانيها .. وإما أن يكون معارضا يسعى بكل الوسائل إلى شق الطريق نحو الحكم لتطبيق سياسته .
أما الحزب الذي يمارس الحكم باسمه ، ويتخذ معبرا للترشح إلى الإنتخابات أو ذريعة لتولي المسؤوليات فسيبقى جهازا رديفا لدوائر الحكم الحقيقي ...
ومن هنا لن يبقى في النهاية في صفوفه إلا المنافقون والمغامرون ، أي الذين لا يتوجهون نحو الحزب للنضال من أجل المبادئ والأهداف ولكن من أجل تحقيق الأغراض والمصالح الشخصية ..» .

السيد محمد الصالح يحياوي.

« ... إن الجزائر بلد ليس له حظ فأبناؤه يحسدون بعضهم ولا يملكون روح الإنضباط والتضحية ، فهم يفضلون المكائد ويلهثون وراء الأمور التافهة ، إن المستقبل يظهر لي مريبا ، فالمحتالين والماكرين قد يفرضون قوانينهم ...»

فرحات عباس


ISBN 9947262221
9789947262221